

١٨٠ ر.س

مُسَامَرَةُ الْكِتَابِ بَيْنَ مَرَاتِي تَحْلِيلِهِ وَمَهَاوِي تَأْوِيلِهِ

صنعة

أ.د. عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَسْكَرِ

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار ابن الجوزي

مَسَامِرَةُ الْكَشَافِ



دار ابن الجوزي

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

المملكة العربية السعودية:

الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان

ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣

٨٤١٢١٠٠

ص ب. واصل: ٨١١٤

الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦

الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥

جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨

الأحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢

جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩

جوال: ٠٥٩٢٠٤١٣٧١

لبنان:

بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠

فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:

القاهرة - تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

جوال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العسكر، عبد المحسن بن عبد العزيز

مسامرة الكشف بين مراقبي تحليله ومهاوي تأويله. / عبد المحسن

ابن عبد العزيز العسكر - الدمام، ١٤٤١هـ

٢٤٨ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ١ - ٢٥ - ٨٢٩٨ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - القرآن - تفسير أ. العنوان

١٤٤١/٩٣٩٧

ديوي ٢٢٧،٣

مفروق لطبع محفظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ

الباركود الدولي: 9786038298251

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤٢هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي
لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

✉ aljawzi@hotmail.com

☎ +966503897671

f aljawzi

📍 eljawzi

🌐 aljawzi.net

مُسَاوَرَةُ الْكُتَّافِ بَيْنَ مِرَاقِي تَحْلِيلِهِ وَمَهَاوِي تَأْوِيلِهِ

صفة

أ. د. عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنِ عَبْدِ الْغَرِيزِ الْعَسْكَرِ

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«ولقد جرّبنا وجرّب أولونا، فلم نجد فيما دُرنا وداروا: أعونَ على قهرِ النفسِ، وعصيانِ الشهوةِ، وأجمَعَ للقلبِ المتلفّتِ، وأضَمَّ للهَمَّ المنتشرِ، وأحَثَّ على القناعةِ، وأطرَدَ للشيطانِ، وأبعدَ من كثيرٍ من الفتنِ، وأضبطَ للأمرِ الدينيِّ في الجملةِ: من سُكنى حَرَمِ اللهِ، وجوارِ بيتِ اللهِ؛ فلهُ الحمدُ على ما سَهَّلَ من ذلكَ وقَرَّبَ، ورزَقَ من الصَّبْرِ، وأوزَعَ من الشُّكْرِ».

جاءَ اللهُ مَحْمُودُ بْنُ عُمَرَ



المقدمة

الحمد لله مُنْزِلِ الكتاب، وهادي أولي الألباب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد المؤيد بالحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين هم خير آل وأصحاب.

أما بعد:

فقد اختص الله هذه الأمة بأعظم النعم، وجعلها أفضل الأمم، وأرسل إليها أفضل رسله، وأنزل عليها خير كتبه؛ ليخرجهم به من الظلمات إلى النور، وأمرهم بتلاوة هذا الكتاب، وتدبر آياته، والعمل به.

ولقد تتابعت جهود علماء الأمة في تفسير الكتاب الحكيم، وبيان معانيه، وكشف أسرارِهِ، وإمطة اللثام عن وجوه إعجازه؛ فأخرجوا لنا علومًا عظيمة، وكنوزًا ثمينة، مما حواه هذا الكتاب العظيم المبارك بين دفتيه من الشرائع والأحكام والحكم والهدايات، وما تضمنه من الدلائل على أسباب السعادة ومقوماتها في الدنيا والآخرة.

كما استنبط علماءنا من هذا القرآن الحكيم خصائص وأسرارًا في اللغة العربية، وكشفوا ما تقوم عليه من النظام الدقيق في تراكيبها، وفي مدلولات مفرداتها، وتناسق تصاريفها، وأطراد أقيستها؛ مما كان سببًا لأنواع من التأليف في لغة القرآن، ونحو القرآن، وبلاغة القرآن.

ولقد اشتهر عند كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين: أن تفسير

«الْكَشَافِ» لِلْعَلَامَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ مِنْ أَعْظَمِ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ فِي بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ؛ فَقَدْ كَانَ هَدَفُهُ فِي أَصْلِهِ نَبِيلًا؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكْشِفَ الْغَطَاءَ عَنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازِ، وَأَنْ يَبَيِّنَ لِلنَّاسِ الْفَرْقَ الشَّاسِعَ مَا بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَكَلَامِ الْبَشَرِ، فَجَعَلَ يَحُلُّ أَسَالِيبَ الْقُرْآنِ فِي نَظْمِهَا وَنِظَامِهَا؛ لِيُمِيطَ اللَّثَامَ عَنْ أَسْرَارِ الْعَلَاqَاتِ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ - أَعْنِي: حُرُوفَ الْمَعَانِي - فِي الْجُمْلَةِ وَالْجُمْلِ؛ وَهَذَا هُوَ الْمَعْقِدُ الْأَكْبَرُ الَّذِي وُضِعَ مِنْ أَجْلِهِ عِلْمُ الْبِلَاغَةِ، وَأَجَادَ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَأَتَى - كَمَا قِيلَ - بِكَثِيرٍ مِمَّا لَمْ تَأْتِ بِهِ الْأَوَائِلُ، وَتَرَكَ لِمَنْ بَعْدَهُ زَادًا عِلْمِيًّا كَبِيرًا فِي بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ، وَتَحْلِيلِ أَسَالِيبِهِ الرَّائِعَةِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجَحِّدَ؛ حَتَّى جَاءَ كِتَابُهُ طِرَازًا فَرِيدًا، وَنَسِيجًا جَدِيدًا، وَلَقَدْ مَهَّدَ السَّبِيلَ وَنَهَجَ الْمَنَاهِجَ لِكُلِّ مُتَحَدِّثٍ فِي بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ؛ وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ وَمِثَّتُهُ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا مَنْ يَشَاءُ.

وَلَقَدْ قَامَتْ عَلَى «الْكَشَافِ» دَرَسَاتٌ كَثِيرَةٌ تَكْشِفُ جُهْدَ مُؤَلِّفِهِ الْجَمَّةَ فِي التَّفْسِيرِ وَاللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ وَالْبِلَاغَةِ، وَحَسْبُكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَعْظَمَ مَصْنُفٍ فِي التَّفْسِيرِ دَارَتْ عَلَيْهِ أَكْبَرُ حَرَكَةٍ عِلْمِيَّةٍ هِيَ: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ: «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ»، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُخْتَصَرٌ فِي أَكْثَرِهِ مِنْ «الْكَشَافِ»، وَهُوَ - عَلَى اخْتِصَارِهِ - حَافِلٌ بِالْفَوَائِدِ وَالنِّكَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالدَّقَائِقِ الْأَصُولِيَّةِ، وَاللِّطَائِفِ الْبَيَانِيَّةِ، مَعَ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ، وَبَيَانِ لُغَاتِ الْقُرْآنِ.

وَمَنْ أُتِيحَ لَهُ الْاطِّلَاعُ عَلَى الْفَهَارِسِ الشَّامِلَةِ لِعُلُومِ الْقُرْآنِ، وَعَلَى كَشَافَاتِ الْمَخْطُوطَاتِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ فِي أَنْحَاءِ الْعَالَمِ: سَيَأْخُذُهُ الْعَجَبُ مِنْ كَثَرَةِ نُسَخِ «الْكَشَافِ» الْخَطِّيَّةِ الْقَابِعَةِ فِي الْخَزَائِنِ، وَمَا أُجْرِيَ عَلَيْهِ مِنْ دَرَسَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ شَرْحًا لَهُ، وَتَعْلِيقًا عَلَيْهِ، وَاخْتِصَارًا لَهُ، وَتَخْرِيجًا لِأَحَادِيثِهِ، وَكَشْفًا لِمُخَالَفَاتِهِ؛ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ خَصَّ خُطْبَةً «الْكَشَافِ» حَسَبُ الشَّرْحِ؛ مِنْهُمْ الْفَيْرُوزْآبَادِيُّ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ»، وَقَدْ

شرح الخطبة مرتين، وسمى شرحه الثاني: «نُغْبَةُ الرَّشَافِ، مِنْ خُطْبَةِ الكَشَافِ».

وأقرب من هذا: ما تراه في «كشف الظنون» للحاج^(١) خليفة في طبعته الأولى؛ ففيه خمس ورقات من القطع الكبير خاصة بـ«الكشاف»؛ بذكر أسماء المؤلفات والدراسات التي قامت عليه، في كل ورقة عمودان، والأسطر فيها يتبع بعضها بعضاً؛ فلا فراغ ولا تفكير من أول الصفحة؛ بل الصفحة كلها مليئة من أولها إلى آخرها بالحديث عن هذا الكتاب وما قام حوله من تصانيف ودراسات مختلفة.

وما زالت الدراسات تصدر عن هذا الكتاب إلى يوم الناس هذا، وأصحاب هذه الدراسات مجمعون على نبوغ مؤلف «الكشاف»، وأنه مبدع في الفنون التي خاضها وتكلم فيها، «وأن تصانيفه كلها غرر»^(٢)، كما أنهم متفقون على أن الرجل معتزلي متعصب لم يستطع أن يخفي اعتزاله؛ بل جاهر به، ولوى أعناق الآي حتى تساير مذهبه، وأول كل ما خالفه منها، وصرح في «الكشاف»: أن الدين الحق هو الاعتزال فحسب؛ يقول - عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩] -: «فقد آذن أن الإسلام هو: العدل، والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه، فليس عنده في شيء من الدين»^(٣).

ومع هذا التعصب، فلم يستغن العلماء عن «الكشاف»، ولم يهجرؤه في الأعم الأغلب؛ لأهميته عندهم.

(١) اعتاد الناس أن يقولوا: «حاجي خليفة»؛ وهو نطق خاص بالأتراك؛ فينبغي أن يظلّ خاصاً لهم؛ أفاده الدكتور الطناحي في كتابه الماتع: «الموجز في مراجع التراجم والبلدان» (٩٩/١).

(٢) «الفكر السامي» (٢٠٨/٢). (٣) «الكشاف» (٢٩٧/١).

ولقد تبين لي ذلك واضحاً حين منَّ الله عليّ بوضع كتاب «البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد»^(١): أن الرَّمْخَشَرِيَّ أكبرُ شخصيَّة علميَّة استغلَّت البلاغة أسوأ استغلالٍ لخدمة معتقدها؛ أعني: في مُحيط أهلِ السُّنَّة بالمعنى العامِّ، دَعَّ عنكَ النُّحْلَ الأخرى، ولقد أثارَ صنيعُهُ هذا حَفِيظَةً طوائفٍ مِنَ العلماءِ، فتكلَّموا فيه وفي كتابهِ «الكشاف»، وأبعدَ بعضُ فنَّادٍ بهَجْرِ الكتابِ، وتحريمِ النظرِ فيه، وأنَّ غيرَهُ يُغني عنه.

وأنا طالما حاكَّ في صَدْرِي، ودارَ في خُلْدِي، وحدَّثتني نفسي: أن أُخَصَّ «الكشاف» بمؤلَّفٍ كاشفٍ، يتوخَّى العدلَ ما اسطَعْتُ إلى ذلك سبيلاً، فعقدتُ العزمَ على ذلك، وحسرتُ عن الذُّراعِ، وشمرتُ عن الساقِ، ولقد تقاضاني الأمرُ أن أنظرَ في «الكشاف» نظراً طويلاً، فسامرته - على ثِقَلٍ - ولا مسامرةَ الحبيبِ للحبيبِ، وخلوتُ به عن الشاهدِ والرقيبِ:

خَلَوْتُ بِهِ وَالْكُونُ كَاللَّيْلِ مُظْلِمٌ وَلَكِنَّهُ لَيْلٌ عَنِ النُّورِ يُسْلَخُ
وليس كما قال ذاك:

خَلَوْتُ بِهِ وَبَاطِنُهُ سَلِيمٌ بَلَا دَنْسٍ وَظَاهِرُهُ كَلِيمٌ!
ولقد قصدتُ من كتابتي إلى هدفين:

الأوَّلُ: إنصافُ «الكشاف» ببيانِ ما له وما عليه.

ثانياً: وضعُ المنهجيةِ الصحيحةِ للإفادةِ مِنَ الكتابِ، مع الحِيطَةِ مِنْ دسائسِهِ الاعتزاليَّةِ.

هذا؛ وأرجو أن تكونَ حكومتي فيه عادلةً غيرَ عائلة، وما توفيقِي إلا بالله عليه توكلْتُ وإليه أُنِيبُ.

(١) نُشِرَ في طبعته الأولى عام ١٤٣٥هـ، عن دارِ المنهاج بالرياض.

وسمَّيْتُ الكتابَ :

«مُسَامَرَةُ الْكُشَافِ»

بين مَرَاقِي تحليْلِهِ، وَمَهَاوِي تَأْوِيلِهِ»

وَأَرَدْتُ بِـ«التَّحْلِيلِ»: ما أجاد فيه مؤلِّفُهُ مِنَ التَّحْلِيلِ الْمُبْدِعِ
لكلامِ الله تعالى، والكشفِ عن بلاغَتِهِ البالغةِ حدَّ الإعجاز.

وقَصَدْتُ بِـ«التَّأْوِيلِ»: ما صرَفَهُ المؤلِّفُ مِنْ آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ بِغَيْرِ
بُرْهَانٍ سَائِعٍ، لِيُوَافِقَ مَعْتَقَدَهُ؛ فَالْبَحْثُ يَقِفُ بَيْنَ مَوْقِفِي الرَّمْخَشَرِيِّ فِي
التفسيرِ: ما أَبْدَعَ فِي تحليْلِهِ، وما اشْتَطَّ فِي تَأْوِيلِهِ؛ لِيَصِلَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى
القولِ الْمُنْصِفِ فِي «الْكُشَافِ»، والمنهجِ الصَّحِيحِ فِي التَّعَامُلِ مَعَهُ.

وإِنِّي مؤمِّلٌ - بعونِ الله - أن هذا الكتابَ - وإن لم يَنْقَعْ غُلَّةً،
ويَصْرُحَ عن المحضِ -: أن يُسَدَّ فراغًا فِي المكتبةِ الإسلاميَّةِ، وأن يَجِدَ
فيه القارئُ ما يروُّقُهُ وَيُمْتِعُهُ مِنَ الفوائدِ والعوائدِ؛ واللهُ هو الواهبُ بِمَنِّهِ
وفضله.

قال ابنُ مالِكٍ فِي تَقْدِمَتِهِ «للتسهيلِ»: «وإذا كانت العلومُ مِنْحَةً
إِلَهِيَّةً، ومَوَاهِبَ اخْتِصَاصِيَّةً، فغَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ أَنْ يُدَّخَرَ لِبَعْضِ المتأخِّرِينَ ما
عَسَرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ المتقدِّمِينَ»^(١).

هذا؛ وَكُنْتُ نَشَرْتُ هذا الكتابَ أَوَّلًا فِي أَصْلِهِ بَحْثًا مُحْكَمًا - فِي
مَجَلَّةِ جَامِعَةِ الإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الإِسْلَامِيَّةِ^(٢)، وَلَمَّا كَانَتْ هَاتِهِ
الْمَجَلَّةُ - عَلَى حُسْنِهَا، وَعُلُوِّ مَكَانَتِهَا - مَحْدُودَةَ الْإِنْتِشَارِ، عَزَمْتُ عَلَى
طَبْعِهِ تَعْمِيمًا لِلْفَائِدَةِ بِهِ، لَا سِيَّما مَعَ كَثْرَةِ السُّؤَالِ عَنْهُ؛ فَزِدْتُ فِيهِ أَشْيَاءَ

(١) «تسهيلُ الفوائد» (ص ٢).

(٢) العدد الثالث والثلاثون، شَوَّال ١٤٣٥ هـ.

مُهَمَّةٌ؛ مِنْهَا مَسَائِلُ عَقْدِيَّةٌ وَكَلَامِيَّةٌ اقْتَضَاهَا الْبَحْثُ، مِثْلُ مَسْأَلَةِ الرُّوْيَةِ وَالْكَسْبِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، وَعَرَضْتُ بِتَوْشِعٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ فِرْقَتَيِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ فِي قَضَايَا الْإِعْتِقَادِ، وَقَرَأْتُ مَسَائِلَ الْإِعْتِقَادِ الَّتِي صُغِّتْهَا عَلَى سِمَاحَةِ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ النَّحْرِيرِ أَسْتَاذِ الْأَسْتَاذِينَ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ الْبَرَّاكِ - فَسَحَّ اللَّهُ فِي أَجَلِهِ، وَبَارَكَ فِي صَالِحِ عَمَلِهِ - فَأَقْرَهُ وَحَرَّرَهُ، وَأَفَاضَ عَلَيْهِ مِنْ عِلْمِهِ وَتَحْقِيقِهِ.

كَمَا أَوْدَعْتُ فِي هَذِهِ النَّشْرِ الرِّسَالَةَ الْمَوْسُومَةَ بِ«سَبَبِ الْإِنْكَفَافِ، عَنْ إِقْرَاءِ الْكَشَافِ»؛ لِلتَّقِيِّ السُّبْكِيِّ، وَكُنْتُ تَطَلَّبْتُهَا زَمَنًا، فَلَمْ أَظْفَرْ بِهَا كَامِلَةً إِلَّا بِأَخْرَةٍ؛ وَهُوَ مِنْ تَيْسِيرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَقَدْ بَذَلْتُ الْجُهْدَ فِي جَمْعِ مَادَّةِ الْكِتَابِ، مِنْ مَصَادِرَ مُخْتَلِفَةٍ، وَتَحْرِيرِ مَسَائِلِهِ، وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ:

فَلَا بُدَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنْ تَجِدْنَهُ فَسَامِحْ وَكُنْ بِالسَّتْرِ أَعْظَمَ مُفْضِلٍ!
فَمَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ وَمَنْ لَهُ الْـ مَحَاسِنُ قَدْ تَمَّتْ سِوَى خَيْرٍ مُرْسَلٍ؟!

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْقَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ، وَاهْدِنَا لِكَلِمَةِ الْحَقِّ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ، وَوَفِّقْنَا لِلْمَنْهَجِ الْقَوِيمِ، وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ؛ بِمَنَّاكَ وَكَرَمِكَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَكَتَبَ

عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَسْكَرِ

الرِّيَاضِ

سَلَخَ رَجَبَ ١٤٤١ هـ

جَارُ اللَّهِ الزَّمَخْشَرِيُّ مَدَاخِلُ سِيرَتِهِ

يَحْسُنُ - قبل البدء بالحديث عن الكتاب -: أن أعرفَ بصاحبه،
وأثبتَ شيئًا من المعلومات التي تَنفَعُ القارئَ وتُفِيدُهُ في معرفة
الزَّمَخْشَرِيِّ، وبيانِ تاريخه العِلْمِيِّ، فنقولُ:

اسمُه ونَسَبُه:

هو: محمودُ بنُ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ، الزَّمَخْشَرِيُّ، جَارُ اللَّهِ،
أبو القاسم، وُلِدَ سنةَ (٤٦٧هـ) بـ«زَمَخْشَرَ»، وإليها نسبته، من قُرَى
خَوَارَزْمَ، ولهذا يقالُ له: الخَوَارَزْمِيُّ.

وتقعُ خَوَارَزْمُ اليومَ - تحديدًا - بينَ جُمهُورِيَّتَي أُوزْبِكِستانَ
وَتُرْكْمَانِستانَ.

وتُوفِّيَ بالجُرْجَانِيَّةِ مَدِينَةِ قُرْبَ زَمَخْشَرَ سنةَ (٥٣٨هـ)، عَقِبَ قفوله
من مَكَّةَ.

طلبُه للعلم:

اشتغلَ الزَّمَخْشَرِيُّ من صغره بطلبِ العلمِ، وتنقَّلَ في البلدانِ، ثمَّ
جاوَرَ بِمَكَّةَ، وتلقَّبَ: جَارُ اللَّهِ.

ونبَّغَ في عدَّةِ علومٍ؛ منها:

التفسيرُ، والفقهُ، واللغةُ، والنحوُ، والأدبُ، وغيرها.

وصَنَّفَ مَصْنُفَاتٍ كَثِيرَةً؛ مِنْهَا:

«أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ»؛ مَعْجَمُ لُغَوِيٍّ، و«الْمِفْصَلُ»، و«الْأَنْمُودَجُ»؛
كِلَاهُمَا فِي النُّحُو، و«الْمَقَامَاتُ»، و«الْجِبَالُ وَالْأَمَكِنَةُ وَالْمِيَاهُ»؛ وَكُلُّهَا
مَطْبُوعَةٌ.

وَلَهُ كُتُبٌ أُخْرَى، أَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِهَا اخْتِصَارًا؛ فَإِنَّهُ مَعْدُودٌ مِنَ
الْمُكْثَرِينَ فِي التَّصْنِيفِ، وَقَدْ أوردَ اسْمُهُ جَمِيلُ الْعَظَمِ الدَّمَشَقِيُّ فِي كِتَابِهِ
«عُقُودُ الْجَوْهَرِ»، مِنْ تَرْجُمَةٍ مَنْ لَهُمْ خَمْسُونَ تَصْنِيفًا فِيمَتُهُ فَأَكْثَرُ.

وَأَشْهُرُ مَصْنُفَاتِ الزَّمَخْشَرِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ: «الْكَشَافُ»؛ فِي تَفْسِيرِ
الْقُرْآنِ، وَهُوَ مَجَالٌ حَدِيثُنَا فِي هَذَا السُّفَرِ.

اعْتِزَالُهُ:

أَخَذَ الزَّمَخْشَرِيُّ الْإِعْتِزَالَ عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ، وَهَذَا
الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي أَدْخَلَ الْإِعْتِزَالَ عَلَى أَهْلِ خُوَارَزْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يُعْرَفُ بِهَا
قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ مُتَعَصِّبًا فِي هَذَا الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ وَرَّثَهُ
تَلَامِيذُهُ؛ وَمِنْهُمْ مُؤَلِّفُ «الْكَشَافِ»، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْمَصَادِرُ الْمَتْرَجِمَةُ
لِلزَّمَخْشَرِيِّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُجَاهِرًا بِمَذْهَبِهِ، وَ«كَشَّافُهُ»: مَمْتَلِئٌ بِالْإِعْتِزَالِ،
كَمَا سَتَرِي؛ قَالَ الذَّهَبِيُّ: «وَكَانَ دَاعِيَةً إِلَى الْإِعْتِزَالِ، اللَّهُ يَسَامِحْهُ»^(١).

مَكَانَتُهُ فِي الْعِلْمِ:

اشْتَهَرَ اسْمُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَطَارَ ذِكْرُهُ فِي الْآفَاقِ، وَتَسَابَقَ إِلَيْهِ
الطُّلَّابُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَكَثُرَ ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، وَكَانَ كُلَّمَا حَلَّ فِي بَلَدٍ،
اجْتَمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُهَا وَكِبَرَاؤُهَا؛ قَالَ عَنْهُ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ: «كَانَ إِمَامًا فِي

(١) «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (٢٠/١٥١).

التفسير، والنحو، واللغة، والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، متفناً في علوم شتى^(١).

وقال السمعاني: «برع في الآداب، وصنف التصانيف، ورد العراق وخراسان، ما دخل بلدًا إلا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له، وكان علامة نسابة^(٢).

وقال ابن خلكان: «الإمام الكبير في التفسير والحديث، والنحو واللغة، وعلم البيان؛ كان إمام عصره من غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه^(٣).

وقال السيوطي: «كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة الفريضة، متفناً في كل علم، معتزلاً، قوياً في مذهبه، مجاهراً به، حنفياً^(٤).

وقال ابن الأنباري: «قدم الزمخشري إلى بغداد للحج، فجاءه شيخنا الشريف ابن الشجري مهنيًا له بقدميه، فلما جالسه، أنشده الشريف، فقال:

كَانَتْ مُسَاءَلَةُ الرُّكْبَانِ تُخْبِرُنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ دُوَادٍ أَطِيبَ الْخَبَرِ
حَتَّى التَّقِينَا فَلَا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ أَذُنِي بِأَحْسَنَ مِمَّا قَدْ رَأَى بَصْرِي
وَأَنْشَدَهُ أَيضًا:

وَأَسْتَكْثِرُ الْأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ فَلَمَّا التَّقِينَا صَغَرَ الْخَبَرَ الْخُبْرُ
وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْطِقِ الزَّمَخْشَرِيُّ حَتَّى فَرَغَ الشَّرِيفُ مِنْ كَلَامِهِ،

(١) «مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» (١٤٧/٧).

(٢) ينظر: «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٥٥/٩).

(٣) «وَقَيَّاتُ الْأَعْيَانِ» (١٦٨/٥).

(٤) «بُغْيَةُ الْوُعَاةِ» (٢٧٩/٢).

فَلَمَّا فَرَغَ، شَكَرَ الشَّرِيفَ وَعَظَّمَهُ وَتَصَاغَرَ لَهُ، وَقَالَ: إِنَّ زَيْدَ الْخَيْلِ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحِينَ بَصُرَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، رَفَعَ صَوْتَهُ بِالشَّهَادَةِ، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ: «يَا زَيْدَ الْخَيْلِ، كُلُّ رَجُلٍ وُصِفَ لِي وَجَدْتُهُ دُونَ الصِّفَةِ إِلَّا أَنْتَ؛ فَإِنَّكَ فَوْقَ مَا وُصِفْتَ»^(١)، وَكَذَلِكَ الشَّرِيفُ، وَدَعَا لَهُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، قَالَ: فَعَجِبَ الْحَاضِرُونَ مِنْ كَلَامِهِمَا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ كَانَ أَلْيَقَ بِالشَّرِيفِ، وَالشُّعْرَ أَلْيَقَ بِالزَّمْخَشَرِيِّ^(٢).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى اشْتِهَارِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَعُلُوِّ كَعْبِهِ فِي الْعِلْمِ: أَنَّ كِبَارَ الْعُلَمَاءِ فِي عَصْرِهِ جَعَلُوا يَكْتُبُونَ إِلَيْهِ طَالِبِينَ مِنْهُ أَنْ يُجِيزَهُمْ بِمَرْوِيَّاتِهِ، وَأَنْ يُمَدِّهُمْ بِتَرْجُمَتِهِ، وَأَسْمَاءٍ مُصَنَّفَاتِهِ؛ لِيَدُونُوهَا فِي أَثْبَاتِهِمْ:

فَمَنْ كَتَبَ إِلَيْهِ: الْقَاضِي عِيَاضُ عَلَّامَةُ الْمَغْرِبِ، وَلَكِنْ الزَّمْخَشَرِيُّ لَمْ يُجِزْهُ، وَيُرْوَى أَنَّ الْقَاضِي عِيَاضًا لَمَّا بَلَغَهُ امْتِنَاعُ الزَّمْخَشَرِيِّ مِنْ إِجَازَتِهِ، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ عَلَيَّ يَدًا لِمَبْتَدِعٍ أَوْ فَاسِقٍ»، أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْعِبَارَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَقْرِيُّ^(٣).

وَمَنْ اسْتَجَازَ الزَّمْخَشَرِيُّ فَأَجَازَهُ: الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْهِ كِتَابًا طَرِيفًا يَسْتَعِظُ فِيهِ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَيتَلَطَّفُ لَهُ فِي الْقَوْلِ.

(١) رَوَى هَذَا الْخَبَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ دُونَ إِسْنَادٍ؛ كَمَا فِي «سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ» (٥٧٧/٢)، وَبَنَحُوهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٣٢١/١)، وَلَمْ يُسَيِّدْهُ، وَأَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الإصابة» (٥٧٣/١)؛ فِي تَرْجُمَةِ زَيْدِ الْخَيْلِ، وَسَمِعْتُ أَيَّامَ مُقَامِي فِي صَنْعَاءَ مِنْ شَيْخِنَا عَلَّامَةِ الْيَمَنِ الْقَاضِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْعَمْرَانِيِّ - أَمْنَعُ اللَّهُ بِهِ - قَوْلَهُ: «لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ مُسْتَدًّا، مَعَ طُولِ بَحْثٍ».

(٢) «نُزْهُةُ الْأَلْبَاءِ»، فِي طَبَقَاتِ الْأَدْبَاءِ (ص ٢٩٠).

(٣) فِي «أَزْهَارِ الرِّيَاضِ» (٢٨٢/٣).

ويجملُ بنا أن نُوردَ هذا الكتابَ لِمَا بَيَّنَّهُ مِنْ مَكَانَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ عِنْدَ
مَعَاصِرِيهِ .

يَقُولُ أَبُو طَاهِرٍ السَّلْفِيُّ - بِمَا نَصُّهُ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ - : «إِنْ رَأَى الشَّيْخُ
الْأَجَلَ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ، أَدَامَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ، أَنْ يُجِيزَ جَمِيعَ سَمَاعَاتِهِ وَإِجَازَاتِهِ
وَرَوَايَاتِهِ، وَمَا أَلْفَهُ فِي فَنُونِ الْعِلْمِ، وَأَنْشَأَهُ مِنَ الْمَقَامَاتِ وَالرِّسَائِلِ
وَالشُّعْرِ، لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ السَّلْفِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَيَذْكُرَ مَوْلَدَهُ
وَنَسَبَهُ إِلَى أَعْلَى أَبِي يَعْرِفُهُ، وَيُثَبِّتَ كُلَّ ذَلِكَ بِخَطِّهِ تَحْتَ هَذَا الْاِسْتِدْعَاءِ،
مُضَافًا إِلَيْهِ ذِكْرُ مَا صَنَّفَهُ، وَذِكْرُ شُيُوخِهِ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ، وَمَا سَمِعَ
عَلَيْهِمْ مِنْ أَمِّهَاتِ الْمُهِمَّاتِ، حَدِيثًا كَانَ أَوْ لُغَةً، أَوْ نَحْوًا أَوْ بَيَانًا: فَعَلَّ
مُثَابًا، وَإِنْ تَمَّ إِنْعَامُهُ بِإِثْبَاتِ أَبِيَاتٍ قِصَارٍ، وَمَقْطُوعَاتٍ فِي الْحِكَمِ
وَالْأَمْثَالِ وَالزُّهْدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَظْمِهِ، وَمِمَّا أَنْشَدَهُ شُيُوخُهُ مِنْ قَبْلِهِمْ،
أَوْ مِنْ قَبْلِ شُيُوخِهِمْ، بَعْدَ تَسْمِيَةِ كُلِّ مِنْهُمْ، وَإِضَافَةِ شِعْرِهِ إِلَيْهِ، وَالشَّرْطُ
فِي كُلِّ هَذَا: أَنْ يَكُونَ بِالْإِسْنَادِ الْمَتَّصِلِ إِلَى قَائِلِهِ: كَانَ لَهُ الْفَضْلُ،
وَكَذَلِكَ إِنْ صَحِبَهُ، أَصْحَبُهُ^(١) بِشَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِهِ، أَنْعَمَ بِكُتُبِ أَحَادِيثَ
عَالِيَةٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُوَفِّقُهُ وَيُحْسِنُ جَزَاءَهُ، وَيُطِيلُ لِنَشْرِ الْعِلْمِ وَالْإِفَادَةِ
بِقَاءَهُ .

وَيَعْلَمُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ إِلَيْنَا كِتَابٌ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ شَرِينٍ
الْجَنْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِيهِ قَصِيدَةٌ يَرْتِي بِهَا الْبُرْهَانَ الْبَخَارِيَّ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ
إِلَى مَعْرِفَةِ اسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَضَبْطِهِ؛ هَلْ هُوَ «ابْنُ شَرِينٍ» بِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ، أَوْ
الْمَعْجَمَةِ؟ وَكَذَلِكَ «الْجَنْدِيُّ» بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالنُّونِ، أَوْ ضَمِّ الْجِيمِ وَإِسْكَانِ
النُّونِ بَعْدَهَا؟

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ .

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ مِنْ بَعْدِهِ»^(١).

وقد أجابه الزمخشريُّ، وبعثَ إليه بالإجازة العامة لجميع مروياته.

شِعْرُهُ:

لِلزَّمْخَشَرِيِّ شِعْرٌ كَثِيرٌ، وَلَهُ دِيْوَانٌ مَطْبُوعٌ وَشِعْرُهُ - وَإِنْ كَانَ يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ شَعْرِ الْعُلَمَاءِ - فَإِنَّ فِيهِ لَفَتَاتٍ حُلُوَّةً، وَمَعَانِي لَطِيفَةً، لَا سِيَّما مَا جَاءَ مِنْهُ فِي الْمُرَاسَلَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَتَبَ لَصَاحِبِهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَالِكِيِّ الْكَتَّانِيَّ الْمَعْرُوفِ بِالذَّكِيِّ النَّحْوِيَّ:

فَدَيْتُ الْإِمَامَ الْمَغْرِبِيَّ الَّذِي لَهُ فَضَائِلُ شَتَّى مَا تَفَرَّقْنَ فِي خَلْقِ
لَهُ أَدَبٌ جَزُلٌ وَعِلْمٌ مُرَقَّقٌ وَشُعْلَةٌ فَهَمٌ دُونَهَا خَطْفَةُ الْبَرْقِ
لَقَدْ رَزَقْتَ مِنْهُ الْمَغَارِبَةُ الْهُوَى مَوَدَّةَ شَيْخٍ وَاحِدٍ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ
فَأَجَابَ الذَّكِيُّ:

حَثَّتُ مِنْ أَقْصَى الْمَغْرِبِينَ رَكَائِبِي لِأُبْصِرَ مَنْ فِي كَفِّهِ شُعْلَةُ الْحَقِّ
فَمَا زِلْتُ فِي عَشَوَاءٍ أَخْبِطُ لَا أَرَى يَقِينًا وَلَا دِينًا يُزَيِّنُ بِالصِّدْقِ
إِلَى أَنْ بَدَأَ عَلَامَةُ الدَّهْرِ مُشْرِقًا فَلَا غَرْوَ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ مِنْ شَرْقٍ^(٢)

حُبُّهُ لِلْعَرَبِ وَالْعَرَبِيَّةِ:

الزَّمْخَشَرِيُّ فِي أَصْلِهِ أَعْجَمِيٌّ - لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ - وَلَكِنَّهُ أَحَبَّ الْعَرَبَ وَلُغَتَهُمْ:

أَمَّا حُبُّهُ لِلْعَرَبِ: فَلَأَنَّ جَنْسَ الْعَرَبِ أَفْضَلُ مِنْ جَنْسِ الْعَجَمِ.

(١) ينظر: «أزهارُ الرِّياض» (٣/٢٨٣). (٢) «الوافي بالوفيات» (٤/٢٢٧).

وَأَمَّا حُبُّهُ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: فَلَأَنَّهَا لُغَةُ الْقُرْآنِ، وَلِسَانُ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ أَفْضَلُ اللُّغَاتِ وَأَوْسَعُهَا وَأَكْمَلُهَا بِلَا رَيْبٍ، وَأَدْلَاهَا عَلَى مَا فِي الضَّمَائِرِ، وَحُبُّهَا مِنَ الدِّينِ.

وَلَقَدْ أَدْرَكَ الزَّمَخْشَرِيُّ تَمَيُّزَ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ؛ لِأَنَّ لَهُ اطِّلاَعًا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ، وَلَهُ مُعْجَمٌ فَارِسِيٌّ عَرَبِيٌّ طُبِعَ سَنَةَ ١٨٤٣م، يَقُولُ فِي مَقْدَمِهِ كِتَابِهِ «الْفَائِقِ»: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَتَقَ لِسَانَ الذَّبِيحِ، بِالْعَرَبِيَّةِ الْبَيِّنَةِ وَالْخَطَابِ الْفَصِيحِ، وَتَوَلَّاهُ بِأَثَرَةٍ التَّقْدُمِ فِي النُّطْقِ بِاللُّغَةِ الَّتِي هِيَ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ، وَجَعَلَهُ أَبَا عُذْرِ التَّصَدِّيِّ لِلْبَلَاغَةِ الَّتِي هِيَ أَتَمُّ الْبَلَاغَاتِ»^(١).

وَقَالَ فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ»: «لُغَةُ الْعَرَبِ أَفْصَحُ اللُّغَاتِ، وَبَلَاغَتُهَا أَتَمُّ الْبَلَاغَاتِ»^(٢).

وَقَدْ أَعْلَنَ تَفْضِيلَهُ لِلْعَرَبِ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي مَوَاضِعَ؛ فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ فِي «نَوَائِجِ الْكَلِمِ»: «الْعَرَبُ نَبْعٌ صُلْبُ الْمُعَاجِمِ، وَالْعَرَبُ مِثْلٌ لِلْأَعَاجِمِ»^(٣).
وَقَوْلُهُ: «فَرَّقَكَ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْعَجَمِ، هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ»^(٤).

(١) «الْفَائِقِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (١١/١). (٢) «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» (١٧٣/٣).

(٣) «نَوَائِجِ الْكَلِمِ» (ص ٦).

وَالنَّبْعُ: شَجَرٌ قَوِيٌّ تُتَّخَذُ مِنْهُ السُّهَامُ؛ يُقَالُ: «رَجُلٌ صُلْبُ الْمَعْجَمِ»: إِذَا كَانَ عَزِيزَ النَّفْسِ قَوِيًّا؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: «عَجِمْتُ الْعُودَ أَعْجُمُهُ» بِالضَّمِّ: إِذَا عَضَضْتَهُ؛ لَتَعْرِفَ صَلَابَتَهُ مِنْ خَوَرِهِ، وَالْعَرَبُ: نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ، يَرِيدُ: أَنَّ الْعَرَبَ فَصَحَاءُ أَعَزَّاءُ أَقْوِيَاءُ، دُونَ الْأَعَاجِمِ؛ قَالَهُ التَّفْتَّازَانِيُّ فِي «النَّعَمِ السَّوَابِغِ»، شَرَحِ الْكَلِمِ النَّوَابِغِ» (ص ١٣٦).

(٤) «نَوَائِجِ الْكَلِمِ» (ص ٣١).

وَالْعَجَمُ: النَّوَى، وَاحِدَتُهُ: عَجَمَةٌ.

وَتَحَدَّثَ الرَّمَخْشَرِيُّ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنْ جَعَلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنْ عَصَمَهُ مِنَ الْإِنْخِرَاطِ فِي جَمْعِ الشُّعُوبِيِّينَ وَالنَّاكِبِينَ عَنِ الْحَقِّ مِمَّنْ بَلَّيْتُ بِهِمْ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ؛ يَقُولُ فِي مَقْدَمَةِ «الْمَفْصَلِ»: «اللَّهُ أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَجَبَلَنِي عَلَى الْعُضْبِ لِلْعَرَبِ وَالْعَصَبِيَّةِ، وَأَبَى لِي أَنْ أَنْفِرَ عَنْ صَمِيمِ أَنْصَارِهِمْ وَأُمْتَارُ، وَأَنْضَوِيَ إِلَى لَفِيفِ الشُّعُوبِيَّةِ وَأَنْحَازُ، وَعَصَمَنِي مِنْ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي لَمْ يُجِدْ عَلَيْهِمْ إِلَّا الرَّشْقَ بِالسَّنَةِ اللَّاعِنِينَ، وَالْمَشْقَ بِالسَّنَةِ الطَّاعِنِينَ»^(١).

وَمُضْدَقُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ إِعْجَابِ الرَّمَخْشَرِيِّ بِلُغَةِ الْعَرَبِ: مَا ذَكَرَهُ الصَّفَدِيُّ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَجَمِ، الَّذِينَ أَقْبَلُوا عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، وَاشْتَغَلُوا بِخِدْمَتِهَا، وَنَشَرُوا مُحَاسِنَهَا؛ لِمَا رَأَوْا فِيهَا مِنْ مَعَالِمِ الْعَبْقَرِيَّةِ وَالْإِعْجَازِ؛ يَقُولُ الصَّفَدِيُّ: «مَا سَمِعْنَا بِمَنْ اشْتَغَلَ مِنَ الْعَجَمِ بِالْعَرَبِيَّةِ إِلَّا وَفَضَّلَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ؛ بُرْهَانُ هَذِهِ الدَّعْوَى: أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ، وَبُنْدَارًا، وَأَبَا حَاتِمٍ، وَالرَّمَخْشَرِيَّ، وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ، لَمَّا اشْتَغَلُوا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَذَاقُوا حَلَاوَتَهَا، هَامُوا بِهَا وَكَلَّفُوا بِمُحَاسِنِهَا، وَأَفْنَوْا اللَّيَالِيَ وَالْأَيَّامَ فِي تَحْصِيلِهَا، وَأَنْفَقُوا مُدَّةَ الْعُمُرِ فِي تَأْلِيفِهَا وَتَدْوِينِهَا، وَتَتَبَعَ مُحَاسِنِهَا، وَقَوَاعِدَ أَفْسِيَّتِهَا، وَغَرَائِبَ فَنُونِهَا.

وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ: أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ اجْتَهِدُوا هَذَا الْجَهْدَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَأَفْنَوْا مُدَّةَ الْعُمُرِ، وَهِيَ مَا لَا يُخْلَفُ فِي شَيْءٍ هُوَ دُونَ غَيْرِهِ، وَالْأَوْلَى بِهِمْ وَبِكُلِّ عَاقِلٍ الْإِشْتَغَالُ بِالْأَحْسَنِ وَالْأَفْصَحِ، وَالْأَبْلَغِ وَالْأَحْكَمِ، وَلَوْ عَلِمَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ أَنَّ اللُّغَةَ الْأَعْجَمِيَّةَ لَهَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، مَا عَرَّجُوا عَلَى الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا رِيثًا عَرَفُوهَا، ثُمَّ عَاجَبُوا إِلَى لُغَتِهِمْ»^(٢).

(١) «الْمَفْصَلُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ» (ص ٢).

(٢) «نُصْرَةُ النَّائِزِ، عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ» (ص ٣٨٧).

ثُمَّ نَقَلَ الصَّفَدِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامَ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي فَضْلِ الْعَرَبِ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي سُقْنَاهُ آتِفًا مَنْقُولًا مِنْ كِتَابِهِ «نَوَائِجُ الْكَلِمِ»، وَأَرَدَفَهُ بِالشرحِ وَالتَّحْلِيلِ مُعْجَبًا بِهِ.

عُزُوبَتُهُ:

تَذَكَّرُ الْمَصَادِرُ: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لَمْ يَتَزَوَّجْ، وَأَنَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعُزَّابِ، وَسَلَكَهُ أَحَدُ مُعَاَصِرِينَا فِي كِتَابٍ جَمَعَ فِيهِ أَسْمَاءَ الْعُلَمَاءِ الْعُزَّابِ^(١).

وَيَذَكِّرُ الْكَاتِبُونَ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّ السَّبَبَ فِي إِعْرَاضِهِ عَنِ الزَّوْاجِ إِقْبَالُهُ عَلَى الْعِلْمِ؛ حَيْثُ انْقَطَعَ إِلَيْهِ، وَاشْتَغَلَ بِهِ اشْتَغَالًا كُلِّيًّا تَعْلِيمًا وَتَصْنِيفًا، فَمَلَكَ الْعِلْمُ عَلَيْهِ نَفْسَهُ وَوَقْتَهُ، وَأَنَسَ بِهِ، حَتَّى لَمْ يُعْذِرْ يَفْكَرُ فِي زَوْجَةٍ وَلَا وَلَدٍ، وَلِسَانُ حَالِهِ كَمَا قَالَ الْأَوَّلُ:

لَنَا مِنْ بَنَاتِ الْفِكْرِ نَسْلٌ بِهَا نَسْلُو

وَمَا اشْتَهَرَ عَنْهُ مِنَ الشُّعْرِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي «دِيَوَانِهِ»: قَوْلُهُ:

سَهْرِي لِتَنْقِيحِ الْعُلُومِ أَلَذُّ لِي مِنْ وَصْلِ غَانِيَةٍ وَطِيبِ عِنَاقِ
وَتَمَائِلِي طَرَبًا لِحُلِّ عَوِيصَةٍ أَشْهَى وَأَحْلَى مِنْ مُدَامَةِ سَاقِي
وَصَرِيرُ أَقْلَامِي عَلَى صَفْحَاتِهَا أَحْلَى مِنَ الدُّوْكَاءِ وَالْعُشَاقِ
وَأَلَذُّ مِنْ نَقْرِ الْفَتَاةِ لِدَفِّهَا نَقْرِي لِأَلْقِي الرَّمْلِ عَنْ أَوْرَاقِي^(٢)

وَصَرَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ نَفْسَهُ فِي شِعْرِهِ السَّائِرِ: أَنَّ مُصَنَّفَاتِهِ بِمَنْزِلَةِ أَوْلَادِهِ، يَقُولُ:

(١) ينظر: «العلماء العُزَّاب» لأبي غدة (ص ٧٠).

(٢) «ديوان الزمخشري» (ص ٤٣٧).

وَحَسْبِي تَصَانِيفِي وَحَسْبِي رَوَاتُهَا بَنِينَ بِهِمْ سَيِّقَتْ إِلَيَّ مَطَالِبِي
إِذَا الْأَبُ لَمْ يَأْمَنْ مِنْ ابْنٍ عُقُوقُهُ وَلَا أَنْ يَعُقَّ الْإِبْنُ بَعْضَ النَّوَائِبِ
فَإِنِّي مِنْهُمْ آمِنٌ وَعَلَيْهِمْ وَأَعْقَابُهُمْ أَرْجُوهُمْ لِلْعَوَاقِبِ^(١)

فَالرَّجُلُ - إِذَنْ - يَخْتَارُ الْعُزُوبَةَ وَيَفْضُلُهَا عَلَى الزَّوْاجِ وَمَعَاشَرَةِ
الْحَلِيلَةِ، وَيَرَى أَنْ فِي تَرْكِ الزَّوْاجِ أَمَانًا مِنْ عُقُوقِ الْأَوْلَادِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي مِيزَانِ الشَّرْعِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ
نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَاءَتْ بِالْحَثِّ عَلَى الزَّوْاجِ وَطَلَبِ النَّسْلِ؛
قَالَ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ، فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَحْصَنُ
لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(٢)، وَرَوَى الْإِمَامُ
أَحْمَدُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى
عَنِ التَّبْتُلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ
الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

وَالزَّوْاجُ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَهُوَ سُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا
وَذُرِيَّةً﴾ [الرَّعْدُ: ٣٨].

إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ، فَلْيَعْلَمْ: أَنَّ تَرْكَ الزَّمَخْشَرِيِّ لِلزَّوْاجِ:

- إِنْ كَانَ لِعِلَّةٍ بَدَنِيَّةٍ، أَوْ لاسْتِغْرَاقِ وَقْتِهِ فِي الْعِلْمِ، فَهُوَ مَعْذُورٌ؛
عَلَى أَنَّهُ لَوْ جُمَعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالزَّوْاجِ، لَكَانَ أَفْضَلَ؛ أَسْوَةٌ بِالنَّبِيِّينَ
وَالصَّادِقِينَ، وَسَادَاتِ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) السَّابِقُ (ص ٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٠٦)، وَمُسْلِمٌ (١٤٠٠)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ.

(٣) «الْمُسْنَدُ» (١٣٥٦٩)، وَصَحَّحَ الْمُحَقِّقُونَ إِسْنَادَهُ، وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ أَبُو دَاوُدَ
(٢٠٥٠) وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٢٧)، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﷺ.

- وأما إن كان إعراضه عن الزواج لمجرد تفضيله العزوبة، فهو مخطئ؛ لمخالفته مقصود الشرع من تكثير الأمة، ومخالفته لهدي الرسل وأتباعهم، ولم يذكر في علماء السلف من أثر ترك النكاح، وإن رغب عنه بعض العباد، وليس ذلك معدوداً في محامدِهِمْ؛ بل من نقص علمِهِمْ.

ودعوى الرَمَحْشَرِيِّ: أن ترك الأولاد أمانٌ من العقوق لا تُسلم له؛ لأنه ليس لديه علم يقيني أنه سيرزق أبناء عاققة؛ فقد يرزق أبناء صالحين؛ بل قد يكونون علماء مثله، أو خيراً منه، والله أعلم.

وعلى هذا: فلا ينبغي أن تُعدَّ عزوبة الرَمَحْشَرِيِّ في جملة المناقب الحسنة له، ولا لغيره من العلماء الذين آثروا العلم على الزواج؛ لأن ذلك خلاف الفطرة والشرع؛ كما تقدّم.





مَنْزِلَةُ الْكَشَّافِ، وَسَبَبُ تَأْلِيفِهِ

إِنَّ الْكَلَامَ عَلَى «تَفْسِيرِ الْكَشَّافِ» وَاسِعُ الْمَدَى، مُتَعَدِّدُ الْجَوَانِبِ؛ فَهُوَ أَحَدُ أَشْهَرِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ، وَصَرَّحَ مُؤَلِّفُهُ فِي دِيْبَاجَتِهِ: أَنَّهُ أَلَّفَهُ لْجَمَاعَتِهِ الْمُعْتَزَلَةِ الْعَدْلِيَّةِ^(١)، وَيُظْهَرُ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ؛ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ، وَهَآكَ عِبَارَتُهُ: «كَانَ [أَي: الزَّمْخَشَرِيُّ] بِمَكَّةَ مُجَاوِرًا لِلزَّيْدِيَّةِ، وَمَصَاحِبًا لَهُمْ، وَصَنَّفَ كِتَابَهُ «الْكَشَّافَ» لِأَجْلِهِمْ»^(٢).

وَلَكِنَّ الْكِتَابَ صَارَ لَهُ شَأْنٌ، وَبَاتَ أَهْلُ الْفِرَقِ الْآخَرَى يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيُفِيدُونَ مِنْهُ؛ لَيْسَ فِي الْجَوَانِبِ اللَّغَوِيَّةِ وَالبَلَاغِيَّةِ فَحَسْبُ؛ بَلْ فِي التَّفْسِيرِ بَعَامَّةٍ، حَتَّى الْمُنْتَزِعُونَ لِمَذَاهِبِ السَّلَفِ فِي الْعَقِيدَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى «الْكَشَّافِ»، وَيَعْتَمِدُونَ كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالِهِ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَفِي أَبْوَابِ الْإِعْجَازِ، وَلَا يَسْتَغْنَوْنَ عَنْهُ، مِنْذُ إِمَامِ عَصْرِهِ فِي التَّفْسِيرِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ، إِلَى إِمَامِ عَصْرِنَا فِي هَذَا الْفَنِّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيِّ؛ كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِهِ الشَّهِيرِ: «أَضْوَاءُ الْبَيَّانِ»، وَكَمَا أَخْبَرَنِي ابْنُهُ صَاحِبُنَا وَصَدِيقُنَا الشَّيْخُ الْمَفْسَّرُ عَبْدُ اللَّهِ الْأَمِينُ: أَنَّ وَالِدَهُ كَثِيرًا مَا كَانَ يَرَاجِعُ «الْكَشَّافَ» قَبْلَ إِلقَائِهِ دُرُوسَ التَّفْسِيرِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَفِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ، كَمَا كَانَ يَرْجِعُ إِلَى «الْكَشَّافِ»

(١) الْعَدْلِيَّةُ: أَحَدُ أَلْقَابِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ نَسَبَةً إِلَى «الْعَدْلِ» الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَصُولِهِمْ فِي الْإِعْتِقَادِ.

(٢) «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (١/٣٧٨).

حال تأليفه كتابه «أضواء البيان»، في التفسير، وأنه كان يأنس بترجيحاته واختياراته؛ تعمّد الله الجميع برحمته.

وقد صرح كثير من أفاضل أهل السنة بمرجعية «الكشاف» في فنونه التي صار رائداً فيها، وأنه لا يمكن إغفاله، ولا الاستغناء عنه، مع شدته عليهم؛ حتى قال فقيه أهل السنة في عصره ومفسرهم العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمته الله: «الزمخشري صاحب «الكشاف»، جيد في البلاغة واللغة، وكل من بعده عيال عليه يأخذون من كلامه»^(١)؛ فالشيخ العثيمين - إذن - يرى أن صاحب «الكشاف» هو الرائد في باب البلاغة القرآنية، وأنه حامل لوائها، ومشيد بنائها.

وقال الحجوي في ترجمة الزمخشري: «كان من أكابر الحنفية والمعتزلة، وقد اندثرت آثار المعتزلة إلا تفسيره «الكشاف»، فلم يقدروا على إعدامه؛ لشدة الحاجة إليه»^(٢).

وقال الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور: «أصبح كتابه «الكشاف» عمدة الناس على اختلافهم: بين مشايخ له ومخالف، وعلى وفرة مخالفه، وانقطاع مشايخه، يرجعون إليه على أنه نسيج وحده في طريقته البلاغية الإعجازية، وفي غوصه على دقائق المعاني، وحسن إبرازه على طريقة علمية سائغة بتحليل التركيب، وإبراز خصائصه واعتباراته، على ما يكثر صاحب «الكشاف» من عنف على مخالفه، وما يتناولهم به - خصوصاً أهل السنة والجماعة - من قذح وشتم، وسب وتجهيل.

فإن ما جبل عليه أهل السنة، وقامت عليه طريقته العلمية من الإنصاف -: قد حملهم على الإغضاء عن تلك الهفوات المخجلة،

(١) «تفسير سورة الأنعام» (ص ٢٦٨). (٢) «الفكر السامي» (٢/ ٢٠٨).

وَالْعَوْرَاتِ الْفَاضِحَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَقْبَلُوا عَلَى دِرَاسَتِهِ وَشَرْحِهِ، وَبَنَوْا عَلَيْهِ عَامَّةً بِحُوثِهِمْ فِي الْقُرْآنِ؛ لَا يَخْلُو تَفْسِيرٌ أَوْ تَأْلِيفٌ فِي مَوْضُوعٍ قُرْآنِيٍّ مِنْ رَجُوعٍ إِلَيْهِ، وَاعْتِمَادٍ عَلَيْهِ»^(١).

وَأَنَا لَمْ أَرْ كِتَابًا صَنَفَهُ صَاحِبُ مَذْهَبٍ بِذُعْيٍ لِإِخْوَانِهِ فِي مَذْهَبِهِ، ثُمَّ اسْتَفَادَ مِنْهُ غَيْرُهُمْ مِنْ مُخَالِفِيهِمْ، وَطَارَ صِيَّتُهُ فِي الْأَفْطَارِ شَرْقًا وَغَرْبًا، كَمَا رَأَيْتُ فِي «كَشَافِ الزَّمْخَشَرِيِّ»؛ فَقَدْ اسْتَطَاعَ صَاحِبُهُ بِمَا أُوتِيَ مِنَ الْمَلَكَاتِ؛ مِنْ قُوَّةٍ فِي الْعِلْمِ، وَتَلَطُّفٍ فِي الْحِجَّةِ، وَنَفُوذٍ فِي الْبَيَانِ: أَنْ يَفْرِضَ كِتَابَهُ عَلَى الْآخَرِينَ، وَأَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُهُ أَحَدَ كُتُبِ التَّفْسِيرِ الْمَعْتَمَدِ فِي بَابِهِ؛ فَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ.

يَقُولُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي مَقْدَمَتِهِ: «وَلَقَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا فِي الدِّينِ مِنْ أَفْضَلِ الْفَتَى النَّاجِيَةِ الْعَدْلِيَّةِ، الْجَامِعِينَ بَيْنَ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأُصُولِ الدِّينِيَّةِ، كُلَّمَا رَجَعُوا إِلَيَّ فِي تَفْسِيرِ آيَةٍ، فَأَبْرَزْتُ لَهُمْ بَعْضَ الْحَقَائِقِ مِنَ الْحُجُبِ -: أَفَاضُوا فِي الْإِسْتِحْسَانِ وَالتَّعَجُّبِ، وَاسْتَطِيرُوا شَوْقًا إِلَى مُصَنَّفٍ يَضُمُّ أَطْرَافًا مِنْ ذَلِكَ، حَتَّى اجْتَمَعُوا إِلَيَّ مُقْتَرِحِينَ أَنْ أُمْلِيَ عَلَيْهِمْ فِي الْكَشَفِ عَنْ حَقَائِقِ التَّنْزِيلِ، وَعَيُونَ الْأَقَاوِيلِ، فِي وَجْهِهِ التَّأْوِيلِ، فَاسْتَعْفَيْتُ، فَأَبَوْا إِلَّا الْمَرَاجَعَةَ وَالِاسْتِشْفَاعَ بِعُظَمَاءِ الدِّينِ، وَعُلَمَاءِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ.

وَالَّذِي حَدَّثَنِي عَلَى الْإِسْتِعْفَاءِ - عَلَى عِلْمِي أَنَّهُمْ طَلَبُوا مَا الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ عَلَيَّ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّ الْخَوْضَ فِيهِ كَفَرَضِ الْعَيْنِ -: مَا أَرَى عَلَيْهِ الزَّمَانَ؛ مِنْ رَثَائَةِ أَحْوَالِهِ، وَرَكَكَةِ رِجَالِهِ، وَتَقَاضِرِ هِمَمِهِمْ عَنْ أَدْنَى عُدَدِ هَذَا الْعِلْمِ، فَضْلًا أَنْ تَتَرَقَّى إِلَى الْكَلَامِ الْمُؤَسَّسِ عَلَى عِلْمِي الْمَعْنِي وَالْيَبَانَ»^(٢).

(٢) «الْكَشَافُ» (١/١٥).

(١) «التَّفْسِيرُ وَرَجَالُهُ» (ص ٨٥).

لقد ألف الرَّمْخَشَرِيُّ كتابَهُ «الكشَّاف» بأخرةٍ من حياته؛ أي: فيما بين السَّتينِ والسبعينَ من عُمره، وهو ما عبَّر عنه بقوله في مقدِّمته: «وناهزْتُ العَشْرَ التي سَمَّتها العَرَبُ دَقَّاقَةَ الرَّقَابِ»^(١)؛ فمعنى ذلك: أنَّه أَلَّفَ «الكشَّاف» بعد ما تكاملت علومه، وكَبُرَ عقله، ونَضِجَتْ مواهبه، وتوغَّل في معرفة لغة العَرَبِ، وأَلَّفَ في فنونها المختلفة؛ من لغةٍ ونحوٍ، وبلاغةٍ وعروضٍ، وأحاط بأسرارها، وذلك من أعظم الوسائل لفهم القرآن؛ كما ذكره غير واحدٍ من أئمة اللغة والتفسير.

يقول الواحدي: «كيف يتأتَّى لمن جهَلَ لسانَ العَرَبِ: أن يَعْرِفَ تفسيرَ كتابٍ جُعِلَ مُعْجِزَةً في فصاحةِ ألفاظه، وبُعِدَ أغراضه، لخاتمِ النبيِّنَ وسيِّدِ المرسلين - صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين - في زمانٍ أهلكهُ يتحلَّلون بالفصاحة، ويتحدَّون بحُسنِ الخطابِ وشرفِ العبارة؟! وإنَّ مَثَلَ مَنْ طَلَبَ ذلكَ مَثَلُ مَنْ شَهِدَ الهِجَاءَ بلا سلاحٍ، ورام أن يصعدَ الهواءَ بلا جناحٍ!»^(٢).

ويقول الخطَّابِيُّ: «إنَّ بَيَانَ الشريعةِ لَمَّا كان مصدرُهُ عن لسانِ العَرَبِ، وكان العملُ بمُوجِبِهِ لا يَصِحُّ إلا بإحكامِ العلمِ بمقدِّمته -: كان من الواجبِ على أهلِ العلمِ وطلَّابِ الأثرِ: أن يَجْعَلُوا أوَّلًا عَظَمَ اجتهدِهم، وأن يَصْرِفُوا جُلَّ عنايةِهم: إلى علمِ اللغةِ والمعرفةِ بوجوهها، والوقوفِ على مثْلِها ورسومِها»^(٣)، وذكر أبو منصور الأزهري: «أنَّ مَنْ جَهِلَ لسانَ العَرَبِ وكثرةَ ألفاظها، وافتنانها في مَذاهيبها، جَهِلَ جُمَلَ علمِ الكتاب»^(٤)؛ وكلامهم في هذا الشأن كثيرٌ.

ويُلحِظُ من كلامِ الرَّمْخَشَرِيِّ عن نفسه وما تنطِقُ به ترجمته: أنَّه

(١) «الكشَّاف» (١/١٨).

(٢) «التفسير البسيط» (١/٤١١).

(٣) «غريبُ الحديث» (١/٥٣).

(٤) «تهذيب اللغة» (١/٥).

- حَالُ تَصْنِيفِهِ «الْكَشَافُ» - صَارَ مَرَجِعًا مُعْتَبَرًا لَدَى جَمَاعَتِهِ الْمُعْتَزِلَةِ، كَمَا أَنَّهُ أَلْفَهُ وَهُوَ فِي هَنَاءِ بَالٍ، وَنُعُومَةٍ حَالٍ؛ حَيْثُ صَنَّفَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ بِمَكَّةَ جَوَارَهُ الثَّانِي، فَكَانَ آنَسَ مَا يَكُونُ بِعِبَادَةِ اللَّهِ، ثُمَّ بِمَا لَقِيَ مِنَ الْكَفِّ النَّدِيَّةِ مِنْ أَمِيرِ مَكَّةَ عَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ وَهَّاسِ الْحَسَنِيِّ الشَّرِيفِ الْمَمْدَحِ؛ فَلهَذَا أَشَادَ بِهِ فِي مُقَدِّمَةِ «دِيَوَانِهِ»؛ إِذْ يَقُولُ:

وَلَوْلَا ابْنُ وَهَّاسٍ وَسَابِغُ فَضْلِهِ رَعَيْتُ هَشِيمًا وَاسْتَقَيْتُ مُصَرَّدًا^(١)

وَلَا يَلْبَثُ أَنْ يُظْهِرَ سُرُورَهُ بِمُقَامِهِ بِمَكَّةَ، وَمُجَاوَرَتِهِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَأَنْ يَذْكُرَ ذَلِكَ فِي «تَفْسِيرِهِ»؛ شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ؛ كَقَوْلِهِ - عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿٥٦﴾ [العنكبوت: ٥٦] - يَقُولُ:

«مَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لَمْ يَتَسَهَّلْ لَهُ الْعِبَادَةُ فِي بَلَدٍ هُوَ فِيهِ، وَلَمْ يَتِمَّشَّ لَهُ أَمْرٌ دِينِيٌّ كَمَا يُحِبُّ، فَلِيَهَاجِرْ عَنْهُ إِلَى بَلَدٍ يَقْدُرُ أَنَّهُ فِيهِ أَسْلَمَ قَلْبًا، وَأَصَحَّ دِينًا، وَأَكْثَرَ عِبَادَةً، وَأَحْسَنُ خُشُوعًا.

وَلَعَمْرِي؛ إِنَّ الْبَقَاعَ تَتَفَاوَتْ فِي ذَلِكَ التَّفَاوُتِ الْكَثِيرَ، وَلَقَدْ جَرَّبْنَا وَجَرَّبَ أَوْلُونَا، فَلَمْ نَجِدْ - فِيمَا دُرْنَا وَدَارُوا -: أَعُونَ عَلَى قَهْرِ النَّفْسِ، وَعَصِيَانِ الشَّهْوَةِ، وَأَجْمَعَ لِلْقَلْبِ الْمُتَلَفِّتِ، وَأَضْمَّ لِلْهَمِّ الْمُنْتَشِرِ، وَأَحَثَّ عَلَى الْقَنَاعَةِ، وَأَطْرَدَ لِلشَّيْطَانِ، وَأَبْعَدَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْفِتَنِ، وَأَضْبَطَ لِلْأَمْرِ الدِّينِيِّ فِي الْجُمْلَةِ: مِنْ سُكْنَى حَرَمِ اللَّهِ، وَجَوَارِ بَيْتِ اللَّهِ؛ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا سَهَّلَ مِنْ ذَلِكَ وَقَرَّبَ، وَرَزَقَ مِنَ الصَّبْرِ، وَأَوْزَعَ مِنَ الشُّكْرِ»^(٢).

أَقُولُ: فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ لَهُ تِلْكَ الْأَسْبَابُ، اهْتَزَّ عِظْفُهُ، وَتَحَرَّكَ

(١) «دِيَوَانُ الزَّمْخَشَرِيِّ» (ص ١)، وَالْمُصَرَّدُ: الْقَلِيلُ.

(٢) «الْكَشَافُ» (٢/٤٠٠).

نشاطه، وطابت نفسه، وهاجت قريحته؛ فكان من آثار ذلك: أنه انكبَّ بما آتاه الله من العلوم على كتاب الله يفسره، لا يلوي على شيء، حتى تأتّى له أن أتمه في مدّة وجيزة في نظره، هي ستّان وأربعة أشهر، أشار إليها بمُدّة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أقلُّ الخلفاء الراشدين أيامًا في مدّة حكمه، وهذا يتناسب مع ما أراده الزّمخشرى من قصر المدّة في تأليف «الكشاف»، نسبة إلى المُدَد التي ألف فيها غيره من كتب التفسير التي في جرّمه.

هذا مع أنه قدّر له أن تكون مدّة تأليفه ثلاثين سنة، ورجع الفضل في ذلك إلى مقامه بجوار البيت الحرام، ويلوح من كلامه أنه كان مُعجَبًا بتفسيره؛ ولذا كان يقول:

إِنَّ التَّفَاسِيرَ فِي الدُّنْيَا بِلاَ عَدَدٍ وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلُ كَشَافِي
إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الْهُدَى فَالزَّمْ قِرَاءَتَهُ فَالْجَهْلُ كَالدَّاءِ وَالْكَشَافُ كَالشَّافِي^(١)

كما كان مُعجَبًا بنفسه؛ يدلُّ على ذلك قوله في «نوابغ الكلم»: «كم رأيتُ من أعرج، في درج المعالي أعرج، ومن صحيح القدم، ليس له في الخير قدّم!»^(٢)، وما مرّاه بالأعرج إلا نفسه.

ونقل ابن عاشور، عن جدّه الوزير: أن الزّمخشرى لما أتم تفسير «الكشاف»، وضعه في الكعبة في مدّة الحجّ بقصد أن يطالعهُ العلماء الذين يحضرون الموسم، وقال: مَنْ بدا له أن يجادل في شيء، فليُفعل، فزعموا أن بعض أهل العلم اعترض عليه قائلاً: بماذا فسرت قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]؟ وأنه وجّم لها، قال ابن عاشور معلقاً: «وأنا أحسب إن صحّت هذه الحكاية: أن الزّمخشرى

أَعْرَضَ عَنْ مَجَاوِبَتِهِ؛ لِأَنَّهُ رَأَاهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْجِدَالِ الْمَمْنُوعِ فِي الْحَجِّ، وَبَيْنَ الْجِدَالِ فِي الْعِلْمِ^(١).

وَيَذْكُرُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي مَقْدَمَةِ «الْكَشَافِ»: أَنَّ هُنَاكَ أَمَالِي أَمْلَاهَا فِي وَقْتٍ سَابِقٍ عَلَى بَعْضِ الْآيَاتِ سَارَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ؛ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ فِي جَوَارِهِ الثَّانِي، وَكَانَ يُسْأَلُ عَنْهَا فِي كُلِّ بَلَدٍ يَدْخُلُهَا، عَلَى كَثَرَةِ مَا دَخَلَ مِنَ الْبِلَادِ^(٢)، حَتَّى دَخَلَ مَكَّةَ، فَوَجَدَ أَمِيرَهَا ابْنَ وَهَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ تِلْكَ الْأَمَالِي، وَكَانَ شَدِيدَ الرِّغْبَةِ فِيهَا، حَتَّى إِنَّهُ هَمَّ أَنْ يَرْحَلَ إِلَيْهِ فِي خَوَارِزَمَ لِيَأْخُذَهَا مِنْهُ؛ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَجِدِ الزَّمَخْشَرِيُّ بُدًّا مِنْ تَأْلِيفِ «الْكَشَافِ»^(٣).

وَيَبْدُو لِي: أَنَّ تِلْكَ الْأَمَالِي الَّتِي تَفَرَّقَتْ فِي الْبِلَادِ هِيَ الَّتِي تُسَمَّى فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ الْقَدِيمَةِ بـ«الْكَشَافِ الْقَدِيمِ»^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- (١) «تفسير التحرير والتنوير» (٢/٢٣٥)؛ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى الْخَبَرِ عِنْدَ غَيْرِهِ.
- (٢) يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ» (١/٧٨)، مَادَّةُ: (ت ر ب): «وَطُتْ كُلُّ تَرْبَةٍ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ».
- (٣) يَنْظُرُ: «الْكَشَافِ» (١/١٨).
- (٤) يَنْظُرُ: «الْبُرْهَانُ»، فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (١/٧٢، ٣٠٤، ٣٤٧)، (٢/٤١٧)، (٣/١٤٥، ١٤٦، ٢٨٧)، (٤/١٩٧، ٣٨٥)، وَ«الْإِتْقَانُ»، فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (٥/١٦٤٣، ١٨٢٤)، وَ«تُحْفَةُ الْأَدِيبِ»، فِي نَحَاةٍ مُغْنِي اللَّيْبِ (١/٣٧٧)، وَرَأَيْتُ نَصًّا مَهْمًّا عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ فِي كِتَابِهِ «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» (٤/١٣٧)، عَزَاهُ إِلَى الزَّمَخْشَرِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي «الْكَشَافِ» الْمَطْبُوعِ؛ فَلَعَلَّهُ فِي «الْكَشَافِ» الْقَدِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلَامٍ مَهْمٍ فِي هَذَا الصَّدَدِ، لِلدَّكْتُورِ حَازِمِ حَيْدَرٍ، يَقُولُ وَفَقَهُ اللَّهُ: «كِتَابُ «الْكَشَافِ الْقَدِيمِ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ) هُوَ غَيْرُ «الْكَشَافِ» الْمَشْهُورِ الَّذِي بَيْنَ الْأَيْدِي الْآنَ؛ الَّذِي أَلْفَهُ بِمَكَّةَ عَامَ (٥٢٨هـ) وَقَدْ نَاهَزَ الْعِشْرَ الَّتِي تَسْمِيهَا الْعَرَبُ دَقَاقَةَ الرَّقَابِ - أَي: بَعْدَ السَّتِينِ - وَفَرَّغَ مِنْهُ فِي مِقْدَارِ مُدَّةٍ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ أَي: فِي سَنَتَيْنِ وَثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ. وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ فِي مَقْدَمَةِ «الْجَدِيدِ»: =

ويبدو أيضًا: أنها فُقدت واختفت؛ لأنها تفسر غير كامل، ولأن «الكشف» بصورته الأخيرة هو المعتمد عند المصنف؛ لأنه تفسر لكامل القرآن، ولأن مصنفه زبره بيده، وحرره تحريرًا؛ فلذلك تلقاه الناس عنه، وتركوا تلك الأمالي؛ حتى نُسيَت وانقرضت.

وأيًا ما كان، فيكفي الزمخشري غبطةً عند نفسه: أن يكون صاحب مدرسة في التفسير البلاغي؛ فإنه بنى تفسيره على علم البلاغة؛ حتى قال ابن خلدون عن «الكشف»: «وهو كله مبني على هذا الفن؛ وهو أصله»^(١).

ولهذا قيل عن الزمخشري: «إنه أكبر دارس لبلاغة القرآن من المفسرين»^(٢).

ولقد حاكاه كثيرون، وترسم خطاه جماعات:

ومن أشهر السائرين على سننه، المقتبسین من ناره: البيضاوي، والنسفي، وأبو السعود، ومن بعدهم من أصحاب التفسير البلاغي.

لقد أحدث «الكشف» دويًا في الساحات العلمية، وقامت على هذا التفسير دراسات مختلفة:

- فمن ذلك: ما وُضِعَ عليه من الحواشي الشارحة له.

= «فأخذت طريقةً أخصر من الأولى، مع ضمان التكثر من الفوائد، والفحص عن السرائر»، أنه أُلّفَ تفسيرًا قبل المُشار إليه، وهو «الكشف القديم»، فيكون تأليفه له قبل عام (٥٢٨هـ) في خوارزم. وقد نقل الزركشي عن «الكشف القديم» تسعة نصوص لا توجد في الجديد. «علوم القرآن بين البرهان والإتقان» (٦٣٩).

(١) ينظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص ٤٥٩).

(٢) «البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري» لأستاذنا العلامة البلاغي الدكتور محمد أبو موسى (ص ٩٥).

ومنها: محاكماتُ له في اعتزاله.

ومنها: محاوراتُ له في إعراباته، ومناقشاتُ له في بعض عباراته.

ومنها: شرحٌ لشواهدِ الشُّعْرِيَّةِ.

ومنها: تخريجُ لأحاديثه؛ وهذا من أجلها؛ كما فعلَ الحافظانِ الزَّيْلَعِيُّ، وابنُ حَجَرٍ؛ رَحِمَهُمَا اللهُ.

- كما أفرَدَتْ خُطْبَتُهُ بالشرح.

- وفي «كشفِ الظُّنونِ» للحاجِّ خَلِيفَةَ عَشْرَةِ أَعْمِدَةٍ في خمسِ صَفَحَاتٍ مِنَ الْقَطْعِ الْكَبِيرِ، كُلُّهَا حَدِيثٌ عَنِ «الْكَشَّافِ»، وما بُنِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ الدَّارِسَةِ وَالشَّارِحَةِ وَالْمَتَعَقِّبَةِ^(١)؛ وذلك قليلٌ في تاريخِ التَّأْلِيفِ.

- وأَجَلُّ حَوَاشِي «الْكَشَّافِ» وَأَكْبَرُهَا وَأَغْزَرُهَا فائِدَةٌ: حَاشِيَةُ الطَّبِيِّ (ت ٧٤٣هـ)، الموسومةُ بـ «فَتْوحِ الْغَيْبِ، فِي الْكَشْفِ عَنِ قِنَاعِ الرَّيْبِ»؛ وقد طُبِعَتْ حَدِيثًا، وكان النَّاسُ مُتَطَلِّعِينَ إِلَى طَبْعِهَا، فَيَسِّرَ اللهُ ذَلِكَ بِفَضْلِهِ.

- وَبَلَغَ مِنْ إِعْجَابِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ بِ«الْكَشَّافِ»: أَنْ كَتَبَ عَلَيْهِ حَاشِيَتَيْنِ؛ كَمَا فَعَلَ الْفَاضِلُ يَحْيَى بْنُ الْقَاسِمِ الْيَمَنِيُّ (تُوفِّيَ بَعْدَ ٧٥٠هـ)؛ فَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ حَاشِيَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا سَمَّاها: «دُرَرُ الْأَصْدَافِ»، وَسَمَّى الْأُخْرَى: «تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ»^(٢).

- وَشَرَحَ الْفَيْرُوزْآبَادِيُّ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ» خُطْبَةَ «الْكَشَّافِ» مَرَّتَيْنِ،

(١) ينظر: «كشفُ الظُّنونِ» (٢/١٤٧٦).

(٢) ينظر: السابق (٢/١٤٨٠)؛ وقد حُقِّقَ «تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ» فِي رِسَائِلِ عِلْمِيَّةٍ فِي جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ.

وسمى شرحه الأول: «قُطْبَةُ الْخَشَافِ، لحلَّ خُطْبَةِ الْكَشَافِ»، وسمى الثاني: «نُجْبَةُ الرَّشَافِ، مِنْ خُطْبَةِ الْكَشَافِ»^(١).

لقد أفرغ الزَّمَخْشَرِيُّ جهدًا كبيرًا في تفسيرِ كتابِ الله، وكان أكبرَ همِّهِ استخراجُ الوجوهِ البلاغيَّةِ في القرآن؛ لأنَّ كلَّ وجهٍ بلاغيٍّ في القرآن هو من أدلَّةِ إعجازه^(٢)، ولقد انفتحَ بعَمَلِ الزَّمَخْشَرِيِّ هذا - كما يقولُ الفاضلُ ابنُ عاشور - بابٌ كان مُغْلَقًا في أوجِه متعاطي التفسير، وهو بيانُ الوجهِ البلاغيِّ الْمُعْجَزِ مِنْ كُلِّ تركيبٍ قرآنيٍّ، وجعلُ ذلك الوجه مِلَاكَ المعنى المستفادِ مِنَ التركيب؛ بحيثُ إن احتمالاتِ المعاني تتفاوتُ قُوَّةً وضعفًا؛ على نسبةٍ ما تتلاقى مع السَّرِّ البلاغيِّ المتمثِّلِ في التركيب، أو تتجافى عنه^(٣).

وظاهرٌ: أنَّه استقرَّ في نفسِ الزَّمَخْشَرِيِّ: أنَّ القرآنَ استوعبَ جميعَ شُعَبِ البلاغةِ التي يحتملُها اللسانُ العربيُّ، فلم يدعِ القرآنُ وجهًا مِنْ وجوهِ البلاغةِ يُمكنُ أن يَرَدَ في كلامٍ إلا اشتمَلَ عليه؛ استمعَ إليه يقولُ: «وللهِ دُرٌّ أمرِ التنزيلِ وإحاطتِهِ بفنونِ البلاغةِ وشُعَبِهَا! لا تكادُ تستغربُ منها فنًّا إلا عثَرْتَ عليه فيه على أقومِ مناهجِهِ، وأسدِّ مدارجِهِ»^(٤).

وتبعًا لذلك: فقد صرَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ بأنَّ «نَظْمَ القرآنِ»: هو أُمُّ الإعجازِ، والقانونُ الذي وَقَعَ عليه التحديُّ، وأنَّ مراعاتَهُ أهمُّ ما يَجِبُ على المفسِّرِ^(٥)، وذكرَ في مقدِّمةِ «أساسِ البلاغةِ»: أنَّ اللهَ تعالى: «أنزَلَ كتابَهُ مختصًّا مِنْ بَيْنِ الكُتُبِ السماويَّةِ بصفةِ البلاغةِ، التي تَقَطَّعَتْ عليها

(١) ينظر: «كشفُ الظُّنون» (١٤٧٦/٢).

(٢) ينظر: «إعجازُ القرآن، والبلاغةُ النبويَّة» (ص ٢٠١).

(٣) ينظر: «التفسيرُ ورجالُه» (ص ٦٠). (٤) «الكشاف» (١/٢٠٤).

(٥) ينظر: السابق (٢/٢٤٢).

أَعْنَاقُ الْعِتَاقِ السُّبُوقِ، وَوَنَتْ عَنْهَا خُطَا الْجِيَادِ الْقُرَحِ»^(١).

فَالزَّمَخْشَرِيُّ يَرَى أَنَّ الْإِعْجَازَ مِنْ جِهَةِ النَّظْمِ هُوَ أَهَمُّ وَجْهِهِ
الْإِعْجَازِ، وَأَنَّ نَظْمَ الْقُرْآنِ هُوَ مَنَاطُ التَّحْدِي، وَهُوَ قُطْبُ رَحَى الْإِعْجَازِ،
وَأَكْبَرُ وَجْهِهِ الْإِعْجَازِ.

وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ؛ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ عَطِيَّةَ: «الْقَوْلُ الَّذِي
عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالْحَذَّاقُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي نَفْسِهِ -: أَنَّ التَّحْدِيَّ إِنَّمَا وَقَعَ
بِنَظْمِهِ وَصِحَّةِ مَعَانِيهِ، وَتَوَالِي فَصَاحَةِ أَلْفَاظِهِ»^(٢).

وَتَبَعًا لِهَذَا الْمَذْهَبِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ عِلْمَ الْبَلَاغَةِ عِنْدَ
الزَّمَخْشَرِيِّ هُوَ أَكْبَرُ الْوَسَائِلِ إِلَى إِدْرَاكِ الْإِعْجَازِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي
فَاتِحَةِ «كَشَافِهِ»:

يَقُولُ: «إِنَّ أَمَلًا الْعُلُومِ بِمَا يَغْمُرُ الْقَرَائِخَ، وَأَنْهَضَهَا بِمَا يَبْهَرُ
الْأَلْبَابَ الْقَوَارِخَ، مِنْ غَرَائِبِ نَكْتٍ يَلْطَفُ مَسَلْكُهَا، وَمُسْتَوْدَعَاتِ أَسْرَارِ
يَدِقُّ سَلْكُهَا: عِلْمُ التَّفْسِيرِ الَّذِي لَا يَتِمُّ لَتَعَاطِيهِ، وَإِجَالَةِ النَّظَرِ فِيهِ: كُلُّ
ذِي عِلْمٍ...

فَالْفَقِيهَةُ وَإِنْ بَرَزَ عَلَى الْأَقْرَانِ فِي عِلْمِ الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ، وَالْمُتَكَلِّمُ
وَإِنْ بَزَّ أَهْلَ الدُّنْيَا فِي صِنَاعَةِ الْكَلَامِ، وَحَافِظُ الْقِصَصِ وَالْأَخْبَارِ وَإِنْ كَانَ
مِنْ ابْنِ الْقُرَيْيَةِ^(٣) أَحْفَظُ، وَالْوَاعِظُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَوْعَظُ،
وَالنُّحْوِيُّ وَإِنْ كَانَ أَنْحَى مِنْ سَيَبَوَيْهِ، وَاللُّغَوِيُّ وَإِنْ عَلَكَ اللُّغَاتِ بِقُوَّةٍ

(١) «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» (١/ج). (٢) «الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ» (١/٣٨).

(٣) ابْنُ الْقُرَيْيَةِ؛ بِكَسْرِ الْقَافِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، بَعْدَهَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، هُوَ:
أَيُّوبُ بْنُ زَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، وَالْقُرَيْيَةُ: جَدَّتُهُ؛ وَهُوَ أَحَدُ الْفُصَحَاءِ الْحُكَمَاءِ، وَكَانَ
أَعْرَابِيًّا أُمِّيًّا، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ سَنَةَ (٨٤هـ)، وَلَهُ أَخْبَارٌ مَعَهُ؛ ذَكَرَهَا الصَّفَدِيُّ فِي
«الْوَافِي» (١٠/٢٥).

لَحْيَيْهِ: لا يتصدى^(١) منهم أحدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يَغوْصُ على شيءٍ من تلك الحقائق، إلا رجلٌ قد برَعَ في عِلْمَيْنِ مختَصَّيْنِ بالقرآن؛ وهما علمُ المعاني وعلمُ البَيَانِ، وتمهَّل في ارتيادهما آوَنَهُ، وتَعَبَ في التنقييرِ عنهما أَرْزَمَنَهُ، وبعَثْتُهُ على تتبُّعِ مَظَانِّهِمَا: هِمَّةٌ في مَعْرِفَةِ لطائف حُجَّةِ اللَّهِ، وجرُصٌ على استيضاح مُعْجَزَةِ رسولِ اللَّهِ، بعد أن يكونَ آخِذًا من سائر العلومِ بحَظٍّ، جامعًا بين أمرَيْنِ: تحقيقٍ وحِفظٍ، كثيرِ المُطالعاتِ، طويلِ المُراجعاتِ، قد رَجَعَ زمانًا ورجَعَ إِلَيْهِ، وردَّ وردَّ عَلَيْهِ، فارسًا في علمِ الإعرابِ، مقدِّمًا في حَمَلَةِ الكتابِ.

وكان - مع ذلك - مسترسلَ الطبيعةِ مُنْقَادَهَا، مشتعلَ القريحةِ وَقَادَهَا، يَقْظَانِ النَّفْسِ دَرَاكًا لِلْمُحَةِ وإن لُطَفَ شَانُهَا، متبِّهًا على الرَّمْزَةِ وإن خَفِيَ مَكَانُهَا، لا كَرًّا جَاسِيًا، ولا غَلِيظًا جَافِيًا، متصرِّفًا ذا دُرْبَةٍ بأساليبِ النظمِ والنثرِ، مرتاضًا غيرَ رَيِّضٍ بتلقيحِ بناتِ الفِكْرِ، قد عَلِمَ كيف يُرْتَبُّ الكلامُ ويؤَلَّفُ، وكيف يُنظَّمُ ويُرَصَّفُ، طالما دُفِعَ إلى مَضَايِقِهِ، ووقَعَ في مَدَاحِصِهِ وَمَزَالِقِهِ^(٢).

وقد اعترف كثيرٌ من العلماءِ بما قدَّمه الزَّمَخْشَرِيُّ من الحديثِ عن بلاغةِ القرآنِ، وسلَّموا بأنَّه سُلْطَانُ هذه الطريقةِ، والإمامُ السَّالِكُ في هذا المَجَازِ إلى الحقيقةِ^(٣).

وبالْعَ بعضُهم فقال: «لولا الأَعْرَاجَانُ، لَذَهَبَتْ بلاغةُ القرآنِ»؛ سَمِعْتُهُ من بعضِ أَسَاتِذَتِنَا؛ يريدُ بهما الزَّمَخْشَرِيَّ، والسَّكَّاكِيَّ (ت ٦٢٦هـ)، ولم أَجِدْهُ منسوبًا في المصادرِ المعتبرةِ، وكان الزَّمَخْشَرِيُّ أَعْرَجَ؛ حيثُ كانت

(١) قوله: «لا يتصدى»، خبرٌ: «فالفقيه». ينظر: «فتوح الغيب» (١/٦٥٥).

(٢) «الكشاف» (١/١٣).

(٣) ينظر: «نواهد الأَبْكَارِ، وشواردُ الأفكارِ» (٣/١).

رِجْلُهُ مَقْطُوعَةً، وَاتَّخَذَ مَكَانَهَا رِجْلًا مِنْ خَشَبٍ^(١)، أَمَّا السَّكَاكِيُّ، فَلَمْ أَجِدْ فِي تَرْجُمَتِهِ أَنَّهُ كَانَ أَعْرَجَ؛ فَلْيُتَحَقَّقْ مِنْ ذَلِكَ.

وَأُورِدَ هَذَا الْقَوْلَ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّةً، عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدٍ النَّاشِدِ الْحَلَبِيِّ (ت ١٣٦٢هـ) بِلَفْظٍ: «لَوْلَا الْأَعْرَجُ وَالْكُوسَجُ، لَطَلَّ الْقِرَانُ بِكُرًّا»^(٢)؛ أَي: لَمْ تَتَبَيَّنْ بِلَاغَتُهُ عَلَى وَجْهِهَا الْأَكْمَلِ، وَأَرَادَ بِ«الْكُوسَجِ»: السَّكَاكِيُّ، وَ«الْكُوسَجُ» فِي اللُّغَةِ: الْقَلِيلُ شَعْرِ اللَّحْيَةِ، وَقِيلَ: هُوَ الْخَفِيفُ اللَّحْيَةِ مِنَ الْعَارِضِينَ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «تَلْفِيقِ الْأَخْبَارِ»، وَتَلْقِيحِ الْآثَارِ» هَذِهِ الْمَقُولَةَ بِلَفْظٍ: «لَوْلَا الْكُوسَجُ وَالْأَعْرَجُ، لَعَرَجَ الْقِرَانُ كَمَا نَزَلَ»^(٣).

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ فِيهَا مِبَالِغَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِيهَا مَصَادَرَةٌ لَجُهْدٍ سَابِقَةٍ عَلَى الرَّجُلَيْنِ وَلَا حِقَّةَ لِهَمَا فِي بِلَاغَةِ الْقِرَانِ مِمَّنْ سَبَقُوا الزَّمْخَشَرِيَّ وَالسَّكَاكِيَّ، وَكَانَ لِأَصْحَابِهَا قَدَمٌ صَدِيقٌ فِي هَذَا الْمِضْمَارِ؛ كَابْنِ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ)، وَابْنِ جَرِيرٍ (ت ٣١٠هـ)، وَالوَاحِدِيَّ (ت ٤٦٨هـ)،

(١) جَاءَ فِي «مُعْجَمِ الْأَدْبَاءِ» (١٤٧/٧): أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَصَابَهُ خُرَاجٌ فِي رِجْلِهِ، فَقَطَعَهَا، وَاتَّخَذَ رِجْلًا مِنْ خَشَبٍ، وَقِيلَ: أَصَابَهُ بَرْدُ الثَّلْجِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ بِنَوَاحِي خُوَارَزْمَ، فَسَقَطَتْ رِجْلُهُ.

وَذَكَرَ أَنَّ الدَّامَغَانِيَّ الْمَتَكَلِّمَ الْفَقِيهَ سَأَلَهُ عَنْ سَبَبِ قَطْعِ رِجْلِهِ؟ فَقَالَ: «دُعَاءُ الْوَالِدَةِ؛ وَذَلِكَ أَنِّي أَمْسَكْتُ عُضْفُورًا وَأَنَا صَبِيٌّ صَغِيرٌ، وَرَبِطْتُ بِرِجْلِهِ خَيْطًا، فَأَفَلَتَ مِنْ يَدِي، وَدَخَلَ خَرْقًا، فَجَذَبْتُهُ، فَاَنْقَطَعَتْ رِجْلُهُ، فَتَأَلَّمْتُ لَهُ وَالدَّتِي، وَقَالَتْ: «قَطَعَ اللَّهُ رِجْلَكَ، كَمَا قَطَعْتَ رِجْلَهُ!»؛ فَلَمَّا رَحَلْتُ إِلَى بُخَارَى فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، سَقَطْتُ عَنِ الدَّابَّةِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، فَاَنْكَسَرَتْ رِجْلِي، وَأَصَابَنِي مِنَ الْأَلَمِ مَا أَوْجَبَ قَطْعَهَا». وَيَنْظُرُ أَيْضًا: «إِنْبَاءُ الرُّوَاهِ، عَلَى أَنْبَاءِ النُّحَاهِ» (٢٦٨/٣).

(٢) يَنْظُرُ: «الْعُلَمَاءُ الْعُرَابِ» (ص ١١٨).

(٣) «تَلْفِيقِ الْأَخْبَارِ» (ص ٦٤).

صاحب «الوجيز»، و«الوسيط»، و«البسيط»؛ وهي ثلاثة تأليف في التفسير، وأوسعها وأجلها «البسيط»، وقد طبع أخيراً في خمسة وعشرين مجلداً بفهارسه^(١).

فهؤلاء العلماء غنوا باللغة وبنظم القرآن، إلى جانب عنايتهم بالتفسير؛ فلا ينبغي أن تطوى جهودهم، وإن فاقهم الزمخشري بعنايته ببلاغة القرآن؛ فهذا ظاهر لا ينكر، ومشهور لا يحتاج أن يشهر؛ فإن «الكشاف» أول تفسير يصل إلينا، هدفه الكشف عن بلاغة القرآن؛ فلذا طار كتابه في أقصى الشرق والغرب، ودار عليه النظر؛ إذ لم يكن لكتابه نظير في هذا الضرب؛ كما يقول صاحب «نواهد الأبحار»^(٢).

وذكر الباحث عدنان زرزور: أن الزمخشري أغار على تفسير شيخه الحاكم الجشمي المعتزلي (ت ٤٩٤هـ)، وغير عباراته بأدبه وبلاغته، ثم زاد عليه في النواحي اللغوية، ومع ذلك فقد طوى ذكر اسم شيخه، فلم يذكره البتة^(٣).

قلت: كذا رأى الباحث، وأنا في ريب من ذلك، ولعلي أستبعده؛
لأمرين:

(١) ثم أظروحه دكتوراه نُوقِشت في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بعنوان: «المباحث البلاغية في تفسير البسيط»، للباحث عبد الله المهنّا، كنتُ المُشرفَ عليها، وقد كشفَ الباحثُ بجهدِهِ المتميّز عن جهود الواحدِي في علوم البلاغة، وقد نال الدرجةَ بمرتبة الشرف الأولى، ومن اللطائف: أن ما كتبه الواحدِي في بديع القرآن خاصةً أظهر من جهد الزمخشري فيه.

ويذكرُ هنا: أن كتاب «البسيط» للواحدِي كان من أهم الكتب التي يرجع إليها ابن القيم في التفسير. ينظر: «مدارج السالكين» (١/٦٣ مقدمة التحقيق/ ط. عالم الفوائد).

(٢) ينظر: «نواهد الأبحار، وشوارد الأفكار» (٣/١).

(٣) ينظر: «الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير» (ص ٤٥٩).

الأوّل: أَنَّ الْبَاحِثَ لَمْ يَذْكُرْ أُدْلَةً وَاضِحَةً قَاطِعَةً عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الشُّوَاهِدِ فِي تَشَابُهِهِ التَّفْسِيرَيْنِ غَيْرُ مُقْنِعَةٍ.

الثاني: أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً، لَاشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى امْتِدَادِ الْقُرُونِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ هُمْ أَعْرَفُ النَّاسِ بِتَرَاثِ أَصْحَابِهِمْ.

غَايَةُ مَا ذَكَرَ الْبَاحِثُ فِي هَذَا: إِشَارَةٌ عَابِرَةٌ لِلْمُؤَرِّخِ الْجَنْدَارِيِّ: أَنَّ «الْكَشَافَ» مَأْخُوذٌ مِنَ الْحَاكِمِ، وَقَدْ صَدَّرَهَا الْجَنْدَارِيُّ بِصِيغَةِ التَّمْرِیْضِ «قِيلَ»، وَمِثْلُ هَذَا فِي مِيزَانِ التَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ لَا يُفِيدُ.

هَذَا؛ وَلَمْ يُطَبَّعْ تَفْسِيرُ الْحَاكِمِ الْجُشَمِيِّ حَتَّى الْيَوْمِ فِيمَا أَعْلَمُ، وَإِذَا طُبِعَ التَّفْسِيرُ، انْبَلَجَ صَبْغُ الْحَقِيقَةِ، وَصَدَرَ النَّاسُ عَنِ الْحُكْمِ الْيَقِينِ.

وَقَالَ شَمْسُ الدِّينِ الْأَصْفَهَانِيُّ (ت ٧٤٩هـ) - فِي تَفْسِيرِهِ الْمَسْمُومِ: «أَنْوَارُ الْحَقَائِقِ الرِّبَانِيَّةِ، فِي تَفْسِيرِ اللَّطَائِفِ الْقُرْآنِيَّةِ»: «تَتَبَّعْتُ «الْكَشَافَ»، فَوَجَدْتُ أَنَّ كُلَّ مَا أَخَذَهُ مِنَ الزَّجَّاجِ»^(١)؛ أَيْ: مِنْ كِتَابِ الزَّجَّاجِ الْمُسَوِّمِ بِـ «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ»، وَيَذْكُرُ الطَّبِيبِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَافِ»: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَخَذَ مِنَ الزَّجَّاجِ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً»^(٢).

وَوَقَفْتُ عَلَى كَلِمَاتٍ لِأَبِي حَيَّانَ وَالبَقَاعِيِّ يَلْمِزَانِ فِيهَا الزَّمْخَشَرِيَّ وَيَتَّهِمَانِهِ: بِأَنَّهُ يَنْقُلُ عَنِ الزَّجَّاجِ، وَلَا يُشِيرُ إِلَى أَخْذِهِ مِنْهُ؛ كَقَوْلِ أَبِي حَيَّانَ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ كَلَامًا لِلزَّمْخَشَرِيَّ -: «انْتَهَى؛ وَهُوَ مُسْتَرْقٌ مِنْ قَوْلِ الزَّجَّاجِ»^(٣)، وَقَوْلِهِ: «انْتَهَى؛ وَبَعْضُهُ مُسْتَرْقٌ مِنْ كَلَامِ

(١) «كَشَفُ الطُّنُونِ» (٢/١٤٨٣)؛ وَلَمْ يُطَبَّعْ تَفْسِيرُ الْأَصْفَهَانِيِّ بَعْدُ، وَإِنَّمَا طُبِعَتْ مَقْدَمَتُهُ، وَقَدْ حُقِّقَ كَامِلًا فِي رِسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ.

(٢) «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (١/٧١٠).

(٣) «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٦/١٣٩).

الزجاج^(١)، وقوله: «وما ذكره من الأمر الأول أخذه من الزجاج»^(٢)، وقول البقاعي: «ولا يصح قول من نسب إلى «الكشاف» ذلك؛ فإن كلامه مأخوذ من الزجاج»^(٣).

وأنا أقول: لا ينكر أحد أن الزمخشري أخذ من الزجاج ما أخذ، وانتفع باختياراته، ولكن لا يمكن القول بأن ما في «الكشاف» من علوم العربية ومعاني القرآن: مأخوذ من الزجاج، أو مُسترق منه؛ وذلك لأمرين: أولهما: أن هذا القول لو كان صحيحاً، لتهافت العلماء على ذكره؛ فإن هذا القول مما تتوافر الهمم على معرفته ونقله؛ لاشتجار الكتابين.

الثاني: أن الزمخشري كثيراً ما يذكر اسم الزجاج، وقد رأيتُه صرح باسمه في قرابة خمسين موضعاً من «الكشاف»، ولو أنه اعتمد على هذا الكتاب كلياً، لأخفى اسمه، أو قلل من ذكره؛ كما يفعلُه بعض المصنفين، حين يُغيرون على كتب غيرهم، ويُدرجونها في مصنفاتهم.

الثالث: أن «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج، و«كشاف» الزمخشري، مطبوعان ومشهوران في الناس، وكل من أطلع عليهما، وجد فرقاً ظاهراً بينهما:

- فالأول: معني بالإعراب بالدرجة الأولى، وبيان المعاني صرفاً.

- والثاني: مشغول بما هو أكبر من المعاني الصرفة، وأكبر من الإعراب؛ وهو الكشف عن الأسرار البيانية الكامنة في مطاوي النظم القرآني التي بهرت العرب، وأظهرت عجزهم عند التحدي؛ فلكل من مؤلفي الكتاب وجهة هو مؤلفها.

(٢) السابق (٤/٤٢٩).

(١) «البحر المحيط» (٣/٣٧٧).

(٣) «نظم الدرر» (١١/١٣).

والذي أراه - فصلاً للنزاع - : هو أن يَقُومَ أَحَدُ الدَّارِسِينَ الْمُخْتَصِّينَ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَعِلْمِهَا بِدِرَاسَةِ الْكُتَابَيْنِ، وَمُقَابَلَةِ كَلَامِ الرَّجُلَيْنِ؛ لِيُعْرِفَ هَلْ كُلُّ مَا فِي «الْكَشَّافِ» مُسْتَرَقٌّ مِنَ الزَّجَّاجِ، كَمَا قِيلَ، أَوْ أَكْثَرُهُ، أَوْ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ؟ وَبِهَاتِهِ الدِّرَاسَةِ يَنْكَشِفُ الْحَقُّ، وَيَتَضَحُّ الصَّبْحُ لَدَى عَيْنَيْنِ.

ومهما يكن من شيءٍ، فقد صار لـ«الْكَشَّافِ» ذِكْرٌ بَيْنَ الْمَشَارِقَةِ، فانتفعوا به، وفتح لهم باباً من العلم تقدموا به.

ولمَّا تكلَّم ابنُ خَلْدُونٍ عن علم البيان ونشأته والمؤلفات فيه، قال: «وأحوج ما يكون إلى هذا الفن، [أي: البلاغة]: المفسِّرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غُفْلٌ منه، حتى ظهر جَارُ اللَّهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن، بما يُبْدي البعض من إعجازه؛ فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير»^(١).

وقال أيضاً: «وبالجملة: فالمشاركة على هذا الفن أقوم من المغاربة، وسببه - والله أعلم - أنه كمالي في العلوم اللسانية، والصنائع الكمالية تُوجد في وفور العُمران، والمشرق أوفر عُمراناً من المغرب كما ذكرناه، أو نقول: لعناية العجم - وهم معظم أهل المشرق - بـ«تفسير الزَّمَخْشَرِيِّ»، وهو كله مبني على هذا الفن؛ وهو أصله»^(٢).

هذا ما قاله ابنُ خَلْدُونٍ في وقته، وقد تُوَفِّيَ سَنَةُ (٨٠٨هـ)، ولكن «الْكَشَّافَ» دَخَلَ الْمَغْرِبَ فِي عَصْرِهِ وَبَعْدَ عَصْرِهِ، وانتفع به المغاربة، كما انتفع به المشارقة، إلى يومنا هذا، ويكفيك: «تفسير التحرير والتنوير» لابن عاشور التُّونِسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٣٩٣هـ)؛ فإنه أَلْفَه على منهج الزَّمَخْشَرِيِّ، وقد ترسَّم فيه خطاه.

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص ٤٥٩). (٢) السابق (الموضع نفسه).



إبداع الزمخشري

لقد أبداع الزمخشري في الكشف عن بلاغة القرآن أولاً، ثم في إعرابه وبيان معانيه، حتى اعترف له كثير من العلماء بالفضيلة في ذلك، وكانوا يلقبونه بالعلامة^(١)، ويخلعون عليه عبارات الشناء، ويصفونه بأنه «إمام عصره من غير مدافع، تُشدُّ إليه الرِّحال في فنونه»^(٢)، وقالوا: «إنَّ تصانيفه كلها غُرر»^(٣)، واعتمدوا تفسيره مرجعاً في بلاغة القرآن، وجعلوا يختلفون إليه في ذلك، وكلما وردوه، صدروا منه عن ري.

ولا عجب بعد ذلك أن يُقال: إنَّ كثيراً ممَّا نجد في كتب التفسير من الأسرار البلاغيَّة، واللطائف البيانيَّة، والنكات الإعرابيَّة، منقول من الزمخشري مباشرة، أو بواسطة أتباعه وأهل مدرسته، السائرين على طريقته؛ سواء أُشير إلى ذلك أم لم يُشر إليه.

وإننا لنجد في المصادر البلاغيَّة من يعتمد على «الكشاف» في تحليله واستنباطاته؛ ك«الجامع الكبير» لابن الأثير، و«المفتاح» للسكاكي، و«الإيضاح» للخطيب القزويني، و«الطراز» للعلوي، وغيرها.

وأحسب أنَّ إجادة الزمخشري في تفسيره راجعة إلى أمرين:

* الأول: تبحره في علوم العربيَّة، وتمكُّنه منها، ومعلوم:

(١) ينظر: «العواصم والقواصم»، في الذب عن سنَّة أبي القاسم» (٧/٩١)، و«جُمهرة مقالات ورسائل الإمام محمَّد الطاهر بن عاشور» (٤/١٩٠٦).

(٢) «وفيات الأعيان» (٥/١٦٨). (٣) «الفكر السامي» (٢/٢٠٨).

أَنَّ مَعْرِفَةَ الْعَرَبِيَّةِ هِيَ الْمَدْخَلُ لِفَهْمِ الْقُرْآنِ، وَإِدْرَاكُ إِعْجَازِهِ:
يَقُولُ عَبْدُ الْقَاهِرِ: «لَيْسَ النَّظْمُ إِلَّا أَنْ تَضَعَ كَلَامَكَ الْوَضْعَ الَّذِي
يَقْتَضِيهِ عِلْمُ النُّحُو، وَتَعْمَلَ عَلَى قَوَائِنِهِ وَأَصُولِهِ، وَتَعْرِفَ مَنَاجِزَهُ الَّتِي
نُهِجَتْ؛ فَلَا تَزِيغُ عَنْهَا، وَتَحْفَظَ الرُّسُومَ الَّتِي رُسِمَتْ لَكَ؛ فَلَا تُخِلَّ بِشَيْءٍ
مِنْهَا»^(١).

قُلْتُ: وَالزَّمْخَشَرِيُّ مِنْ أُنَمَّةِ الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَتَبَحُّرُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ هُوَ
أَسَاسُهُ وَمُنْطَلَقُهُ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ الَّتِي هِيَ أَدَوَاتُ الْبَحْثِ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ
وَإِعْجَازِهِ؛ «وَلِهَذَا إِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَتَمِّكُنًا مِنَ النُّحُو، لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ
فِي هَذَا»^(٢)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ لَمَّا كَانَ عَارِفًا بِالنُّحُو، تَيَسَّرَ لَهُ فِي
تَفْسِيرِهِ مَا لَا يَتَيَسَّرُ لِغَيْرِهِ، وَبِاقْتِدَارِهِ عَلَى الْإِعْرَابِ، وَالنَّظَرِ فِي أَسْرَارِ
الْعَرَبِيَّةِ، وَتَعْلِيلِ أَحْكَامِهَا: أَوْرَدَ تِلْكَ الْإِشْكَالَاتِ، وَأَجَابَ عَنْهَا بِتِلْكَ
الْأَجْوِبَةِ الْمُرْقِصَةِ، وَبِالنُّحُو: اسْتَطَالَ، وَمَهَّرَ، وَتَبَحَّرَ، وَدُرِبَ^(٣) فَنِي النِّظْمِ
وَالنَّثْرِ هِيَ الَّتِي نَبَّهَتْهُ لَذَلِكَ؛ حَتَّى إِنَّ الْإِمَامَ فَخْرَ الدِّينِ فِي «تَفْسِيرِهِ» تَرَاهُ
إِذَا تَكَلَّمَ فِي سَائِرِ الْعِلُومِ غَيْرَ مُقَلِّدٍ لِأَحَدٍ، فَإِذَا جَاءَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانُ، قَلَّدَ
الزَّمْخَشَرِيَّ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: «قَالَ مُحَمَّدُ الْخَوَارَزْمِيُّ»، وَقَالَ صَاحِبُ
«الْكَشَافِ»^(٤).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَبَحُّرِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَعُلُوِّ كَعْبِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ: أَنَّ لَهُ فِيهَا
اخْتِيَارَاتٍ مَشْهُورَةً.

(١) «دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ» (ص ٨١). (٢) أَي: فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ.

(٣) الدَّرْبَةُ: كَثْرَةُ التَّدْرِيبِ وَالْمُمَارَسَةِ، وَفِي «الصَّحَاحِ» (١/١٢٤) «دَرْبٌ: الدَّرْبَةُ: عَادَةٌ وَجَرَاءَةٌ عَلَى الْحَرْبِ وَكُلُّ أَمْرٍ».

(٤) «نُصْرَةُ الثَّائِرِ» (ص ٢٨٢). وَتَتَمَّةُ كَلَامِهِ: «وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: «مَنْ نَظَرَ فِي
«الْكَشَافِ»، وَلَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَأَصُولِ الدِّينِ، صَارَ مُعْتَرِئًا». اهـ. وَهُوَ
تَنْبِيهُ مِنْهُ حَسَنٌ؛ فَعَلَى مَرِيدِ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى بَالٍ.

وقد أُلّف «المفصّل» في النحو، وقامت عليه شروح، وله فيه اختيارات نحويّة، وهو من أشهر كُتُبِ النحو بعد سيبويه؛ لما فيه من الترتيب والتبويب، ومزج النحو بالصرف، وقد سار فيه مؤلّفه على طريقة المدرسة البغدادية التي تقوم على اختيار آرائها من مدرستي البصرة والكوفة^(١).

و«المفصّل»: سابق على «الكشاف» في تأليفه؛ حيث فرغ من تأليف «المفصّل» في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ^(٢)، وانتهى من تأليف «الكشاف» - كما جاء في آخره - في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة ٥٢٨هـ.

وقد سلّك الزمخشري في «المفصّل» الطريقة القاعدية التقريرية، ولكنه حين اشتغل بتفسير القرآن، وجد نفسه في مواضع يخالف ما قرره سابقاً في «مفصّله»، فكان يختار من الآراء ما يراه منسجماً مع المعنى الصحيح الذي يلائم السياق القرآني، دون التفات إلى القاعدة النحويّة.

فهو إذن في عملية التفسير: يرى وجوب الانطلاق من مراعاة جانب المعنى أولاً، لا ما تقتضيه الصنعة الإعرابية؛ بل كان هذا دأبه أيضاً في اختيار الوجوه البلاغية؛ فإنّه كان يختار منها ما يناسب صحّة المعاني^(٣).

وكأنّ هذا منهج مطّرد عند الرُّجُل، وتلك - في الحقّ - طريقة المحقّقين الكبار؛ من أمثال: ابن جرير، وابن تيمية، وابن القيم، وأبي حيّان^(٤)، ومن بعدهم عصريّنا العلامة الفقيه المفسّر الشيخ محمّد

(١) ينظر: «المدارس النحوية» (ص ٢٨٥)، و«المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي» (ص ٤١٨).

(٢) ينظر: «وفيات الأعيان» (١٦٩/٥). (٣) ينظر: «الكشاف» (١/١٨١).

(٤) قال أبو حيّان في «البحر المحيط» (٣/١٥٩): «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، =

الْعُثْمِينُ رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ؛ فَإِنَّهُمْ يَرَاعُونَ الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ يَخَالِفُ - فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ - مَا اشْتَهَرَ مِنْ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ الْبَصْرِيَّةِ أَوْ الْكُوفِيَّةِ.

بل هي طريقة أئمة النحاة المتقدمين؛ كأبي عليّ الفارسيّ، وابنِ جنيّ؛ قال ابنُ جنيّ: «فإن أمكنك أن يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سَمَتِ تفسيرِ المعنى، فهو ما لا غايةَ وراءه، وإن كان تقديرُ الإعرابِ مخالفاً لتفسيرِ المعنى، تقبّلتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه، وصحّحتَ طريقَ تقديرِ الإعرابِ»^(١).

وكان ابنُ جنيّ نفسه عقدَ في «خصائصه» باباً قال فيه: «بابٌ: في تجاذبِ المعاني والإعرابِ»، ثمّ صدّره بقوله: «هذا موضعٌ كان أبو عليّ رحمه الله يعتاده، ويُلَمُّ كثيراً به، ويبعثُ على المراجعة له، والطفِ النظرِ فيه؛ وذلك أنك تجدُ في كثيرٍ من المنشورِ والمنظومِ الإعرابَ والمعنى متجاذبين: هذا يدعوكَ إلى أمرٍ، وهذا يَمْنَعُكَ منه؛ فمتى اعتوّرا كلاماً ما، أمسكتَ بعُرْوَةِ المعنى، وارتحتَ^(٢) لتصحيحِ الإعرابِ»^(٣)، ثمّ ذكّرَ ابنُ جنيّ شواهدَ من القرآنِ يستدلُّ بها على قوله هذا.

فالزَّمَخْشَرِيُّ يراعي المعاني؛ ولهذا تجدهُ يرُدُّ وجوهاً من الإعرابِ؛ لأنَّ المعنى يأبأها^(٤)؛ وهذه فضيلةٌ له.

= ولا غيرهم ممّن خالفهم؛ فكم حُكِمَ ثَبَتَ بنقلِ الكوفيّينَ من كلامِ العربِ لم ينقلْهُ البصريُّونَ! وكم حُكِمَ ثَبَتَ بنقلِ البصريّينَ لم ينقلْهُ الكوفيُّونَ! وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له استبحارٌ في علمِ العربيّةِ، لا أصحابُ الكنانيشِ، المشتغلونَ بضروبٍ من العلومِ، الآخذونَ عن الصُّحُفِ دونِ الشيوخِ.

(١) «الخصائص» (١/ ٢٨٣ - ٢٨٤).

(٢) كذا؛ وأحسبُها: «احتلتَ»؛ فهو المناسبُ للسياق.

(٣) «الخصائص» (٣/ ٢٥٥).

(٤) ينظر على سبيل المثال: «الكشاف» (٢/ ٤٥٩).

كما أنه في «الكشاف» يختارُ رأيًا إعرابيًا كان ذهبَ إلى خلافه سابقًا:

فمن ذلك: أنه قرّر في «المفصل»: أن عطفَ البيان لا يأتي إلا جامدًا^(١)، ثم أعربَ في «الكشاف» «مَلِكًا» من قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢] عطفَ بيانٍ، وهو مشتقٌّ؛ كما ترى، وهو الصحيح؛ لأنَّ القرآنَ حاكمٌ على النحو.

وقد جمعَ أحدُ الباحثينَ مسائلَ اختلفَ فيها قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ ما بين «المفصل» و«الكشاف»^(٢)، ومن أكبرِ أسبابِ هذا الاختلافِ: ما ذكرتهُ آنفًا. ومما يُسجَلُ للزَّمَخْشَرِيِّ، ويُحمدُ عليه: استشهادهُ بالحديثِ النبويِّ في «الكشاف»، مخالفًا بهذا جمهورَ النحويِّينَ الذين يَمنعونَ من ذلك؛ فالزَّمَخْشَرِيُّ من أوائلِ المستشهدينَ بالحديثِ في النحو، وهو قبل ابنِ مالكٍ الذي عُرفَ بهذا القول، ومن الغريبِ: أنه لم يشتهرْ هذا الرأيُ عن الزَّمَخْشَرِيِّ، مع ظهوره في مواضعٍ من «الكشاف»^(٣).

ومن جهودِ الزَّمَخْشَرِيِّ في العربيَّة: أنه صنّفَ مُعجمًا لغويًّا، ولقد أجاد فيه وأبدع؛ إذ بيّن الحقيقةَ من المجازِ في الألفاظِ المستعملةِ إفرادًا وتركيبًا، وتأمّل كيف سمّاه: «أساسُ البلاغة»! فكأنه يرى أن العلمَ باللغة مُفرداتها وتراكيبها ومجازاتها، هو أساسُ البلاغة.

(١) ينظر: «المفصلُ في علمِ العربيَّة» (ص ١٢٢).

(٢) هو: الباحثُ عبدُ العزيزِ الحُرَيْثي، وعنوانُ بحثه: «آراءُ الزَّمَخْشَرِيِّ في المفصلِ التي خالفها في الكشاف»، نُشرَ في مَجَلَّةِ جامعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُوْدِ الإسلاميَّة، العدد ١٨ محرّم ١٤٣٢هـ، ولم يستقصِ الباحثُ جميعَ المسائلِ؛ بل اكتفى بدراسةِ ثمانِ عشرةَ مسألةً فحسبُ.

(٣) «الكشاف» (١/ ٢٣٤، ٤٨١). وينظر: «النحوُ وكُتُبُ التفسير» لإبراهيمَ رُقَيْدَه (١/ ٧٢٥).

وكان معتزًا بكونه من علماء العربية؛ يقول في مقدمة «المفصل»:
«اللَّهُ أَحْمَدُ^(١) عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنْ عِلْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَجَبَلَنِي عَلَى الْغَضَبِ
لِلْعَرَبِ وَالْعَصِيَّةِ»^(٢).

ونجدهُ يفتخرُ في «الكشاف»، وتأخذُه النَّشْوَةُ في بعضِ المواضعِ
التي يحرّرُ فيها مسألةً من مسائلِ النحو؛ فيُشيرُ إلى أنَّ هذا وأمثاله،
[أي: التقرير الذي قرّره]، ممّا يُوجبُ الجثو بين يدي الناظرِ في «كتابِ
سببويه»، وهو يعني نفسه.

وصنِعُ الرَّمَحْشَرِيِّ هذا: يذكّرنا من بعضِ الوجوه بما فعله مسلمٌ بنُ
الحَجَّاجِ صاحبُ «الصحيح» رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنَّه قال في أثناءِ بابِ أوقاتِ
الصلواتِ الخمسِ: «حدَّثنا يحيى بنُ يحيى التَّمِيمِيُّ، قال: أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بنُ يَحْيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، قال: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «لَا يُسْتَطَاعُ
الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ»^(٣).

ساق مسلمٌ هذه المَقُولَةَ، مع أنَّه لا يذكُرُ في كتابه إلا أحاديثَ
النَّبِيِّ ﷺ مَحْضَةً، وهذه الحكاية لا تتعلّقُ بأحاديثِ مواقيتِ الصلاة؛
فكيف أدخلها مسلمٌ بين هذه الأحاديثِ؟

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «حكى القاضي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى عن بعضِ
الأئمة: أنَّه قال: «سَبَبُهُ: أَنَّ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أَعْجَبَهُ حُسْنُ سِيَاقِ هذه

(١) قال الشُّبْكِيُّ في «جَمْعُ الْجَوَامِعِ» (١/١٠١): «الرَّمَحْشَرِيُّ اسْتَفْتَحَ «المفصل»
بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَ«الْكَشَافُ» بِالْأَسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّ النُّعْمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي «المفصل»
خَاصَّةٌ بِهِ، وَفِي «الْكَشَافِ» عَامَّةٌ. اهـ.

قلت: يُحَمَّدُ لِلشُّبْكِيِّ انْتِبَاهُهُ لِلْفَرْقِ مَا بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ؛ لَكِنَّ التَّعْلِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ
عَلِيلٌ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى مَحْمُودٌ عَلَى كُلِّ نِعْمَةٍ بِأَكْمَلِ صِيغَةٍ.

(٢) «المفصلُ في علمِ العربية» (ص ٢).

(٣) «صحيحُ مسلم» (١/٤٢٨ رقم ٦١٢).

الطُّرُقِ التي ذَكَرَهَا لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وكثرةِ فوائدها، وتلخيصِ مقاصدها، وما اشتمَلَتْ عليه مِنَ الفوائدِ في الأحكامِ وغيرها، ولا نَعْلَمُ أحداً شارَكَه فيها، فلمَّا رأى ذلك، أراد أن ينبِّهَ مَنْ رَغِبَ في تحصيلِ الرُّتبةِ التي يَنالُ بها مَعْرِفَةً مثلِ هذا، فقال: طريقُهُ: أن يكثرَ اشتغاله وإتباعُهُ جسمَهُ في الاعتناءِ بتحصيلِ العلم؛ هذا شرحُ ما حكاه القاضي^(١).

قلتُ: فتضلُّعُ جَارِ اللهِ مِنَ النحوِ أعانه على فهمِ أسرارِ التراكيبِ، وبلاغةِ الأساليبِ، ومعرفةِ مقتضياتِ الأحوال؛ ولهذا فإنَّ الزَّمَحْشَرِيَّ يؤكِّدُ على المفسِّرِ: أن يُعنى بأوضاعِ اللغةِ:

استمعَ إليه يقولُ في «الكشافِ»: «وَمِنْ حَقِّ مفسِّرِ كتابِ اللهِ الباهرِ، وكلامِهِ المعجزِ: أن يتعهَّدَ في مذاهَبِهِ بقاءَ النظمِ على حُسْنِهِ، والبلاغةِ على كمالِها، وما وَقَعَ به التحديُّ سليماً مِنَ القادحِ، فإذا لم يتعهَّدْ أوضاعَ اللغةِ، فهو مِنَ تعاهُدِ النظمِ والبلاغةِ على مراحلٍ»^(٢). اهـ.

ويذكرُ في موضعٍ آخَرَ مِنَ «الكشافِ» أيضاً: أنَّ مَنْ يتناولُ التفسيرَ ولا يَدُ له في علمِ العَرَبِيَّةِ: أَنَّهُ قد يُلحِدُ في آياتِ اللهِ وهو لا يشعرُ^(٣).

وكان ذَكَرَ في مقدِّمةِ «المفصلِ»: أنَّ عِلْمَ النحوِ والإعرابِ: «هو المِرْقاةُ المنصوبةُ إلى علمِ البيانِ، المُطلَعُ على نُكْتِ نَظْمِ القرآنِ، الكافِلُ بإبرازِ محاسنِهِ، المُوكِّلُ بإثارةِ معادِنِهِ»^(٤).

قلتُ: والعلماءُ مُقَرَّوْنَ لِلزَّمَحْشَرِيِّ بالتقدُّمِ في علمِ العَرَبِيَّةِ، وقد ذَكَرَ الألوُسِّيُّ المفسِّرُ: أن الزَّمَحْشَرِيَّ في هذا العلمِ لا يقلُّدُ غيره^(٥)؛

(١) «شرحُ صحيحِ مسلمٍ» (٥/١١٤). (٢) «الكشاف» (١/١٤٥).

(٣) ينظر: السابق (١/٥٠٣).

(٤) «المفصلُ في علمِ العَرَبِيَّةِ» (ص٤). (٥) «رُوحُ المعاني» (٢٤/١٠).

يعني: أنه مجتهدٌ، قال ذلك منكراً على أحدِ المفسرينَ قوله: «إن الرَّمْخَشَرِيَّ لا سلفَ له في إعرابِ أعرَبه».

فالمقصودُ: أن إمامةَ الرَّمْخَشَرِيَّ في العربيَّة لا يُنكرُها منصفٌ؛ حتى خصومُه الذين أكثرُوا مِنَ التعقُّبِ عليه ومناقشتِهِ كانوا يعترفونَ بذلك؛ ومنهم: أبو حَيَّانَ ڪَلَلَهُ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ - بعد أن ساق كلمةَ الرَّمْخَشَرِيَّ السابقةَ في إشارتهِ لنفسِهِ، وأنه فَهَمَ سَيِّوِيَه -: أَنَّ ذلكَ صحيحٌ، ثُمَّ ذَكَرَ أبو حَيَّانَ عن الرَّمْخَشَرِيَّ: أَنَّهُ رَحَلَ فِي شَيْبَتِهِ^(١) مِنْ بَلَدِهِ خُوَارَزَمَ إِلَى مَكَّةَ شَرَّفَهَا اللهُ تَعَالَى؛ لِيَقْرَأَ سَيِّوِيَه، فَقَرَأَهُ كُلَّهُ هُنَاكَ عَلَى الْعَلَّامَةِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَكَانَ مُجَاوِراً بِمَكَّةَ، وَأَجَازَهُ بِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ: أَنَّ كِتَابَهُ «الْكَشَافَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهُ نَازَرَ فِي «كِتَابِ سَيِّوِيَه»^(٢).

فشهادةُ أَبِي حَيَّانَ هَذِهِ تُبْطِلُ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ فِي «شرح التسهيل»^(٣)، ومقلِّدِهِ السَّلْسِيلِيُّ الْمِصْرِيُّ (ت ٧٧٠هـ) شارِحُ «التسهيل»: أَنَّ الرَّمْخَشَرِيَّ أَطْلَعَ عَلَى «كِتَابِ سَيِّوِيَه» عَلَى وَجْهِ التَّصْفِاحِ وَالِانْتِقَاءِ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّدْبِيرِ وَالِاسْتِقْصَاءِ^(٤).

وَمِمَّا يُبْطِلُ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا: مَا جَزَمَ بِهِ الْعَلَّامَةُ الْمَعَاصِرُ ابْنُ

(١) فِي الْأَصْلِ - أَيْ: فِي طَبْعَةِ السَّعَادَةِ الْمَعْتَمَدَةِ هُنَا -: «شَيْبَتِهِ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ؛ كَمَا فِي نَسْخَةِ «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (١٣/١٨٨) بِتَحْقِيقِ الدَّكْتُورِ عَبْدِ اللهِ التُّرْكِيِّ، ط. مَرْكَزُ هَجَرَ لِلْبَحْثِ وَالدرَاسَاتِ، وَهِيَ أَجُودُ طَبْعَاتِ الْكِتَابِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ نُشِرَتْ بِأَخْرَةٍ، وَلَوْ كُنْتُ وَقَفْتُ عَلَيْهَا مِنْذُ بَدَايَةِ تَصْنِيفِ الْكِتَابِ، لَمَا رَجَعْتُ إِلَّا إِلَيْهَا.

(٢) يَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٤/٣٧٢).

(٣) يَنْظُرُ: «شرح التسهيل» (٣/٢٠٣).

(٤) يَنْظُرُ: «شفاء العليل»، فِي إِضْاحِ التَّسْهِيلِ (ص ٦٨٨).

عاشور ﷺ؛ من أن الزمخشري معروف بشدة متابعته لسيبويه^(١).

ولو لم يكن الزمخشري متقناً لـ «كتاب سيبويه»، ما تيسر له أن يتابعه، ولا أن يتحرى مذهبه، ويكثر ذكره في كتابه.

ووجدت للزمخشري عبارة لطيفة في «الكشاف»، حين أراد تعزيز مذهب إعرابي في آية؛ يقول فيها: «وهو قول نحوي سيبوي^(٢)»؛ يعني: أنه قول قوي، وهذه العبارة توحى بمحبته لسيبويه وتعظيمه له، ولم أقف عليها عند غيره من العلماء.

ومن إجلاله لسيبويه وتمجيده له: أنه لما اختار في قوله تعالى: ﴿صَبَغَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]: أن ﴿صَبَغَهُ اللَّهُ﴾: مصدر مؤكّد؛ قال: «وهو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حذام^(٣)».

ومن تعظيم الزمخشري لسيبويه وتوقيره له: أنه حين ذكر وجهاً نحوياً ضعيفاً، وهو من اختيارات سيبويه؛ فإنه لم يسمه باسمه؛ بل قال: «ومن الناس: من زعم...».

وهذا الأدب الحسن والتصرف الذكي من الزمخشري، لم يُعجب ابن مالك؛ بل جعله دليلاً على عدم معرفة الزمخشري بكلام سيبويه؛ فقال: «وقال الزمخشري في «م الله»: «ومن الناس: من زعم أنها من «ايمن»^(٤)، قلت: لم يعرف من الذي زعم ذلك، وهو سيبويه - ﷺ - فإنه قال في «باب عدة ما يكون عليه الكلم»: «واعلم: أن بعض العرب يقول: «م الله لأفعلن»؛ يريد: ايمن الله^(٥)»، وفي عدم معرفة الزمخشري

(١) ينظر: «تفسير التحرير والتنوير» (٣٤٧/٢٩).

(٢) «الكشاف» (٥٤٥/١). (٣) السابق (٢٣٧/١).

(٤) «المفصل في علم العربية» (ص ٣٤٦). (٥) «الكتاب» لسيبويه (٢٢٩/٤).

بأنَّ صاحبَ هذا القولِ: سيبويه، دليلٌ على أنَّه لم يَعْرِفْ مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا مَا يُعْرِفُ بِتَصْفُحٍ وَانْتِقَاءٍ، لَا بِتَدْبِيرٍ وَاسْتِقْصَاءٍ؛ فَمَا أَوْفَرَ تَبْجُحَهُ! وَأَيْسَرَ تَرْجُحَهُ! عفا اللهُ عَنَّا وَعنه^(١).

وقد تعقَّب أبو حَيَّانَ ابنَ مالِكٍ، وصوَّب رأيَ الزَّمْخَشَرِيِّ؛ كما اسْتَحْسَنَ صَنِيعَهُ فِي إِغْفَالِ اسْمِ سِيْبَوِيهِ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ بِأَقْوَالِ سِيْبَوِيهِ؛ بَلْ بِمَعْرِفَتِهِ بِهَا وَاحْتِرَامِهِ لِصَاحِبِهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ: «لَمَّا كَانَ عِنْدَهُ [أَي: عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ] هَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفًا، تَأَدَّبَ مَعَ سِيْبَوِيهِ، فَقَالَ: «وَمِنَ النَّاسِ»، وَلَمْ يَصْرِّحْ بِاسْمِهِ؛ إِعْظَامًا لَهُ لَمَّا خَالَفَهُ»^(٢).

وَلَكِنَّ أَبَا حَيَّانَ فِي نَهَايَةِ الْأَمْرِ وَافَقَ ابْنَ مَالِكٍ فِي أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ مُعْجَبٌ بِنَفْسِهِ، مُسْتَعْلِنٌ بِذَلِكَ؛ فَقَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَمَا أَوْفَرَ تَبْجُحَهُ، وَأَيْسَرَ تَرْجُحَهُ!»، فَهُوَ كَمَا قَالَ وَافِرُ التَّبْجُحِ، يَسِيرُ التَّرْجُحُ، مُعْظَمُ نَفْسِهِ عَلَى طَرِيقَةِ أَمْثَالِهِ مِنْ أَهْلِ بِلَادِهِ».

وَإِذْ ذَكَرْتُ ابْنَ مَالِكٍ هُنَا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ - عَلَى فَضْلِهِ، وَحُسْنِ أَدَبِهِ - كَانَ مُغْرَمًا بِنَقْدِ الزَّمْخَشَرِيِّ، وَالِاسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَخْطِئُهُ، وَكَأَنَّهُ فِي الْأَكْثَرِ لَا يَذْكُرُ كَلَامَهُ إِلَّا لِلرَّدِّ عَلَيْهِ؛ كَمَا ظَهَرَ لِي ذَلِكَ فِي كِتَابَيْهِ: «شرح التسهيل»^(٣)، و«شرح الكافية الشافية»^(٤)؛ بَلْ مَا زَالَ بِهِ يَتَّبَعُهُ حَتَّى قَالَ عَنْهُ فِي «بَابِ النِّعَةِ»، مِنْ «شرح التسهيل»: «وَأَجَازَ الزَّمْخَشَرِيُّ اقْتِرَانَ الْوَاقِعَةِ نَعْتًا بِالْوَاوِ، زَاعِمًا تَوْكِيدَ الْارْتِبَاطِ بِالْمَنْعُوتِ؛

(١) ينظر: «شرح التسهيل» (٢٠٣/٣). (٢) «التذيل والتكميل» (٣٦١/١١).

(٣) ينظر على سبيل المثال منه: (٣٤٦/١، ٣٨٢)، (١٠٦/٢، ١٥٩، ٢٥٨، ٣٣٧)، (٤٢/٣، ٨٦، ٣٠٣).

(٤) ينظر - مثلاً - منه: (٣٩٤/١، ٥٣٤)، (١٤٦٩/٣، ١٦٣٧)، (٢٠٩٦/٤).

وهذا مِنْ آرائِهِ الواهِيَةِ، وَزَعَمَاتِهِ المتلاشِيَةِ^(١).

وهذا كُلُّهُ يَصَدِّقُ مَا يُرَوَّى: أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يَعْتَبِرُ الزَّمْخَشَرِيَّ نَحْوِيًّا صَغِيرًا؛ جَاءَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ: «إِنَّهُ أَخَذَ عِلْمَهُ عَنْ صَاحِبِ «المَفْصَلِ»، وَصَاحِبِ «المَفْصَلِ» نَحْوِيٌّ صَغِيرٌ!»^(٢).

وَمَعَ هَذَا الْعَمَطُ الْمُتَّصِلُ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ لِلزَّمْخَشَرِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ نَفْسُهُ عَنْ إِبدَاءِ الإعْجَابِ بِهِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ؛ كَقَوْلِهِ - تَعْلِيْقًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] -: «قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: «هَذَا ضَمِيرٌ لَا يُعْلَمُ مَا يُعْنَى بِهِ إِلَّا بِمَا يَتْلُوهُ، وَأَصْلُهُ: «إِنَّ الحَيَاةَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا»، ثُمَّ وُضِعَ «هِيَ» مَوْضِعَ الحَيَاةِ؛ لِأَنَّ الخَبَرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَيَبَيِّنُهَا»، ثُمَّ عَقَّبَ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ: «وَهَذَا مِنْ جَيِّدِ كَلَامِهِ»^(٣).

وَمِمَّا يَجْمُلُ أَنْ أَتَنَاوَلَهُ هُنَا مِنَ الحَدِيثِ أَيْضًا: مَا اشْتَهَرَ مِنْ مَنَاقِشَاتِ أَبِي حَيَّانَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، فَأَقُولُ:

إِنَّ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ مَنْ يَنْتَصِرُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، وَيَقِفُ مَعَهُ ضِدًّا أَبِي حَيَّانَ: فَمِنْ ذَلِكَ: مَا يَذْكُرُهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مُعْنِي اللَّيْبِ»، عَنْ الزَّمْخَشَرِيِّ: أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ مُصْطَلَحَاتِ البَيَانِيِّينَ - أَيْ: البَلَاغِيِّينَ - فَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ؛ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِي النَحْوِ، وَأَبُو حَيَّانَ - فِي رَأْيِ ابْنِ هِشَامٍ - لَيْسَ مِنْ عُلَمَاءِ البَلَاغَةِ^(٤)، وَلَيْسَ مَاهِرًا فِي هَذَا الفَنِّ، كَمَا سَيَأْتِي.

وَكَانَ أَسْتَادُنَا الدُّكْتُورُ العَالِمُ مُحَمَّدٌ أَبُو مُوسَى يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا حَيَّانَ

(١) «شرح التسهيل» (٣/٣١٠).

(٢) ينظر: «بُغْيَةُ الوُعَاة» (١/١٣٤)، وَ«نَفْحُ الطَّيْبِ» (٧/٢٧٢).

(٣) «شرح التسهيل» (١/١٦٣).

(٤) ينظر: «مُعْنِي اللَّيْبِ» (ص ٥٢١).

مُتَحَامِلٌ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ، سَطَحِيٌّ فِي مَنَاقِشَاتِهِ لَهُ»^(١)؛ كَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ.
وَالْمَسْأَلَةُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَتَبُّعِ أَكْبَرَ مِنْ هَذَا، عَلَى أَنِّي رَأَيْتُ السَّمِينَ
الْحَلَبِيَّ يَقُولُ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي حَيَّانَ: «وَلَكِنَّهُ [يَعْنِي: أَبَا حَيَّانَ] مُغَرَّرٌ بِأَن
يَقَالَ: قَدْ اعْتَرَضَ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ»^(٢).

عَلَى أَنَّا نَقُولُ أَيْضًا: وَلَوْ صَحَّ مَا أُخِذَ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ مِنْ مَسَائِلِ
الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُصَبِّ فِي اجْتِهَادِهِ فِيهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُسْقِطُهُ مِنْ رُتْبَةِ
الْعُلَمَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي مَنَزِلَتِهِ، وَيُعْجِبُنِي فِي هَذَا الْمَقَامِ: مَا قَالَهُ
ابْنُ الْوَزِيرِ مُعْتَذِرًا عَمَّا يَقَعُ مِنَ الْخَطِئِ مِنْ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، مُسْتَشْهِدًا
بِالزَّمْخَشَرِيِّ؛ فَيَقُولُ: «الْإِحْتِرَازُ مِنَ الْخَطِئِ النَّادِرِ لَا يَجِبُ، وَالتَّبَحُّرُ فِي
الْعِلْمِ لَا يَعِصِمُ مِنْهُ، وَقَدْ خَطَّوْا الزَّمْخَشَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ
النَّحْوِيَّةِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَوَابِ الْأَصْلِ الرَّابِعِ، وَفِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ اللَّغَوِيَّةِ
مِمَّا ذَكَرَهُ فِي «الْكَشَافِ»، كَمَا ذَكَرُوهُ فِي تَخْطِئَتِهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿بَنَحْ
نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، مَعَ أَنَّهُ فِي هَذَيْنِ الْفَنَيْنِ - مِمَّنْ لَا يُشَقُّ لَهُ عُبَارٌ،
وَلَا يُقَاسُ بِهِ الْأَثْمَةُ الْكِبَارُ، وَلَمْ يَزَلْ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ يَخْطِئُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛
بَلْ قَدْ يَغْلَطُ الْعَرَبِيُّ فِي عَرَبِيَّتِهِ»^(٣)، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ الْوَزِيرِ شَوَاهِدَ عَلَى مَا
قَالَ.

وَمِنْ قُوَّةِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَتَعْظِيمِهِ لَهَا:

- أَنَّهُ لَيْسَ بِمُقَلِّدٍ لِأَصْحَابِهِ الْمُعْتَزِلَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَسَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ؛
كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشُّهَابُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ»^(٤).

- كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمُقَلِّدٍ لَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْإِعْجَازِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ

(١) «الْبَلَاغَةُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي تَفْسِيرِ الزَّمْخَشَرِيِّ» (ص ٩٩).

(٢) «الدُّرُّ الْمَصُونُ» (٤/ ٢٤١). (٣) «الْعَوَاصِمُ وَالْقَوَاصِمُ» (٢/ ٣٣).

(٤) يَنْظُرُ: «حَاشِيَةُ الشُّهَابِ» (١/ ٢٢٥).

المعتزلة يقولون: «إنَّ القرآنَ مُعْجَزٌ بِالصَّرْفَةِ»، أمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ، فيرى أَنَّهُ مُعْجَزٌ بِنَظْمِهِ، وما فيه مِنَ الإِخبارِ بِالْغُيُوبِ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنَ «الْكَشَافِ»^(١).

بل إِنَّهُ عَابَ فِي رِسَالَتِهِ: «إِعْجَازُ سُورَةِ الْكَوْثَرِ»، عَلَى مَنْ قَالَ بِالصَّرْفَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَسَخَّرَ مِنَ النَّظَامِ بِكَلِمَاتٍ لَادِعَةٍ عَلَى طَرِيقَتِهِ الْأَدَبِيَّةِ فِي تَفْنِينِهِ بِالْكَلِمَاتِ وَالْعِبَارَاتِ؛ يَقُولُ: «وَدَعُ عَنْكَ حَدِيثَ الصَّرْفَةِ، فَمَا الصَّرْفَةُ إِلَّا صُفْرَةٌ»^(٢) مِنَ النَّظَامِ، وَفَهَّةٌ^(٣) مِنْهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَقَدْ رُدَّتْ عَلَى النَّظَامِ صُفْرَتُهُ، كَمَا رُدَّتْ عَلَيْهِ طَفْرَتُهُ، وَلَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ، لَوَجَبَ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ الْبَالِغَةِ، وَحُجَّتِهِ الدَّامِغَةِ، أَنْ يُنْزِلَهُ عَلَى أَرْكَ نَمَطٍ وَأَنْزِلَهُ، وَأَفْسَلِ^(٤) أَسْلُوبٍ وَأَسْفَلَهُ، وَأَعْرَاهُ مِنْ حُلِّ الْبَلَاغَةِ وَحُلِيِّهَا، وَأَخْلَاهُ مِنْ بَهِيِّ جَوَاهِرِ الْعُقُولِ وَثَرِيَّهَا»^(٥).

وَقَوْلُهُ: «لَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ...» إلخ، هَذَا مِنْ أَقْوَى الْحُجَجِ فِي إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالصَّرْفَةِ؛ فَإِنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مُعْجَزًا بِالصَّرْفَةِ، لَكَانَ دَلَالَةُ الْكَلَامِ الرِّكِيكَ النَّازِلِ فِي الْفَصَاحَةِ عَلَى هَذَا الْمَطْلُوبِ أَوْكَدَ مِنْ دَلَالَةِ الْكَلَامِ الْعَالِي فِي الْفَصَاحَةِ.

وَحَاصِلُ الْقَوْلِ: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ عَلَّامَةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ فَيُؤْخَذُ عَنْهُ فِيهَا كَمَا يُؤْخَذُ عَنْهُ فِي الْبَيَانِ، وَلَقَدْ أَعَانَهُ تَمَكُّنُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَعِلْمُهَا الْمُخْتَلِفَةِ، وَعُلُوُّ كَعْبِهِ فِيهَا، وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ ثَقُوبِ الذَّهْنِ، وَالْبَصَرِ التَّامِّ

(١) ينظر: «الْكَشَاف» (١/١٩٢)، (٢/٧٥)، (٣٧١).

(٢) الصُّفْرَةُ: الْجَنُونُ؛ يُقَالُ: بِهِ صُفْرَةٌ؛ أَي: زَالَ عَقْلُهُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَمَسَحُونَهُ بِالرَّغَرَانِ.

(٣) الْفَهَّةُ: السَّقَطَةُ مِنَ الْعِيِّ وَالْجَهْلِ؛ يُقَالُ: فَهَةٌ - كَفَرِحَ - يَفْهُهُ فَهَاهُةً وَفَهَّةً.

(٤) الْفَسْلُ: الرَّدِيُّ.

(٥) «إِعْجَازُ سُورَةِ الْكَوْثَرِ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (ص ٦١).

بلغة العرب: أن ينقل النحو من الاهتمام بأحوال الإعراب والبناء، إلى العناية بالمعاني التي تزخر بها العبارات؛ فصار النحو في يد جَارِ اللَّهِ الزَّمْخَشَرِيِّ مضباحاً يستضيء به؛ ليكشف عن أسرار الجمال في اللغة.

* وثاني الأمرين في إجادة الزَّمْخَشَرِيِّ^(١):

أنه ترسم خطأ العالم الجهبذ، والبلاغي الكبير: عبد القاهر الجرجاني رحمته الله، وتمثل علمه، ولم يستوعب أحد تراث عبد القاهر، كما استوعبه الزمخشري؛ فالزَّمْخَشَرِيُّ نقل أفكار الشيخ عبد القاهر من النظري إلى التطبيق؛ فطبّق في «تفسيره» - في الجملة - كل ما كتبه عبد القاهر في كتابه: «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»؛ لأنه اكتشف في هذين الكتابين عبقرية اللغة العربية، ودلائل عظمتها، كما أدرك بواسطتهما أسرار الفصاحة في الكلام العربي، ومتى تبلغ البلاغة ذروتها. ويرى أستاذنا الدكتور أبو موسى: أنه «لو لم يوجد عبد القاهر، لما كان «الكشاف» على هذا الوجه الذي نراه»^(٢).

لقد كانت آراء عبد القاهر ونظريته في النظم واضحة كل الوضوح في ذهن جَارِ اللَّهِ؛ ولهذا تراه يصرح بأن أسرار القرآن ونكتة لا يُبرزها إلا علم البلاغة، وإلا بقيت محتجبة في أكمامها^(٣).

ومن هنا: مضى يحلل أي الذكر الحكيم، وجعل يحدّق النظر، ويُطيل التفكير؛ في أي القرآن في كلماته، وما بينها من الروابط والعلاقات، وما أنتجه هذ النظم من صور المعاني وأحوالها، واستطاع

(١) راجع قولِي السابق: «وأحسب أن إجادة الزَّمْخَشَرِيِّ في تفسيره راجعة إلى أمرين».

(٢) محاضرة «المدخل إلى بلاغة القرآن»، مُثَبِّتة في الشبكة العنكية.

(٣) ينظر: «الكشاف» (٣/٣٠).

- إلى حدٍّ كبيرٍ - بثاقبِ فكرِهِ وما أُوتِيَهُ مِنَ العِلْمِ والذِّكَا: أن يَكْشِفَ عن رَوْعَةِ القرآنِ وجمالِهِ، وبَرَاعَةِ أسلوبِهِ، وانسجامِ تأليفِهِ، وسهولةِ نَظْمِهِ وسلامتِهِ، وعدوبِيَّتِهِ وجزالِيَّتِهِ، إلى أمثالِ تلكِ المحاسِنِ وهاتيكِ البدائعِ التي أسالت على العَرَبِ الواديَ عَجْزًا، حتى حارت عقولُهُم، وقَصُرَتْ عن بلوغِ شَأوِهِ جهابِذُهُم وفحولُهُم.

وأراد الزَّمَخْشَرِيُّ بذلك: أن يُمِيطَ اللَّثَامَ عن وجهِ الإعجازِ، وأن يَكْشِفَ السُّتْرَ عن خبايا النَّظْمِ المثلِّمَةِ، مهتمًّا خاصَّةً بعِلْمِيِّ المعاني والبيان؛ لتشابُهِكُهما في دَلالاتِ الألفاظِ والتراكيبِ، وفي أسرارِ التنزيلِ القرآنيِّ ولطائفِهِ الدقيقة، وإن كانت عنايتُهُ - أي: الزَّمَخْشَرِيُّ - بِالْعِلْمِ الأوَّلِ (المعاني) أَتَمَّ وأَكْمَلَ؛ لأنَّهُ رأسُ علومِ البلاغةِ، ولأنَّ عبدَ القاهرِ وغيرَهُ علَّلوا به إعجازَ القرآنِ؛ فهو مَدَارُ الحُجَّةِ القاطِعَةِ، والدَّلالةِ الساطِعَةِ^(١).

لقد أفاد الزَّمَخْشَرِيُّ أيَّما إفادةٍ من عِلْمِ عبدِ القاهرِ في كلِّ ما عَرَضَهُ في «الكشافِ» من خصائصِ التعبيرِ؛ مستعينًا بما عنده من حِسِّ أدبيِّ، ومَعْرِفَةٍ باللُّغَةِ، كما تقدَّم بيَّانُهُ، «والذي يقارنُ صنيعَ عبدِ القاهرِ بصنيعِ الزَّمَخْشَرِيِّ، يَجِدُ الأوَّلَ: قد رَسَمَ الخُطَّةَ وأعدَّ المِثَالَ وبيَّن، ويَجِدُ الثاني: قد تولَّى التنفيذَ الدقيقَ لِمَا رَسَمَ صاحِبُهُ»^(٢)، مع أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لم يذكُرْ عبدَ القاهرِ إلا مرَّةً واحدةً^(٣)، مستشهدًا ببيتٍ له على سبيلِ التمليحِ.

وإنَّكَ إذا قرأتَ «الكشافَ» بتركيزٍ، فإنَّكَ تَجِدُ الزَّمَخْشَرِيَّ متوثِّبًا،

(١) ينظر: «البلاغةُ تطوُّرٌ وتاريخٌ» (ص ٢٢٢).

(٢) «خُطواتُ التفسيرِ البَيَّاني» للدكتور محمَّد رَجَب البيُّومي (ص ٢٣٢).

(٣) ينظر: «الكشاف» (٣/ ١٣٤).

وَكأنَّه يُطَلُّ عَلَيْكَ مِنْ بَيْنِ السُّطُورِ بِشَخْصِيَّتِهِ الْفَدَّةُ؛ وَعَقْلُهُ الْمَتَوَقَّدُ، فَتَرَاهُ مَتَحَمِّسًا مَنْفَعِلًا، وَقَدْ جَمَعَ نَفْسَهُ وَفَكَرَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عُلُومَهُ؛ لِيُحَسِّنَ صِيَاغَةَ الْعِبَارَةِ، وَيَأْتِيَ بِالْفَائِدَةِ الْفَدَّةِ، وَالنُّكْتَةِ الْمَسْتَمْلَحَةِ، وَالنَادِرَةِ الْمُطْرِبَةِ، وَهَمُّهُ أَنْ يَسْتَثِيرَ ذَهْنَكَ، وَيَهْزِ عَوَاطِفَكَ لِعَظَمَةِ كِتَابِ اللَّهِ؛ لِتَأْخُذَ الْعِظَةُ، وَتَعْرِفَ مَكَمَنَ الْعِبْرَةِ.

ثُمَّ لَا يَلْبَثُ أَنْ يُلْقِيَ عَلَيْكَ سُؤَالَ لِيُوقِظَ فَهْمَكَ، ثُمَّ يُجِيبَ هُوَ:

فَتَرَاهُ يُكَثِّرُ مِنْ قَوْلٍ: «فَإِنْ قُلْتَ، قُلْتُ»؛ [اسْتَعْمَلَهَا أَكْثَرَ مِنْ (١٥٠٠) مَرَّةً]، وَتَحْتَ كُلِّ سُؤَالٍ نُكْتَةٌ وَفَائِدَةٌ، وَجُلُّهَا: مِنْ بَنَاتِ صَدْرِهِ، وَثَمَرَاتِ فِكْرِهِ، وَلَا عَجَبَ؛ فَالرَّجُلُ سَبَّاقُ غَايَاتٍ، وَصَاحِبُ آيَاتٍ، وَلَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ وَهِيَ إِلْقَاءُ السُّؤَالَاتِ، ثُمَّ إِتْبَاعُهَا بِجَوَابَاتِهَا، مِنْ أَحْسَنِ الْأَسَالِيبِ فِي التَّعْلِيمِ؛ يَقُولُ: «وَأَحْسَنُ الْجَوَابِ وَأَوْقَعُهُ: مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ السُّؤَالِ، وَمُمْتَرَعًا مِنْهُ»^(١).

وَمِنْ أَسَالِيبِهِ أَيْضًا الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا: عِبَارَةٌ: «أَلَا تَرَى؟!»؛ [جَاءَتْ (٢١٤) مَرَّةً]، وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ لِيُطْلِعَكَ عَلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ الْبَاهِرِ، وَجَمَالِ أَسْلُوبِهِ الْعَجِيبِ؛ فِي مَنَاسِبَاتِهِ وَإِشَارَاتِهِ، وَفِي مَنْطُوقِهِ وَمَفْهُومِهِ، وَفِي مَعَانِيهِ الْإِضَافِيَّةِ؛ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ، وَتَنْكِيرٍ وَتَعْرِيفٍ، وَذِكْرٍ وَحَذْفٍ، وَإِيجَازٍ وَإِطْنَابٍ وَقَصْرٍ، وَوَضْلٍ وَقَفْضٍ، وَمِنْ الْإِخْبَارِ بِالْأَسْمِ، وَالْإِخْبَارِ بِالْفِعْلِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْعِبَارَاتِ، وَمَا يَكْمُلُ ذَلِكَ مِنْ عُلُومِ الْبَيَانِ فِي تَشْبِيهَاتِهِ وَكُنَايَاتِهِ وَمَجَازَاتِهِ، وَوُجُوهِ الْحُسْنِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ.

وَكأنَّي بِالزَّمْخَشَرِيِّ فِي مَعَالَجَتِهِ لِنَظْمِ الْقُرْآنِ، وَتَقْلِيدِ النَّظْرِ فِي

(١) ينظر: «الكشاف» (١/٣٠٤).

أساليبه، يريد أن يعلم القارئ المنهج الصحيح في التفتيش عن أسرار البلاغة في كل كلام بليغ من كلام الناس؛ فدراسته لنظم القرآن هي أنموذج رائد لدراسة الشعر وغيره من فنون القول، وبمثل هذه الدراسة تظهر مزايا الكلام، وتعرف وجوه التفاضل بين كلام الناس.

هذا؛ وما زال الزمخشري يعالج البلاغة في «تفسيره»؛ حتى أتى بإضافات مهمة تحسب له في تاريخ هذا العلم؛ من وضع بعض المصطلحات البلاغية؛ كـ «التهكم»^(١)، و«الترجيع»^(٢)، و«الكلام المنصف»^(٣)، و«الإلهاب والتهيج»^(٤)، وغيرها؛ مما يحتاج إلى تتبع أكبر من هذا.

وذكر ابن أبي الإصبع المصري: أن مصطلح «التهكم» من مخترعاته^(٥)؛ أي: من مخترعات ابن أبي الإصبع نفسه.

وأقول: إن كان ابن أبي الإصبع يريد أنه أول من عقد له باباً من البلاغيين، فذلك حق، وإلا فإنه مسبق بالزمخشري.

ويذكر الدكتور أحمد مطلوب: أن العلوي أول من استعمل مصطلح «الإلهاب والتهيج»^(٦).

والحق: أن الزمخشري متقدم عليه في ذلك.

هذا؛ وكم من المصطلحات البلاغية واللطائف البيانية التي نسبت إلى رجال، والزمخشري أبو عذرتها، وممتطي صهوتها!

(١) ينظر: «الكشاف» (٣٩٦/١)، (٣٨٦/٢).

(٢) ينظر: السابق (٤٤/٢). (٣) ينظر: السابق (٤٤٩/٢).

(٤) ينظر: السابق (١٣٦/٢).

(٥) ينظر: «تحرير التحرير» (ص ٥٨٦)، و«بديع القرآن» (ص ٢٨٣).

(٦) ينظر: «معجم المصطلحات البلاغية وتطورها» (٣١٠/١).

وَمِنْ أَهَمِّ مَا قَدَّمَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْعَمَلِ الْبَلَاغِيِّ: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَسَمَ الْبَلَاغَةَ التَّقْسِيمَ الثَّلَاثِيَّ الْمَعْرُوفَ: «الْمَعَانِي، وَالْبَيَانُ، وَالْبَدِيعُ»^(١)، وَلَمْ تَكُنِ الْبَلَاغَةُ مَعْرُوفَةً بِهَذَا التَّقْسِيمِ قَبْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ.

وإِنَّمَا كَانَتْ تُسَمَّى الْبَلَاغَةُ كُلُّهَا بـ«الْبَدِيعِ»؛ كَمَا هُوَ عِنْدَ ابْنِ الْمَعْتَزِّ، أَوْ بـ«الْبَيَانِ»؛ كَمَا تَرَاهُ عِنْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ خَلْفٍ الْكَاتِبِ مُؤَلَّفِ «مَوَادِّ الْبَيَانِ».

فَجَاءَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَرَأَيْنَا الْبَلَاغَةَ الْعِلْمِيَّةَ عِنْدَهُ تَعْنِي عِلْمًا ثَلَاثَةً، وَإِنْ كَانَ ثَمَّ تَدَاخُلٌ فِي بَعْضِ الْمَوْضُوعَاتِ لَدَيْهِ، شَأْنُ أَوَّلِ فِكْرَةٍ تُبْتَدَعُ.

وَهُوَ عَلَى كُلِّ حَالٍ: سَابِقٌ لِلْسَّكَاكِيِّ (ت ٦٢٦هـ)، وَسَابِقٌ لِبَدْرِ الدِّينِ ابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٨٦هـ)، وَإِنْ كَانَ بَدْرُ الدِّينِ هُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِتَسْمِيَةِ «الْبَدِيعِ» عِلْمًا قَسِيمًا لِعِلْمِي «الْمَعَانِي»، وَ«الْبَيَانِ»، فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ «الْمِصْبَاحِ»، فِي حِينَ صَرَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِالْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ، وَصَرَّحَ بـ«الْبَدِيعِ» فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٢).

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّ لِلزَّمَخْشَرِيِّ فَضْلَ الرِّيَادَةِ فِي ذَلِكَ التَّقْسِيمِ؛ وَلِهَذَا تَابَعَهُ جَمَهُورُ الْبَلَاغِيِّينَ عَلَيْهِ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ: مَنْ يَرَى أَنَّهُ «يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ الزَّمَخْشَرِيُّ - بَعْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ - فِي صَدْرِ الْوَاضِعِينَ لِعِلْمِ الْبَيَانِ»^(٣).

نَعَمْ؛ لَقَدْ أَحْدَثَ «الْكَشَافُ» حَرَكَةً عِلْمِيَّةً فِي السَّاحَةِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَصَارَ لَهُ تَأْثِيرٌ لَا يُدْفَعُ فِيمَنْ بَعْدَهُ:

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَانَ أَحَدَ الْمَصَادِرِ الْكُبْرَى الَّتِي اسْتَقَى مِنْهَا

(١) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» (١/١٤، ١٧). وَيَنْظُرُ أَيْضًا: «الْبَلَاغَةُ تَطَوُّرٌ وَتَارِيخٌ» (ص ٢١٦)، وَ«النَّظْمُ الْقِرَآئِيُّ، فِي كَشَافِ الزَّمَخْشَرِيِّ» (ص ٢٦).

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» (٢/٣٦٠). (٣) مَقْدَمَةُ «حُسْنِ الصَّنِيعِ» (ص ٥).

السَّكَاكِي لتأليف كتابه: «المفتاح»^(١).

وكان أحد المصادر التي اعتمد عليها الخطيب القزويني في تأليف كتابه المشهور: «الإيضاح في علوم البلاغة»، وقد سمّاه الخطيب في هذا الكتاب قرابة (٣٠) مرة، ويقول أستاذنا العلامة البلاغي محمد أبو موسى: «كتاب «الإيضاح» فيه صفحات كاملة من الزمخشري»^(٢)، وجاء في مقدمة المعلقين على كتاب «الإيضاح» - وهم جماعة من علماء الأزهر^(٣) -: «الذي لا شك فيه: أن اتجاه الخطيب إلى الزمخشري، واعتماده عليه في الشواهد القرآنية، وفي تحرير المشاكل البلاغية الغامضة؛ لا شك أنه أفاده أعظم الفوائد، ومكّنه أن يقف في أكثر المسائل الخلافية موقف الحكم الفيصل».

وذكر محقق «الجامع الكبير»: أن مؤلفه ابن الأثير «أغار على «الكشاف»، واستباحه، واستاق منه ما استاق في كتابه، وكأنه عثر على غنيمة باردة، أو كنز مستباح ليس له من يذُب عنه، أو نهب صالح ليس له من يملكه!»، ثم قال المحقق الدكتور هشام الشرقاوي: «وقد تبعت نقوله [أي: ابن الأثير] في «الجامع الكبير» من «الكشاف»، وأحصيتها، فبلغت عدة مواضعها ما يقرب من مئة وعشرين موضعاً!»^(٤).

وكان من آثار «الكشاف»: أنه كان دافعاً ليحيى بن حمزة العلوي لتأليف كتابه الكبير: «الطراز»، الذي يعدّ أحد أهم المصادر البلاغية؛

(١) «جُمهرة مقالات ورسائل الإمام محمد الطاهر بن عاشور» (٣/١١٨٦).

(٢) محاضرة: «المدخل إلى بلاغة القرآن».

(٣) لم تذكر أسماءهم، والكتاب مطبوع في مطبعة السنة المحمدية بمصر، دون تاريخ.

(٤) «الجامع الكبير» (١/٧٩)؛ مقدمة المحقق.

لَمَّا عُرِفَ بِهِ مُؤَلَّفُهُ مِنَ التَّبَحُّرِ فِي الْعُلُومِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالدِّكَاءِ الْمُفْرِطِ، وَكَثْرَةِ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ كَتَبَهُ مُؤَلَّفُهُ فِي الْأَصْلِ لَطَّالِيهِ؛ لِيَكُونَ مِرْقَاةً لِفَهْمِ «الْكَشَافِ»، وَإِدْرَاكِ وَجُوهِ الْإِعْجَازِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ اسْمِهِ الْمَرْقُومِ عَلَى طَرَّتِهِ: «الطَّرَازُ، الْمُتَضَمِّنُ لِأَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَعُلُومِ حَقَائِقِ الْإِعْجَازِ».

يَقُولُ الْعَلَوِيُّ فِي مُقَدِّمَتِهِ: «ثُمَّ إِنَّ الْبَاعِثَ عَلَى تَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ: هُوَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْإِخْوَانِ شَرَعُوا عَلَيَّ فِي قِرَاءَةِ كِتَابِ «الْكَشَافِ»؛ تَفْسِيرِ الْعَالِمِ الْمُحَقِّقِ، أَسَاتِذِ الْمَفْسِّرِينَ، مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الزَّمْخَشَرِيِّ؛ فَإِنَّهُ أَسَّسَهُ عَلَى قَوَاعِدِ هَذَا الْعِلْمِ؛ فَاتَّضَحَّ - عِنْدَ ذَلِكَ - وَجْهُ الْإِعْجَازِ مِنَ التَّنْزِيلِ، وَعُرِفَ مِنْ أَجْلِهِ وَجْهُ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْمُسْتَقِيمِ وَالْمُعْوَجِّ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَتَحَقَّقُوا أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى حَقَائِقِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَّا بِإِدْرَاكِهِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى أَسْرَارِهِ وَأَغْوَارِهِ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا الْوَجْهِ كَانَ مَتَمِّيزًا عَنْ سَائِرِ التَّفَاسِيرِ؛ لِأَنِّي لَا أَعْلَمُ تَفْسِيرًا مُؤَسَّسًا عَلَى عِلْمِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ سِوَاهُ، فَسَأَلَنِي بَعْضُهُمْ أَنْ أُمْلِيَ فِيهِ كِتَابًا يَشْتَمِلُ عَلَى التَّهْذِيبِ وَالتَّحْقِيقِ؛ فَالْتَّهْذِيبُ: يَرْجِعُ إِلَى الْأَلْفَاظِ، وَالتَّحْقِيقُ: يَرْجِعُ إِلَى الْمَعَانِي؛ إِذْ كَانَ لَا مَنُذُوحَةً لِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ»^(١).

فـ«الطَّرَازُ» - إِذَنْ - مِرْقَاةٌ وَمَدْخَلٌ لِفَهْمِ «الْكَشَافِ»، وَتَقْرِيبٌ بِلَاغَاتِهِ؛ وَذَلِكَ مُشْعِرٌ بِدَقَّةِ مَسَالِكِ «الْكَشَافِ» وَلُطْفِ إِشَارَاتِهِ.

وَهَذَا مَا أَدْرَكَهُ مُؤَلَّفُهُ جَارُ اللَّهِ نَفْسُهُ؛ فَالَّذِي يَبْدُو أَنَّهُ أَحَسَّ أَنَّ كِتَابَهُ مَرَكَّزٌ فِي عِبَارَاتِهِ - كَمَا يُقَالُ فِي لُغَةِ الْعَصْرِ - وَمُضْغُوطٌ فِي مَبَاحِثِهِ وَتَعْلِيلَاتِهِ، وَأَنَّ قَارِئَهُ سَيَبْذُلُ فِيهِ جُهْدًا فِي قِرَائَتِهِ وَفَهْمِهِ؛ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ عِبَارَاتِهِ لَتَخْفَى عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رِسَالَةً لِعُضِدِ الدِّينِ الْإِيْجِيِّ

المتكلم المشهور صاحب كتاب «المواقف» (ت ٧٥٦هـ)، يسأل فيها العلماء عن عبارة في «الكشاف» خفيت عليه، وقد ساقها السبكي في «طبقات الشافعية»^(١)، والسيوطي في «الأشباه والنظائر»^(٢).

لهذا كله: وضع الزمخشري لقارئ «الكشاف» جماماً^(٣) واستراحةً يخلد فيها إلى الراحة بعد قراءة التفسير؛ ذلكم هو كتاب «ربيع الأبرار»، وهو كتاب في الأدب، حافل بالأخبار والحكم.

يقول في مقدمته: «هذا كتاب قصدت به إجمام خواطر الناظرين في «الكشاف» عن حقائق التنزيل»، وترويح قلوبهم المتعبة بإجالة الفكر في استخراج ودائع علمه وخباياه، والتنفيس عن أذهانهم المكدودة باستيضاح غوامضه وخفاياه، وأن تكون مطالعته ترفيهاً لمن ملّ، والنظر فيه إحماساً^(٤) لمن اختل؛ فأخرجته لهم روضةً مزهرة، وحديقةً مثمرة»^(٥). اهـ.

(١) ينظر: «طبقات الشافعية» (٤٧/١٠).

(٢) ينظر: «الأشباه والنظائر في النحو» (٢٩٥/٦).

(٣) الجَمَامُ بالفتح: الراحة؛ يقال: جَمَّ الفرسُ يَجْمُ وَيَجْمُ جَمًّا وَجَمَامًا: إذا ذهبَ إعياءُهُ، وأَجَمَّ الفرسُ، وَجَمَّ أيضًا - على ما لم يُسمَّ فاعلهُ فيهما - أي: تركَ ركوبَهُ، ويقال: أَجِمِمُ نَفْسَكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ. «الصحاح»، والقاموس المحيط، مادة: (ج م م).

(٤) يقال: أَحْمَضَ القومُ إحماسًا: إذا أفاضوا فيما يؤنسهم من الكلام والأخبار، والأصل فيه: الحَمْضُ من النبات، وهو للإبل كالفاكهة للإنسان، وفي خبر ابن عباس رضي الله عنه: أنه كان يقول - إذا أفاض من عنده في الحديث بعد القرآن والتفسير -: «أحمضوا»؛ لما خاف عليهم الملأل، أحب أن يريحهم، فأمرهم بالأخذ في ملح الكلام والحكايات. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤٤١/١)، و«شرح السنة» للبغوي (١٨٣/١٣).

(٥) «ربيع الأبرار» (١٩/١).

وبهذا يكون لـ«الكشاف» مَدخلٌ واستجمامٌ: كتابانِ صُنِّفاً مِنْ أَجْلِهِ، وهذا ما لم أقف في تاريخِ التصنيفِ على مثله.

لقد كُتِبَتْ دراساتٌ عن «الكشاف»:

فألَّفَ الدكتورُ أحمدُ الحُوفِيُّ سِفْراً سَمَّاه: «الزَّمَخْشَرِيُّ».

وكتبَ أستاذنا المرحومُ الدكتورُ دَرْوِيشُ الجِنْدِيُّ كتاباً بعنوانِ:
«النظمُ القرآنيُّ في الكشاف».

وألَّفَ أستاذنا العلامةُ البلاغيُّ الدكتورُ محمدُ أبو موسى مصَنَّفَهُ الموسومَ بـ«البلاغةُ القرآنيَّةُ في تفسيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ»، وهي رسالةٌ دكتوراه أبدَعَ فيها وأجاد، وهي معدودةٌ مِنْ أَمَّاتِ المصادرِ في كتبِ البلاغةِ بعامةٍ، والبلاغةِ القرآنيَّةِ بخاصَّةٍ، ومع ذلك كله كان أستاذنا أبو موسى يقولُ: «لو جاءني طالبٌ يريدُ تسجيلَ بحثٍ في بلاغةِ «الكشاف»، لم أمانعُ»، يريدُ: أَنَّ البحثَ في «الكشاف» ما زال بِكُراً، وَأَنَّ في القُوسِ مَنْزَعاً، وَأَنَّ القلمَ مهما كَتَبَ في «الكشاف»، فلن يقضيَ لُبَّانَتَهُ منه.

وتذكَّرُني هذه العبارةُ مِنْ أستاذنا بما جاء في «كشفِ الظُّنون»؛ مِنْ وصفِ «الكشاف»: بأنَّه حِصْنٌ حَصِينٌ^(١)، ومُهرَةٌ لم تُركَبْ، ودُرَّةٌ لم تُثَقَّبْ^(٢)، وبمَقُولَةِ الأديبِ إِسْعَافِ النَّشَاشِيبيِّ: «ما غاص أحدٌ في «الكشاف» غَوْصَهُ، إِلَّا أَخْرَجَ دُرَّةً»^(٣).

هذا؛ ولا يَزَالُ «الكشافُ» مَرَجَعاً مَعْتَبَراً عندَ العلماءِ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وبخاصَّةٍ أَهْلُ التفسيرِ، وأهْلُ العربيَّةِ، ناهيكَ بأهلِ البلاغةِ.

وكان مِنْ العلماءِ مَنْ يُقَرِّئُ «الكشافَ» في المساجِدِ والمدارسِ،

(١) «كشفُ الظُّنون» (٢/١٤٧٨). (٢) السابق (٢/١٤٧٩).

(٣) «كلمةٌ في اللغةِ العربيَّةِ» (ص ٣٣).

كما تَجَدُّ ذلك في تراجم العلماء في «بُغْيَةِ الوُعَاة»، وفي «البَدْرِ الطالِع»، وغيرهما من كتب التراجم والتاريخ.

وعناية أهل اليمن في العصور المتأخرة أكثر من غيرهم، وكنت قد ذَكَرْتُ آنفاً: أَنَّ الفاضلَ اليمَنِيَّ كَتَبَ حاشيتَيْنِ على «الكشاف».

وحين دَخَلْتُ صَنعَاءَ اليمَنِ في منتصفِ ربيعِ الآخرِ لعام ١٤١٧هـ، وَجَدْتُ جماعةً مِنَ الزَيْدِيَّةِ في «جامعِ صَنعَاءَ» في حَلْقَةٍ يَقْرَءُونَ «الكشاف»، ومعلومٌ أَنَّ الزَيْدِيَّةَ معْتَزِلَةٌ في أصولِ الدين؛ فهم معنيون بهذا الكتابِ وغيره من تراثِ المعتزلة؛ ولذلك فَإِنَّ كتابَ «المُعْنِي» لعبدِ الجبارِ أَكْثَرُ ما وَجَدْتُ مجلَّدَاتِهِ الخَطِيئَةَ في اليمَنِ؛ قال الشَّهْرَسْتَانِي (ت ٥٤٨هـ): «أَمَّا الزَيْدِيَّةُ في الأصولِ: فيَرَوْنَ رأيَ المعتزلةِ حَدَوِ القُدَّةَ بالقُدَّة»^(١)، وأخبرَ عَلَّامَةُ اليمَنِ ومُجْتَهِدُهُ صالحُ المَقْبَلِي (ت ١١٠٨هـ) - وهو الخبيرُ بمسالكِ القومِ؛ إِذْ كانَ زَيْدِيًّا، فَنَجَّاهُ اللهُ، وصارَ مِنَ أَهْلِ الدَّلِيلِ - أَخْبَرَ عَنِ زَيْدِيَّةِ اليمَنِ؛ فقال: «الزَيْدِيَّةُ في هذا الجَبَلِ مِنَ اليمَنِ هم معْتَزِلَةٌ في كُلِّ المَوَارِدِ إِلَّا في شَيْءٍ مِنَ مسائلِ الإمامةِ؛ وهي مسألةُ فَهْيَةٍ»^(٢).

قلتُ: وَذَكَرَ العَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبراهيمَ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّ عَمَدَةَ الزَيْدِيَّةِ الوَحِيدَ هو «كُشَّافُ الزَّمْخَشَرِيِّ»^(٣)، وَذَكَرَ قَبْلَهُ ابنُ الوَزِيرِ أَنَّ الزَيْدِيَّةَ مَطْبِقُونَ عَلَى الأَخْذِ مِنَ «الكشاف»، والنقلِ عنه، وقال: «ولا يُعْلَمُ في الزَيْدِيَّةِ مَنْ يَتَحَرَّى عَنِ النُّقْلِ عَنِ الكُشَّافِ»^(٤).

ومن عنايةِ الزَيْدِيَّةِ بـ«الكشاف»: أَنَّ لَهُم فيهِ إِسْنَادًا مَتَّصِلًا بالقِراءةِ إِلَى مُصَنِّفِهِ حَتَّى اليَوْمِ، وَأَعْرِفُ مِنْ جِلَّةِ أَصْدِقائِنَا المَعْتَنِينَ بِالرِوايةِ،

(١) «المِلَلُ والنُّحُل» (١/١٦٢).

(٢) «العَلَمُ الشامخ» (ص ١٢).

(٣) ينظر: «فتاوى ورسائل الشيخ مُحَمَّد بن إِبراهيم آل الشَّيْخ» (١/٢٥٧).

(٤) «العواصم والقواصم» (٢/٣٣٣).

وتحصيل الأسانيد: مَنْ ذَهَبَ إِلَى هُنَاكَ، وَقَرَأَ «الْكَشَافَ» كَامِلًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُصَنِّفِهِ.

ولعلَّكَ تَذَكَّرُ - أَيُّهَا الْقَارِئُ - مَا نَقَلْتُهُ أَنَا فِي أَوَائِلِ كِتَابِي هَذَا الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ إِنَّمَا أَلَّفَ «الْكَشَافَ»؛ اسْتِجَابَةً لَطَلَبِ جَمَاعَةٍ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ كَانُوا بِمَكَّةَ.

هَذَا؛ وَمَا يَزَالُ الْمَفْسَّرُونَ مِنْذُ أَلَّفَ الزَّمَخْشَرِيُّ كِتَابَهُ حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا، يَرْجِعُونَ إِلَى «الْكَشَافِ»، عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَهُ فِي تَوْجِيهِ الْآيَاتِ وَإِعْرَابِهَا، وَفِي بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ.

فَكُلُّهُمْ يَعْوِّلُ عَلَيْهِ، وَيَنْقُلُ مِنْهُ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ فَهُوَ مَرْجِعٌ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَعُمْدَةٌ لَدَى الْمُتَأَخِّرِينَ.

حَتَّى الَّذِينَ يَرُدُّونَ عَلَيْهِ بِقَسْوَةٍ وَيَنْتَقِدُونَهُ؛ كَالْفَخْرِ الرَّازِيِّ الَّذِي قَالَ عَنْهُ مَرَّةً: «مُسْكِينٌ... فَضُولِي، كَثِيرُ الْخَوْصِ فِيمَا لَا يَعْرِفُ... مَا شَمَّ رَائِحَةَ الْعِلْمِ»^(١)، فَإِنَّهُ يَنْقُلُ مِنْهُ وَيَغْتَرِفُ مِنْ عُلُومِهِ؛ وَحَسْبُكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اسْمَ «الزَّمَخْشَرِيِّ»، وَاسْمَ «الْكَشَافِ» وَرَدَا فِي «مَفَاتِيحِ الْعَيْبِ» أَكْثَرَ مِنْ (٩٠٠) مَرَّةً.

وَجَزَمَ أَسَاتِذُنَا الدُّكْتُورُ أَبُو مُوسَى: بِأَنَّ مَا فِي الرَّازِيِّ مِنَ الْبَلَاغَةِ كُلُّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٢)، وَقَالَ قَبْلَهُ صِلَاحُ الدِّينِ الصَّفْدِيِّ: «الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي «تَفْسِيرِهِ» تَرَاهُ إِذَا تَكَلَّمَ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ غَيْرَ مُقَلِّدٍ لِأَحَدٍ، فَإِذَا جَاءَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانُ، قَلَّدَ الزَّمَخْشَرِيَّ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: «قَالَ مُحَمَّدٌ الْخَوَارَزْمِيُّ»، وَ«قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ»^(٣).

(١) «مَفَاتِيحُ الْعَيْبِ» (٧/ ٢٢١).

(٢) مُحَاضَرَةٌ: «الْمَدْخَلُ إِلَى بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ».

(٣) «نُصْرَةُ الثَّائِرِ، عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ» (ص ٢٨٢).

فالرازيُّ يستفيدُ مِنَ الرَّمَخْشَرِيِّ فِي معاني القرآنِ وأعاريبه، وفي بلاغته ونظمه، وفي مناسباته، وغير ذلك؛ ممَّا يبرهنُ على أنَّ كلمته في الرَّمَخْشَرِيِّ غيرُ صحيحةٍ مطلقًا، وكيف تصحُّ وفيها رميُّ عالم بالجهل والفضول؟! وله مؤلفاتٌ شاهدةٌ بعلمه؛ فهي جرحٌ شديدٌ، وقدرٌ في علمية الرجل؛ فهي - من بعض الوجوه - أشدُّ من رميه بالبدعة!

لقد أذكرتني كلمة الرازيِّ هذه في الرَّمَخْشَرِيِّ مقولة الألويسيِّ المفسِّر في الرازيِّ نفسه؛ فإنَّ الرازيَّ ساق حديثًا منكراً نسبته إلى النبي ﷺ، ولا يُعلمُ مَنْ خرَّجه، فتعقَّبه الألويسيُّ، ونقلَ الحديثَ عنه، وعزَّاه إليه قائلًا: «ذكرَ ذلك الإمام [يريدُ: الرازيُّ] وهو لعُمري إمامٌ في نقلٍ مثل ذلك؛ ممَّا لا يُعوَّلُ عليه عند أئمة الحديث؛ فإياك والاقتداء به!»^(١).

هذا؛ وممَّن انتفعَ بالرَّمَخْشَرِيِّ، وقسا عليه: أبو حيان؛ فقد وصفه بأنَّه يحرفُ القرآنَ^(٢)، وقال عنه: إنَّه «كثيرُ التبجح بكتابِ سيبويه، وكم من نصٍّ في كتابِ سيبويه عمي بصره [عنه] وبصيرته!»^(٣)، ويصفُ بعضَ اختياراته في اللغة بأنَّها: «تخيَّلُ أعجميٌّ مخالِفٌ لفهمِ العربيِّ القحَّ»^(٤)، وأنَّها: «فهمٌ أعجميٌّ»^(٥).

وينقلُ السيوطيُّ عن أبي حيانَ قوله: «أصحابنا يقولون: «إنَّ الرَّمَخْشَرِيَّ غيرُ نحويٍّ، ولا يلتفتون إليه، ولا إلى خلافه في النحو»؛ يعني: المواضع التي خالفَ فيها التَّحويينَ، وانفردَ بها، وكتابه «المفصل» عندهم محقَّرٌ، لا يُشْتَغَلُ به، ولا يُنْظَرُ إليه، إلا على وجهِ النقص له،

(٢) «البحرُ المحيط» (٧/٨٥).

(١) «رُوحُ المَعَانِي» (٣٠/٢٩١).

(٤) السابق (٨/١٤٩).

(٣) السابق (٨/٣٠٣).

(٥) السابق (٨/٢٠٦).

والحِطُّ عليه!»^(١).

أَقُولُ: هذا الكلامُ الذي نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، لَمْ أَجِدْهُ فِي مَوْلاَفَاتِهِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ!

وَأَيًّا مَا كَانَ؛ فَإِنَّ مَوْقِفَ أَبِي حَيَّانَ مِنَ الزَّمَخْشَرِيِّ غَيْرُ مَطْرَدٍ^(٢):
فِتَارَةً: يَمْدَحُهُ، وَيَعْتَذِرُ لَهُ.

وِتَارَةً: يَذُمُّهُ، وَيُغْلِظُ لَهُ فِي الْقَوْلِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ إِذَا رَأَى تَحْلِيلَاتِهِ الْمُطْرِبَةَ، لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَكْتُمَ إعْجَابَهُ، وَإِذَا رَأَى شِدْوَذَهُ النَّحْوِيَّ، وَاشْتَطَاطَهُ الْاعْتِزَالِيَّ، وَوَقُوعَهُ فِي الْقُرَاءِ، ذَمَّهُ وَنَالَ مِنْهُ، وَيَذْكُرُ أَسَاتِذَتَنَا الْعَلَّامَةَ مُحَمَّدَ عَبْدَ الْخَالِقِ عُضَيْمَةَ: أَنَّ أَبَا حَيَّانَ يَطْعُنُ فِي اخْتِيَارَاتِ الزَّمَخْشَرِيِّ النَّحْوِيَّةِ، ثُمَّ يَتَابِعُهُ!^(٣).

وَمِنْ كَلَامِ أَبِي حَيَّانَ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ: قَوْلُهُ فِي مَقْدَمَةِ «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» - بَعْدَ أَنْ سَاقَ كَثِيرًا مِنْ مَقْدَمَةِ «الْكَشَافِ» -: «انْتَهَى كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي وَصْفِ مَتَعَاظِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَأَنْتَ تَرَى هَذَا الْكَلَامَ، وَمَا اِحْتَوَى عَلَيْهِ مِنَ التَّرْصِيفِ الَّذِي يُبْهِرُ بِجَنَسِهِ الْأَدْبَاءَ، وَيَقْهَرُ بِفَصَاحَتِهِ الْبُلْغَاءَ، وَهُوَ شَاهِدٌ لَهُ بِأَهْلِيَّتِهِ لِلنَّظَرِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَاسْتِخْرَاجِ لَطَائِفِ الْفُرْقَانِ»^(٤).

وَيَرَى أَبُو حَيَّانَ: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ مُجِيدٌ فِي الْإِنْتِقَاءِ مِنْ كَلَامِ

(١) «الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ فِي النَّحْوِ» (٢٧/٥).

(٢) كَمَا سَيَأْتِي؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٣) «دِرَاسَاتٌ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ» (الْقِسْمُ ١، ١٦/١).

(٤) «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (١٠/١).

المفسرين، وأنه بارع في صياغته بأسلوبه؛ قال في بعض المواضع: «وقد أخذ الزمخشري أقوال السلف، وحسنها ببلاغته وانتقاء ألفاظه»^(١)، وقال: «أخذ الزمخشري والقول الذي قبله، ونمقهما ببلاغته، وحسن خطابته»^(٢).

ويحدثنا أبو حيان عن الزمخشري، وابن عطية، ويذكر فضلهما، مقارناً بينهما؛ فيقول: «وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري، وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي العرناطي، أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير، وقد اشتهرا ولا كاستهار الشمس، وخلدا في الأحياء وإن همدا في الرمس، وكلاهما فيه يدل على تقدمهما في علوم؛ من منشور ومنظوم، ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب، وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابتهما وفي غضون كتاب الزمخشري: ما يدل على أنهما فارسا ميدان، وممارسا فصاحة وبيان»^(٣).

ثم يقول: «ولما كان كتاباهما في التفسير قد أنجدا وأغارا، وأشرقا في سماء هذا العلم بذرتين وأنارا، وتنزلا من الكتب التفسيرية منزلة الإنسان من العين، والذهب الإبريز من العين، ویتیمه الدر من اللآلي، وليلة القدر من الليالي؛ فعكف الناس شرقا وغربا عليهما، وثنوا أعتة الاعتناء إليهما، وكان فيهما على جلالتهما مجالاً لانتقاد ذوي التبريز، ومسرح للتخييل فيهما والتمييز -: ثنيت إليهما عنان الانتقاد، وحللت ما تخيل الناس فيهما من الاعتقاد: أنهما في التفسير الغاية التي لا تدرك،

(١) «البحر المحيط» (٨/٤٩٠).

(٢) السابق (٣/١٢٥).

(٣) السابق (٩/١).

وَالْمَسْلَكُ الْوَعْرُ الَّذِي لَا يَكَادُ يُسْلَكُ، وَعَرَضْتُهُمَا عَلَى مَحَكِّ النَّظَرِ، وَأُورِيتُ فِيهِمَا نَارَ الْفِكْرِ، حَتَّى خُلِصَ دَسِيسُهُمَا، وَبَرَزَ نَفِيسُهُمَا، وَسِيرَى ذَلِكَ مَنْ هُوَ لِلنَّظَرِ أَهْلٌ، وَاجْتَمَعَ فِيهِ إِنْصَافٌ وَعَدْلٌ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنَ التَّوَلُّجِ عَلَى الضَّرَاعِمِ، وَالتَّحَرُّزِ لِأَشْبَالِهَا وَالْأَنْفِ رَاغِمٌ؛ إِذْ هَذَا الرَّجُلَانِ هُمَا فَارِسَا عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَمُمارِسَا تَحْرِيرِهِ وَالتَّحْبِيرِ، نَشْرَاهُ نَشْرًا، وَطَارَ لهُمَا بِهِ ذِكْرًا، وَكَانَا مُتَعَاصِرَيْنِ فِي الْحَيَاةِ، مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْمَمَاتِ^(١).

ثُمَّ يَنْتَهِي أَبُو حَيَّانَ إِلَى الْمَقَارَنَةِ بَيْنَ تَفْسِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ: «الْكَشَافِ»، وَتَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةَ: «الْمَحَرَّرِ الْوَجِيزِ»؛ فَيَقُولُ فِي نَتِيجَةِ الْحُكْمِ: «وَكِتَابُ ابْنِ عَطِيَّةٍ أَفْقَلُ وَأَجْمَعُ وَأَخْلَصُ، وَكِتَابُ الزَّمَخْشَرِيِّ الْخَصُّ وَأَغَوْصُ»^(٢). وَمَهُمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي ذِمِّ الزَّمَخْشَرِيِّ، فَإِنَّ إِفَادَتَهُ مِنْهُ كَبِيرَةٌ جَدًّا؛ فَإِنَّهُ اغْتَرَفَ مِنْ تَفْسِيرِهِ كَثِيرًا.

وَحَسْبُكَ أَنْ يَرِدَ اسْمُ «الْكَشَافِ» فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» أَكْثَرَ مِنْ (٣٠٠٠) مَرَّةً!^(٣)، وَرُبَّمَا نَقَلَ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَلَمْ يَسْمَهُ! نَعَمْ؛ قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ وَيُخَالِفُهُ، لَكِنَّ الْجُمْهُورَ الْأَعْظَمَ مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ عَنْ «الْكَشَافِ» مَنْقُولٌ لِلْفَائِدَةِ مِنْهُ، وَلِلتَّكْرُرِ بِهِ، وَأُظُنُّ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ حَمْلِ أَبِي حَيَّانَ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ: مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ آنِفًا.

وَأُضِيفُ أَيْضًا: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ بَلَاغِيٌّ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ وَصَفُوهُ بِأَنَّهُ: «فِي غَايَةِ الْمَعْرِفَةِ بِفَنُونِ الْبَلَاغَةِ»^(٤)؛ فَهُوَ يَسْتَعْمِلُ

(٢) السَّابِقُ (١٠/١).

(١) «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (١٠/١).

(٣) تَوَصَّلْتُ إِلَى هَذِهِ الْإِحْصَاءَاتِ مِنْ طَرِيقِ الْمَكْتَبَةِ الشَّامِلَةِ عَبْرَ الْحَاسِبِ؛ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا يَسِّرَ.

(٤) «لِسَانُ الْمِيزَانِ» (٨/٨).

مصطلحات البلاغيين، ويتحاكم كثيراً إلى قواعدهم في أساليب الكلام، وفي نظمه، ويرجع إلى أصولهم، وأبو حيان لا يعتد بأحكام البلاغيين، ويرفض أن تحكى على أنها مذهب، مدعيًا: «أنهم يبنونها على خيالات هذيانة، واستقراءات غير كاملة»^(١).

وهذا الكلام يكشف عن مقدار علم أبي حيان بالبلاغة، وأنه ليس من أهلها؛ فهو مصدق لما قاله ابن هشام عنه، وتقدمت الإشارة إلى كلامه.

وأصرح من كلام ابن هشام: ما قاله ابن الطيب الفاسي عن أبي حيان؛ إذ يقول: «وأما أبو حيان: فإنه لما دخل البلاد المشرقية، صار ظاهريًا؛ فلذلك تراه يجري في غالب علومه وتفاسيره مع الظواهر، ولا يحقق المسائل كلها تحقيق مدقٍ ماهر؛ ولذلك تراهم كثيراً ما يعترضون عليه إذا خرج عن العربية إلى الخوض في المعاني والبيان وغيرهما من العلوم الدقيقة، والله أعلم»^(٢).

وأما كلام أبي حيان عن «مفصل الزمخشري»، وأنه محتقر عند العلماء: فليس هذا بصحيح، وقد تكلمت آنفاً عن «المفصل»، وليت أبا حيان سمى لنا الذين طعنوا في «المفصل»؛ بل الذي رأينا عكس ذلك، وهو أن النحويين مقبلون عليه بالشرح والتعليق، وقد ذكر الحاج خليفة أكثر من أربعين شرحاً له، وما ترك الحاج خليفة وما فاته أكثر من هذا العدد من غير شك، وقد صدر الكلام عنه بقوله: «هو كتاب عظيم القدر»^(٣)، ثم طفق يسرد شروحه.

(١) «الأشباه والنظائر في النحو» (٢٠/٥)، وعجب: أن أبا حيان في مقدمة «البحر

المحيط» (٢٠/٥) أتى على علم البلاغة، وذكر أنه من أهم علوم التفسير!

(٢) «فيض نشر الانشراح، من روض طي الاقتراح» (٤٥٧/١).

(٣) «كشف الظنون» (١٧٧٤/٢).

وفي مكتبتي من شروحه المطبوعة: شرح صدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، وشرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وشرح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وشرح الجندي (ت ٧٠٠هـ)، وشرح مرقوم على الآلة الكاتبة ليحيى بن حمزة العلوي اليميني صاحب «الطراز» (ت ٧٤٩هـ)، اسمه: «المحصّل»، في كشف أسرار المفصّل».

يقول صدر الأفاضل في مقدّمته: «إنّ «المفصّل» لشيخنا^(١) جار الله العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الرّمخسريّ رَحِمَهُ اللهُ، كتاب جامع، فيه من كلّ فنّ إعرابيّ فضل، محصّوله معنّى لطيف ولفظ جزل، ولعمري، إنّه باكتنازه واختصاره، خير من «الكتاب»^(٢) مع سَعَتِهِ وانتشاره»^(٣).

هذا؛ وممن أفاد من «الكشاف»، وعوّل عليه: العلماء المتسبّبون إلى أهل السُنّة والجماعة، السائرون على سنن السلف؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن كثير، وغيرهما، رحمة الله على الجميع؛ فإنّهم ذكّروه في مؤلّفاتهم، وأخذوا بقوله في مسائل، ورَجّحوا بترجيحاته، وإن ردّوا عليه، كما ردّ عليه غيرهم:

ومن أقواله المشهورة المنقولة عنه: اختياره في الحروف المقطّعة: أنّها إشارة إلى الإعجاز، وتحديّ العرب بهذا القرآن العظيم؛ وقد تابعه عليه ابن كثير^(٤).

وقال السعد التفتازاني في مقدّمة شرحه لـ«الكشاف»، متحدّثاً عن

(١) صدر الأفاضل لم يدرك الرّمخسريّ، وإنّما يقول: «شيخنا»؛ من باب التعظيم والاعتراف بالنّهل من علومه.

(٢) أي: كتاب سبّويه.

(٣) «شرح المفصّل = التخمير» (١/١٣٢).

(٤) ينظر: «تفسير ابن كثير» (١/٢٤٨).

مزاياه^(١): «وبعد؛ فَإِنَّ كِتَابَ «الْكَشَافِ» لِلشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ، أَحَلَّهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ دَارَ الْمُقَامَةِ، قَدْ اشتهَرَ صِيْتُ جَلَالَةِ قَدْرِهِ كَالْأَمْطَارِ، فِي الْأَقْطَارِ، وَصَارَ أَمْرُ نَبَاهَةِ ذِكْرِهِ كَالْأَمْثَالِ فِي الْأَمْصَارِ، رَمَقَتْ نَحْوَهُ عَيُونُ الْعَيُونِ مِنَ الْأَفَاضِلِ، وَنَطَقَتْ بِفَضْلِهِ كَلِمَةُ الْكَمَلَةِ مِنَ الْأَمْثَالِ، حَتَّى وَصَفَهُ بِحُسْنِ التَّأْلِيفِ أَطْبَاقُ الْآفَاقِ، وَوَضَعَهُ لِلظُّفْرِ التَّوْصِيفِ الْحُدَاقُ عَلَى الْأَحْدَاقِ، اعْتَرَفَ بِسُمُوِّ مَحَلِّهِ الْمُعَانِدِ وَالْمُعَادِي، وَنَادَى بِعُلُوِّ رُبِّيَّتِهِ كُلِّ وَادٍ وَنَادِي، تَرْتَاخُ لَهُ أَرْبَابُ الْعِلْمِ الْمَتِينِ، وَالْفَضْلِ الْمُبِينِ، وَيَنْزَاحُ عَنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازُ شُبَّةَ الْمَرْتَابِينَ، تَمَلُّ الرُّوعَةُ مِنْهُ قُلُوبَ الْأَفَاضِلِ وَتَمْلِكُ نَفُوسَهُمْ، وَيَهْزُ الْإِعْجَابُ مِنْهُ أَعْطَافَهُمْ، وَيَرْقُصُ رُؤُوسَهُمْ، فِيهِ لِكُلِّ مُحْتَدٍ مِثَالٌ، وَلِكُلِّ مُنْضَوٍّ ثَمَالٌ، وَيَنْثَالُ عَلَى النَّازِرِ الْبَصِيرِ مِنْ غَرَائِبِ نُكْتِهِ أَرْسَالٌ، تَهْبُ حَوَالِيهِ رِيَّاحُ آمَالِ الْفَضْلَاءِ، وَتَرْفُ عَلَيْهِ نَعَامُ قُلُوبِ الْأَزْكَيَاءِ، يَخُوضُونَ غِمَارَ نُكْتِهِ وَأَسْرَارِهِ، وَيَغُوضُونَ عَلَى فَرَائِدِ الْفَوَائِدِ فِي بَحَارِهِ، لَا سِيَّمَا الْمَعَاصِرِينَ الَّذِينَ سَبَقُونَا قَلِيلًا، فَقَدْ ابْتَدَرُوا إِلَيْهِ رَعِيَلًا رَعِيَلًا، وَادَّرَعُوا فِيهِ لِيَلًا طَوِيلًا، وَصَبَرُوا عَلَيْهِ صَبْرًا جَمِيلًا، فَيُبدُونَ مَا تَرَكَهُ الْأَوَّلُونَ مِنْ حِكْمَةٍ، وَيَبَيِّنُونَ عَمَّا اشْتَبَهَ عَلَى الْآخِرِينَ مِنْ كَلِمَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ إِلَّا التَّنْبِيهُ عَلَى مَظَانِّ الْاِشْتِبَاهِ، وَالتَّنْوِيهِ لِبَيَانِ مَا يَحِبُّ لَهُ الْاِتِّبَاعُ، فَكَيْفَ وَقَدْ وَجَّهُوا رِكَائِبَهُمْ نَحْوَ بَابِهِ، وَطَرَحُوا سَفَائِنَهُمْ فِي عُجَابِهِ، وَسَهَّلُوا مَا وَعَرَ مِنْ مَسَالِكِ شِعَابِهِ، وَذَلَّلُوا مَا صَعَبَ مِنْ شَوَارِدِ صِعَابِهِ، وَبَلَّغُوا كُلَّ مَبْلَغٍ فِي كَشْفِ الْحُجُبِ عَنْ أَسْرَارِهِ، وَالسُّدُفِ عَنْ أَنْوَارِهِ، وَنِيلَ الْاِسْتِطَاعَةِ بِسَطْوِعِ نَارِهِ، وَطُلُوعِ نَهَارِهِ، وَلَقَدْ دَخَلْتُ فِي زُمْرَتِهِمْ، وَاتَّصَلْتُ بِجُمْلَتِهِمْ، حِينَ كَانَ غَضُّ الشَّبَابِ رَطِيبًا، وَبَرْدُ الْحَدَاثَةِ قَشِيْبًا، وَكُتْمُ الْأَمَلِ طَرِيًّا، وَالْفَهْمُ عَنِ الْخَلَلِ بَرِيًّا، أَسْتَكْشِفُ

(١) وهذا الشرح لم يُشَرَّ بعد؛ على أهمِّيَّته، وكثرة فوائده.

لتحقيقه خَفَايَاهُ وَخَبَايَاهُ، وَأَدَّابٌ فِي طَرِيقِهِ رِكَابَ الطَّلَبِ وَمَطَايَاهُ، مَعَ جِدِّ فِي الْأَمْرِ جَدِيدٍ، وَحِرْصٍ عَلَى الْكَدِّ عَتِيدٍ، وَابْتِدَارٍ مِنَ السُّعُودِ مُتَوَاصِلٍ، وَاقْتِدَارٍ عَلَى الصُّعُودِ مُتَكَامِلٍ، فَقَاسَيْتُ مَا قَاسَيْتُ، حَتَّى احْتَوَيْتُ عَلَى مَا تَمَنَيْتُ، ثُمَّ طَفِئْتُ أَبْذُلُ لِلطَّالِبِينَ مَا صَادَفْتُ مِنْ مَخْزُونٍ فَقَرَّةٍ، وَأَنْثُرُ عَلَى الرَّاعِغِينَ مَا حَصَلْتُ مِنْ مَكْنُونٍ دُرَّةٍ... إلخ^(١).

والسعدُ التَّفْتَازَانِيُّ صَاحِبُ هَذَا الْكَلَامِ، هُوَ الْمَلَقَّبُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِـ«الْعَلَّامَةِ الثَّانِي»، وَالزَّمَخْشَرِيُّ مَلَقَّبُ عَنْهُمْ بِـ«الْعَلَّامَةِ» دُونَ قَيْدِ^(٢)؛ فَكَأَنَّ السَّعْدَ تَالٍ لَهُ فِي الْمَنْزِلَةِ وَالرُّتْبَةِ.

وَتَمَتَّدَ الْإِسْتِفَادَةُ مِنَ الزَّمَخْشَرِيِّ وَتَفْسِيرِهِ مِنْ مَوْلَاهُ حَتَّى عَصَرْنَا الرَّاهِنَ؛ إِذْ نَجَدُ شَيْخِي التَّفْسِيرِ وَحَبْرِيهِ النُّحْرِيرَيْنِ الْمُحَمَّدَيْنِ: ابْنَ عَاشُورٍ، وَالْأَمِينَ الشَّنْقِيطِيَّ (تُوفِّيَا فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ ١٣٩٣هـ)؛ فَقَدْ اعْتَمَدَا عَلَى «الْكَشَافِ» اعْتِمَادًا وَاضِحًا فِي مَصْنَفَيْهِمَا، وَنَاهِيكَ بِهِمَا.

وَقَدْ وَرَدَ اسْمُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَكِتَابِهِ «الْكَشَافِ» فِي «تَفْسِيرِ التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ» أَكْثَرَ مِنْ (١٠٠٠) مَرَّةً! كَمَا وَرَدَ اسْمُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَكِتَابِهِ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (٢٤٠) مَرَّةً، تَقْرِيْبًا.

وَأَخْبَرَنِي صَدِيقُنَا الْعَالِمُ الدَّكْتُورُ الْمَفْسِّرُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْأَمِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ الشَّنْقِيطِيِّ^(٣): أَنَّ وَالِدَهُ الْعَلَّامَةَ مُحَمَّدًا الْأَمِينَ صَاحِبَ «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» كَانَ كَثِيرَ الرَّجُوعِ إِلَى «الْكَشَافِ» فِي تَحْضِيرِهِ لِدُرُوسِهِ الشَّهِيرَةِ الَّتِي كَانَ يُلْقِيهَا فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَفِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،

(١) «حَاشِيَةُ الْكَشَافِ» مَخْطُوط (الْوَرَقَةُ ٢).

(٢) يَنْظُرُ: «جَمْهُرَةُ مَقَالَاتٍ وَرِسَالَتِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورٍ» (١٩٠٦/٤).

(٣) عَمِيدُ كُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ (سَابِقًا) بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ، وَالْمَدْرُسُ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الْآنَ.

وَأَنَّهُ كَانَ يُشِيدُ بِقُوَّةٍ فَهَمِ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَحُسْنِ تَعْبِيرِهِ، وَرُبَّمَا قَدَّمَ اخْتِيَارَهُ عَلَى غَيْرِهِ.

هَذَا، وَلِلْكَشَافِ مَزَايَا يَذْكُرُهَا الْعُلَمَاءُ، سَوَى مَا ذَكَرْتُ:

فَمِنْ ذَلِكَ: خُلُوهُ مِنَ الْحَشْوِ والتَّطْوِيلِ.

وَمِنْهَا: سَلَامَتُهُ مِنَ الْقَصَصِ وَالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ فِي الْجُمْلَةِ، وَانْظُرْ رَدَّهُ الْعَنِيفَ عَلَى مَنْ اتَّهَمَ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمُقَارَبَةِ الْمَرْأَةِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى أَخْبَارِ إِسْرَائِيلِيَّةٍ^(١).

وَمِنْ مَزَايَاهُ: اعْتِمَادُهُ فِي بَيَانِ الْمَعَانِي عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ^(٢)، وَانْتِقَاؤُهُ لِلشَّوَاهِدِ الْحَسَنَةِ مِنْ أَشْعَارِ الْعَرَبِ قَدِيمِهَا وَحَدِيثِهَا، مَوْضَحًا بِهَا مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَمُسْتَدِلًّا بِهَا عَلَى صَحَّةِ الْإِعْرَابِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ جَاوَزَتْ الشَّوَاهِدُ الشُّعْرِيَّةُ فِي «الْكَشَافِ» أَلْفَ بَيْتٍ، وَرُبَّمَا اسْتَشْهَدَ بِشَيْءٍ مِنْ شِعْرِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْسُبُهُ لِنَفْسِهِ، هَذِهِ عَادَتُهُ، وَلِكُلِّ مُؤَلِّفٍ عَادَاتٌ؛ كَمَا سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُ.

وَأَيًّا مَا كَانَ؛ فَالزَّمَخْشَرِيُّ لَهُ عَنَاءٌ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَأَفَادَهُ ذَلِكَ كَثِيرًا فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ اللَّهِ.

وَمِنْ عَنَاءِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ بِاللُّغَةِ: أَنَّهُ أَلْفَ فِيهَا «أَسَاسَ الْبَلَاغَةِ»، وَهُوَ مِنَ الْمَعْجَمَاتِ الْمُهِمَّةِ، وَانْتَحَى فِيهِ مَذْهَبًا مُبْتَكِرًا؛ بِذِكْرِ الْمَعَانِي الْمَجَازِيَّةِ لِلْكَلِمَاتِ، وَهُوَ مَنَهْجٌ جَدِيدٌ نَافِعٌ لِكُلِّ مَنْ لَهُ عَنَاءٌ بِاللُّغَةِ؛ إِذْ بِهِ يُعْرَفُ تَطَوُّرُ أَلْفَاظِ اللُّغَةِ، وَامْتِدَادُ اسْتِعْمَالِهَا؛ فَالزَّمَخْشَرِيُّ حُجَّةٌ فِي اللُّغَةِ بِشَهَادَةِ أَئِمَّةِ الشَّانِ.

(١) ينظر: «الْكَشَافُ» (١٠٥/٢).

(٢) ينظر: «مَنَاهِلُ الْعِرْفَانِ» (٧٨/٢)، و«التفسيرُ والمفسرون» (٤٥٢/١).

واشتغالُ اللُّغَوِيِّ بعِلْمِ التفسيرِ مما يُفيدُ كثيرًا في هذا العلم؛ قال أبو إسحاق الشاطبي رحمته الله: «مَنْ أَرَادَ تَفْهَمَهُ، فَمِنْ جِهَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ يُفْهَمُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَطَلُّبِ فَهْمِهِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجِهَةِ»^(١).

ولما ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ رحمته الله: أَنَّ تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ يَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، قَالَ: «الثَّالِثُ مِنْهَا: مَا كَانَ عِلْمُهُ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ؛ وَذَلِكَ عِلْمُ تَأْوِيلِ عَرَبِيَّتِهِ وَإِعْرَابِهِ، لَا يُوصَلُ إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِهِمْ»^(٢).

وَمِنْ الدَّلَائِلِ عَلَى سَعَةِ اطِّلَاعِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي اللُّغَةِ وَطُولِ بَاعِهِ فِيهَا: أَنَّهُ انْفَرَدَ دُونَ اللُّغَوِيِّينَ بِذِكْرِ «الْبِخَاعِ» عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّكَ بَئِجُ نَفْسِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٢﴾ [الشعراء: ٣]، وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: «الْبِخَاعُ: بِالْبَاءِ؛ وَهُوَ عِرْقٌ مُسْتَبِطُنُ الْفَقَارِ، وَذَلِكَ أَقْصَى حَدِّ الذَّبْحِ»^(٣).

وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ؛ مِنْهُمْ: الْمَطْرِزِيُّ^(٤)، وَابْنُ مَنْظُورٍ^(٥)، وَصَاحِبُ «الْقَامُوسِ»^(٦)، وَغَيْرُهُمْ، وَلَكِنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ تَعَقَّبَ الزَّمَخْشَرِيَّ بِقَوْلِهِ: «هَكَذَا ذَكَرَهُ [أَي: الزَّمَخْشَرِيُّ] فِي كِتَابِ «الْفَائِقِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، وَكِتَابِ «الْكَشَّافِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ»، وَلَمْ أَجِدْهُ لَغِيرِهِ، وَطَالَمَا بَحَثْتُ عَنْهُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالطَّبِّ وَالتَّشْرِيحِ، فَلَمْ أَجِدِ «الْبِخَاعَ» بِالْبَاءِ، مَذْكُورًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا»^(٧).

(١) «الموافقَات» (١٠٢/٢). (٢) «جامع البيان» (٨٨/١).

(٣) «الْكَشَّاف» (٣٣٥/٢).

(٤) «المُغْرِبُ، فِي تَرْتِيبِ الْمُغْرِبِ» (٢٩٣/٢).

(٥) «لِسَانُ الْعَرَبِ»، مَادَّةُ: (ب خ ع).

(٦) «الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ»، مَادَّةُ: (ب خ ع).

(٧) «النَّهْيَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ» (١٠٢/١).

ولم يلتفت العلماء إلى تعقب ابن الأثير هذا واستدراكه؛ بل تابَعوا الزمخشري، وعزّوا إليه الكلمة وتفسيرها؛ بل نقل الزبيدي عن شيخه الفاسي اعتراضه على ابن الأثير؛ قال الزبيدي: «قال شيخنا: وقد تعقب ابن الأثير قوم: بأن الزمخشري ثقة ثابت واسع الاطلاع؛ فهو مقدّم»^(١).

ومن مزايا «الكشاف» أيضاً: عناية مؤلفه بكشف بدع التفسير، والرد على أصحاب الأقوال الضعيفة، وبيان سقوطها، لا سيما في الإعراب والمعاني؛ ففتح بذلك روضة لمن بعده، رأى منها أحد العلماء المعاصرين: أن يؤلف كتاباً بهذا العنوان: «بدع التفسير»^(٢)، وكثير من مادته أو أكثرها منقول من «الكشاف».

ولا يتورّع الزمخشري أن يصف القول الباطل: بأنه من بدع التفسير، ولو كان قائله من أصحابه:

فمن ذلك: أنه قال - عند قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] -: «وعن إبراهيم، ويحيى بن وثاب: أنهما قرآ: «وَكَلَّمَ الله» بالنصب، ومن بدع التفسير: أنه من الكلم، وأن معناه: وجّح الله موسى بأظفار المحن، ومخالب الفتن»^(٣).

إن الزمخشري لا يرفض أصل تحريف التكليم؛ لأن مذهب نفي الكلام عن الله؛ ولهذا ارتضى قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب؛ لأنها تقتضي أن موسى هو المكلّم، ومع ذلك أنكّر على من فسّر التكليم بالتجريح من أهل طائفته المعتزلة الذين يُنكرون أن الله متكلم حقيقة؛ لأن

(١) «تاج العروس» (٣٠٧/٢٠).

(٢) هو: عبد الله بن الصديق الغماري المغربي، وكتابه مطبوع.

(٣) «الكشاف» (٣٩٨/١).

هذا التفسير لا يناسبُ سياقَ الآية مع ما قبلها، وهذا التفسيرُ لو صحَّ، لكان يخدمُه في مذهبه، لكنَّه ذكيٌّ لا يُريدُ أن يعوّلَ في تصحيح مذهبه على مثلِ هذا التفسيرِ السقيم؛ فإنَّه منافِرٌ لسياقِ الآية؛ ولهذا وصفَه بأنَّه مِن بَدَعِ التفاسيرِ.

وتراه يُردُّ الأقوالَ الباطلةَ والضعيفةَ في التفسيرِ، بعبارةٍ بليغةٍ تكفي في إسقاطها ودَحْضِها:

كقوله فيمَن فسَّرَ الهَجَرَ: بأنَّه رَبُّطُ المرأةِ بالهَجَارِ؛ أي: الحَبْلِ - في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ ذُنُوبَهُمْ لَعَفُوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] -: «وقيل: معناه؛ أي: الهَجَرُ: أَكْرَهُوهُمْ عَلَى الْجَمَاعِ وَارِبُطُوهُمْ؛ مِنْ: هَجَرَ الْبَعِيرَ: إِذَا شَدَّهُ بِالْهَجَارِ؛ وَهَذَا مِنْ تَفْسِيرِ الثُّقَلَاءِ»^(١).

وَمِنْ مَزَايَا «الْكَشَافِ»: إِجْلَالُهُ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَثَنَاؤُهُ عَلَيْهِمْ^(٢)، وَرَدُّهُ عَلَى الرَّوَافِضِ، وَإِبْطَالُ شُبُهِهِمُ الَّتِي يُشِيرُونَهَا فِي الطَّعْنِ عَلَى الصَّحَابَةِ^(٣)، وَدِفَاعُهُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَرَدُّهُ عَلَى الَّذِينَ يَرْمُونَهَا بِالْفَاحِشَةِ؛ وَهُمْ عَامَّةُ الرَّوَافِضِ:

فإنَّه قال في تفسيرِ آياتِ الإِفْكِ: «وَلَوْ فَلَيْتَ^(٤) الْقُرْآنَ كُلَّهُ، وَفَتَّشْتَ عَمَّا أَوْعَدَ بِهِ مِنَ الْعُصَاةِ، لَمْ تَرَ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَلَّظَ فِي شَيْءٍ تَغْلِيظَهُ فِي إِفْكِ عَائِشَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَلَا أَنْزَلَ مِنَ الْآيَاتِ الْقَوَارِعِ الْمَشْحُونَةِ بِالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ، وَالْعِتَابِ الْبَلِيغِ، وَالزَّجْرِ الْعَنِيفِ، وَاسْتِعْظَامِ مَا رُكِّبَ مِنْ

(١) «الْكَشَافُ» (١/٣٦٣). (٢) ينظر: السابق (٢/١٦).

(٣) ينظر: السابق (٢/١٦٩، ٣٥٩).

(٤) قال ابنُ السُّكَيْتِ: «وَقَدْ فَلَيْتُ الشُّعْرَ: إِذَا تَدَبَّرْتَهُ، وَاسْتَخَرَجْتَ مَعَانِيَهُ وَغَرِيبَهُ». «إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ» (ص ٢٤٦). وينظر: «الصَّحاحُ» (٦/٢٤٥٧)، مَادَّةُ: (ف ل ا).

ذلك، واستفضاع ما أقدم عليه -: ما أنزل فيه على طُرُقٍ مختلفةٍ،
 وأساليب مُفْتَنَّةٍ، كلُّ واحدٍ منها كافٍ في بابه، ولو لم يُنزل إلا هذه
 الثلاث، لَكَفَى بها؛ حيثُ جعلَ القَذْفَةَ ملعونينَ في الدارينِ جميعاً،
 وتوعَّدهم بالعذاب العظيم في الآخرة، وبأنَّ ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم
 تشهدُ عليهم بما أفكوا وبهتُوا، وأنَّه يوفِّيهم جزاءهم الحقَّ الواجب الذي
 هم أهلُّه؛ حتى يَعْلَمُوا عند ذلك: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]،
 فأوجَزَ في ذلك وأشَبَّعَ، وفَصَّلَ وأجَمَلَ، وأكَّدَ وكرَّرَ، وجاء بما لم
 يَقَعُ في وعيدِ المُشْرِكِينَ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ إِلَّا ما هو دونه في الفُطَاعَةِ، وما
 ذاك إِلَّا لِأَمْرٍ!

وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ بِالْبَصْرَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَكَانَ يُسْأَلُ عَنْ
 تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، حَتَّى سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَاتِ ^(١)؟ فَقَالَ: «مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، ثُمَّ
 تَابَ مِنْهُ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، إِلَّا مَنْ خَاضَ فِي أَمْرِ عَائِشَةَ»؛ وَهَذِهِ مِنْهُ مَبَالِغَةٌ
 وَتَعْظِيمٌ لِأَمْرِ الْإِفْكَ.

ولقد برأ الله تعالى أربعةً بأربعة:

- برأ يوسُفَ عليه السلام بلسانِ الشاهدِ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ٢٦].

- وبرأ موسى من قولِ اليهودِ فيه بِالْحَجَرِ الذي ذَهَبَ بِثَوْبِهِ.

- وبرأ مريمَ بِإِنْطَاقِ وَلَدِهَا حِينَ نَادَى مِنْ حِجْرِهَا: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

- وبرأ عائشةَ بهذه الآياتِ الْعِظَامِ فِي كِتَابِهِ الْمُعْجَزِ الْمَتْلُو عَلَى وَجْهِ
 الدَّهْرِ، مِثْلَ هَذِهِ التَّبَرُّتِ بِهَذِهِ الْمَبَالِغَاتِ.

(١) يعني: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤ - ٢٥].
 يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴿٢٥﴾ [النور: ٢٤ - ٢٥].

فَانْظُرْ: كَمْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَبَرُّثِهِ أَوْلَئِكَ؟! وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِإِظْهَارِ عُلُوِّ مَنْزِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى إِنْافَةِ مَحَلِّ سَيِّدٍ وَلَدِ آدَمَ، وَخَيْرَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَحُجَّةِ اللَّهِ عَلَى الْعَالَمِينَ.

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَحَقَّقَ عَظَمَةَ شَأْنِهِ ﷺ، وَتَقَدَّمَ قَدَمِهِ، وَإِحْرَازَهُ لَقَصَبِ السَّبْقِ دُونَ كُلِّ سَابِقٍ، فَلْيَتَلَقَّ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الْإِفْكَ، وَلْيَتَأَمَّلْ كَيْفَ غَضِبَ اللَّهُ فِي حُرْمَتِهِ؟! وَكَيْفَ بَالَغَ فِي نَفْيِ التُّهْمَةِ عَنْ حُجَابِهِ؟!^(١).

وَأِنَّمَا أُوْرِدَتْ النَّصْرَ عَلَى طُولِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَزَالَةِ وَصَدَقِ الْغَيْرَةُ؛ فَلِلَّهِ دَرْ صَاحِبِهِ مِنْ بَلِيغٍ أَصَابَ الْمَحَزَّ، وَطَبَّقَ الْمَفْصِلَ^(٢)، وَأَتَى عَلَى الْأَرْبِ!

وَمِنْ إِيَارَاتِهِ اللَّطِيفَةِ الْمَعْبُرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَعْظِيمِهِ وَحَبِّهِ لِلصَّحَابَةِ - وَرُبَّ إِيَارَةٍ أَبْلَغُ مِنْ عِبَارَةٍ! -: مَا ذَكَرَهُ فِي دِيبَاجَةِ «الْكَشَّافِ»؛ مَنْ أَنَّهُ فَرَعَ مِنْ تَأْلِيفِهِ فِي مِقْدَارِ مُدَّةٍ خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ؛ فَهَذَا مِمَّا يَدْعُو الْقَارِئَ إِلَى الْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ فِي سِيرَةِ هَذَا الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى مَنَاقِبِهِ الْعَظِيمَةِ، وَآثَارِهِ الْكَرِيمَةِ؛ لِيَعْلَمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ مِنْ سِيرَتِهِ الْعَظِيمَةِ، وَحُبِّ أَبِي بَكْرٍ وَتَوَلَّيِهِ هُوَ الْفَارَقُ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالرَّافِضَةِ.

وَمِمَّا يُذَكِّرُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي «الْكَشَّافِ»: تَعْظِيمُهُ لِلشَّرِيعَةِ، وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَعَيْبُهُ عَلَى النَّاسِ تَسَاهُلَهُمْ بِالْأَحْكَامِ؛ وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ تَفْسِيرِهِ؛ يَقُولُ: «وَكَمْ مِنْ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ هُوَ عِنْدَ

(١) «الْكَشَّافُ» (٣٠٦/٢).

(٢) قَالَ أَبُو زَيْدٍ: «يُقَالُ لِلْبَلِيغِ مِنَ الرِّجَالِ: «قَدْ رَدَّ قَالِبَ الْكَلَامِ، وَقَدْ طَبَّقَ الْمَفْصِلَ، وَوَضَعَ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النَّقْبِ». يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (٦٨٩/١)، وَ«فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٢٩٢/١٠).

الناس كالشريعة المنسوخة، قد تركوا العمل به! ^(١)، وقال مرة: «وهذا مما الناس منه في غفلة، وهو عندهم كالشريعة المنسوخة! ^(٢)».

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة التدمرية» هذا المنحى عند المعتزلة بعامّة؛ وهو تعظيمهم للأمر والنهي، والوعد والوعيد، مع ما هم عليه من التكذيب في القدر، وقال: «إنهم في ذلك خير ممن يُقرُّ بالقدر، مع إنكار الأمر والنهي، والوعد والوعيد» ^(٣)، يريد: الجبرية من الجهمية ومن تبعهم كالأشاعرة؛ فإنهم يُقرُّون بالقدر، ويضعف إقرارهم بالأمر والنهي؛ كما يظهر ذلك في نفهم للأسباب؛ حيث إن الأعمال الصالحة سبب للثواب، والأعمال السيئة سبب للعقاب.

ومما يُذكر للزمخشري: مداولته لغلاة الصوفية؛ بالرد عليهم، وتكذيب دعاواهم، وقد يمزج أسلوبه بشيء من السخرية؛ لينفر عنهم:

قال - عند قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] -: «وعن الحسن: «زعم أقوام على عهد رسول الله ﷺ: أنهم يحبون الله، فأراد أن يجعل لقولهم تصديقاً من عمل؛ فمن ادّعى محبته، وخالف سنة رسوله، فهو كذاب، وكتاب الله يكذّبه، وإذا رأيت من يذكر محبة الله، ويصفق بيده مع ذكرها، ويطرب وينعر ويصعق، فلا تشك في أنه لا يعرف ما «الله»؟! ولا يدري ما «محبّة الله»؟! وما تصفيقه وطربه، ونعرتة وصعقته، إلا أنه تصوّر في نفسه الخبيثة صورة مستملحة معشقة، فسمّاها: «الله»؛ بجهله ودعارته، ثم صفق وطرب، ونعر وصعق على تصوّرها، وربّما رأيت المنيّ قد ملأ إزار ذلك المحب عند صعقته، وحمقى العامة على حواليه

(١) «الكشاف» (٢/٣٠٧).

(٢) السابق (٢/٣١٧).

(٣) «العقيدة التدمرية» (ص ١٣٩).

قد ملؤوا أروانهم بالدموع؛ لِمَا رَفَقَهُمْ مِنْ حَالِهِ! ^(١).

وهاجَمَ الصُّوفِيَّةُ بما يَكْرَهُونَ نَزْلَهُ أُخْرَى - عند قوله تعالى: ﴿سَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] - فقال معرضاً بهم؛ بل مصرحاً:
«مَحَبَّةُ الْعِبَادِ لِرَبِّهِمْ: طَاعَتُهُ وَابْتِغَاءُ مَرْضَاتِهِ، وَأَلَّا يَفْعَلُوا مَا يُوجِبُ سَخَطَهُ وَعِقَابَهُ.

ومَحَبَّةُ اللَّهِ لِعِبَادِهِ: أَنْ يُثَبِّبَهُمْ أَحْسَنَ الثَّوَابِ عَلَى طَاعَتِهِمْ، وَيُعْظِّمَهُمْ، وَيُثْنِي عَلَيْهِمْ، وَيَرْضَى عَنْهُمْ» ^(٢).

وَأَمَّا مَا يَعْتَقِدُهُ أَجْهَلُ النَّاسِ، وَأَعْدَاهُمْ لِلْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَأَمَقَّتُهُمُ لِلشَّرْعِ، وَأَسَوُّهُمْ طَرِيقَةً - وَإِنْ كَانَتْ طَرِيقَتُهُمْ عِنْدَ أَمْثَالِهِمْ مِنَ الْجَهْلَةِ وَالسُّفْهَاءِ شَيْئًا - وَهِيَ الْفِرْقَةُ الْمَفْتَعَلَةُ الْمَتَفَعَلَةُ مِنَ الصُّوفِ، وَمَا يَدِينُونَ بِهِ؛ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْعِشْقِ وَالتَّغْنِي - عَلَى كَرَّاسِيهِمْ خَرَبَهَا اللَّهُ، وَفِي مَرَاقِصِهِمْ عَطَّلَهَا اللَّهُ - بِأَبْيَاتِ الْغَزَلِ الْمَقُولَةِ فِي الْمُرْدَانِ الَّذِينَ يَسْمُونَهُمْ شُهَدَاءَ، وَصَعَقَاتِهِمُ الَّتِي أَيْنَ عَنْهَا صَعْقَةُ مُوسَى عِنْدَ ذَلِكَ الطُّورِ؟! فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ عُلُوءًا كَبِيرًا! ^(٣).

وقد عَلَّقَ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَسْتَادُنَا الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ الْبَرَّاكُ - مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِ - أَثْنَاءَ مُدَارَسَتِي «الْكَشَافَ» عَلَى سَمَاحَتِهِ، بِمَا حَاصِلُهُ:

«تَشْنِيعُ الزَّمْخَشَرِيِّ عَلَى الصُّوفِيَّةِ بِسَبَبِ مَا ذَكَرَ عَنْهُمْ، هُمْ - فِي

(١) «الْكَشَافُ» (٣٠١/١)، (٤٢١)، (١٣٠/٢).

(٢) الصَّوَابُ: إِثْبَاتُ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، كَمَا أَثْبَتَهَا لِنَفْسِهِ، عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ؛ بَلَا تَأْوِيلَ وَلَا تَكْيِيفَ، وَقَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ: «وَمَحَبَّةُ اللَّهِ لِعِبَادِهِ: أَنْ يُثَبِّبَهُمْ أَحْسَنَ الثَّوَابِ...»، إلخ، أَقُولُ: هَذَا مِنْ لَازِمِ مَحَبَّتِهِ تَعَالَى، لَا هِيَ.

(٣) «الْكَشَافُ» (٤٢١/١).

الحقيقة - مستحقون له؛ لأنهم مُفَرِّطُونَ في دعوى المحبة، ومُسْرِفُونَ في الأعمال التي يزعمون أنها - أي: المحبة - هي الباعث عليها؛ من السماع والرِّفص، وذكرِ العشق، خلا أن الزمخشريَّ أفحشَ في بعض كلماته.

أمَّا الحاملُ له للحملِ عليهم، والسُّخْريةَ بهم، وتسفيههم، فيحتملُ أن ذلك منه باعتبارِ نظَرِ العقل، وللعقلِ شأنٌ عند المعتزلة، أو باعتبارِ النظرِ الشرعيِّ؛ فإنَّ أعمالَ أولئك المتصوفةِ مخالفةٌ لدلالةِ الشرع، وهي بدعٌ لا أصلَ لها في كتابِ الله ولا سُنَّةِ رسوله ﷺ، أو الحاملُ له كلا النظريَّين؛ العقليُّ، والشرعيُّ؛ وذلك أقرب، والله أعلم. اهـ. بنحوه كلامُ شيخنا البرَّاك.

ولقد تأذى الصوفيَّة، وأصحابهم، ومن يحطُّبُ في حبالهم، بكلامِ الزمخشريِّ المذكور، واحمرَّتْ له أنوفهم، وأجلَّبوا عليه بخيلهم ورجلهم، وزعموا: «أنَّه لا يحِلُّ كُتْبُهُ»^(١)، ورأوا فيه تطاولاً على أولياء الله - بزعمهم -:

ومن ذلك: ما قاله الرازي - تعليقاً على كلامِ الزمخشريِّ في آيةِ آلِ عمرانَ - قال: «خاض صاحبُ «الكشاف» في هذا المَقَامِ في الطعنِ في أولياءِ الله تعالى، وكتبَ هاهنا ما لا يليقُ بالعاقلِ أن يكتبَ مثلهُ في كُتُبِ الفُحْشِ؛ فهَبْ أنَّه اجتراً على الطعنِ في أولياءِ الله تعالى؛ فكيف اجتراً على كُتْبِهِ مثلَ ذلك الكلامِ الفاحشِ في تفسيرِ كلامِ الله تعالى؟! نسألُ الله العِظْمَةَ والهداية»^(٢).

ومما يُحسَبُ للزمخشريِّ: ردودهُ على الرافضة، ونقضُ استدلالاتهم

(١) «نُكَّتْ وتنبهاتٌ في تفسيرِ القرآنِ المَجِيد» لأبي العباسِ البسيليِّ (١٠٧/٢).

(٢) «مفاتيحُ الغَيْب» (١٩/٧).

بِالْقُرْآنِ، سَاخِرًا بِهِمْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؛ كَقَوْلِهِ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشَّح: ٧] -: «وَمِنَ الْبِدْعِ: مَا رُويَ عَنْ بَعْضِ الرَّافِضَةِ: أَنَّهُ قرأ: «فَانصَبْ» بِكسرِ الصاد؛ أَي: فَانصَبْ عَلَيَّ لِلإِمَامَةِ، وَلَوْ صَحَّ هَذَا لِلرَّافِضِيِّ، لَصَحَّ لِلنَّاصِبِيِّ: أَن يَقْرَأَ هَكَذَا، وَيَجْعَلُهُ أَمْرًا بِالنَّصَبِ الَّذِي هُوَ بُغْضٌ عَلَيَّ وَعَدَاوَةٌ»^(١).

وقوله:

«فَإِنْ قُلْتَ: «يَزْعُمُ بَعْضُ النَّاسِ: أَنَّ أَبَا طَالِبٍ صَحَّ إِسْلَامُهُ»: قُلْتُ: يَا سَبْحَانَ اللَّهِ؛ كَأَنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ أَحْمَلَ أَعْمَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَتَّى يَشْتَهَرَ إِسْلَامُ حَمْزَةَ وَالْعَبَّاسِ ﷺ، وَيَخْفَى إِسْلَامُ أَبِي طَالِبٍ!»^(٢).

وَمِمَّا يُذَكِّرُ فَيُشَكِّرُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ أَيْضًا: تَعْظِيمُهُ لآيَاتِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ، وَذَمُّهُ الْغَفْلَةَ عَنْهَا:

وَذَلِكَ كَتَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٣٢]؛ يَقُولُ: «عَنْ آيَاتِهَا»؛ أَي: عَمَّا وَضَعَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْأَدَلَّةِ وَالْعِبَرِ بِالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَسَائِرِ النَّيِّرَاتِ، وَمَسَائِرِهَا وَطُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا؛ عَلَى الْحِسَابِ الْقَوِيمِ، وَالتَّرْتِيبِ الْعَجِيبِ، الدَّالِّ عَلَى الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ، وَالْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ، وَأَيُّ جَهْلٍ أَعْظَمُ مِنْ جَهْلِ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهَا وَلَمْ يَذْهَبْ بِهِ وَهْمُهُ إِلَى تَدَبُّرِهَا، وَالاعتْبَارِ بِهَا، وَالاستِدْلَالِ عَلَى عَظَمَةِ شَأْنِ مَنْ أَوْجَدَهَا عَنْ عَدَمٍ، وَدَبَّرَهَا وَنَصَبَهَا هَذِهِ النَّصْبَةَ^(٣)، وَأَوْدَعَهَا مَا أَوْدَعَهَا مِمَّا لَا يَعْرِفُ كُنْهَهُ إِلَّا هُوَ! عَزَّتْ قُدْرَتُهُ،

(١) «الْكَشَاف» (٣/ ٢٨٠).

(٢) السَّابِق (٢/ ٢٩٤).

(٣) قَالَ الطَّبَّيْ: «قَوْلُهُ: «هَذِهِ النَّصْبَةُ»: «النَّصْبَةُ»: مُصَدَّرٌ، بِمَعْنَى النُّوعِ؛ كَالرُّكْبَةِ، وَالْجِلْسَةِ؛ أَي: نَوْعٌ مِنْهُ عَجِيبٌ». «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (١٠/ ٣٤١).

وَلُطِّفَ عِلْمُهُ»^(١).

وَلِلزَّمَحْشَرِيِّ - مِنْ بَعْدُ - اسْتِنْبَاطَاتٌ بَدِيعَةٌ، وَإِشَارَاتٌ ذَكِيَّةٌ، وَتَحْلِيلَاتٌ مَاتِعَةٌ، وَلَفْطَاتٌ رَائِعَةٌ، فِي بَيَانِ الْمَعَانِي، وَالْكَشْفِ عَنْ لَطَائِفِ النَّظْمِ وَجَوَاهِرِ الْبَيَانِ، وَلَهُ عَرَائِصُ مِنْ مُطَرِّبَاتِ النَّثْرِ الْمُسْتَجَادِّ، الَّتِي أَبْدَعَ فِيهَا وَأَفَادَ.

وَلَا غَرَوْ؛ فَالرَّجُلُ خَبِيرٌ بِمَفْرَدَاتِ اللُّغَةِ؛ يَنْتَقِي مِنْهَا أَحْسَنَهَا، ثُمَّ يَنْظِمُهَا أَحْسَنَ نِظَامٍ؛ فَتُصْبِحُ كَالْعَقْدِ الْمَرْصَعِ بِالنَّفَائِصِ؛ فَتَسِيرُ كَلِمَاتُهُ فِي النَّاسِ - لِحُسْنِهَا وَسَّلَاسَتِهَا - مَسِيرَ الْأَمْثَالِ وَالْحِكَمِ:

انْظُرْ إِلَى تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ الْمُشْرِكِينَ: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦٦]، قَالَ: «أَنْكَرُوا أَنْ تَكُونَ الرُّسُلُ بَشَرًا، وَلَمْ يُنْكِرُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ حَجَرًا!»^(٢).

وَقَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا﴾ [طه: ٧٠] -: «سَبْحَانَ اللَّهِ! مَا أَعْجَبَ أَمْرَهُمْ! قَدْ أَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعَصِيَّتَهُمُ لِلْكَفْرِ وَالْجَحْدِ، ثُمَّ أَلْقَوْا رُؤُوسَهُمْ بَعْدَ سَاعَةٍ لِلشُّكْرِ وَالسَّجْدِ؛ فَمَا أَعْظَمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِلْقَاءَيْنِ!»^(٣).

وَقَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ آتِنِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠ - ١١] -: «وَكَمْ مِنْ آيَةٍ أَنْزَلْتُ فِي شَأْنِ الْكَافِرِينَ، وَفِيهَا أَوْفَرُ نَصِيبٍ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ تَدَبَّرًا لَهَا، وَاعْتِبَارًا بِمَوْرِدِهَا!»^(٤).

(١) «الْكَشَّاف» (٢/٢٦٣).

(٢) السَّابِقُ (٣/١٩٢).

(٣) السَّابِقُ (٢/٢٤٨).

(٤) السَّابِقُ (٢/٣٣٧). وَرَاجِعْ مَا قَالَهُ الطَّبِيبِيُّ إِعْجَابًا بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «الْكَشَّاف» (١٥/٥١٨).

وَلَمَّا أَطْنَبَ فِي تَحْلِيلِ الْمُثَلِّينِ فِي آخِرِ سُورَةِ التَّحْرِيمِ، قَالَ عَقَبَ تَحْلِيلِهِ الْمَاتِعَ: «وَأَسْرَارُ التَّنْزِيلِ وَرَمُوزُهُ فِي كُلِّ بَابٍ بِالْغَةِ مِنَ اللَّطْفِ وَالْخَفَاءِ حَدًّا يَدُقُّ عَنْ تَفْطَنِ الْعَالِمِ، وَيَزِلُّ عَنْ تَبْصُرِهِ»^(١).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَلِلَّهِ دُرٌّ أَمْرُ التَّنْزِيلِ وَإِحَاطَتِهِ بِفَنُونِ الْبَلَاغَةِ وَشُعْبَيْهَا، لَا تَكَادُ تَسْتَغْرِبُ مِنْهَا فَنًّا، إِلَّا عَثَرَتْ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى أَقْوَمِ مَنَاجِجِهِ، وَأَسَدِّ مَدَارِجِهِ»^(٢).

وَمِنْ اسْتِنْبَاطَاتِهِ اللَّافِتَةِ:

قَوْلُهُ - عِنْدَ آيَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿مُكَلِّينَ تَعَالَوْهُمْ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] - قَالَ: «فِيهِ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ؛ وَهِيَ: أَنَّ عَلَى كُلِّ آخِذٍ عِلْمًا: أَلَّا يَأْخُذَهُ إِلَّا مِنْ أَقْتَلِ أَهْلِهِ عِلْمًا، وَأَنْحَرَهُمْ دَرَايَةً، وَأَغْوَصَهُمْ عَلَى لَطَائِفِهِ وَحَقَائِقِهِ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى أَنْ يَضْرِبَ إِلَيْهِ أَكْبَادَ الْإِبِلِ؛ فَكَمْ مِنْ آخِذٍ عَنْ غَيْرِ مُتَقِنٍ، قَدْ ضَيَّعَ أَيَّامَهُ، وَعَضَّ عِنْدَ لِقَاءِ النَّحَارِيرِ أَنَامِلَهُ!»^(٣)؛ فَلِلَّهِ دُرُّهُ! مَا أَحْسَنَ مَا اسْتَخْرَجَ، وَأَدَقَّ مَا اسْتَنْبَطَ!

وَمِنْ إِشَارَاتِهِ الْبَلَاغِيَّةِ الْمُسْتَمْلَحَةِ: قَوْلُهُ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] -:

«ثُمَّ ثَنَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي شَأْنِهِمْ بِتَمَثُّلٍ آخَرَ؛ لِيَكُونَ كَشْفًا لِحَالِهِمْ بَعْدَ كَشْفِهِ، وَإِضَاحًا غَبِّ إِيضَاحٍ، وَكَمَا يَجِبُ عَلَى الْبَلِيغِ فِي مَطَّانٍ الْإِجْمَالِ وَالْإِيْجَازِ: أَنْ يُجَمِّلَ وَيُوجِزَ، فَكَذَلِكَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي مَوَارِدِ التَّفْصِيلِ وَالْإِشْبَاعِ: أَنْ يَفْصِّلَ وَيُشَبِّعَ؛ أَنْشَدَ الْجَاحِظُ:

يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطَّوَالِ وَتَارَةً وَحَيِّ الْمَلَا حِظِ خَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ»^(٤)

(١) «الْكَشَافُ» (٣٣٧/٢).

(٢) السَّابِقُ (٢٠٤/١).

(٣) السَّابِقُ (٤٠٥/٢).

(٤) السَّابِقُ (١٥٩/١).

ومن تنبيهاته المهمة التي تُعين الدارسَ البلاغيَّ، وتُخرجه من مضايق الإشكال: قوله:

«فإن قلت: «فلم ترك هذا الأكّد في سورة الفرقان في قوله: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]؟»:

قلت: ليس بواجب أن يجيء بالأكّد في كلّ موضع، ولكن يجيء بالوكيد تارةً، وبالأكّد أخرى؛ كما يجيء بالحسن في موضع، وبالأحسن في غيره؛ ليفتنّ الكلام افتناناً، وتُجمَع الغاية وما دونها^(١).

ومن تحليلاته البلاغية المبيّنة عن جذبه في الصناعة: ما تراه عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبَحَت بِمَحْرُومِهِمْ﴾ [البقرة: ١٦]؛ قال:

«فإن قلت: «هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازاً في معنى الاستبدال؛ فما معنى ذكر الربح والتجارة؛ كأن ثمّ مبيعة على الحقيقة؟»:

قلت: هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهو أن تُساق كلمة مساق المجاز، ثم تُقفى بأشكال لها وأخوات؛ إذا تلاحقن، لم تر كلاماً أحسن منه ديباجةً، وأكثر ماءً ورونقاً؛ وهو المجاز المرشح^(٢).

ثم بسط في التمثيل والاستشهاد، ووضح أنه يريد بحديثه هذا ما استقرّ تعريفه عند البلاغيين لاحقاً باسم: «الاستعارة المرشحة».

وقال - عند قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا أَوْ لَا تَنْهَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣] -:

«فَإِنْ قُلْتَ: «مَا مَعْنَى «عِنْدَكَ»؟»:

قُلْتُ: هُوَ أَنْ يَكْبَرَا وَيَعِجْزَا، وَكَانَا كَلَّا عَلَى وَلَدِهِمَا، لَا كَافِلَ لِهَمَا غَيْرُهُ؛ فَهَمَا عِنْدَهُ فِي بَيْتِهِ وَكَنْفِهِ؛ وَذَلِكَ أَشَقُّ عَلَيْهِ وَأَشَدُّ احْتِمَالًا وَصَبْرًا، وَرُبَّمَا تَوَلَّى مِنْهُمَا مَا كَانَا يَتَوَلَّيَانِ مِنْهُ فِي حَالِ الطُّفُولَةِ؛ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَسْتَعْمِلَ مَعَهُمَا وَطَاءَةَ الْخُلُقِ، وَلِيْنِ الْجَانِبِ، وَالاحْتِمَالَ؛ حَتَّى لَا يَقُولَ لِهَمَا - إِذَا أَضْجَرَهُ مَا يَسْتَقْدِرُ مِنْهُمَا، أَوْ يَسْتَثْقِلُ مِنْ مُؤْنِهِمَا -: «أُفَّ»؛ فَضْلًا عَمَّا يَزِيدُ عَلَيْهِ.

وَلَقَدْ بَالَعَ سَبْحَانَهُ فِي التَّوَصِيَةِ بِهِمَا؛ حَيْثُ افْتَتَحَهَا بِأَنْ شَفَعَ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمَا بِتَوْحِيدِهِ، وَنَظَّمَهُمَا فِي سِلْكِ الْقَضَاءِ بِهِمَا مَعًا، ثُمَّ ضَيَّقَ الْأَمْرَ فِي مَرَاعَاتِهِمَا؛ حَتَّى لَمْ يَرْخُصْ فِي أَدْنَى كَلِمَةٍ تَنْفِلْتُ مِنَ الْمُتَضَجِّرِ، مَعَ مُوجِبَاتِ الضَّجَرِ وَمُقْتَضِيَاتِهِ، وَمَعَ أَحْوَالِ لَا يَكَادُ يَدْخُلُ صَبْرُ الْإِنْسَانِ مَعَهَا فِي الْإِسْطَاعَةِ^(١).

وَقَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَبَاسٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ - [الشورى: ٢٤] -:

«(أَمْ): مَنْقُطَةٌ، وَمَعْنَى الْهَمْزَةِ فِيهِ: التَّوْبِيخُ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: «أَيَّتِمَّا لَكُنْ أَنْ يَنْسُبُوا مِثْلَهُ إِلَى الْإِفْتِرَاءِ؟! ثُمَّ إِلَى الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْفِرَى وَأَفْحَشُهَا؟! ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾: فَإِنْ يَشَاءُ اللَّهُ، يَجْعَلُكَ مِنَ الْمَخْتُومِ عَلَى قُلُوبِهِمْ؛ حَتَّى تَفْتَرِيَ عَلَيْهِ الْكَذْبَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجْتَرِئُ عَلَى إِفْتِرَاءِ الْكَذْبِ عَلَى اللَّهِ إِلَّا مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِهِمْ.

وَهَذَا الْأَسْلُوبُ مُؤَدَّاهُ اسْتِبْعَادُ الْإِفْتِرَاءِ مِنْ مِثْلِهِ، وَأَنَّهُ - فِي الْبُعْدِ - مِثْلُ الشَّرْكَ بِاللَّهِ، وَالِدُخُولِ فِي جُمْلَةِ الْمَخْتُومِ عَلَى قُلُوبِهِمْ.

ومثال هذا: أن يُخَوَّنَ بعضُ الأَمْنَاءِ؛ فيقول: «لعلَّ اللهَ خَذَلَنِي! لعلَّ اللهَ أَعْمَى قَلْبِي! وهو لا يُرِيدُ إثباتَ الخِذْلَانِ وَعَمَى القَلْبِ، وإنَّما يُرِيدُ استبعادَ أن يُخَوَّنَ مثلهُ، والتنبيهَ على أَنَّهُ رُكِبَ مِن تَخْوِينِهِ أمرٌ عَظِيمٌ...»^(١).

قال الطَّبِيبِيُّ بعدَ شرحِهِ لِكَلَامِهِ: «اللهُ ذَرُّهُ! ما أَلْطَفَ بَيَانَهُ! وما أَدَقَّ نَظَرَهُ! ولو لم يَكُنْ في كِتَابِهِ إلا هذا التلويحُ، لَكَفَاهُ مَزِيَّةً وَفَضْلاً!»^(٢).

ولجارِ اللهِ قُدْرَةُ على التحليلِ وتلمُّسِ البلاغاتِ، في الصِّغِغِ ومألوفِ الاستعمالاتِ:

وَمِنَ ذَلِكَ: تحليلُهُ لأَسْلُوبِ النِّدَاءِ: ﴿يَنَاقِبُ﴾؛ يقولُ:

«فَإِن قُلْتُ: «لِمَ كَثُرَ في كِتَابِ اللهِ النِّدَاءُ على هذه الطَّرِيقَةِ ما لم يَكُثُرَ في غَيْرِهِ؟»:

قُلْتُ: لاسْتِقْلَالِهِ بِأَوَجِّهِ مِنَ التَّأكِيدِ، وَأَسْبَابٍ مِنَ المِبالَغَةِ؛ لأنَّ كُلَّ ما نادى اللهُ له عِبَادَهُ - مِن أَوَامِرِهِ ونَوَاهِيهِ، وَزَوَاجِرِهِ وَعِظَاتِهِ، وَوَعِيدِهِ، واقتصاصِ أخبارِ الأُمَمِ الدَّارِجَةِ عَلَيْهِم، وَغَيْرِ ذَلِكَ ممَّا أَنْطَقَ بِهِ كِتَابَهُ -: أُمُورٌ عِظَامٌ، وَخُطُوبٌ جِسَامٌ، وَمَعَانٍ عَلَيْهِم أَنْ يَتَّقِظُوا لَهَا، وَيَمِيلُوا بِقُلُوبِهِم وبَصَائِرِهِمْ إِلَيْهَا، وَهَمَّ عَنْهَا غَافِلُونَ؛ فَاقْتَضَتْ الحَالُ أَنْ يُنَادُوا بِالْأَكْدِ الْأَبْلَغِ»^(٣).

وَمِنَ ذَلِكَ: حَدِيثُهُ عَنِ بِلَاغَةِ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ؛ يَقُولُ: «وَلِضَرْبِ الْعَرَبِ الْأَمْثَالَ، وَاسْتِحْضَارِ الْعُلَمَاءِ الْمُثُلَ وَالنَّظَائِرَ: شَأْنٌ لَيْسَ بِالْخَفِيِّ فِي إِبرازِ خَبِيئَاتِ المَعَانِي، وَرَفْعِ الْأَسْتَارِ عَنِ الحَقَائِقِ؛ حَتَّى تُرِيكَ

(١) «الكشاف» (٦٨/٣).

(٢) «فتوح الغيب» (٥٢/١٤).

(٣) «الكشاف» (١٧٤/١).

المتخيلَ في صورة المحقق، والمتوهمَ في معرضِ المتيقن، والغائبَ كأنَّه مشاهدٌ، وفيه تبيكيتٌ للخَصِمِ الألدِّ، وقَمْعٌ لِسُورَةِ الجامِحِ الأبيِّ، ولأمرٍ مَّا: أَكْثَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ وفي سائرِ كُتُبِهِ أمثاله، وفشَّتْ في كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ وكلامِ الأنبياءِ ﷺ والحُكَمَاءِ^(١).

وقال - في أثناءِ شرحِهِ قولَهُ تعالى: ﴿وَقِيلَ يَتَّزِشْ أَبْلَى مَاءَكِ وَيَسْمَأُ أَقْلَى﴾ [هود: ٤٤] -:

«وَمَجِيءُ أَخْبَارِهِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجَلَالِ وَالْكِبْرِيَاءِ، وَأَنَّ تِلْكَ الْأُمُورَ الْعِظَامَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِفَعْلٍ فَاعِلٍ قَادِرٍ، وَتَكْوِينٍ مَكُونٍ قَاهِرٍ، وَأَنَّ فَاعِلَهَا فَاعِلٌ وَاحِدٌ لَا يُشَارِكُ فِي أَفْعَالِهِ؛ فَلَا يَذْهَبُ الْوَهْمُ إِلَى أَنْ يَقُولَ غَيْرُهُ: ﴿يَتَّزِشْ أَبْلَى مَاءَكِ وَيَسْمَأُ أَقْلَى﴾، وَلَا أَنْ يَقْضِيَ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْهَائِلَ غَيْرُهُ، وَلَا أَنْ تَسْتَوِيَ السَّفِينَةُ عَلَى مَتْنِ الْجُودِيِّ وَتَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَسْوِيَّتِهِ وَإِقْرَارِهِ.

ولمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعَانِي وَالنُّكْتِ، اسْتَفْصَحَ عِلْمَاءُ الْبَيَانِ هَذِهِ الْآيَةَ، وَرَقَّصُوا لَهَا رُؤُوسَهُمْ، لَا لِتَجَانُسِ الْكَلِمَتَيْنِ، وَهَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَبْلَى﴾، وَ﴿أَقْلَى﴾؛ وَذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ لَا يُخْلِي الْكَلَامَ مِنْ حُسْنٍ - فَهُوَ كَغَيْرِ الْمَلْتَفَتِ إِلَيْهِ بِإِزَاءِ تِلْكَ الْمَحَاسِنِ، الَّتِي هِيَ اللَّبُّ، وَمَا عَدَاهَا قُشُورٌ^(٢).

وله تعبيراتٌ أدبيَّةٌ لطيفةٌ؛ كأنَّه يُريدُ بها أَنْ يروِّحَ عن القارئِ ما يُعَانِيهِ مِنْ شِدَّةِ التَّرْكِيزِ فِي كَلَامِهِ:

يقولُ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَسْجُتْكَ بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] -: «السُّحْتُ: لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَالْإِسْحَاتُ: لُغَةٌ أَهْلِ نَجْدٍ، وَبَنِي تَمِيمٍ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

(١) «الكشاف» (١/١٤٩).

(٢) السابق (٢/٨١). وَيُنْظَرُ تَعْلِيقُ السَّمِينِ عَلَى هَذَا الشَّرْحِ فِي: «الدَّرُّ الْمَصُون» (٦/٣٥٥).

..... إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

فِي بَيْتٍ لَا تَزَالُ الرُّكْبُ تَصْطَكُ فِي تَسْوِيَةِ إِعْرَابِهِ»^(١).

ويبدو أَنَّ هذه طَرِيقَةُ الزَّمَخْشَرِيِّ - أعني: الترويحَ على القراء - أو أَنَّ بَيْنَ جَنْبَيْهِ نَفْسًا مَرِحَةً تَأْنِسُ لِلطَّرْفَةِ أَحْيَانًا؛ لَا سِيَّمَا مَا اشْتَمَلَ مِنْهَا عَلَى فَوَائِدَ:

فإنِّي رأيتهُ يَقُولُ فِي مَادَّةِ «ب ل ع» مِنْ «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ»: «وَمِنْ الْمَجَازِ: أَبْلَغْنِي رِيقِي؛ أَي: أَمْهِلْنِي حَتَّى أَقُولَ أَوْ أَفْعَلَ، وَقُلْتُ لِبَعْضِ شِيُوخِي: أَبْلَغْنِي رِيقِي، فَقَالَ: قَدْ أَبْلَغْتَكِ الرَّافِدِينَ»^(٢).

وَقَالَ فِي مَادَّةِ «ق ع س»: «رَجُلٌ أَقْعَسُ، وَبِهِ قَعَسٌ؛ وَهُوَ دَخُولُ الظَّهْرِ، وَخُرُوجُ الصَّدْرِ، وَتَقَاعَسَ الرَّجُلُ: أَخْرَجَ صَدْرَهُ، وَتَقَوَّلُ: إِذَا رَأَيْتَ أَبْكَارًا لُعْسًا، وَعَجَائِزٌ قُعْسًا، فَقُلْ: لَعَا وَتَعَسَا»^(٣).

وَقَدْ يَأْتِي بَيْنَ الْفَيْنَةِ وَالْأُخْرَى بِفَائِدَةٍ مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ الْمُخْتَلِفَةِ، أَوْ بِنَصِيحَةٍ مَاتِعَةٍ يَصُوغُهَا بِبَلَاغَتِهِ وَأَدَبِهِ الْجَمِيلِ؛ لِيُتَحَفَّ بِهَا الْقَارِئُ:

وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: «لَا طَرِيقَ إِلَى تَحْقِظِ الْعُلُومِ إِلَّا تَرْدِيدُ مَا يُرَادُ تَحْقِظُهُ مِنْهَا، وَكَلَّمَا زَادَ تَرْدِيدُهُ، كَانَ أَمَكْنَ لَهُ فِي الْقَلْبِ، وَأَرْسَخَ فِي الْفَهْمِ، وَأَثْبَتَ لِلذِّكْرِ، وَأَبْعَدَ مِنَ النُّسْيَانِ»^(٤).

وَقَوْلِهِ: «مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ، فَهُوَ كَالْأَعْمَى الَّذِي سَوَاءٌ عَلَيْهِ جُنْحُ اللَّيْلِ الدَّامِسُ، وَضُحُوهُ النَّهَارِ الشَّامِسُ»^(٥).

وَقَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

(١) «الْكَشَافُ» (٢/٢٤٦).

(٢) «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» (١/٦٢).

(٣) السَّابِقُ (٢/٢٦٧).

(٤) «الْكَشَافُ» (٢/٣٤٩).

(٥) السَّابِقُ (٢/٣١٣).

[النساء: ٩٢] -: «فعلية تحرير رَقَبَةٍ، والتحرير: الإعتاق، والحر، والعتيق: الكريم؛ لأنَّ الكَرَمَ في الأحرار، كما أنَّ اللُّؤْمَ في العبيد»^(١).

وقال مبتهجاً بمجاورته بيت الله وحرمة - عند قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] -:

«معنى الآية: أنَّ المؤمن إذا لم يتسهَّلْ له العبادة في بلدٍ هو فيه، ولم يَتَمَسَّ له أمرٌ دينه كما يُحِبُّ، فليهاجر عنه إلى بلدٍ يقدِّرُ أنَّه فيه أسلم قلباً، وأصحَّ ديناً، وأكثر عبادةً، وأحسن خشوعاً.

ولعمري، إنَّ البقاع تتفاوت في ذلك التفاوت الكثير، ولقد جربنا وجرب أولونا، فلم نجد فيما دُرنا وداروا: أعونَ على قهر النفس، وعِصيان الشهوة، وأجمع للقلب المتلقِّت، وأضَمَّ للهَمَّ المنتشر، وأحَثَّ على القناعة، وأطردَ للشيطان، وأبعدَ من كثيرٍ من الفتن، وأضبطَ للأمر الديني في الجملة -: من سُكنى حَرَمِ الله، وجوار بيتِ الله؛ فله الحمد على ما سهَّل من ذلك وقرب، ورزق من الصبر، وأوزع من الشكر»^(٢).

وقد يسوق قصَّةً له - أو خبراً عن نفسه - يؤيدُّ بها ما يراه من التفسير، ويمتدُّ بها القارئ؛ كما تراه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُدُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ [١٣] وَلَنَسْكُنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴿[إبراهيم: ١٣ - ١٤]؛ فإنه قال: «المراد بالأرض: أرضُ الظالمين وديارهم، ونحوه: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْخَفُونَ مَشْرَاقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَبَنَاتَهُمْ﴾ [الأحزاب: ١٢٧]، وعن النبي ﷺ: «مَنْ آذَى جَارَهُ، وَرَثَهُ اللهُ دَارَهُ»^(٣).

(٢) السابق (٢/ ٤٠٠).

(١) «الكشاف» (١/ ٣٨٠).

(٣) الحديث قال عنه ابنُ حجرٍ في «الكافي الشاف» «بذيَلِ الكشاف» (٤/ ٩٢): =

ولقد عاينتُ هذا في مدّةٍ قريبةٍ: كان لي خالٌ يظلمُهُ عظيمُ القريةِ التي أنا منها، ويؤذيني فيه، فمات ذلك العظيمُ، وملّكني اللهُ ضيَعتهُ، فنظرتُ يوماً إلى أبناءِ خالي يتردّدونَ فيها ويدخلونَ في دورها ويخرجونَ، ويأمرُونَ وينهَوْنَ، فذكرتُ قولَ رسولِ اللهِ ﷺ، وحدثتهمُ به، وسجدنا شكراً لله^(١).

وقد يتظارفُ بأدبيّاته ومحفوظاته:

كقولِه - في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَاتِ﴾
[النور: ٢٣] -: «﴿الْفَافِلَاتِ﴾: السَّليَمَاتِ الصدور، النِّقِيَّاتِ القلوب، اللاتي ليس فيهنَّ دَهَاءٌ ولا مَكْرٌ؛ لأنهنَّ لم يجربنَ الأمور، ولم يرُزنَ الأحوال؛ فلا يَفْطَنَنَّ لِمَا تَفْطَنُ له المجربَاتُ العرَّافَات؛ قال:

وَلَقَدْ لَهَوْتُ بِطُفْلَةٍ مَيَّالَةٍ بِلَهَاءِ تَطْلُعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا»^(٢).

والمقصودُ: أنَّ الرجلَ مُفيدٌ، وأنَّه ذو تعبيرٍ رائقٍ، وصاحبُ تحليلٍ مطرِبٍ، وتعليلٍ مُعجِبٍ:

وذلك مُصدّقٌ ما وُصِفَ به مِنَ الفصاحةِ، وحُسنِ التصرُّفِ في الكلام، وجوْدَةِ الفَرِيحَةِ^(٣)؛ كما وَصَفَهُ بذلك كثيرٌ:

= «لم أجده»، وسكّته عنه الزَّيْلَعِيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف»، وذكره العَجْلُونِيُّ في «كشف الحفَاء» (٢/٢١٩)، وقال: «... ثم رأيتُ النّجمَ، قال: ولعلّه مثلُ سائرٍ، وليس بحديثٍ».

(١) «الكشاف» (٢/١٤١).

(٢) السابق (٢/٣٠٥).

والطُّفْلَةُ - بفتح الطاء، وسكون الفاء - هي: المرأةُ الرَّحْصَةُ الناعمةُ، ويقالُ: امرأةٌ طُفْلَةٌ الأناملِ؛ أي: ناعمتها. والبيتُ للنمِرِ بنِ تَوَلِّبٍ في «ديوانه» (ص ٣٤٩).

(٣) ينظر: «لسان الميزان» (٨/٨)، و«بُغْيَةُ الوُعاة» (٢/٢٧٩).

ومنهم: زكريَّا القزوينيُّ الذي ذَكَرَ بَأَنَّ جَارَ اللَّهِ: «كان بالغًا في علم العربيَّة، وعلم البيان، وله تصانيفُ حَسَنَةٌ ليس لأحدٍ مثُلُها في فصاحةِ الألفاظ، وبلاغةِ المعاني، مع إيجازِ اللفظ، حتى لو أنَّ أحدًا أراد أن ينقُصَ مِنْ كَلَامِهِ حرفًا أو يَزِيدَ فيه، بَانَ الحَلَلُ»^(١).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «كان الرَّمَحْشَرِيُّ في غايةِ المَعْرِفَةِ بفنونِ البلاغة، وتصرفِ الكلام»^(٢).

وقال عنه طاش كُبري زادَه: «إمامُ الدنيا في علمِ الإعرابِ واللغة، والمعاني والبيان، والزهدِ وحُسنِ السَّيرةِ في السِّرِّ والإعلان، كان واسعَ العلم، كثيرَ الفضل، غايةً في الذِّكَاةِ وجَوْدَةِ القَرِيحَةِ، متفَنًّا في كلِّ عِلْمٍ»^(٣).

قلتُ: ومِمَّا يَنْطِقُ بفصاحةِ الرَّمَحْشَرِيِّ، وحُسنِ تصرفِهِ في الكلام: كتابُهُ اللطيفُ: «نوابغُ الكَلِمِ»، وكتابُهُ الْآخَرُ: «أطواقُ الذَّهَبِ في المواعظ»، وما فيهما مِنْ اللطائفِ والحِكمِ المَصْوَغَةِ بأسلوبٍ عَذْبٍ مُوجَزٍ، وفي فِقْرِ قصيرةٍ متناسبة؛ فَإِنَّهُمَا شاهِدَانِ بَأَنَّ مُنَشِّئَهُمَا معدودٌ في أكابرِ البلغاء.

ومن دلائلِ البلاغةِ لَدَيْهِ: حُسنُ اختيارِهِ لأقوالِ البلغاءِ وشِعْرِ الشعراءِ، وانتقائِهِ لأطايِبِ الحِكمِ وروائعِ المَثَلِ، في كتابِهِ: «رَبِيعِ الأبرارِ»، وكان يقالُ: «دَلَّ على عقلِ المرءِ اختيارُهُ»، أو كما نَقَلَ أبو هِلَالٍ، وعبارَتُهُ: «اختيارُ الرجلِ قِطْعَةً مِنْ عَقْلِهِ؛ كما أنَّ شِعْرَهُ قِطْعَةٌ مِنْ عِلْمِهِ»^(٤)، وما زِلْنَا نَسْمَعُ مِنْ شيوخِنَا في الأدبِ قولَهُمْ: «إِنَّ أبا تَمَّامٍ في حِمَاسَتِهِ»، أشعرُ مِنْهُ في شِعْرِهِ»، وقال بعضُ الشعراءِ:

(١) «آثارُ البلاد، وأخبارُ العباد» (ص ٥٣٣).

(٢) «لسانُ المِيزان» (٨/٨). (٣) «مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ» (٩٧/٢).

(٤) «كتابُ الصناعتَيْنِ» (ص ٣).

قَدْ عَرَفْنَاكَ بِاخْتِبَارِكَ إِذْ كَا نَ دَلِيلًا عَلَى اللَّيْبِ اخْتِيَارُهُ

وَمِنْ دَلَائِلِ الْبَلَاغَةِ لَدَى الرَّمخَشَرِيِّ أَيْضًا: اسْتِجَادَتُهُ لِلْمُسْتَحْسِنِ مِنَ الْكَلَامِ، وَمَا يَخْلَعُهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْصَافِ الرَّائِقَةِ؛ حَتَّى فِي كِتَابِهِ الْمُعْجَمِيِّ «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ»:

فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ فِي مَادَّةِ «ز ن ن»: «فَلَانٌ يُزَنُّ بِكَذَا: يُتَّهَمُ بِهِ، وَزَنَّتُهُ بِهِ وَأَزَنَّتُهُ، وَقُلْتُ مَرَّةً لِبَعْضِ أَشْيَاخِي: «إِنَّ فَلَانًا يُبْخَلُّ، وَكَانَ أَبُوهُ مُبْخَلًّا»، فَقَالَ: «حَامَى عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُزَنَّ بِغَيْرِ أَبِيهِ»، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُتْبَارِي فِي الْحُسْنِ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ»^(١).

نَفْسُ هَذَا الْمُعْجَمِ «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ»، دَلِيلٌ عَلَى تَمَكُّنِ الرَّمخَشَرِيِّ مِنَ الْبَلَاغَةِ، وَأَنَّهُ ذُو أَطْلَاعٍ وَافِرٍ، وَمَعْرِفَةٍ وَاسِعَةٍ بِمَجَازَاتِ الْعَرَبِ وَكُنَايَاتِهَا، وَتَصَرُّفَاتِهِمْ فِي كَلَامِهِمْ، وَهُوَ أَوْحَدِيٌّ فِي مَنَهْجِهِ الَّذِي سَلَكَهُ فِي هَذَا الْمُعْجَمِ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ - أَيْضًا - بِفَصَاحَةِ الرَّمخَشَرِيِّ: مَقَامَاتُهُ الْأَدَبِيَّةُ الَّتِي حَاكَى فِيهَا مَقَامَاتِ الْبَدِيعِ، وَالْحَرِيرِيِّ، وَهُوَ - وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى بَرَاعَتِهِمَا الْأَدَبِيَّةِ - فَحَسْبُهُ أَنَّهُ جَارَاهُمَا فِي هَذَا الْمَيْدَانِ، وَفَاقَهُمَا فِي حُسْنِ الْمَضْمُونِ - فِي الْجُمْلَةِ - وَجُودَةِ الْهَدَفِ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَنْ رَمَى الرَّمخَشَرِيَّ بِالْعُجْمَةِ؛ كَأَبِي حَيَّانَ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ^(٢) -: فَإِنَّهُ لَمْ يُصِْبْ.

وَحَسْبُكَ شَهَادَةُ ابْنِ الْمُنِيرِ الَّذِي أَلْفَ كِتَابَهُ لَتَعْقِبِ أخطاءِ «الْكشَّافِ» - كَمَا سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَكْتُمَ إعْجَابَهُ بِكُتَابَاتِ الرَّمخَشَرِيِّ وَتَحْلِيلَاتِهِ:

(١) «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» (١/٤١٠).

(٢) يَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٤/٢٢٩).

فَقَالَ مَرَّةً: «هَذَا كَلَامٌ نَفِيسٌ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُكْتَبَ بِذَوْبِ التَّبَرُّ، لَا بِالْحَبْرِ»^(١).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: «هَذَا تَفْسِيرٌ مُهَذَّبٌ، وَافْتِنَانٌ مُسْتَعَذَّبٌ، رَدَّدْتُهُ عَلَى سَمْعِي فَزَادَ رَوْنَقًا بِالتَّرْدِيدِ، وَاسْتِعَادَهُ الْخَاطِرُ كَأَنِّي بَطِيءُ الْفَهْمِ حِينَ يُفِيدُ»^(٢).

وَقَالَ - عِنْدَ تَفْسِيرِ الزَّمْخَشَرِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴿[الأنعام: ٩١] -: «هَذَا أَيْضًا مِنْ دِقَّةِ نَظَرِهِ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَالتَّعَمُّقِ فِي آثَارِ مُعَادِنِهِ، وَإِبْرَازِ مُحَاسِنِهِ»^(٣).

وَقَالَ - عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا نَقُولُ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِيْنَا ضَعِيفًا﴾ [هود: ٩١] - قَالَ: «وَهَذَا مِنْ مُحَاسِنِ نُكْتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَلِيًّا بِالْحَذَاقَةِ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ»^(٤).

هَذَا؛ وَقَدْ ذَكَرْتُ آنفًا: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَسْرَارِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَالنُّكَاتِ الْبَيَانِيَّةِ الْمَتَدَاوِلَةِ فِي كِتَابِ الْمَفْسَّرِينَ بَعْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ، هِيَ - فِي الْحَقِيقَةِ - مَأْخُوذَةٌ عَنْهُ؛ فَهِيَ مِنْ نَتَاجِ فِكْرِهِ، وَبَنَاتِ صَدْرِهِ، أَوْ مِلْتَقَطَةٌ مِنْ فِكْرِهِ أَلْقَاهَا الزَّمْخَشَرِيُّ، وَنَمَاهَا مَنْ بَعْدَهُ؛ كَمَا قِيلَ: «إِنَّ الْفِكْرَةَ كَالشَّجَرَةِ تَنْمُو وَتَكْبُرُ بِتَعَاهُدِ الْآخِ بِإِيَّاهَا بَعْدَ السَّابِقِ».

وَيَذْكُرُ أَبُو حَيَّانَ فِي «بَحْرِهِ» - عِنْدَ كَلَامِ نَقْلِهِ عَنْ «الْكَشَافِ» -: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَخَذَ الْفِكْرَةَ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَحَسَّنَهَا بِتَكْثِيرِ الْفَاطِظِهَا وَمَصَاحَتِهَا^(٥)؛ فَإِنَّ صَحَّ ذَلِكَ، وَأَنَّهَا عَادَةٌ لَهُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ فَإِنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِكَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَبَسْطِهِ وَتَهْذِيبِهِ وَتَقْرِيْبِهِ لِلْأَفْهَامِ، هُوَ مِنْ صَمِيمِ الْعِلْمِ، وَبَابٌ مِنْ أَبْوَابِ التَّأْلِيفِ.

(١) «الانْتِصَافُ، مِنْ صَاحِبِ الْكَشَافِ»، بِهَامِشِ «الْكَشَافِ» (٢/٤٠٦).

(٢) السَّابِقُ (٢/٤٤٩).

(٣) السَّابِقُ (٢/٤٦٠).

(٤) السَّابِقُ (٢/٩١).

(٥) يَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٨/٣٢٩).



عادات الرَّمْخَشَرِيِّ في «الكشاف»

جَرَتْ عَادَةُ المَصْنُفِينَ: أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَادَاتٍ تَطَرَّدُ مَعَهُ فِي مَصْنَفِهِ، وَهَذِهِ الْعَادَاتُ لَيْسَتْ هِيَ خُطَّةُ التَّأْلِيفِ الَّتِي يَسْلُكُهَا المَصْنُفُونَ فِي كِتَابِهِمْ، وَلَا المَنْهَجَ الَّذِي يَرْسُمُونَهُ وَيَسِيرُونَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ الْعَادَاتِ شَيْءٌ آخَرُ رُبَّمَا يَذْكُرُهُ المَصْنُفُونَ، فَيُدْخِلُونَهُ نَصًّا عَلَيْهِ فِي المَقْدَمَةِ، أَوْ يَكْتَفُونَ بِالإِشَارَةِ إِلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ أَحَادِيثِهِم اللاحقة.

وَتَمَّ عَادَاتٌ لَمْ يُنَصَّ عَلَيْهَا أَصْحَابُ المَصْنَفَاتِ، وَلَكِنَّهَا يُمَكِّنُ أَنْ تُكْتَشَفَ مِنْ خِلَالِ أَطْرَادِهَا فِي كَلَامِ المَوْئَلَفِ.

وَمَعْرِفَةُ هَذِهِ الْعَادَاتِ حَسَنٌ جِدًّا لِلْبَاحِثِينَ؛ لِمَا يَحْصُلُ بِهَا مِنَ الفَوَائِدِ؛ مِنْ فَهْمِ كَلَامِ المَوْئَلَفِ، وَتَفْسِيرِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، وَإِدْرَاكِ إِشَارَاتِهِ البَعِيدَةِ؛ وَهَذَا يَدْخُلُ تَحْتَ المَصْطَلَحِ الَّذِي سَمَّاهُ أَسْتَأْذُنَا العَلَامَةُ مُحَمَّدُ أَبُو مُوسَى: «العِلْمُ المَسْكُوتُ عَنْهُ»، وَهُوَ بَابٌ مِنَ العِلْمِ مُهِمٌّ لَمْ يَتَفَطَّنْ لَهُ إِلَّا قَلَّةٌ مِنَ النَّاسِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ ثَمَّةَ كُتُبٍ مُهِمَّةٍ بِحَاجَةٍ إِلَى مَعْرِفَةِ عَادَاتِ مَوْئَلَفِهَا، لَا سِيَّمَا كُتُبُ الأَثَمَةِ الكِبَارِ الَّتِي صَارَتْ مَدَارِسَ لِلْأَجْيَالِ اللاحقة، فِي مَخْتَلَفِ الفَنُونِ؛ كَكِتَابِ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِلْبَخَارِيِّ، وَ«تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ»، وَ«كِتَابِ سَبْيُوئِهِ»، وَ«قَصِيدَةِ الشَّاطِبِيِّ فِي الْقِرَاءَاتِ»، وَغَيْرِهَا مِنْ غُرَرِ مَصْنَفَاتِ الأَثَمَةِ الّهْدَاةِ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ المَبَارَكَةِ.

وَقَدْ أَلَّفَ شَيْخُ مَشَايِخُنَا العَلَامَةُ المَحْدَثُ عَبْدُ الحَقِّ الهَاشِمِيُّ:

«عادات البخاريّ في صحيحه»؛ وهو مطبوعٌ، ولا أعلمُ أنَّ أحدًا صنّف في عاداتِ سيّوِيّه، ولا ابنِ جريرٍ؛ وهما حرّيانِ بذلك.

والزّمخشرِيّ بحاجةٍ إلى أن نعرِفَ عاداتِه في كتابِه؛ لفهمِه ومعرفةِ إشاراته ومصطلحاتِه؛ سواءً من النواحي العِلْمِيَّةِ، أو من الجوانبِ العمليَّةِ العقديَّةِ التي أراد بها خِدْمَةَ مَذْهَبِه، والردُّ على المخالفين.

ولم أرَ مَنْ كَتَبَ عن عاداتِ الزّمخشرِيّ في كتابِه؛ ولكنّي وجدتُ إشاراتٍ متفرّقةً وشذراتٍ معدودةً في بعضِ المصادر:

فمِمَّا وَجَدْتُ مِنْ ذَلِكَ:

أولاً: أنّه يذكرُ ما وردَ في فضلِ السُّورِ في آخرِها، وهي خلافُ عادةِ المفسّرين؛ فإنّهم يذكرونَ ما وردَ من ذلك في أوائلِ السُّورِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْيِيبِ فِي قِرَاءَتِهَا، وَالْحَثُّ عَلَى حِفْظِهَا، وَيُقَالُ: «إِنَّ الزّمخشرِيّ سئِلَ عن وجهِ ذلك؛ فأجاب: بأنَّ الفضائلَ صفاتٌ للسُّورِ، والصفةُ تستدعي تقديمَ الموصوف»^(١).

ثانياً: ومن عاداتِ الزّمخشرِيّ المعروفة: أنّه يفسّرُ القرآنَ، ثُمَّ يُتْبِعُ التفسيرَ آراءَ المعتزلةِ القدريةِ؛ كالمستدِلِّ لأقوالِه^(٢).

ثالثاً: ومن عاداتِه: أنّه إذا رأى ظاهراً يوافقُ معتقدهُ، أوردَ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ سؤالاً، وأوردَ معتقدهُ جواباً؛ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُنِيرِ، وَهُوَ مِنْ أَدْرَى النَّاسِ بِأَسْلُوبِ الزّمخشرِيّ وَمَغَالِطَاتِهِ، وَانْظُرْ شَاهِدًا لِهَذِهِ الْعَادَةِ فِي آخِرِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ مِنَ «الْكَشَّافِ»، وَرَاجِعْ تَعْلِيقَ ابْنِ الْمُنِيرِ عَلَيْهِ^(٣).

(١) «نواهد الأبرار» (١/٢٥٤).

(٢) ينظر: «الانتصاف، من صاحبِ الكشاف»، بهامش «الكشاف» (٤/١٣٣).

(٣) السابق (٤/٢١).

رابعاً: وَمِنْ عَادَاتِهِ فِي تَفْسِيرِهِ: أَنَّهُ لَا يُطِيلُ فِي ذِكْرِ الْقَصَصِ، وَلَا يُطْنِبُ فِي تَفَاصِيلِهَا، وَلَا يَذْكُرُ مِنْهَا إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، أَوْ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(١).

خامساً: وَمِنْ عَادَاتِهِ: أَنَّهُ يُورِدُ فِي «الْكَشَافِ» أَبْيَاتًا مِنْ نَظْمِهِ وَمَقْطَعَاتٍ، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْسُبُهَا لِنَفْسِهِ، وَلَا لِمَعِينٍ غَيْرِهِ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ:

فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] -: «وَأُنْشِدْتُ لِبَعْضِهِمْ:

يَا مَنْ يَرَى مَدَّ الْبَعُوضِ جَنَاحَهَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ الْأَلِيلِ
وَيَرَى عُرُوقَ نِبَاطِهَا فِي نَحْرِهَا وَالْمُخَّ فِي تِلْكَ الْعِظَامِ النُّحْلِ
اغْفِرْ لِعَبْدٍ تَابَ مِنْ قَرَطَانِهِ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ»^(٢)

قال شارحُ شواهدِ «الكشاف» مُحِبُّ الدِّينِ أَفْنَدِي: «قال الرَّمَحْشَرِيُّ: «وَأُنْشِدْتُ لِبَعْضِهِمْ»؛ يَعْنِي: نَفْسَهُ؛ كَمَا هُوَ دَائِبُهُ فِي كُلِّ مَا يَقُولُهُ فِي «تَفْسِيرِهِ»: «وَلِبَعْضِهِمْ»، أَوْ «أُنْشِدْتُ لِبَعْضِهِمْ»^(٣).

قلتُ: وَصَرَّحَ الرَّمَحْشَرِيُّ بِنِسْبَةِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ إِلَى نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَبِي طَاهِرٍ السَّلْفِيِّ^(٤).

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ يَقُولُ: «قال بعضُ الْعَدْلِيَّةِ»؛ أَي: الْمَعْتَزِلَةِ^(٥)، وَيَقْصِدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ:

(١) ينظر: «نواهد الأبيكار» (٢/٢٣٩). (٢) «الكشاف» (١/٢٠٦).

(٣) «تنزيلُ الآيات، على الشواهد من الأبيات» (ص ٢١٥).

(٤) ينظر: «تحفة الأديب، في نحاة مُعْنِي اللَّيْبِ» (١/٣٨٦).

(٥) الْعَدْلِيَّةُ: أَحَدُ أَلْقَابِ الْمَعْتَزِلَةِ؛ نِسْبَةً إِلَى الْعَدْلِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَصُولِهِمْ فِي الْإِعْتِقَادِ.

وَمِنْ أَمْثَلِيهِ: قَوْلُهُ - بَعْدَ أَنْ ذَمَّ مَنْ يُثْبِتُ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ -: «وَالْقَوْلُ مَا قَالَ بَعْضُ الْعَدْلِيَّةِ فِيهِمْ:

لَجَمَاعَةٍ سَمَّوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَجَمَاعَةٍ حُمِّرُ لَعَمْرِي مُوَكَّفَةٌ^(١)
قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شُنْعَ الْوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالْبَلْكَفَةِ^(٢).

فهذان البيتان من نظمه؛ كما أثبت ذلك جميع من عارضه من العلماء، ومن ردَّ عليه؛ كما سيأتي ذكره - إن شاء الله - مفصلاً.

ومعرفة هذه العادة عند الزمخشري، تُفيدنا في معرفة الشعر غير المنسوب في «الكشاف»، وما أكثره! وهكذا ما سكت عن عزوه جامع شواهد «الكشاف» مُحِبُّ الدين أفندي في كتابه: «تنزيل الآيات، على الشواهد من الآيات»؛ فإنه ترك أبياتاً كثيرة، دون أن ينسبها إلى قائلها، وإن كان قد شرحها:

فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَوْرَدَ الْبَيْتَ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ، وَهُوَ:

وَأَنْتَ الشَّهِيرُ بِخَفْضِ الْجَنَاحِ فَلَا تَكُ فِي رَفْعِهِ أَجْدَلًا^(٣)

وَلَمْ يَعْزُهِ إِلَى قَائِلٍ، وَجَزَمَ ابْنُ عَاشُورٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ مِنْ نَظْمِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٤).

وعلى هذا، فنحن إذا وجدنا الشعر في «الكشاف» غير منسوب، ولم نعرف صاحبه - مع كثرة البحث - فإننا نغلب الظن بأنه من نظم الزمخشري.

(١) قَوْلُهُ: «حُمِّرُ»؛ أَي: كَالْحُمُرِ جَمْعَ حِمَارٍ، وَ«مُوكَّفَةٌ»؛ أَي: مَوْضُوعٌ عَلَيْهَا الْإِكَافُ، وَهُوَ الْبَرْدُوعَةُ، مَبَالُغَةٌ فِي التَّشْبِيهِ.

(٢) «الكشاف» (٥٠٨/١). (٣) ينظر: السابق (٣٥٢/٢).

(٤) ينظر: «تفسير التحرير والتنوير» (٨٣/١٤).

سادساً: ومن عادات الزَّمَخْشَرِيِّ - وهي أسوأها - : طعنه في القراءات القرآنية، وذلك إذا خالفت القواعد النحوية، وتكرّر ذلك منه في «الكشاف»؛ حتى قيل: «إنَّ القراءات المتواترة التي انتقدّها الزَّمَخْشَرِيُّ: خمسٌ وعشرون قراءة»^(١).

فليكن قارئ «الكشاف» على بينة من هذه العادة؛ فربّما اغترّ بكلام الزَّمَخْشَرِيِّ في توهين قراءات الكتاب الحكيم، وهو كلام باطل؛ قال سعد الدين التفتازاني - معلقاً على تخطئة الزَّمَخْشَرِيِّ لبعض القراء -: «قوله [أي: قول الزَّمَخْشَرِيِّ]: «والذي حمّله...» -: «هذا عذرٌ أشدُّ من الجرم؛ حيث طعن في إسناد القراء السبعة وروايتهم، وزعم أنهم يقرؤون من عند أنفسهم، وهذه عادة المصنّف؛ يطعن في تواتر القراءات السبع، وينسب الخطأ:

تارة: إليهم؛ كما في هذا الموضع.

وتارة: إلى الرواة عنهم.

وكلاهما خطأ؛ لأنَّ القراءات متواترة، وكذا المرويات^(٢) عنهم؛ وهي ما يُستشهد بها، لا لها»^(٣).

وسياتي مزيد بحث في موقف الزَّمَخْشَرِيِّ من القراءات؛ إن شاء الله.

سابعاً: ومن عاداته - أو من مصطلحاته - التي يستخدمها كثيراً: لفظ «الجبر»، و«المجبرة».

(١) ينظر: «الزَّمَخْشَرِيُّ ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية» (ص ٢٢٤ - ٢٤٠).

(٢) في الأصل: «الرويات»؛ وهو خطأ طباعي.

(٣) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (٢/ ٣٥٤)، (رسالة دكتوراه، الجزء الذي حقّقه أستاذنا الدكتور فوزي السيد عبد ربّه عيد، وقد أذن لنا بتصويرها، وفقه الله تعالى).

ويريدُ بهم: كُلٌّ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ»:

وَأَوَّلُ هَؤُلَاءِ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، السَّائِرُونَ عَلَى نَهْجِ السَّلَفِ؛ فَهُمْ مُسْتَهْدَفُونَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْرُونَ وَيَعْتَقِدُونَ: أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْعِبَادِ وَأَفْعَالِهِمْ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافَّاتِ: ٩٦]، وَأَنَّ كُلَّ مَا يَجْرِي مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَإِيمَانٍ وَكُفْرٍ، وَطَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ؛ فَاللَّهُ شَاءَهُ وَقَدَّرَهُ وَخَلَقَهُ؛ فَالْعِبَادُ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ تَعَالَى، وَقَدْ جَعَلَ لَهُمْ اخْتِيَارًا وَقُدْرَةً لَا تَخْرُجُ عَنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ.

وكَذَلِكَ الْأَشَاعِرَةُ؛ فَإِنَّهُمْ مُسْتَهْدَفُونَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِخَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ بِالْكَسْبِ^(١)؛ فَإِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ الْقَدَرِيَّةِ.

فَكُلٌّ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ، وَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ بِقَضَائِهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ، فَهُوَ جَبْرِيٌّ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ؛ وَلِهَذَا أَمَطَرَهُمُ الزَّمْخَشَرِيُّ بِشَتَائِمِهِ، وَطَفِقَ يَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَيَصِفُهُمْ بِأَوْصَافٍ فَجَّةٍ؛ فَيَقُولُ فِيهِمْ:

(١) مَعْنَى الْكَسْبِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ: هُوَ الْاِقْتِرَانُ بَيْنَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ الْحَادِثَةِ وَفَعْلِهِ الْوَاقِعِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَحَدِّهَا، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ هُوَ الْفَاعِلُ حَقِيقَةً، وَلَكِنْ عِنْدَ مَبَاشَرَتِهِ لِلْفِعْلِ يَخْلُقُ اللَّهُ الْفِعْلَ، فَعِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ: أَنَّ الْعَبْدَ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ لَهُ الْإِسْطَاعَةُ كَسْبًا أَثْنَاءَ الْفِعْلِ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِإِسْطَاعَةِ الْعَبْدِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْفِعْلِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَرَادَ الْأَشَاعِرَةُ بِمَذْهَبِهِمْ هَذَا التَّوَسُّطَ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَلَكِنَّهُمْ فِي الْبَاطِنِ جَبْرِيَّةٌ؛ فَهُمْ مُوَافِقُونَ لَجَهْمٍ فِي الْمَعْنَى؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ؛ كَقَوْلِهِ: «الْأَشْعَرِيَّةُ وَبَعْضُ الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ، وَأَفْقُوا الْجَهْمَ بَنَ صَفْوَانَ فِي أَصْلِ قَوْلِهِ فِي الْجَبْرِ، وَإِنْ نَازَعُوهُ فِي بَعْضِ ذَلِكَ نِزَاعًا لَفْظِيًّا، أَتَوْا بِمَا لَا يُعْقَلُ، وَبِالْعَوَا فِي مَخَالَفَةِ الْمَعْتَزِلَةِ فِي مَسَائِلِ الْقَدَرِ حَتَّى نُسَبُّوا إِلَى الْجَبْرِ». «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» (١/٤٦٤).

«أخزاهُمُ اللهُ»^(١)، وقال عنهم: «بَلَغَ مِنْ تَهَالُكِهِمْ عَلَى إِضَافَةِ الْقَبَائِحِ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ: أَنْ لَفَّقُوا الْأَكَاذِيبَ عَلَى الرَّسُولِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ»^(٢)، وَيَقْطَعُ بَأَنَّ مَنْ كَانَ جَبْرِيًّا: «لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينِ اللهِ الَّذِي هُوَ الْإِسْلَامُ»^(٣).

وَلْيُنْظَرْ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، وَعِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وَيُنْظَرُ أَيْضًا تَعْلِيقُ الشَّارِحِ الطَّيْبِيِّ، وَابْنِ الْمُنِيرِ، عَلَى كَلَامِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَمِمَّا يَحْسُنُ إِيرَادُهُ هُنَا مِنَ النُّكْتِ الْعَزِيزَةِ لِإِفَادَةِ الْقَارِئِ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِسَبِيلٍ مِمَّا نَحْنُ بِهِ: مَا نَقَلَهُ الصَّفَدِيُّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْمَقَارَنَةِ بَيْنَ فِرْقَتَيْ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ، وَحَسْبُكَ بَابُنِ تَيْمِيَّةٍ فِي غَزَاةِ عِلْمِهِ، وَطُولِ بَاعِهِ، وَسَعَةِ أَطْلَاعِهِ، وَخَبْرَتِهِ بِالْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفِي عَدْلِهِ وَإِنصَافِهِ مَعَ خُصُومِهِ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ الصَّفَدِيُّ: «سَمِعْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْعَلَّامَةَ تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةٍ غَيْرَ مَرَّةٍ يَقُولُ: «أَصُولُ فَقْهِ الْمَعْتَزِلَةِ خَيْرٌ مِنْ أَصُولِ فَقْهِ الْأَشَاعِرَةِ، وَأَصُولُ دِينِ الْأَشَاعِرَةِ خَيْرٌ مِنْ أَصُولِ دِينِ الْمَعْتَزِلَةِ»^(٤).

لَا حِظَّ قَوْلُهُ: «سَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ»، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَقَرُّرِ هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ الشَّيْخِ، وَأَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُ تَمَامًا.

قُلْتُ: قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: «أَصُولُ فَقْهِ الْمَعْتَزِلَةِ خَيْرٌ مِنْ أَصُولِ فَقْهِ الْأَشَاعِرَةِ»:

(٢) السابق (١/ ٤٨١).

(١) «الكشاف» (١/ ٣٩٥).

(٤) «الوافي بالوفايات» (٤/ ٩٣).

(٣) السابق (١/ ٢٩٨).

يُرِيدُ بـ «أَصُولِ الْفَقْهِ»: عِلْمُ أَصُولِ الْفَقْهِ الْمَعْرُوفِ؛ وَهُوَ: «الْعِلْمُ الْبَاحِثُ عَنْ أَدَلَّةِ الْفَقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَكَيْفِيَّةِ الْاسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ»؛ وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي تَفْضِيلِ الْمَعْتَزِلَةِ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ هُوَ: مَا يَظْهَرُ مِنْ التَّنَاقُضِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا:

أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ يُثَبِّتُ عَامَّتُهُمُ الْقِيَاسَ، وَيَقُولُونَ بِمَشْرُوعِيَّتِهِ، وَالْقِيَاسُ قَائِمٌ عَلَى التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ شَرَعَتْ لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادِ، وَالْأَشَاعِرَةُ يَنْفُونَ عَنِ اللَّهِ الْحِكْمَةَ وَالتَّعْلِيلَ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى، وَيَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ وَيَنْهَى لَا لِحِكْمَةٍ، وَيَخْلُقُ لَا لِحِكْمَةٍ؛ بَلْ إِنَّمَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيَخْلُقُ لِمَحْضِ الْمَشِيئَةِ»؛ وَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَأَمَّا الْمَعْتَزِلَةُ، فَيَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ تَعُودُ إِلَى الْخَلْقِ، وَهِيَ مَنْفَعَتُهُمْ فَقَطْ»؛ أَي: أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِحِكْمَةٍ تَعُودُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ - عَلَى بَطْلَانِهِ - خَيْرٌ مِنْ قَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ فِي نَفْيِ الْحِكْمَةِ وَالتَّعْلِيلِ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُ الشَّيْخِ: «أَصُولُ دِينِ الْأَشَاعِرَةِ خَيْرٌ مِنْ أَصُولِ دِينِ الْمَعْتَزِلَةِ»:

يُرِيدُ بـ «أَصُولِ الدِّينِ»: مَسَائِلَ الْإِعْتِقَادِ؛ كَمَا فِي أَبْوَابِ الصِّفَاتِ، وَبَابِ الْقَدَرِ:

فَالْأَشَاعِرَةُ يُثَبِّتُونَ الصِّفَاتِ السَّبْعَ لِلَّهِ؛ وَهِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ؛ فَهُمْ مَعْدُودُونَ فِي الصِّفَاتِيَّةِ الْمُثَبَّتَةِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَالْمَعْتَزِلَةُ يَنْفُونَ عَنِ اللَّهِ ﷻ سَائِرَ الصِّفَاتِ؛ وَمِنْهَا: الْكَلَامُ؛ لِهَذَا قَالُوا فِي الْقُرْآنِ: «إِنَّهُ مَخْلُوقٌ»، وَهَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ: الْأَشَاعِرَةُ خَيْرٌ

مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لَأَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَنْفُونَ عَمُومَ مُشِيئَةِ اللَّهِ فِي خَلْقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ،
وَالْأَشَاعِرَةُ يُثْبِتُونَ هَذِهِ الْمَشِيئَةَ.

هذا ما بدا لي في تفسير مَقُولَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هَذِهِ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْهُ
الصَّفَدِيُّ، وَلَقَدْ حَاوَلْتُ أَنْ أَجِدَ هَذِهِ الْمَقُولَةَ فِي مُصَنَّفَاتِ الشَّيْخِ، وَأَجِدَ
لَهَا سَوَابِقَ أَوْ لَوَاحِقَ تَفْسِيرُهَا، وَتَذَكَّرْتُ لَهَا شَوَاهِدَ، فَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ
مِنْ ذَلِكَ، وَلَا وَجَدْتُ لَهَا أَثَرًا وَلَا عَشِيرًا؛ فَلَعَلِّي لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهَا، أَوْ أَنَّهَا
فِي مُصَنَّفَاتِهِ الْآخَرَى الَّتِي لَمْ تُطْبَعْ بَعْدُ، وَعَسَى أَنْ نَقِفَ عَلَيْهَا قَرِيبًا،
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ.

ثَامِنًا: وَمِنْ عَادَاتِ الرَّمْخَشَرِيِّ: أَنَّهُ عِنْدَ آيَاتِ الْإِبْتِلَاءِ مِمَّا أَضَافَهُ اللَّهُ
إِلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ يَقُولُ: «لِيَفْعَلَ بِكُمْ فِعْلَ الْمُخْتَبِرِ»؛ كَقَوْلِهِ - عِنْدَ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَتَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] -: «الْمَعْنَى: أَنَّهُ
دَعَاهُ بِكَلِمَاتٍ مِنَ الدَّعَاءِ فِعْلَ الْمُخْتَبِرِ؛ هَلْ يُجِيبُهُ إِلَيْهِنَّ أَمْ لَا؟»^(١)، وَقَالَ
- عِنْدَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] -:
«وَلَنُصِيبَنَّكُمْ بِذَلِكَ إِصَابَةً تُشَبِّهُ فِعْلَ الْمُخْتَبِرِ لِأَحْوَالِكُمْ»^(٢)، وَقَالَ - عِنْدَ
قَوْلِهِ ﷻ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المملك: ٢] -:
«سَمَّى عِلْمَ الْوَاقِعِ مِنْهُمْ بِاخْتِبَارِهِمْ: «بَلَوَى»، وَهِيَ الْخِبْرَةُ؛ اسْتِعَارَةً مِنْ
فِعْلِ الْمُخْتَبِرِ»^(٣).

وَقَدْ تَابَعَ الرَّمْخَشَرِيُّ عَلَى هَذَا التَّعْبِيرِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ^(٤).

(١) «الكشاف» (١/٢٣٢).

(٢) السابق (١/٢٤١).

(٣) السابق (٢/٢٠٣).

(٤) ينظر مثلاً: «تفسير الرازي» (١٧/٨٩)، و«تفسير النَّسْفِيِّ» (١/٨٦)، و«البحرُ
المحيط» (٨/٢٩٧)، و«اللُّبَابُ»، فِي عِلُومِ الْكِتَابِ (١٠/٣١٩)، و«غرائبُ
الْقُرْآنِ» (١/٤٣٩)، و«نَظْمُ الدُّرَرِ» (٢/٢٥٣)، و«تفسيرُ أَبِي السُّعُودِ» (١/
١٥٥)، و«تفسيرُ ابْنِ عَجِيَّةٍ» (٣/٢١٥)، وَغَيْرُهُ.

والذي نَبَّهَ عَلَى هَذِهِ الْعَادَةِ ابْنُ عَرَفَةَ الْمَفْسِّرُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا ءَاتَاكُمُ﴾ [الأنعام: ١٦٥]: «قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: «أَي: لِيَخْتَبِرَ اللَّهُ تَعَالَى الْخَلْقَ؛ فَيَرَى الْمُحْسِنَ مِنَ الْمُسِيءِ»^(١)، ثُمَّ عَقَّبَ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ: «هَذَا خَطَأٌ؛ وَالصَّوَابُ: أَنْ يُقَالَ - كَمَا [هِيَ] عَادَةُ الزَّمَخْشَرِيِّ - يَقُولُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ: «يَفْعَلُ بِكُمْ فَعْلَ الْمُخْتَبِرِ»^(٢).

قَالَ عَبْدُ الْمُحْسِنِ الْعَسْكَرُ: مَرَادُ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَخْتَبِرَ أَحْوَالَهُمْ؛ فَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ، وَهَذَا مَا فَهِمَهُ ابْنُ عَرَفَةَ؛ وَلِهَذَا اسْتَحْسَنَ عِبَارَتَهُ، وَحَكَّمَ بِصَوَابِهَا، وَخَطَأَ ابْنَ عَطِيَّةَ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا مَحْذُورَ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ تَعَالَى يَخْتَبِرُ الْخَلْقَ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ اخْتِبَارَ حَقَائِقِهِمْ؛ لَتَظْهَرَ لِلْوُجُودِ؛ فَيَكُونُ هَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أَي: لِنَعْلَمَ ذَلِكَ مَوْجُودًا ظَاهِرًا؛ فَهُوَ عِلْمُ الظُّهُورِ الَّذِي يَحْضُلُ بِهِ الثَّوَابُ وَالْأَجْرُ؛ فَعَلَى هَذَا: لَا إِشْكَالَ فِي تَفْسِيرِ «بَلَوْنَاهُمْ» ب: «اخْتَبَرْنَاهُمْ».

هَذَا؛ وَثُمَّ عَادَاتُ أُخْرَى لِلزَّمَخْشَرِيِّ فِي النُّحُوِّ وَالْإِعْرَابِ، يَذْكُرُهَا الْعُلَمَاءُ، وَذَكَرَهُمْ لَهَا دَلِيلٌ عَلَى مَكَانَتِهِ وَعِلْوِ شَأْنِهِ عِنْدَهُمْ، وَأَنَّ مَذَاهِبَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَعْتَبَرَةٌ عِنْدَهُمْ؛ فَتَنَبَّهُوا مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ إِلَى عَادَاتِهِ، وَنَبَّهُوا عَلَيْهَا:

فَمِنْ هَذَا: مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ يَسْمِي الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: فَاعِلًا^(٣).

قُلْتُ: وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا الزَّمَخْشَرِيُّ؛ بَلْ هِيَ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ

(٢) «تَفْسِيرُ ابْنِ عَرَفَةَ» (٧٤٩/٢).

(١) «الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ» (٣٧١/٢).

(٣) «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٤٣١/٨).

كثيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، لَا سِيَّما الْقُدَّامَاءُ، وَهِيَ أَدْخَلَ فِي التَّجَوُّزِ وَالتَّسَامُحِ فِي الْعِبَارَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ نَفْسُهُ فِي إِثْرِ تَنْبِيهِهِ هَذَا: «وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ»^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الدَّمَامِينِيُّ بِقَوْلِهِ: «جَرَتْ عَادَةُ الرَّمْخَشَرِيِّ بِتَجْوِيزِ صَلَاةٍ «أَنْ» بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَ السَّبْكِ: مُصَدَّرٌ طَلْبِيٌّ، وَقَدْ حَقَّقَهُ فِي سُورَةِ نُوحٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]؛ فَقَالَ: «أَنْ» النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ؛ أَي: إِنَّا أَرْسَلْنَاهُ بِأَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ؛ أَي: بِأَنْ قَلْنَا لَهُ: أَنْذِرْ؛ أَي: بِالْأَمْرِ بِالْإِنْذَارِ. انْتَهَى»^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَاشُورٍ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِنَحْسَرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، قَالَ ابْنُ عَاشُورٍ: «عَادَةُ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» تَقْدِيرُ: كَرَاهِيَّةٌ أَنْ تَفْعَلُوا كَذَا»^(٣)، يَرِيدُ أَنْ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ مَا ذَكَرَهُ.

هَذَا مَا اجْتَمَعَ لَدَيْهِ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ - وَلَمْ أُسْتَقْصِ - فِي عَادَاتِ الرَّمْخَشَرِيِّ الْمُتَّبَعَةِ فِي «كُشَافِهِ»؛ سِوَاكَ أَكَانَتِ حَسَنَةً أَمْ سَيِّئَةً، مَقْبُولَةً أَمْ مَرْدُودَةً، وَمَعْرِفَتُهَا مِنْهُمْ - كَمَا أَسْلَفْتُ - فِي فَهْمِ كَلَامِهِ، وَالْإِفَادَةُ مِمَّا أَصَابَ فِيهِ، وَتَجَنَّبَ مَا أَخْطَأَ فِيهِ مِنَ الْإِعْتِزَالِ وَغَيْرِهِ، وَمِنْ رَدِّهِ الْقِرَاءَاتِ الصَّحِيحَةَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ، فَلْيُلْحِقْهُ فِي مَوْضِعِهِ.

(١) «البحرُ المحيط» (٨/٤٣١).

(٢) «تعليقُ الفرائد» (٢/٢٧٠)، وَأَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْعَادَةِ أَيْضًا: السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي

«حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَافِ» (ق ٥٤٨ أ)، عِنْدَ كَلَامِ الرَّمْخَشَرِيِّ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَلِيَخْذُرْ أَهْلَ الْأَنْبِيَاءِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧].

(٣) «تفسير التحرير والتنوير» (٢٤/٤٥).



نَقْدُ «الْكَشَافِ»

أَحْسَبُ أَنِّي أَنْصَفْتُ الزَّمَخْشَرِيَّ إجمالاً، فيما مضى مِنَ الْبَحْثِ، أَوْ قَارَبْتُ أَنْ أَنْصِفَهُ، فيما هو له مِنْ مَصْنَفِهِ «الْكَشَافِ»، فَلَنْتَقِلُ إِلَى مَا أُخِذَ عَلَيْهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ عادِلاً فِي قَوْلِي، مَنْصِفاً فِي حُكْمِي؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا بِالْعَدْلِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢].

أَقُولُ: إِنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ «الْكَشَافِ» يُعَدُّ مِنَ الْجَوَانِبِ الْحَسَنَةِ الْمُضِيئَةِ فِيهِ؛ وَلَكِنْ فِي «الْكَشَافِ» أَمْرٌ جَلَلٌ أَذْهَبَ بِهِجَتَهُ، وَأَفْسَدَ حَسَنَتَهُ.

وَأَعْظَمُ ذَلِكَ: مَا دَسَّ فِيهِ مِنْ أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ، بِطُرُقٍ ظَاهِرَةٍ، وَأُخْرَى خَفِيَّةٍ؛ فَإِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ مُعْتَزِلِيَّ جَلْدٌ، وَقَدْ رَسَخَ الْاِعْتِزَالُ فِي قَلْبِهِ، وَجَرَى فِي دَمِهِ، وَظَلَّ يَدَافِعُ عَنْهُ طَوَالَ حَيَاتِهِ، وَلَا يَصِحُّ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْاِعْتِزَالِ.

وَلَقَدْ أَخَذَ الزَّمَخْشَرِيُّ هَذَا الْمَذْهَبَ الْمُردِيَّ عَنْ أَبِي مُضَرٍّ مُحَمَّدٍ بْنِ جَرِيرٍ الضَّبِّيِّ (ت ٥٠٧هـ)، وَكَانَ مُعْتَزِلِيًّا كَبِيرًا دَاعِيَةً لِلْمَذْهَبِ، وَهُوَ الَّذِي أَيْقَظَ الْاِعْتِزَالَ مِنْ هَجْعَتِهِ، وَبَعَثَهُ مِنْ رَقْدَتِهِ، وَأَدْخَلَهُ حُورَارِزْمَ، وَكَانَ الْاِعْتِزَالُ قَدْ تَوَارَى مِنَ الْأَمْصَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَقُودًا، وَانْحَسَرَ ظِلُّهُ زَمَانًا طَوِيلًا؛ فَقَامَ أَبُو مُضَرٍّ هَذَا بِأَعْبَاءِ الدَّعْوَةِ إِلَى الْمَذْهَبِ، مُسْتَعِينًا بِقُوَّةِ شَخْصِيَّتِهِ، وَبِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْعُلُومِ، وَمَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةِ الْحُجَّةِ، وَسَعَةِ الْبَيَانِ.

وَلْنَسْتَمِعَ إِلَى قَوْلِ يَأْقُوتَ عَنْهُ: «كَانَ يُلَقَّبُ فَرِيدَ الْعَصْرِ، وَكَانَ

وَحِيدَ دَهْرِهِ وَأَوَانِهِ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالطَّبِّ، يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي أَنْوَاعِ الْفَضَائِلِ، أَقَامَ بِخَوَارِزْمَ مُدَّةً، وَانْتَفَعَ النَّاسُ بِعِلْمِهِ وَمَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ، وَأَخَذُوا عَنْهُ عِلْمًا كَثِيرًا، وَتَخَرَّجَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَكَابِرِ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ؛ مِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَهُوَ الَّذِي أَدْخَلَ عَلَى خَوَارِزْمَ مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَنَشَرَهُ بِهَا؛ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْخَلْقُ لَجَلَالَتِهِ، وَتَمَذَّهَبُوا بِمَذْهَبِهِ»^(١).

إِذَنْ: تَأَثَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِأَبِي مُضَرَّ هَذَا أَيْمًا تَأَثَّرَ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْإِعْتَزَالَ، وَأَشْرَبَ قَلْبَهُ حَبَّةً، وَلَمَّا مَاتَ، رَنَاهُ بِقِصَائِدِ عِدَّةٍ؛ يَقُولُ فِي إِحْدَاهَا - وَهِيَ طَوِيلَةٌ -:

فَقُلْتُ لِطَبْعِي هَاتِ كُلَّ ذَخِيرَةٍ فَمِنْ أَجْلِهِ مَا زِلْتُ أَدْخِرُ الذُّخْرَا
وَأَبْرِرُ كَرِيمَاتِ الْقَوَافِي وَغَيْرَهَا فَمِنْهُ اسْتَفَدْنَا الْعِلْمَ وَالنَّظْمَ وَالنَّثْرَا^(٢)

وَوَرِثَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَنْ شَيْخِهِ هَذِهِ الرُّوحَ الْمُتَحَمِّسَةَ، وَالنَّفْسَ الْمُتَوَبِّةَ؛ لِنَشْرِ الْمَذْهَبِ، وَالْحَمِيَّةِ لَهُ، وَتَلْمِيعِ رَجَالِهِ.

وعندي: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ فَاقَ شَيْخَهُ فِي ذَلِكَ:

فَإِنَّ شَيْخَهُ: لَمْ يَتْرُكْ مَصْنَفَاتٍ تُذَكِّرُ إِلَّا كِتَابًا فِيهِ مُلَحٌّ وَأَشْعَارٌ، سَمَّاهُ: «زَادَ الرَّاكِبِ»^(٣).

أَمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ: فَالْف «الْكَشَافِ»، وَمَا أَدْرَاكَ مَا «الْكَشَافِ»؟! «إِنَّهُ وَكُرُّ الْمُعْتَزَلَةِ»، وَهُوَ أَحَدُ أَهَمِّ أَسْفَارِهِمُ الْبَاقِيَةِ وَأَعْظَمُهَا، وَهُوَ الرُّكْنُ الرَّكِيْنُ، وَالْأُسُّ الْمَتِينُ، الَّذِي لَمْ يَتَصَدَّعْ مِنْ تَرَاثِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ بَلْ بَقِيَ خَالِدًا إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا، وَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يُلْغِيَهُ مِنْ مَكْتَبَةِ التَّفْسِيرِ

(١) «مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» (١٩/١٢٣).

(٢) «دِيَوَانُ الزَّمَخْشَرِيِّ» (ص ٢١٠).

(٣) يَنْظُرُ: «مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» (١٩/١٢٤).

الإِسْلَامِيَّةَ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ - فِي الْأَغْلَبِ - كُلُّ مُشْتَغِلٍ بِالتَّفْسِيرِ مِمَّنْ يُعْنُونَ بِلُغَةِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ وَنُظْمِهِ.

وعلى هذا: فصاحبُ هذا الكتابِ المخلِّدِ لمذهبِ الاعتزالِ، لا ينبغي أن يُزَحْزَحَ عن مَرْتَبَةِ الصَّدَارَةِ فِي طَبَقَاتِ قَوْمِهِ؛ ولهذا لم يُبْعِدِ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ وَصَفَ الزَّمَخْشَرِيَّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» بِأَنَّهُ: «كَبِيرُ الْمُعْتَزِلَةِ»^(١).

وَمِنْ نَعَصِبِ الزَّمَخْشَرِيَّ لِمَذْهَبِهِ: أَنَّهُ مُجَاهِرٌ بِهِ؛ وَنَقَلَ ابْنُ خَلِّكَانَ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَصَدَ صَاحِبًا لَهُ، وَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ فِي الدَّخُولِ، يَقُولُ لِمَنْ يَأْخُذُ لَهُ الْإِذْنَ: قُلْ لَهُ: «أَبُو الْقَاسِمِ الْمُعْتَزِلِيُّ بِالْبَابِ»^(٢).

قُلْتُ: وَمُجَاهَرَتُهُ بِالْإِعْتِزَالِ ظَاهِرَةٌ فِي الْكِتَابِ مِنْ أَوَّلَى صَفَحَاتِهِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي دِيْبَاجَتِهِ: أَنَّهُ أَلْفَ التَّفْسِيرِ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ فِتْنَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ الْعَدْلِيَّةِ^(٣)؛ وَلِذَا كَانَ لَهُ فِي تَفْسِيرِهِ لـ«الْكَشَافِ» هَدَفَانِ، لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا الْأَكْبَرُ فِي ذَهْنِهِ:

الأَوَّلُ: الْكَشْفُ عَنْ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ.

الثَّانِي: الْاسْتِدْلَالُ لِلْإِعْتِزَالِ، وَالِدَّعْوَةُ إِلَيْهِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ، فَإِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - جَعَلَ تَفْسِيرَهُ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى دِيْوَانًا أَوْ سِجِلًّا يَعْزِضُ فِيهِ عَقِيدَةَ أَصْحَابِهِ الْمُعْتَزِلَةِ، مُنْتَصِرًا لَهَا، وَقَسَرَ الْآيَاتِ عَلَى ذَلِكَ قَسْرًا، وَإِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ تَخَالِفُ مَذْهَبَهُ، لَوَّى عُقْفَهَا، وَجَعَلَ يَدُورُ عَلَيْهَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ؛ لِيُبْطِلَ دَلَالَتَهَا، كَمَا يَدُورُ السَّبْعُ عَلَى فَرِيَسَتِهِ؛ لِيُجْهَزَ عَلَيْهَا.

(١) «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (١٥١/٢٠). (٢) «وَقَيَّاتُ الْأَعْيَانِ» (١٧١/٥).

(٣) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» (١٥/١).

إِنَّ تَفْسِيرَ «الْكَشَافِ» يَدُورُ فِي فَلَكِ الْإِعْتَزَالِ، وَلَا عَجَبَ؛ فَقَدْ صَرَّحَ مُؤَلِّفُهُ بِأَنَّ «الْإِسْلَامَ هُوَ: الْعَدْلُ، وَالتَّوْحِيدُ، وَهُوَ الدِّينُ عِنْدَ اللَّهِ، وَمَا عِداهُ، فَلَيْسَ عِنْدَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ»^(١)، وَقَالَ: «إِنَّ أَشْرَفَ الْعُلُومِ وَأَعْلَاهَا مَنَزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ: عِلْمُ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَلَا يَغُرَّنَّكَ عَنْهُ كَثْرَةُ أَعْدَائِهِ؛ ف:

إِنَّ الْعَرَانِينَ تَلْقَاهَا مُحَسَّدَةً وَلَا تَرَى لِلنَّاسِ حُسَادًا»^(٢)

وَذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [نُصِّلَتْ: ٣٣]، لَا يَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ^(٣)، وَقَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨] -:

«فَإِنْ قُلْتَ: «مَا الْمَرَادُ بِأُولِي الْعِلْمِ الَّذِينَ عَظَّمَهُمْ هَذَا التَّعْظِيمُ؛ حَيْثُ جَمَعَهُمْ مَعَهُ وَمَعَ الْمَلَائِكَةِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَعَدْلِهِ؟»: قُلْتُ: هُمُ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ وَحْدَانِيَّتَهُ وَعَدْلَهُ بِالْحُجَجِ السَّاطِعَةِ، وَالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ، وَهُمْ عُلَمَاءُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ»^(٤).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ثَنَائِهِ عَلَى طَائِفَتِهِ الْمَعْتَزِلَةِ؛ وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَيَتَصَلُّ بِذَلِكَ نَقْلُ أَقْوَالِ رِجَالِ الطَّائِفَةِ، وَمَذْهَبِهِمْ:

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْفَجْرِ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَلَمَّا لَمَرَصَادٌ﴾ [الْفَجْر: ١٤] -: «عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ السُّورَةَ عِنْدَ بَعْضِ الظُّلَمَةِ»^(٥)، حَتَّى بَلَغَ هَذِهِ الْآيَةَ، فَقَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ

(١) «الْكَشَافُ» (١/٢٩٧).

(٢) السَّابِقُ (١/٢٧٩).

(٣) السَّابِقُ (٣/٥٩).

(٤) السَّابِقُ (١/٢٩٧).

(٥) فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ» (٢٠/٥٠): أَنَّهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، وَنَقَلَ الْخَبَرَ عَنْ الرَّمْخُسَرِيِّ.

لِيَالْمَرَّادِ ﴿١٤﴾ يَا فُلَانٌ؛ عَرَّضَ لَهُ فِي هَذَا النِّدَاءِ: بَأَنَّهُ بَعْضُ مَنْ تُوعَدُ
بِذَلِكَ مِنَ الْجَبَابِرَةِ؛ فَلِلَّهِ دَرَّةٌ، أَيُّ أَسَدٍ فَرَّاسٍ كَانَ بَيْنَ ثَوْبَيْهِ؟! يَدُقُّ
الظِّلْمَةَ بِإِنْكَارِهِ، وَيَقْصَعُ^(١) أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ بِاحْتِجَاجِهِ^(٢)، وَعَمَّرُو بِنُ
عَبِيدِ هَذَا قِيلَ عَنْهُ: «شَيْخُ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ»^(٣).

وَيُظْهِرُ: أَنَّ التَّعَصُّبَ سِمَةً عِنْدَ جَارِ اللَّهِ؛ فَهُوَ لَا يَعْرِفُ التَّوَسُّطَ؛
فَكَمَا كَانَ مَتَعَصِّبًا فِي أَصُولِ الدِّينِ لِلْإِعْتِزَالِ، فَقَدْ كَانَ مَتَعَصِّبًا فِي الْفُرُوعِ
لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَإِنْ كَانَ لَا يُغْلِظُ عَلَى مَخَالِفِيهِ فِي الْفَقْهِ، كَمَا يُغْلِظُ
عَلَى الْمَخَالِفِينَ فِي الْإِعْتِقَادِ:

يَقُولُ فِي «نَوَائِجِ الْكَلِمِ»^(٤): «الْجُودُ وَالْحِلْمُ حَاتِمِيَّ أَحْنَفِي»^(٥)، وَالِدَيْنُ
وَالْعِلْمُ حَنِيفِيَّ وَحَنْفِيَّ^(٦)، وَتَدَّ اللَّهُ الْأَرْضَ بِالْأَعْلَامِ الْمُئَيِّفَةِ^(٧)، كَمَا وَطَّدَ
الْحَنِيفِيَّةَ بِعِلْمِ أَبِي حَنِيفَةَ^(٨)، وَالْأَثَمَةَ الْجَلَّةَ الْحَنْفِيَّةَ، أَرْزَمَةَ الْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةَ^(٩).

(١) تَقُولُ: قَصَعْتُ الرَّجُلَ قَصْعًا: إِذَا صَغَّرْتَهُ وَحَقَّرْتَهُ، وَقَصَعْتُ هَامَتَهُ: إِذَا ضَرَبْتَهَا
بُيْسُطٍ كَفَكَ. «الصَّحَاحُ» (١٢٦٦/٣)، مَادَّةُ: (ق ص ع).

(٢) «الْكَشَافُ» (٢٧٠/٣).

(٣) يَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١٢٣/٢٢). وَقَدْ طَعَنَ فِيهِ مُسْلِمٌ فِي «مَقْدَمَةِ صَحِيحِهِ»
(ص ٢٨)، «بَابُ: أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ». وَيَنْظُرُ: «فَتْوحُ الْعَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (١٦/
٤٢٦).

(٤) (ص ٢٦٧)، مَعَ شَرْحِهَا: «النَّعَمُ السَّوَابِغُ» لِلْسَّعْدِ التَّقَنَّاظَانِيِّ.

(٥) مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسِ التَّمِيمِيِّ، كَانَ يُضْرَبُ بِحِلْمِهِ وَسُؤْدَدِهِ الْمَثَلُ.

(٦) فِي الْكَلَامِ لَفٌّ وَنَشْرٌ، أَيُّ: الدِّينُ حَنِيفِيٌّ وَالْعِلْمُ حَنْفِيٌّ؛ فَأَمَّا قَوْلُهُ: «الدِّينُ
حَنِيفِيٌّ» أَيُّ: مَائِلٌ عَنِ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ؛ فَهُوَ ثَابِتٌ حَقٌّ، وَقَوْلُهُ: «الْعِلْمُ حَنْفِيٌّ»
أَيُّ: مَنْسُوبٌ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، الْإِمَامِ الْمَعْرُوفِ؛ يَرِيدُ: أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ
خَيْرُ الْمَذَاهِبِ.

(٧) أَيُّ: الْجِبَالِ الشَّامِخَةِ.

(٨) الْحَنِيفِيَّةُ هِيَ: الْمِلَّةُ؛ أَيُّ: الدِّينُ، مَرَادُهُ: أَنَّ اللَّهَ ثَبَّتَ الدِّينَ بِفَقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ.

(٩) الْأَرْزَمَةُ: جَمْعُ زِمَامٍ، وَهُوَ الْخَيْطُ، وَمِنَ الْمَجَازِ: هُوَ زِمَامُ قَوْمِهِ؛ أَيُّ: قَائِدُهُمْ =

وَمِنْ شِعْرِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ:

وَأُسْنَدُ دِينِي وَاعْتِقَادِي وَمَذْهَبِي إِلَى حُنْفَا أَخْتَارُهُمْ وَحَنَائِفَا
حَنِيفِيَّةً أَدْيَانُهُمْ حَنِيفِيَّةً مَذَاهِبُهُمْ لَا يَبْتَغُونَ الرِّعَانِفَا^(١)

وهو - مع إعجابه بإمامه أبي حنيفة - فإنه يوقّرُ أئمةَ المذاهبِ
الفقهيةَ الأخرى، وينصّبُ نفسه مدافعاً عنهم؛ وآيةُ ذلك: أنه ألّف كتاباً
اختصّ بشرح ألفاظِ صدرت عن الإمام الشافعي؛ سمّاه: «شافِي العِيّ»،
مِن كَلَامِ الشَّافِعِيِّ^(٢)، ونَقَلَ فِي «تَفْسِيرِهِ» كَلَامَ الشَّافِعِيِّ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿ذَلِكَ أَذُنٌ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]: بِأَنَّ الْمَعْنَى: «أَلَّا تَكْثُرَ عِيَالُكُمْ»،
وهو ممّا أخذ على الإمام محمد بن إدريس؛ فذهب الزّمخشرى يَبْحَثُ
عن تأويل له صحيح، ثم قال: «وكلامٌ مثله من أعلام العلم، وأئمة
الشرع، ورؤوس المجتهدين: حقيقٌ بالحمل على الصّحة والسّداد، وألّا
يُظَنّ به تحريفٌ «تُعِيلُوا» إلى «تَعُولُوا»؛ وقد رُوِيَ عن عُمر بن
الخطّاب رضي الله عنه: «لَا تَظُنَّنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ فِي أَخِيكَ سُوءًا وَأَنْتَ تَجِدُ
لَهَا فِي الْخَيْرِ مَحْمَلًا»، وكفى بكتابتنا المترجم بكتاب: «شافِي العِيّ»، من
كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه، شاهداً: بأنّه كان أعلى كعباً وأطولَ باعاً في علم
كَلَامِ الْعَرَبِ؛ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا، وَلَكِنْ لِلْعُلَمَاءِ طُرُقًا وَأَسَالِيبَ؛
فَسَلَكَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ طَرِيقَةَ الْكُنْيَاتِ^(٣).

وَإِذَا قَرَأْتَ تَفْسِيرَ «الْكَشَافِ»، وَجَدْتَ صَاحِبَهُ يُقْبِلُ وَيُدْبِرُ فِي نَصْرَةِ
نَحْلَةِ الْإِعْزَالِ، وَتَثْبِيتِ أَصُولِ الْمَعْتَزَلَةِ:

= وَمَقْدَمُهُمْ وَصَاحِبُ أَمْرِهِمْ؛ يَرِيدُ: أَنَّ الْأَحْنَافَ هُمْ سَادَةُ الدِّينِ، وَأُئِمَّةُ النَّاسِ.

(١) «دِيَوَانُ الزَّمَخْشَرِيِّ» (ص ٣٧١).

(٢) يَنْظُرُ: «السُّلُوكُ»، فِي طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُلُوكِ لِلْجُنْدِيِّ (١/١٥١).

(٣) «الْكَشَافُ» (١/٣٤٧).

فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الْقُرْآنِ نَظْرَةً عَامَّةً، فَجَعَلَ الْآيَ الْمُؤَيَّدَ ظَاهِرُهَا لِلْمَذْهَبِ الْإِعْتِزَالِيِّ مُحْكَمَةً، وَتِلْكَ الَّتِي تَخَالَفُهَا مُتَشَابِهَةٌ، ثُمَّ طَفِقَ يَرُدُّ الْمُتَشَابِهَ إِلَى الْمُحْكَمِ فِي نَظَرِهِ؛ لِيُخْضَعَ تَفْسِيرُهَا لِلرَّأْيِ الْإِعْتِزَالِيِّ، وَهَذَا النُّحُو مِنْ التَّفْسِيرِ: مَا يُعْرَفُ بِالتَّأْوِيلِ، وَهَذَا نَفْسُهُ مَا صَنَعَهُ سَلَفُهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ (ت ٤١٥هـ)، وَأَلَّفَ مِنْ أَجْلِهِ كِتَابَهُ: «مُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ».

يَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] -: «﴿مُحْكَمَاتٌ﴾: أَحْكَمَتْ عِبَارَتُهَا بِأَنْ حُفِظَتْ مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَالِاشْتِبَاهِ، ﴿مُتَشَابِهَاتٌ﴾: مُشْتَبِهَاتٌ مُحْتَمِلَاتٌ، ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ أَي: أَصْلُ الْكِتَابِ تُحْمَلُ الْمُتَشَابِهَاتُ عَلَيْهَا، وَتُرَدُّ إِلَيْهَا.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (٢٣) [القيامة: ٢٣]، ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]»^(١).

فَأَوْرَدَ شَاهِدَيْنِ مِنَ الْمُحْكَمِ فِي رَأْيِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْمُتَشَابِهِ:

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾: مُحْكَمٌ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ يُفِيدُ نَفْيَ رُؤْيَا اللَّهِ مُطْلَقًا؛ وَهَذَا مِنْ عَقَائِدِهِمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (٢٣): مِنَ الْمُتَشَابِهِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَيُؤَوَّلُونَهُ بِالنُّعْمَةِ عِنْدَهُمْ؛ أَي: نَعَمَ رَبُّهَا نَاطِرَةٌ؛ أَي: مُنْتَظَرَةٌ؛ حَتَّى لَا يَتَعَاضَّضَ مَعَ الْمُحْكَمِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾.

وقوله: ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾: مُحْكَمٌ عندهم؛ لأنَّ الأمرَ في الآية عند المعتزلة هو الأمرُ الكونيُّ؛ فالفاحشة الواقعة ليست بمشيئة الله، ولا خلقاً له؛ وهذا تحقيق قولهم بنفي القدر، وإخراج أفعال العباد عن مشيئته تعالى.

والصواب الذي عليه أهل السنة: أنَّ الأمرَ المنفي في الآية هو الشرعيُّ؛ لأنَّ الأمرَ الشرعي لا يتعلَّق بما يُبغِضُه الله، وما يَسْخُطُه؛ بل بما يُحِبُّه من الإيمان والطاعات.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]: من التشابه عند المعتزلة؛ لأنَّ ظاهرها: أنَّ فسقَ العباد بأمره تعالى الكونيُّ؛ فيكون بمشيئته وخلقِه، وهذا يخالف مذهبهم في نفي القدر، ونفي خلق الله أفعال العباد؛ فيحملونها على الأمر الشرعيِّ، ففسقُ العباد مخالفٌ لأمر الله الشرعيِّ؛ وهذا متفقٌ عليه بين المعتزلة وبين أهل السنة.

والأمر في الآية عند أهل السنة يحتمل الأمرين: الشرعي والكوني؛ لأنَّ الأمر عندهم نوعان، والإرادة نوعان؛ كونية وشرعية.

وأما المعتزلة، فليس عندهم إلا الإرادة الشرعية، والأمر الشرعي؛ فأفعال العباد لا يتعلَّق بها أمرُ الله الكوني وإرادته الكونية، لكن يتعلَّق بها أمره الشرعي وإرادته الشرعية.

أما عند أهل السنة: فإرادة الله الكونية عامَّة لكلِّ موجودٍ من محبوبٍ ومسخوطٍ، وإرادته الشرعية تختصُّ بما يُحِبُّه الله من فعلٍ وتركٍ:

فالطاعة الواقعة: تتعلَّق بها الإرادتان الكونية والشرعية؛ كإيمان المؤمنين، وطاعة المطيع.

والطاعة غير الواقعة: تتعلَّق بها الإرادة الشرعية، دون الكونية؛ كإيمان الكافر، وطاعة العاصي.

والمعصية الواقعة: تتعلّق بها الإرادة الكونيّة، دون الشرعيّة؛ ككفر الكافر، ومعصية العاصي.

والمعصية غير الواقعة: لا تتعلّق بها أيّ من الإرادتين؛ ككفر المؤمن، ومعصية المطيع.

كُلُّ ذَلِكَ مِنْ عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمَقَرَّرَةِ.

وَمِمَّا يَظْهَرُ عَلَى صَفَحَاتِ «الْكَشَافِ»؛ مِنْ تَأْيِيدِ الْاعْتِزَالِ، وَتَثْبِيتِ عَقَائِدِهِ: مَا تَرَاهُ مِنْ طَعْنِ مُؤَلِّفِهِ فِي الْحُكَّامِ الظَّالِمَةِ، وَتَنْدِيدِهِ بِهِمْ، وَخَلْعِهِ الْأَلْقَابَ السَّيِّئَةَ عَلَيْهِمْ؛ انْطِلَاقًا مِنْ أَحَدِ أَصُولِ الْمَعْتَزِلَةِ الْخَمْسَةِ، وَهُوَ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَعْنُونَ بِهِ: الْخُرُوجَ عَلَى الْحَاكِمِ الظَّالِمِ:

فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ - عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] -:

«إِنْ قُلْتَ: «كَيْفَ يُفَسِّرُ ذِكْرُ اللَّهِ بِالْحُطْبَةِ، وَفِيهَا ذِكْرٌ غَيْرِ اللَّهِ؟»:

قُلْتَ: مَا كَانَ مِنْ ذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَعَلَى خَلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ، وَأَتَقِيَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَوْعِظَةِ وَالتَّذْكِيرِ -: فَهُوَ فِي حَكْمِ ذِكْرِ اللَّهِ، فَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ الظَّالِمَةِ وَالْقَابِهِمِ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَالِدَعَاءِ لَهُمْ، وَهُمْ أَحَقَّاءُ بَعْكَسِ ذَلِكَ -: فَمِنْ ذِكْرِ الشَّيْطَانِ، وَهُوَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَلَى مَرَاجِلَ»^(١).

وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا أَيْضًا: كَلَامُهُ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي

نَفْسٍ﴾ [النساء: ٥٩] - قَالَ:

«إِنْ اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَأَوْلُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ،

﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾؛ أي: ارجعوا فيه إلى الكتاب والسنة، وكيف تَلَزَمَ طاعةُ أمراء الجور، وقد جَنَحَ اللهُ الأمرَ بطاعةِ أولي الأمرِ بما لا يَبْقَى معه شكٌّ؟! وهو أن أَمْرَهُمْ أَوَّلًا: بأداء الأمانات، وبالعَدْلِ في الحُكْم، وأَمْرَهُمْ آخِرًا: بالرجوعِ إلى الكتابِ والسنةِ فيما أَشْكَلَ.

وأمرُاءُ الجور: لا يُؤدُّونَ أمانةً، ولا يحْكُمُونَ بعدلٍ، ولا يَرُدُّونَ شيئًا إلى كتابٍ ولا إلى سُنَّةٍ؛ إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ شَهَوَاتِهِمْ حَيْثُ ذَهَبَتْ بِهِمْ؛ فهم منسَلِخُونَ عن صفاتِ الذين هم أُولُو الأمرِ عند الله ورسوله، وأَحَقُّ أَسْمَائِهِم: اللُّصُوصُ الْمُتَغَلِّبَةُ^(١).

وقال - عند قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] -: «وقالوا: في هذا دليلٌ على أَنَّ الفاسقَ لا يَصْلُحُ للإمامة، وكيف يَصْلُحُ لها مَنْ لا يَجُوزُ حُكْمُهُ وشهادته، ولا تَجِبُ طاعته، ولا يُقْبَلُ خَبَرُهُ، ولا يُقَدَّمُ للصلاة؟!»

وكان أبو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُفْتِي سِرًّا بِوَجوبِ نُصْرَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، وَحَمَلِ الْمَالِ إِلَيْهِ، وَالْخُرُوجِ مَعَهُ عَلَى اللَّصِّ الْمُتَغَلِّبِ الْمُتَسَمِّيِّ بِالْإِمَامِ، وَالْخَلِيفَةِ؛ كَالدَّوَانِيقِيِّ، وَأَشْبَاهِهِ، وَقَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ: «أَشَرْتُ عَلَى ابْنِي بِالْخُرُوجِ مَعَ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ؛ حَتَّى قُتِلَ؟!»، فَقَالَ: «لَيْتَنِي مَكَانَ ابْنِكَ!»، وَكَانَ يَقُولُ فِي الْمَنْصُورِ وَأَشْيَاعِهِ: «لَوْ أَرَادُوا بِنَاءَ مَسْجِدٍ، وَأَرَادُونِي عَلَى عَدِّ أَجْرِهِ، لَمَّا فَعَلْتُ»، وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «لَا يَكُونُ الظَّالِمُ إِمَامًا قَطُّ».

وكيف يَجُوزُ نَصْبُ الظَّالِمِ للإمامة، والإمامُ إِنَّمَا هُوَ لَكَفِّ الظُّلْمَةِ؛ فَإِذَا نُصِّبَ مَنْ كَانَ ظَالِمًا فِي نَفْسِهِ، فَقَدْ جَاءَ الْمَثَلُ السَّائِرُ: «مَنْ اسْتَرَعَى الذَّنْبَ، ظَلَمَ»^(٢). اهـ.

(١) «الْكَشَافُ» (١/٣٠).

(٢) السابق (١/٢٣٢).

وزيدُ بنُ عليٍّ الذي ذَكَرَهُ، هو زيدُ بنُ عليٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بنِ الْحُسَيْنِ بنِ عليٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وهو أَخُو مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ بنِ عليٍّ، وإِلَيْهِ تَنْتَسِبُ الزَّيْدِيَّةُ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَالْفَهْمِ فِي الْقُرْآنِ وَالشَّجَاعَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بِمَكَّةَ مُجَاوِرًا لِلزَّيْدِيَّةِ، وَمَصَاحِبًا لَهُمْ، وَصَنَّفَ كِتَابَهُ «الْكَشَافَ» لِأَجْلِهِمْ.

وَاللَّصُّ الْمَتَغَلَّبُ الْمَتَسَمِّي بِالْإِمَامِ وَالْخَلِيفَةِ الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ هُوَ: هِشَامُ بنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

وَالدَّوَانِيقِيُّ هُوَ: الْمَنْصُورُ أَخُو السَّقَّاحِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ قِيلَ: لُبُخْلِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمَصْنُفِينَ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِخِيَلًا، وَذَكَرَ مِنْ عَطَائِهِ وَكَرَمِهِ أَخْبَارًا كَثِيرَةً.

وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ، وَمُحَمَّدٌ، فَهُمَا ابْنَا عَبْدِ اللَّهِ بنِ الْحَسَنِ بنِ الْحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، كَانَا قَدْ تَغَيَّيَا أَيَّامَ السَّقَّاحِ، وَأَوَّلَ أَيَّامِ الْمَنْصُورِ، ثُمَّ ظَهَرَ مُحَمَّدٌ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً، وَدَخَلَ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَخَطَبَ حَتَّى حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَنَزَلَ وَصَلَّى بِالنَّاسِ، وَبُوعَ بِالْمَدِينَةِ طَوْعًا، وَاسْتَعْمَلَ الْعُمَّالَ، وَغَلَبَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ، وَجَبَى الْأَمْوَالَ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ أَخُوهُ قَدْ صَارَ إِلَى الْبَصْرَةِ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَآخِرُ أَمْرِهِمَا: أَنَّ الْمَنْصُورَ وَجَّهَ إِلَيْهِمَا الْعَسَاكِرَ، وَقَتَلَا.

ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ^(١).

وَمَا ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي وَصْفِ الْوَلَاةِ الظَّلْمَةِ، إِنْ قِيلَ: إِنَّهُ حَقٌّ، فَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ السَّنَةَ جَاءَتْ بِالْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عَلَى ظُلْمِهِمْ، وَتَرَكِ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ؛ دَرَأًا لِلْفَسَادِ الْعَامِّ: بِسَفْكِ الدَّمَاءِ، وَانْتِهَاكِ الْأَعْرَاضِ، وَنَهْبِ

الأموال؛ وهذا ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ على مرِّ الأعصارِ، واختلافِ الأمصارِ؛ عقيدةً يعتقِدُونَهَا، ودينًا يَدِينُونَ اللهَ به؛ فأهلُ السُّنَّةِ إذا رأوا ظُلمَ الحاكمِ وشِدَّةَ سَطْوَتِهِ، صَبَرُوا على ظُلمِهِ، ولم يخرجُوا عليه؛ لِمَا في الخروجِ مِنَ المَفسادِ الكبيرةِ.

هذه شواهدٌ ومثُلٌ على اعتزالِياتِ «الْكَشَافِ»؛ وهي بَرَضٌ مِنَ عِدَّة^(١)، وَعَيْضٌ مِنَ فَيْضٍ، وَرَشَاشٌ مِنَ سَجَلِهِ الْأَسَنِ، وَشَرَارَةٌ مِنَ نَارِهِ الْمُسْتَعِرَةِ.

والمقصودُ: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ يُوَيِّدُ الاعتزالَ بكلِّ ما يستطيعُ مِنْ فكرٍ وعلمٍ وعقلٍ، ويستعملُ اللغةَ والنحوَ وعلومَ البلاغةِ، ويستنجدُ بكلِّ شيءٍ أَمَامَهُ؛ ليصحَّحَ عقيدَتَهُ وينصِّرَها، وما زال كذلك حتى جعلَ يستشهدُ بكلامِ السائِلِينَ - أي: الشَّحَازِينَ - مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ:

فإنَّهُ قال - في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] -: «﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾: ذَاتُهُ، والوجهُ يُعَبَّرُ به عن الجملةِ والذاتِ؛ ومساكينُ مَكَّةَ يقولونَ: «أَيْنَ وَجْهُ عَرَبِيٍّ كَرِيمٍ يُنْقِذُنِي مِنَ الْهَوَانِ؟!»^(٢).

أراد بذلك: نفْيَ صِفَةِ الوجهِ الثابتَةِ لله تعالى.

وقال - في قولِهِ تعالى: ﴿وَجْهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرٌ﴾ [٢٢] إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ [٢٣] -: «القيامة: ٢٢، ٢٣] -: «وَسَمِعْتُ سَرُورِيَّةً^(٣) مُسْتَجِدِيَّةً بِمَكَّةَ وَقَتَ الظُّهْرِ حِينَ يُغْلِقُ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، وَيَأْوُونَ إِلَى مَقَائِلِهِمْ، تقولُ: «عُيِّنَتِي نُؤَيِّظُكَ إِلَى اللَّهِ

(١) قال الزَّمْخَشَرِيُّ: «بَرَضٌ مِنْ عِدَّةٍ، الْبَرَضُ: الْمَاءُ الْقَلِيلُ، وَالْعِدَّةُ: الدَائِمُ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ؛ أَي: هُوَ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ». «المستقصى في أمثال العرب» (٣٨٦/٢).

(٢) «الْكَشَافُ» (١٥٣/٣).

(٣) نسبةٌ إِلَى السَّرُورِ، مَحَلَّةٌ فِي حِمَيْرَ؛ قاله الطَّبِيبِيُّ فِي «الحاشية» (١٧٢/١٦).

وإليكم»، والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم؛ كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلا إياه^(١).

أراد بذلك: نفى رؤية الله في الآخرة؛ حيث حمل النظر على التوقع والرجاء.

ومضى على هذا النحو يقرّر عقائد المعتزلة، ويلمّ شعثها، ولا يبعدُ أن يكون أعلم أهل عصره بها؛ فإنه ذكر في مطلع «الكشاف»: أن جماعة العدلية - وهم المعتزلة - كانوا يراجعونه في مسائل التفسير، والتفسير هو أصل علوم الإسلام ورأسها؛ فثبت الرجل عقائد المعتزلة في «كشافه»، وملا كتابه من الاعتزال؛ بحيث يصدق على «كشافه» أن يُسمّى: «بيت المعتزلة»، و«مكتبة المعتزلة»، و«قاموس المعتزلة»؛ فالزّمخشري لم يدع سورة من سور القرآن إلا دسّ فيها من معتقده؛ كما يقول ابن المنير^(٢)، ويستعمل الحيل لذلك^(٣)؛ بل إن الزّمخشري نفسه صرح: «بأن الإسلام هو: العدل، والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه، فليس عنده في شيء من الدين»^(٤)، وإذا كان الدين عنده هو الاعتزال، فالواجب عليه: أن يُقيم بُيان «كشافه» على هذا الدين، وأن يستوعب فيه أصول مذهبه؛ ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم ثبتنا على السنة، وأمتنا عليها يا ذا الجلال والإكرام.

ألا فليعلم كل طالب علم: أن كثيراً من فوائد الزّمخشري التي يراها في كتّب التفسير ملتبطة من «الكشاف»، إنما أخذت منه بكلفة؛ إذ استخلصت هاتيك الفوائد من بين قرث الاعتزال ودمه؛ فجزى الله عنا

(١) «الكشاف» (٣/٢٣٧).

(٢) «الانتصاف، من صاحب الكشاف»، بهامش «الكشاف» (٣/١٣٩).

(٣) السابق (١/٥٠٧). (٤) «الكشاف» (١/٢٩٧).

عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ وَجَهَابِذَتَهَا الَّذِينَ اسْتَخْرَجُوا لَنَا مَا فِي «الْكشَافِ» مِنَ الْفَوَائِدِ وَالنِّكَاتِ، وَصَبَرُوا عَلَى قِرَاءَتِهِ وَالنَّظَرِ فِي اعْتِزَالِيَّاتِهِ الْفَجَّةِ وَطُغُونَاتِهِ الْمُرَّةِ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَا أَثْقَلَ مُطَالَعَتَهَا عَلَى النُّفُوسِ! وَمَا أَلْطَفَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَأَنْ أَحْكِيَ كَلَامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْكِيَ كَلَامَ الْجَهْمِيَّةِ»!^(١)

وَتَفْسِيرُ «الْكشَافِ» مَمْلُوءٌ مِنْ عَقَائِدِ الْجَهْمِيَّةِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَحَسْبُكَ بِقَوْلِ الْإِمَامِ، وَالْعَلَمِ الْهُمَامِ، وَالْجَهْبَذِ الْخَبِيرِ بِعَقَائِدِ الْقَوْمِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَقْدَمَةِ التَّفْسِيرِ» الْمَشْهُورَةِ، حَيْثُ يَقُولُ: «وَأَمَّا الزَّمْخَشَرِيُّ، فَتَفْسِيرُهُ مُحْشَوٌّ بِالْبِدْعَةِ، وَعَلَى طَرِيقَةِ الْمَعْتَزَلَةِ؛ مِنْ إِنْكَارِ الصِّفَاتِ، وَالرُّوْيَةِ، وَالْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَأَنْكَرَ أَنَّ اللَّهَ مُرِيدٌ لِلْكَائِنَاتِ، وَخَالَقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الْمَعْتَزَلَةِ»^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَصُولَ الْمَعْتَزَلَةِ الْخَمْسَةَ؛ وَهِيَ:

التَّوْحِيدُ، وَالْعَدْلُ، وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَإِنْفَاذُ الْوَعِيدِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.

وَشَرَعَ فِي تَفْسِيرِهَا:

فَذَكَرَ أَنَّ مَعْنَى «التَّوْحِيدِ» عَنْدهُمْ: يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الصِّفَاتِ؛ وَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْإِحَادُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ.

وَأَنَّ مَعْنَى «الْعَدْلِ» عَنْدهُمْ: يَتَضَمَّنُ التَّكْذِيبَ بِالْقَدَرِ؛ وَهُوَ: خَلَقَ اللَّهُ

(١) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «مَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٢٦٩)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٢٣)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (ص ٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «اجْتِمَاعِ الْجِيُوشِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (ص ١٣٥).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٣/٣٨٦).

لأفعالِ العبادِ، وإرادتهُ للكائناتِ، وقدرتهُ على كلِّ شيءٍ.

وَأَمَّا «الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ»، فهي عندهم: أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يُسَمَّى: مُؤْمِنًا، بوجهِ مِنَ الوجوه؛ كما لَا يُسَمَّى: كَافِرًا؛ فنَزَلُوهُ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ.

و«إِنْفَاذُ الْوَعِيدِ» عندهم، معناه: أَنَّ فُسَّاقَ الْمَلَّةِ مَخْلَدُونَ فِي النَّارِ، لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا بِشَفَاعَةٍ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ؛ كما تَقُولُهُ الْخَوَارِجُ.

و«الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»، يَتَضَمَّنُ عَنْدهم: جَوَازَ الْخُرُوجِ عَلَى الْأَثَمَةِ، وَقِتَالِهِمْ بِالسَّيْفِ.

ثُمَّ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «وَهَذِهِ الْأَصُولُ حَشَا بِهَا كِتَابَهُ بِعِبَارَةٍ لَا يَهْتَدِي أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَيْهَا، وَلَا لِمَقَاصِدِهِ فِيهَا، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَمِنْ قَلَّةِ النُّقْلِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ»^(١).

فَهَذِهِ الْأَصُولُ الْخَمْسَةُ كَانَتْ حَاضِرَةً فِي ذِهْنِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَفِي قَلْبِهِ؛ حِينَ كَانَ يَكْتُبُ «الْكَشَّافَ»؛ وَلِهَذَا جَعَلَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْآيَاتِ، وَيَقْسِرُهَا عَلَيْهَا قَسْرًا؛ مِنْ قُرْبٍ أَوْ مِنْ بُعْدٍ، وَقَدْ يَغْبِرُ فِي وَجْهِ الْآيَةِ؛ كَمَا يَقُولُ ابْنُ الْمُنِيرِ^(٢)؛ فَهَذَا دَأْبُهُ مَعَ الْآيِ: صَرَفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، وَتَسْوِيطُهَا عَلَى مَذْهَبِ الْفَاسِدِ؛ بَحِيثٌ إِنَّهُ مَتَى لَاحَ لَهُ شَارِدَةٌ مِنْ بَعِيدٍ، اقْتَنَصَهَا، أَوْ وَجَدَ مَوْضِعًا لَهُ فِيهِ أَدْنَى مَجَالٍ، سَارَعَ إِلَيْهِ، وَلَا يَهْمُهُ أَنْ يَوَاجِهَ الْقَارِئَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ - فِي الْأَصْلِ - إِنَّمَا كَتَبَ التَّفْسِيرَ لِأَصْحَابِهِ.

وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَكُونَ اسْتِدْلَالُهُ بِعِيدًا عَنِ الْحَقِّ؛ حَيْثُ يَتَعَامَى عَنِ أَصُولِ الْعِلْمِ، وَيَسْتَغْفِلُ الْقَارِئَ، أَوْ قُلُ: «كَأَنَّهُ لَمْ يَعْأَ بِأَحَدٍ».

وَالْعَقْلُ لَدَى الزَّمْخَشَرِيِّ هُوَ الْمَقْدَمُ، وَهُوَ عِنْدَهُ قَبْلَ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ،

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٧٨/١٣).

(٢) ينظر: «الانتصاف»، من صاحبِ «الكَشَّافِ»، بهامشِ «الكَشَّافِ» (٣/٣١).

وهذه طريقة عامة أهل البدع؛ يقدمون العقل على النقل، ويجعلون دلالة النص ظنية، ودلالة العقل قطعية.

ومن كلام الرَّمَخْشَرِيِّ في ذلك: قوله - عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١] - يقول: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾: يُحتاج إليه في الدين؛ لأنه القانون الذي يستند إليه السُّنَّة والإجماع والقياس، بعد أدلة العقل^(١).

ويسمى العقل السلطان، ويقول: «امش في دينك تحت راية السلطان، ولا تقنع بالرواية عن فلان وفلان؛ فما الأسد المحتجب في عرينه، أعز من الرجل المحتج على قريته، وما العنز الجرباء تحت الشَّمَالِ البليل، أذل من المقلد عند صاحب الدليل، ومن تبع في أصول الدين تقليده، فقد ضيع وراء الباب المرتج إقليده^(٢)، وجامع الروايات الكثيرة ولا حجة عنده، مقو^(٣) أوفر ظهره بالخطب وأغفل زنده، إن كان للضلال أم فالتقليد أمه، قلد الله حبلاً من مسد من يقصده ويؤممه^(٤)».

ومع هذا التعظيم للعقل عند الرَّمَخْشَرِيِّ؛ فإننا نراه يقول - عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِرم ذات اليماء﴾ [الفجر: ٧] - ما هذا نصه: «رؤي أنه كان لعاد ابنان: شداد وشديد، فملكا وقهراً، ثم مات شديد، وخلص الأمر لشداد، فملك الدنيا ودانت له ملوكها، فسمع بذكر الجثة، فقال: «أبني مثلها»، فبنى إرم في بعض صحاري عدن في ثلاث مئة سنة، وكان عمره تسع مئة سنة، وهي مدينة عظيمة، قصورها من الذهب والفضة،

(١) «الكشاف» (٢/١٢٨).

(٢) الإقليد: المفتاح.

(٣) المقوي: المسافر.

(٤) «أطواق الذهب، في المواعظ والخطب» (ص ٤٦).

وَأَسَاطِينُهَا مِنَ الزَّبَرَجَدِ وَالْيَاقُوتِ، وَفِيهَا أَصْنَافُ الْأَشْجَارِ وَالْأَنْهَارِ الْمُطَرَّدَةِ، وَلَمَّا تَمَّ بِنَاؤُهَا، سَارَ إِلَيْهَا بِأَهْلِ مَمْلَكَتِهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنْهَا عَلَى مَسِيرَةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ صَيْحَةً مِنَ السَّمَاءِ، فَهَلَكُوا^(١).

إِنَّ الْعَاقِلَ يَرْبَأُ بِنَفْسِهِ وَعَقْلِهِ أَنْ يَصَدِّقَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَحْكِيَهُ؛ فَكَيْفَ بَمَنْ يُورِدُهُ فِي كِتَابٍ أَلْفَهُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ؟!

وَلَقَدْ رَأَيْتُ الطَّاهِرَ ابْنَ عَاشُورٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى أَدْبِهِ الْجَمُّ - يَقُولُ فِي «تَفْسِيرِهِ»: «الزَّمْخَشَرِيُّ دَابُّهُ كَثِيرًا مَا يُرْغَمُ مُعَانِي الْقُرْآنِ عَلَى مُسَايَرَةِ مَذْهَبِهِ، فَتَنْزَوُ عَصَبِيَّتُهُ، وَتَنْزَوِي عِبْقَرِيَّتُهُ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ عَاشُورٍ أَيْضًا؛ حِينَ تَعَرَّضَ لِخِلَافٍ بَيْنَ الْمَفْسِّرِينَ فِي إِعْرَابِ آيَةٍ: «وَسَكَّتَ عَنْهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»؛ (وَهُوَ سَكُوتٌ مِنْ ذَهَبٍ)^(٣)؛ هَكَذَا وَضِعَتِ الْجُمْلَةُ بَيْنَ هَلَاكَيْنِ فِي «تَفْسِيرِ التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ».

وَلَا بُدَّ هُنَا مِنْ أَنْ أُشِيرَ إِلَى مَوْقِفِ ابْنِ عَاشُورٍ مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ؛ فَإِنَّهُ يُجِلُّهُ، وَيُعَظِّمُهُ، وَيَعْتَذِرُ لَهُ حَيْثُ يَجِبُ الِاعْتِذَارُ:

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ: «وَفَسَّرَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» الْمَثَلَ هُنَا بِالْصِفَةِ الْغَرِيبَةِ؛ تَشْبِيهًا لَهَا بِبَعْضِ الْأَمْثَالِ السَّائِرَةِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ بِمَا لَا نَظِيرَ لَهُ، وَلَا اسْتِعْمَالَ يَعْضُدُّهُ؛ اقْتِصَادًا مِنْهُ فِي الْعَوَصِ مِنَ الْمَعْنَى، لَا ضَعْفًا عَنْ اسْتِخْرَاجِ حَقِيقَةِ الْمَثَلِ فِيهَا، وَهُوَ جُذْيُهَا الْمَحْكُوكُ، وَعُذْيُهَا الْمَرْجَبُ، وَلَكِنْ أَحْسَبُهُ صَادَقَ مِنْهُ وَقْتُ سُرْعَةٍ فِي التَّفْسِيرِ، أَوْ شُغْلًا بِأَمْرِ خَطِيرٍ؛ وَكَمْ تَرَكَ الْأَوَّلَ لِلْآخِرِ!»^(٤).

(١) «الْكَشَافُ» (٢٦٩/٤).

(٢) «تَفْسِيرُ التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ» (١٥٨/٣). (٣) السَّابِقُ (١٣٩/١٤).

(٤) السَّابِقُ (٣٤٠/١٧).

وَلَمَّا ذَكَرَ ابْنُ عَاشُورٍ - عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ إِلَهَتِي يَتَّبِعُهُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَأَهْجُرَنِي مَلِكًا﴾ [مريم: ٤٦] -: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ يَجْعَلُ «الْمَقْصِدَ» أَحَدَ الْمَرْجَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ عِنْدَهُ -: قَالَ مَا نَصُّهُ: «وَالْتَحْقِيقُ: أَنَّهُ فِي قُوَّةِ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ، وَمَبْتَدَأٍ مُؤَخَّرٍ؛ وَلِهَذَا نَظَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْكُشَافِ» إِلَى هَذَا الْمَقْصِدِ، فَقَالَ: «قَدَّمَ الْخَبَرَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ إِلَهَتِي﴾؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَهَمَّ عِنْدَهُ، وَهُوَ بِهِ أَغْنَى». اهـ. وَلِلَّهِ دَرُّهُ، وَإِنْ ضَاعَ بَيْنَ أَكْثَرِ النَّاطِرِينَ دُرُّهُ!»^(١).

وَمِنْ تَعْظِيمِ ابْنِ عَاشُورٍ لِلزَّمَخْشَرِيِّ وَإِعْجَابِهِ بِهِ: أَنَّهُ قَدَّمَهُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ فِي الذَّوْقِ حِينَ خَالَفَهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ «لَمْ»، وَ«لَمَّا»، فَقَالَ: «وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو حَيَّانَ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ حُجَّةً فِي الذَّوْقِ، لَا يُدَانِيهِ أَبُو حَيَّانَ»^(٢).

وَيَكْبُرُ إِعْجَابُ ابْنِ عَاشُورٍ بِالزَّمَخْشَرِيِّ وَيَتَصَاعَدُ؛ حَتَّى يَجْعَلَهُ مُجَدِّدَ الْمِئَةِ السَّادِسَةِ^(٣)!

ثُمَّ يَمْضِي مَهْوًى مِنْ عَقَائِدِ الْمَعْتَزَلَةِ، زَاعِمًا أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ - أَيْ: الْأَشَاعِرَةَ - وَبَيْنَ الْمَعْتَزَلَةِ: «خِلَافٌ فِي أُمُورٍ خَفِيفَةٍ هِيَ مَجَالٌ لِلْاجْتِهَادِ، وَمُثَارَةٌ مِنَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا فِيمَا خَالَفُونَا فِيهِ؛ وَتِلْكَ الْأَدَلَّةُ - وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا ضَعِيفًا - فَلَيْسَ فِيهَا مَخَالَفَةٌ لِلْقَوَاطِعِ».

ثُمَّ يَقُولُ ابْنُ عَاشُورٍ: «وَلِذَلِكَ فَهَمُّ أَقْرَبُ الْمَخَالِفِينَ لَنَا فِي مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، وَجَمِيعُ مَا خَالَفْنَا الْمَعْتَزَلَةَ فِيهِ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقَائِدِ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ: اسْتِحْلَالُ حَرَامٍ، وَلَا اسْتِبَاحَةُ دَمِ الْمَخَالِفِ وَلَا مَالِهِ، وَلَا

(١) «تفسير التحرير والتنوير» (١٦/١١٩).

(٢) السابق (٢٦/٢٦٥).

(٣) ينظر: «جُمُهرَةُ مَقَالَاتٍ وَرِسَالَاتِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورٍ» (١/١٦١)، (١٦٦).

تَكْفِيرُهُ»^(١)، ثُمَّ مَضَى يَعِدُّ مَسَائِلَ الْخِلَافِ الْعَقْدِيَّةِ الَّتِي شَدَّ بِهَا الْمَعْتَزِلَةَ.

وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَاشُورٍ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَفِيهِ قُصُورٌ، وَهُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى مَنَاقِشَةٍ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهَا، وَإِنَّهُ لَبَيِّنٌ كَبِيرٌ بَيْنَ هَذَا الْإِطْرَاءِ مِنَ ابْنِ عَاشُورٍ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، وَجَعَلَهُ مِنْ مَجْدِدِي دِينِ الْأُمَّةِ، وَبَيْنَ قَوْلِ مَنْ يَرَى كُفْرَهُ، وَأَنَّهُ حَامِلٌ لَوَاءِ الْمَعْتَزِلَةِ؛ كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ.

وَالصَّوَابُ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ -: وَسَطُ بَيْنِ الطَّرَفَيْنِ؛ فَلَا إِفْرَاطَ، وَلَا تَفْرِيطَ؛ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَاشُورٍ نَفْسَهُ شَكَّكَ فِي تَلَاقِيهِ اعْتِقَادِ الْإِعْتِزَالِ، وَالْقِيَامِ بِتَجْدِيدِ الدِّينِ فِي ذَاتِ وَاحِدَةٍ^(٢).

هَذَا؛ وَإِنَّ مِنَ الْعَجَبِ: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ حِينَ يَخْلِي بَيْنَ نَفْسِهِ وَمَا فُطِرَتْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْحَقِّ، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ وَمِصْدَاقُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَهَجَ فِي آخِرِ «الْكَشَافِ» بِدَعَاءٍ طَوِيلٍ، قَالَ فِيهِ ضَارِعًا لِرَبِّهِ:

«وَأَسْأَلُهُ بِخُضُوعِ الْعُنُقِ وَخُشُوعِ الْبَصَرِ، وَوَضْعِ الْحَدِّ لَجَلَالِهِ الْأَعْظَمِ الْأَكْبَرِ، مُسْتَشْفِعًا إِلَيْهِ بِنُورِهِ الَّذِي هُوَ الشَّيْبَةُ فِي الْإِسْلَامِ، مَتَوَسِّلًا بِالنُّوْبَةِ الْمَمْحُصَةِ لِلْآثَامِ، وَبِمَا عُيِّنَتْ بِهِ مِنْ مُهَاجَرَتِي إِلَيْهِ وَمَجَاوَرَتِي، وَمِرَابَطَتِي بِمَكَّةَ وَمَصَابِرَتِي، عَلَى تَوَاكُلٍ مِنَ الْقُوَى، وَتَخَاذُلٍ مِنَ الْخُطَا.

ثُمَّ أَسْأَلُهُ بِحَقِّ صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَقِرَائِهِ الْمَجِيدِ الْكَرِيمِ، وَبِمَا لَقِيتُ مِنْ كَدَحِ الْيَمِينِ، وَعَرَقِ الْجَبِينِ، فِي عَمَلِ «الْكَشَافِ»...

أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَهَبَ لِي خَاتِمَةَ الْخَيْرِ، وَيَقِينِي مَصَارِعَ الشُّوءِ، وَيَتَجَاوَزَ عَن فَرَطَاتِي يَوْمَ التَّنَادِ، وَلَا يَفْضَحْنِي بِهَا عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، وَيُحِلَّنِي دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ، بِوَاسِعِ طَوْلِهِ، وَسَابِغِ نَوْلِهِ؛ إِنَّهُ هُوَ الْجَوَادُّ

(١) «جَمْعُهُ مَقَالَاتٍ وَرِسَالَاتٍ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُورٍ» (١/١٦٢).

(٢) يَنْظُرُ: السَّابِقُ.

الكرِيم، الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ»^(١).

فلاحظْ قَوْلَهُ: «وَيُحِلِّنِي دَارَ الْمُقَامَةِ [أي: الْجَنَّةَ] مِنْ فَضْلِهِ، بِوَاسِعِ طَوْلِهِ، وَسَابِغِ نَوْلِهِ»، مع أَنَّهُ قَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتُودُّوْنَ أَنْ تَلِكُمْ الْجَنَّةُ أَوْرَثْتُمْوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] -: «بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمْ، لَا بِالتَّفْضِيلِ؛ كَمَا تَقُولُ الْمُبْطَلَةُ»^(٢).

لَوْ رَجَعَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلَى مَعْتَقَدِهِ، وَحَقَّقَ مَذْهَبَ الْمُعْتَزِلَةِ هُنَا، لَوَجَدَ أَنَّ سُؤَالَ الْجَنَّةِ مِنَ اللَّهِ عَبَثٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ:

- إِنْ كَانَ عَامِلًا بِمَا كُتِّفَهُ، فَهِيَ لَهُ حَقٌّ وَاجِبٌ؛ كَمَا هُوَ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَلَا يَصِحُّ مِنَ اللَّهِ الْإِخْلَالُ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ.

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا، فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَسْأَلُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُخْلِفُ وَعِيدَهُ؛ هَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ.

فَتَبَيَّنَ: أَنَّ دَعَاءَ الزَّمَخْشَرِيِّ هَذَا اقْتَضَتْهُ مِنْهُ الْفِطْرَةُ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَأَنَّ الْخُصُومَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا؛ يَشْعُرُونَ أَوْ لَا يَشْعُرُونَ.

ودعاء الزَّمَخْشَرِيِّ هَذَا يَذْكُرُنَا بِدَعَاءِ سَلَفِهِ الْمُعْتَزِلِيِّ الْجَاحِظِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي دِيبَاجَةِ «الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ»: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْقَوْلِ، كَمَا نَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْعَمَلِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ لِمَا لَا نُحْسِنُ، كَمَا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعُجْبِ بِمَا نُحْسِنُ»^(٣).

وَأَقُولُ مُعَقِّبًا عَلَى كَلَامِ الْجَاحِظِ: الْعُجْبُ وَالتَّكْلِيفُ مِنَ أَعْمَالِ الْعَبْدِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ، وَعَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ - قَاطِبَةً - فَاللَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَصْرِفَ الْعَبْدَ

(٢) السابق (١/٤٨٧).

(١) «الْكَشَافُ» (٣/٢٩٧ - ٢٩٨).

(٣) «الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ» (١/٣).

عن فعله؛ إن أراد العبدُ أن يفعلَ، ولا أن يجعله فاعلاً؛ إذا شاء العبدُ ألا يفعلَ؛ فكيف يقولُ: «نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعُجْبِ وَالتَّكْلِيفِ»؟! ولكنَّ ذلكَ مِنَ الْجَاحِظِ - واللهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ - رجوعٌ إِلَى الْفِطْرَةِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، نَعَمْ؛ لو قال: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْمَصَائِبِ»، وما أَشَبَهُ ذلكَ، فهذا مستقيمٌ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّعَمَ وَالْمَصَائِبَ فَعَلُ اللَّهِ وَخَلْقُهُ؛ عَلَى مَذْهَبِ الْجَمِيعِ.

وَمِمَّا نَاقَضَ فِيهِ الزَّمَخْشَرِيُّ مَذْهَبَهُ الْإِعْتِزَالِيَّ فِي نَفْيِ الْقَدَرِ: قَوْلُهُ - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ﴾ [يوسف: ٦٨] - قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ﴾؛ يَعْنِي: قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ﴾ [يوسف: ٦٧]، وَعِلْمُهُ بِأَنَّ الْقَدَرَ، لَا يُغْنِي عَنْهُ الْحَذَرُ^(١)؛ فَاضْطَرَّتْهُ الْفِطْرَةُ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ الْحَذَرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ الْقَدَرِيَّةِ يَقْتَضِي أَنَّ الْحَذَرَ - وَهُوَ مِنْ فَعَلِ الْعَبْدِ - لَا تَأْثِيرَ لِلْقَدَرِ فِيهِ وَجُودًا وَلَا عَدَمًا؛ فَلَا قُدْرَةَ لِلَّهِ عَلَى فَعَلِ الْعَبْدِ، وَلَا تَعَلُّقَ لِمَشِيئَتِهِ بِهِ؛ فَمَشِيئَةُ الْعَبْدِ غَالِبَةٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ عِنْدَهُمْ.

وَمِمَّا نَاقَضَ فِيهِ مَذْهَبَهُ - وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كِتَابِهِ - قَوْلُهُ: «فَبَكَرَمِهِ الْوَاسِعِ نَعُوذُ مِنْ سَخَطِهِ، وَنَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ فِيمَا يُنْجِينَا مِنْ عَذَابِهِ»^(٢).

أَقُولُ: هَاهُنَا نَقَضَ الزَّمَخْشَرِيُّ مَذْهَبَهُ فِي الْقَدَرِ؛ حَيْثُ سَأَلَ اللَّهَ التَّوْفِيقَ، مَعَ أَنَّ أَصْلَ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى هِدَايَةِ أَحَدٍ، وَلَا إِضْلَالِهِ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ.

وَأَيُّ مَا كَانَ مِنْ مَنَاقِضَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ لِمَذْهَبِهِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى مُعْتَزِلِيًّا صُلْبًا، وَعَدْلِيًّا قُحَّا، وَنَحْنُ الْآنَ لَا نَحَاكِمُ الرَّجُلَ؛ فَقَدْ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ.

وكنْتُ قديمًا سألتُ عالمَ الوقتِ شيخنا الراحلَ الشيخَ العلامةَ الأثريَّ أبا عبد الله عبدَ العزيزِ بنَ عبد الله بنِ بازٍ - تغمَّده الله برحمته - عن جملةٍ من المصنِّفين وما يعتقِدونه من المذاهبِ، ومنهم الرَّمخُشريُّ، فقال في جملةٍ كلامِهِ: «إنَّه لا ينبغي التَّرحُّمُ على الرَّمخُشريِّ»؛ سَمِعْتُهُ مِنْ فَلَقٍ فِيهِ^(١)، في مَنْزِلِهِ بالرياضِ؛ جوابًا عن سؤالٍ مِنِّي مباشرٍ إليه^(٢)، وكنْتُ إذ ذاكُ في شِرةِ الشَّبابِ^(٣)، منقطِعًا إلى دراسةٍ كُتِبَ الاعتقادُ عند أهلِ السُّنَّةِ، وكنْتُ أَجِدُ شِدَّةَ مِنَ العلماءِ على الرَّمخُشريِّ، ولعلَّ ذلك في مقابلِ هجومِهِ هو عليهم، وتأويلاتِهِ البعيدةِ؛ ذلك كُلُّهُ مِنْ بواعثِ السؤالِ.

قلتُ: ولا يُفهمُ مِنْ قولِ شيخنا ابنِ بازٍ - قدَّسَ اللهُ رُوحَهُ -: أَنَّهُ يَكْفُرُ الرَّمخُشريَّ حينَ أَفتى بِتَرْكِ التَّرحُّمِ عليه؛ بل لعلَّ هذا عنده مِنْ جنسِ تَرْكِ الصَّلَاةِ على المبتدِعِ؛ فلا يَصَلِّي عليه الإمامُ والأعيانُ؛ وهذه مسألةٌ منصوِّصٌ عليها في كُتُبِ أهلِ السُّنَّةِ^(٤)، والرَّمخُشريُّ مُغرِقٌ في الاعتزالِ؛ بل هو إمامٌ داعيةٌ إلى الاعتزالِ؛ كما يقولُ مؤرِّخُ الإسلامِ الذَّهَبِيُّ^(٥)، وَمَنْ كانَ كذلك، فلا يُخَصُّ بدعوةٍ، ولكنْ يُدْعَى للعمومِ، فيدخلُ فيهِمْ؛ فَمَنْ تَرَكَ التَّرحُّمَ على الرَّمخُشريِّ، فهذا مَنْزَعُهُ.

ثُمَّ إِنِّي تَوَجَّهْتُ فِي ذَلِكَ الزَّمانِ بالسَّؤالِ نَفْسِهِ إِلَى شيخنا العَلَّامةِ

(١) قال الأزهرِيُّ: «اللَّحْيَانِيُّ: كَلَّمَنِي فُلَانٌ مِنْ فَلَقٍ فِيهِ، وَفُلَقٍ فِيهِ؛ وَالْفَتْحُ أَكْثَرُ». «تهذيبُ اللغة» (١٥٨/٩)، وينظر: «الصحاح» (١٥٤٤/٤).

(٢) في الثاني والعشرين مِنْ شَوَّالٍ لعام (١٤١٩هـ).

(٣) شِرةُ الشَّبابِ: حِرْصُهُ وَنَشَاطُهُ. «الصحاح» (٦٩٥/٢)، مادَّة: (ش ر ر).

(٤) ينظر مثلاً: «السُّنَّةُ» لِلخَّلَّالِ (٩٤٨)، و«شرحُ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ» لِلْكَائِي (١٣٥٩)، و«منهاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (٢٣٥/٥).

(٥) ينظر: «مِيزانُ الاعتدالِ» (٧٨/٤).

الشيخ الكبير عبد الرحمن بن ناصر البراك - مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِ - وَكَتَبْتُ لَهُ
مَا نَصَّهُ:

«يَعْلَمُ فَضِيلَتُكُمْ مَا لَتَفْسِيرِ «الْكَشَافِ» مِنْ شُهْرَةٍ بَيْنَ الْمَفْسِّرِينَ، وَأَنَّ
كَثِيرًا مِنْهُمْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ عَقِيدَةُ مُؤَلِّفِهِ الْإِعْتَزَالِيَّةِ،
وَشِدَّتُهُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ: «الرَّمَخْشَرِيُّ حَامِلُ
رَايَةِ الْمَعْتَزِلَةِ إِلَى النَّارِ»^(١)؛ فَهَلْ تَرَوْنَ التَّرَحُّمَ عَلَى الرَّمَخْشَرِيِّ؟ وَهَلْ
تَوْضُونَ بِالرَّجُوعِ إِلَى «الْكَشَافِ»، وَالْإِفَادَةِ مِنْهُ، لَا سِيَّمَا فِي الْعَرَبِيَّةِ؟»:

فَأَجَابَ شَيْخُنَا بِقَوْلِهِ:

«الْجَوَابُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
وَصَحْبِهِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ مَذَهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الْحُكْمِ عَلَى
الْمَقَالَاتِ وَأَصْحَابِ الْمَقَالَاتِ يَقُومُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾
[الأنعام: ١٥٢]، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ لِلَّهِ
شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

وَلِهَذَا فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يَقَابِلُونَ طَوَائِفَ الْمُبْتَدِعَةِ بِالظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ،
كَمَا يَفْعَلُ أَوْلَئِكَ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ
قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢].

وَطَائِفَةُ الْمَعْتَزِلَةِ هُمْ وَرَثَةُ الْجَهْمِيَّةِ^(٢)؛ حَمَلُوا عَنْهُمْ بِذَعَةِ التَّعْطِيلِ

(١) «الزَّوْجِرُ، عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَايِرِ» (١/١٠١).

(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «فَالْمَعْتَزِلَةُ فِي الصِّفَاتِ مَخَانِثُ الْجَهْمِيَّةِ»، «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»
(٢٢٧/٨)، (٣٤٨/١٤ - ٣٤٩). وَيَنْظُرُ أَيْضًا: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣١/١٢).

لصفاتِ الله، ونتَجَ عن ذلك قولُهم بَخَلَقِ القرآن، وهم مؤجَّجُو فتنة امتحانِ الناسِ بَخَلَقِ القرآن، وبسببِهم امْتُحِنَ أهلُ السُّنَّةِ، خاصَّةً الإمامَ أحمدًا؛ فحاز بسببِ صبرِهِ على المِحنةِ لقبَ: «إمامِ أهلِ السُّنَّةِ».

وقابَلَتِ المعتزِلَةُ الجهميَّةُ في بابِ القَدَرِ؛ فذهَبُوا إلى القولِ بنفيِ القَدَرِ، ونفيِ خَلْقِ أفعالِ العبادِ.

وهذا الشيخُ المسؤولُ عنه - الرَّمْخُسَرِيُّ عفا الله عنه - : قد جَمَعَ بين البدعتَيْنِ: التعطيلِ، والقَدَرِ؛ أي: تعطيلِ الصفاتِ، ونفيِ القَدَرِ، وقد أفرَغَ في تفسيرِهِ «الْكشَافِ» مضمونَ اعتقادِهِ؛ فأوَّلَ النصوصِ المخالفةَ له؛ أي: نصوصَ الصفاتِ، ونصوصَ القَدَرِ، تأوَّلَهَا بما يَنفِقُ مع مذهبه في القضِيَّتَيْنِ، مستعينًا بما أُوتِيَ مِن بَرَاةٍ في علومِ اللسانِ العَرَبِيِّ؛ مِن نحوِ، وبلاغَةِ، وعلمِ بالمفرداتِ.

وقد انصَرَفَتْ عنايتُهُ في تفسيرِهِ مِنَ الجانبِ اللُّغَوِيِّ، إلى إبرازِ ما في القرآنِ مِنَ البلاغةِ مِنَ وجوهِ المعاني والبيانِ والبديعِ؛ وهذا أَهَمُّ ما رَفَعَ مِنَ منزلةِ الكتابِ، وصيَّرَهُ مَوْرَدًا لكثيرٍ مِنَ المفسِّرِينَ مِنَ أهلِ السُّنَّةِ، وغيرِهِم.

فَعَلِمَ - ممَّا تقدَّمَ -: أَنَّ لتفسيرِ «الْكشَافِ» للشيخِ محمودِ بنِ عُمَرَ الرَّمْخُسَرِيِّ وجهَيْنِ؛ أحدهما: مشرِّقٌ، والآخرُ: مظلمٌ؛ فالْمُشْرِقُ: ما فيه مِن بيانٍ لفصاحةِ القرآنِ وبلاغَتِهِ.

والمُظْلِمُ: ما فيه مِن تحريفِ الآياتِ التي تخالِفُ مذهبَهُ في القَدَرِ والصفاتِ.

وقد تعقَّبَهُ في هذا بعضُ المخالِفِينَ له.

وقد سَتَرَ عَيْبَ هذا الكتابِ أَمْرانِ:

أحدهما: قُدْرَةُ المؤلِّفِ على التعبيرِ الدقيقِ في تأويلِ النصوصِ التي

يَتَعَمَّدُ صَرْفَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا؛ فَطَوَى تَحْتَ ذَلِكَ اعْتَزَالِيَّاتِهِ فِي الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ.

الثاني: هو ما أُشِيرَ إِلَيْهِ مِنَ الْوَجْهِ الْمُشْرِقِ الَّذِي جَعَلَ لِتَفْسِيرِهِ شُهْرَةً بَيْنَ كُتُبِ التَّفْسِيرِ.

وَمِنَ الْإِنْصَافِ: أَنْ نَعْتَرِفَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي ثَنَائِهِ عَلَى الصَّحَابَةِ - خُصُوصًا أَبَا بَكْرٍ، وَعَائِشَةَ؛ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَمَا قَامَ بِهِ مِنْ رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضَةِ فِي شَأْنِ عَائِشَةَ؛ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النُّورِ، وَصَنَّفَ فِي هَذَا الْبَابِ: «خُصَائِصُ الْعَشْرَةِ، الْكِرَامِ الْبَرَّةِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

فَعَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أُمُورٌ:

١ - أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ لَيْسَ مِنْ غُلَاةِ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ كَفَرَهُمُ الْأُئِمَّةُ.

٢ - أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْفُجُورِ؛ كَبَعْضِ الْمَعْتَزِلَةِ؛ بَلْ هُوَ نَاسِكٌ؛ لِذَلِكَ آثَرَ الْجَوَارَ عِنْدَ الْبَيْتِ سِنِينَ، وَفَرِحَ بِذَلِكَ، وَأَلْفَ هُنَاكَ تَفْسِيرَهُ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمَقْدَمَةِ.

٣ - أَنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ بِمَنَاوَاةِ أَحَدٍ مَعِيْنٍ مِنَ أُمَّةِ السُّنَّةِ؛ فِيمَا أَعْلَمَ.

٤ - أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالرَّجُوعِ إِلَى تَفْسِيرِهِ، وَالْإِفَادَةِ مِنْهُ فِيمَا أَجَادَ فِيهِ، وَلَا يُنَادَى بِهَجْرِهِ وَاطِّرَاحِهِ؛ فَذَلِكَ غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ بَلْ هُوَ مِنَ الظُّلَمِ الْفَاضِحِ، وَالتَّحْيِيزِ الْوَاضِحِ؛ لَكِنْ لَا يَنْبَغِي لِكُلِّ أَحَدٍ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ؛ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ لَدَيْهِ مَعْرِفَةٌ بِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَخُبْرٌ بِمَا تَضَمَّنَهُ الْكِتَابُ مِنْ مَخَالَفَاتٍ؛ لِيَكُونَ مِنْهَا عَلَى حَذَرٍ.

وَهَذَا مَا قَصَدَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ؛ حِينَ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَمَّا التَّفْسِيرُ [أَي: «الْكَشَافُ»]، فَقَدْ أُوْلِعَ النَّاسُ بِهِ، وَبَحَثُوا عَلَيْهِ، وَبَيَّنُّوا دَسَائِسَهُ، وَأَفْرَدُوهَا بِالتَّصْنِيفِ، وَمَنْ رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِي السُّنَّةِ، وَقَرَأَ طَرَفًا مِنْ اخْتِلَافِ الْمَقَالَاتِ، انْتَفَعَ بِتَفْسِيرِهِ، وَلَمْ يَضُرَّهُ مَا يُخْشَى

مِنْ دَسَائِسِهِ»^(١).

٥ - جَوَازُ التَّرَحُّمِ عَلَيْهِ؛ مَا لَمْ يُظَنَّ فِي ذَلِكَ تَعْظِيمٌ لَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ الدَّعَاءِ مَا يَنْتُمِي عَنِ التَّعْظِيمِ، وَلَعَلَّ الدَّعَاءَ بِالْعَفْوِ أْبْعَدُ عَنِ إِفْهَامِ تَعْظِيمِ الرَّجُلِ؛ فَإِنَّ الدَّعَاءَ بِالْعَفْوِ يُشْعِرُ بِوُجُودِ مَخَالَفَاتٍ.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ: أَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي الزَّمْخَشَرِيِّ: «إِنَّهُ حَامِلٌ رَايَةَ الْمَعْتَزِلَةِ إِلَى النَّارِ»^(٢) - كَمَا سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ -: أَنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ مِنَ الْهَيْتَمِيِّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ الشَّهَادَةَ لَهُ بِالنَّارِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَشْهَدُونَ لِمَعِينٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ، إِلَّا مَنْ شَهِدَ لَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ؛ عَفَا اللَّهُ عَنِ الْهَيْتَمِيِّ لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ؛ فَإِنَّهَا جُرْأَةٌ مِنْهُ عَلَى الْغَيْبِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَنَا صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمَ، وَأَنْ يَعِصِمَنَا مِنَ الْقَوْلِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ إِنَّهُ سَبْحَانَهُ سَمِيعُ الدُّعَاءِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ.

أَمْلَأَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ الْبَرْأَكُ. اهـ

وَمِنْ غَرِيبٍ مَا مَرَّ بِي مِنْ تَحْرِيرِ الْعُلَمَاءِ لِعَقِيدَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَتَبْعَاتِهَا عَلَيْهِ:

مَا قَرَأْتُهُ فِي «الْمِغْيَارِ الْمُعَرَّبِ» لِلْوُنْشَرِيسِيِّ (ت ٩١٤هـ)، وَهُوَ مَقَارَنَةٌ بَيْنَ الْحَجَّاجِ، وَالزَّمْخَشَرِيِّ، مِنْ جِهَةِ عَظَمِ الْمَعْصِيَةِ؛ قَالَ الْوُنْشَرِيسِيُّ:

«قِيلَ: وَوَقَعَ السُّؤَالُ: «هَلِ الْحَجَّاجُ أَعْظَمُ مَعْصِيَةً مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ، أَوْ الْعَكْسُ؟»

(١) «لِسَانُ الْمِيزَانِ» (٩/٨).

(٢) «الزَّوْاجِرُ»، عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ (١/١٠١).

فَوَقَعَ الْجَوَابُ:

إِنْ قُلْنَا: بِأَنَّ مَذْهَبَهُ يَقُودُ إِلَى الْكُفْرِ، فَهُوَ أَعْظَمُ.

وإِنْ قُلْنَا: يَقُودُ إِلَى الْفَسْقِ، فَيَقَعُ التَّرَدُّدُ فِي التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّ مَعْصِيَةَ الزَّمْخَشَرِيِّ مِمَّا تَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَمَعْصِيَةُ الْحَجَّاجِ بِالْجَوَارِحِ؛ لَكِنَّهَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ الْمَخْلُوقِينَ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ذَنْبٌ لَا يَتْرُكُهُ اللَّهُ؛ وَهُوَ مَظَالِمُ الْعِبَادِ، وَذَنْبٌ لَا يَعْْبَأُ اللَّهُ بِهِ؛ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَخَالِقِهِ، وَذَنْبٌ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ؛ وَهُوَ الشَّرْكَ بِهِ»؛ وَإِنْ كَانَ فِي صَحَّةِ هَذَا الْأَثَرِ مَقَالٌ ذَكَرَهُ عِزُّ الدِّينِ ^(١).

وَالَّذِي عَلَيْهِ الشُّيُوخُ وَأَثَمَةُ الْفَتَاوَى: أَنَّ الْحَجَّاجَ أَعْظَمُ جُرْمًا؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ إِيْمَانِهِ مَعَ كَثْرَةِ جُرْأَتِهِ عَلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَخَيْرَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ. انْتَهَى ^(٢).

قَالَ مُؤَلِّفُ الْكِتَابِ عَبْدُ الْمُحْسَنِ الْعَسْكَرُ - لَطَفَ اللَّهُ بِهِ -: كَانَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا يَقُولُ - تَعْلِيْقًا عَلَى هَذِهِ الْفُتْيَا -: «هَذَا السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ مِنَ الْفُضُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَالرُّجُلَانِ قَدِمَا عَلَى اللَّهِ فِيمَا قَدِمَا، وَسِيحْكُمُ اللَّهُ فِيهِمَا بِحُكْمِهِ الْعَدْلِ، وَحُكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ، وَإِذَا كَانَ السُّؤَالُ عَنْ مَعْصِيَتِهِمَا، فَمَا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ الْوَنَشْرِيُّ وَجِيهًا».

وَنَأْتِي إِلَى الْحَدِيثِ عَنْ تَوْبَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ، فَنَقُولُ:

إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ تَابَ مِنْ اعْتِزَالِهِ، وَرَجَعَ إِلَى

(١) لَعَلَّهُ: عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ فِي هَذَا الْأَثَرِ فِي مُصَنَّفَاتِهِ الْمَوْجُودَةِ بَيْنَ يَدَيَّ.

(٢) «الْمُغْيَارُ الْمُعَرِّبُ، وَالْجَامِعُ الْمُعَرِّبُ، عَنْ فَتَاوِي أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ وَالْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ» (٤/٢٦١).

عقيدة أهل السنة؛ وعزاه ابنُ عاشورٍ إلى كثيرٍ من العلماء^(١)؛ أعني: القول بتوبة الزمخشري، مع أن ابنَ عاشورٍ نفسه استبعدَ هذا الرجوع، وعده من الأمانى؛ يقول: «لا أطمئنُ إلى هذه الأمانة، ولا أحسبُ الزمخشريَّ قد رجعَ عن مذهب الاعتزال، مع كونه من أساطينه»^(٢).

وقال السيوطي في ذلك: «ما زلنا نسمعُ من أשיاخنا أن الزمخشريَّ رجعَ عن الاعتزال قبل موته وانخلع، وقد رأيتُ مقاماته، فرأيتُ فيها ما يدلُّ على ذلك، وهي خمسون مقامةً؛ كلها زهديات ونُصح»^(٣).

أقول: وجودُ الزهد والنصائح في مقاماتِ الزمخشري لا يكفي دليلاً على صحة توبته؛ فالزهد والنصح موجودٌ عند أهل البدع؛ كما هو عند غيرهم؛ ألم تر إلى عمرو بن عُبيدٍ كبير المعتزلة: كيف تحلّى بالزهد حتى عُرف به، وكان ذا نصيحة للكبراء غير هيّاب؟! بل قال الزمخشريُّ عنه في تفسير سورة الفجر - عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبَلِّغٍ﴾ [الفجر: ١٤] -: «عن عمرو بن عُبيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قرأَ هذه السورة عند بعض الظلمة»^(٤)، حتى بلغ هذه الآية، فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبَلِّغٍ﴾ يا فلان؛ عرّض له في هذا النداء: بأنّه بعضٌ من تُوعَدُ بذلك من الجبابرة؛ فليله درّه، أي أسدٍ فرّاسٍ كان بين ثوبيه؟! يدقُّ الظلمة بإنكاره، ويقصع^(٥) أهل الأهواء والبدع باحتجاجه»^(٦).

(١) ينظر: «جُمهرة مقالات ورسائل الإمام محمد الطاهر بن عاشور» (١/١٦٢).

(٢) السابق. (٣) «تُخفة الأديب» (١/٤١٠).

(٤) في «تفسير القرطبي» (٥٠/٢٠): أَنَّهُ أبو جعفر المنصور، ونقل الخبر عن الزمخشري.

(٥) تقول: قصعت الرجل قصعاً: إذا صغرتَه وحقرتَه، وقصعتُ هامته: إذا ضربتها بسوط كَفَك. «الصحاح» (٣/١٢٦٦)، مادة: (ق ص ع).

(٦) «الكشاف» (٣/٢٧٠).

وذكرَ بعضُ المترجمين: أن أبا عبد الله الصُّغَيْرَ المعروفَ بالإفرانيِّ (ت ١١٥٧هـ)، أَلَفَ رسالةً في ورقاتٍ، اسمُها: «طَلْعَةُ الْمُشْتَرِي»، في ثبوتِ تَوْبَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ^(١)، ولكنَّا وجدنا الإفرانيَّ نفسه في كتابه: «المَسْلَكُ السَّهْلُ»، في شرحِ تَوْشِيحِ ابنِ سَهْلٍ يسمِّي هذه الرسالة: «طَلْعَةُ الْمُشْتَرِي»، في التعريفِ بمحمودِ الزَّمْخَشَرِيِّ، فهي في التعريفِ به، لا في بيانِ توبته! والدليلُ إذا تطرَّقَ إليه الاحتمالُ، بطلَ به الاستدلالُ.

هذا؛ ونقلَ المَقْرِيُّ في «نَفْحِ الطَّيْبِ»، عن الراعي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى، قال: «سَمِعْتُ شَيْخَنَا أبا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ سَمْعَةَ الْأَنْدَلُسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «شَيْئَانِ لَا يَصِحَّانِ: إِسْلَامُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَهْلٍ، وَتَوْبَةُ الزَّمْخَشَرِيِّ مِنَ الْإِعْتِزَالِ»^(٢).

وقال المَقْرِيُّ أيضًا في «أَزْهَارِ الرِّيَاضِ» - معقِّبًا على امتناعِ إجازةِ الزَّمْخَشَرِيِّ للقاضي عِيَاضٍ -: «ذَكَرَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ تَابَ، وَيَأْبَى ذَلِكَ تَصْرِيحُهُ فِي «كَشَافِهِ» بِمَا خَالَفَ السُّنَّةَ جِهَارًا؛ فَإِنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ، لَمَحَاهُ، أَوْ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالرُّجُوعِ عَمَّا قَصَدَهُ فِيهِ وَانْتَحَاهُ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ أَغْضَى عَنْ اعْتِزَالِهِ، وَانْتَفَعَ بِ«كَشَافِهِ» مَعَ قَصْرِ النَّظَرِ عَنْ مَوْضِعِ التُّهْمَةِ وَاخْتِرَالِهِ»^(٣).

أقول: ونحن - وإن كنَّا نَفَرَحُ بتوبةِ الزَّمْخَشَرِيِّ - فَإِنَّا نَبِينُ أَنَّ الَّذِي يَعْنِينَا الْآنَ هُوَ الْحَدِيثُ عَنْ «الْكَشَافِ»؛ بِاعْتِبَارِهِ مَرَجِعًا مُعْتَبَرًا فِي التفسيرِ، وما زال الناسُ يتداولونه؛ فلا بُدَّ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْهُ، وَبَيَانِ الْحَقِّ فِيهِ، وَالْمَوْقِفِ مِنْهُ، وَهَذَا مِنَ النَّصَحِ لِلْأُمَّةِ.

فَأَمَّا تَوْبَةُ مُصَنِّفِهِ، فَذَاكَ شَيْءٌ عِلْمُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَهُوَ - تَعَالَى - عَالِمٌ

(١) ينظر: «الأعلام» للزركلي (٦٧/٦).

(٣) «أزهارُ الرِّياضِ» (٣/٢٨٢).

(٢) «نَفْحُ الطَّيْبِ» (٣/٥٢٤).

السرائر، وما تُكِنُّه الضمائر، وقد مضى الرجلُ إلى ربِّه، والله يتولَّاهُ بعَفْوِهِ ورحمته، ونرجو أن تذهبَ حسناته سيئاته، وإنا لنفرحُ لكلِّ مسلمٍ بالخير، ونحنُ - الآنَ - نتكلَّمُ عن كتابه الذي بين أيدي الناس، وهو مملوءٌ من الاعتزال والتجهم، وكثيرٌ منه يخفى على كثيرٍ من الخاصَّة، فضلاً عن العامَّة؛ فقد دسَّه فيه مؤلفه دَسًّا بمكرٍ ماكرٍ، وذكاءٍ باهرٍ؛ فانخدعَ به كثيرٌ من العلماء والمفسرين الذين لا يشايعونُهُ على عقيدته؛ بل يعتقدونَ فسادَ قوله - كما يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية - فينقلونَ كلامه، وهم لا يهتدونَ إلى باطله^(١).

وذكرَ ابنُ المنيرِ في أحدِ تعقيباتِه للرَّمْخَسَرِيِّ: أنَّ اعتزاله خفيٌّ أدقُّ من ديبِ النمل؛ يكادُ الاطلاعُ عليه أن يكونَ كشفًا^(٢).

ويقولُ حيدرُ الخوافي^(٣) في «حاشيته على الكشاف»: «لا يهتدي إلى حبالِ الرَّمْخَسَرِيِّ إلا واردٌ بعد واردٍ من الأذكياءِ الحذاق، ولا يتنبَّه لمكايدِهِ إلا واحدٌ من فضلاءِ الآفاق، وهذه آفةٌ عظيمة، ومُصِيبَةٌ جسيمة»^(٤).

إنَّ الرَّمْخَسَرِيَّ يغلفُ الاعتزالَ بدهاءً، ويخلعُ عليه خِلعةَ الفصاحة ليروجَ على العلماء، فضلاً عن الدهماء، فإذا قرأتَ كلامه أعجبَكَ؛ لأنَّه

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥٩/١٣).

(٢) ينظر: «الانتصاف، من صاحب الكشاف»، بهامش «الكشاف» (٦٩/٢).

(٣) المشهورُ بتلميذِ السعدِ التفتازاني، تُوفِّيَ في حدودِ سنة (٨٣٠هـ)، قال عنه السُّيوطيُّ في «البُغية» (٥٤٩/١): «كان علامةً بالمعاني والبيان والعربية»، وله «الإفصاح، في شرح الإيضاح»؛ في البلاغة، حقَّقه الباحثُ ثوابُ بن عبد الله السُّبيعيُّ؛ لتبليغِ درجةِ الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وكنْتُ عضواً في لجنة المناقشة، ولم يُطبع الكتابُ بعدُ، فيما أعلم.

(٤) ينظر: «كشف الظنون» (١٤٨٣/٢).

مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي يَمْلَأُ الْفَمَ وَيَعْذُبُ فِي الْأُذُنِ وَعَلَيْهِ رُوءَاءٌ، وَلَوْ قَدَّرَ أَنْ طُرِقَ بِالْيَدِ لَكَانَ لَهُ رَنِينَ، وَلَكِنْ فِي دَاخِلِهِ الْبَلَاءُ وَالسَّمُّ الْمُبِينُ:

استمع إلى ما قال - عند قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] -: «وهذا الاحتجاج - وأساليبه العجيبة التي ورد عليها - مُنَادٍ عَلَى نَفْسِهِ بِلِسَانٍ طَلَّقَ ذَلْقَ^(١): أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ؛ لَمَنْ عَرَفَ وَأَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ؛ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ!»^(٢)؛ أَرَادَ: أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ^(٣).

وهو ما صرَّح به عند قوله تعالى: ﴿أَفَنْضَبُ عَنْكُمْ أَلَذَّكَرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «وخلقه قرأنا عربياً؛ لِيَعْقِلُوهُ وَيَعْمَلُوا بِمَوَاجِبِهِ»^(٤).

ويذكر ابنُ خُلِّكَانَ: أَنَّ الرَّمْخَشَرِيَّ أَوَّلَ مَا صَنَّفَ «الْكَشَافَ»،

(١) يُقَالُ: «رَجُلٌ طَلَّقَ اللِّسَانَ، وَطَلَّقَ اللِّسَانَ، وَلِسَانٌ طَلَّقَ ذَلْقًا، وَطَلَّقَ ذَلْقًا، وَطَلَّقَ ذَلْقًا، وَطَلَّقَ ذَلْقًا: أَرْبَعُ لُغَاتٍ؛ أَيْ: مَنْطَلِقُ فَصِيحٌ، وَالْجَمْعُ: طَلَّقَ، وَذَلْقًا؛ وَيُقَالُ فِي الْفِعْلِ مِنْهُ: ذَلَّقَ اللِّسَانَ، مِنْ بَابِ: نَصَرَ، وَفَرِحَ، وَكَرَّمَ». «الصحاح» (١٥١٧/٤)، و«النهاية» (١٦٥/٢)، و«تاج العروس»، مادة: (ذ ل ق)، (ط ل ق).

(٢) «الْكَشَافُ» (١٣٥/٢).

(٣) قَالَ الطَّبِيبِيُّ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْوُجُوهَ الْبَيَانِيَّةَ فِي هَذَا الْاِحْتِجَاجِ -: «وَحِينَ كَانَتْ الْآيَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى هَذِهِ الْأَسَالِيبِ الْبَدِيعَةِ - مَعَ اخْتِصَارِهَا - عَلَى أَبْلَغَ مَا يَكُونُ، قَالَ: «وهذا الاحتجاج مُنَادٍ عَلَى نَفْسِهِ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ»؛ وَهُوَ كَلَامٌ عَالِي الْمَرْتَبَةِ؛ لَكِنَّ تَذِيلَهُ بِقَوْلِهِ: «فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ!»، وَضَعَهُ إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ!»، قَالَ فِي «الْاِتِّصَافِ»: «هِيَ كَلِمَةٌ حَقٌّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ؛ يَعْرِضُ فِيهَا بِخَلْقِ الْقُرْآنِ؛ فَتَنَبَّهَ لَهَا؛ فَمَا أَسْرَعَ مَا يَمُرُّ بِكَ، فَتَسْتَحْسِنُهَا، وَتَغْفُلُ عَمَّا قَصَدَهُ بِهَا». «فَتْوَحُ الْغَيْبِ» (٥٢٥/٨ - ٥٢٦).

(٤) «الْكَشَافُ» (٧٣/٣).

استفتَحَ الخُطْبَةَ بقوله: «الحمدُ لله الذي خَلَقَ القرآنَ»، ف قيل له: «متى تركته على هذه الهيئة، هجره الناسُ»، فغيره بقوله: «الحمدُ لله الذي جعلَ القرآنَ»، وجعلَ - عند المعتزلة - بمعنى: خلقَ.

ثم قال ابنُ خَلَّكَانَ: «ورأيتُ في كثيرٍ من النسخ: «الحمدُ لله الذي أنزلَ القرآنَ»؛ وهذا إصلاحُ الناسِ، لا إصلاحُ المصنّف»^(١)؛ وهكذا قال صاحبُ «العقدِ الثمين»^(٢).

قال عبدُ المُحْسِنِ العسْكَرُ: النسخُ التي بأيدينا من «الْكَشَافِ» جاء فيها: «الحمدُ لله الذي أنزلَ القرآنَ»، ويظهرُ أنَّ هذا التغييرَ قديمٌ جدًّا، ويذكرُ أبو الفداء في «تاريخه»: أنَّ الذي أصلحه على هذا الوجه هم أصحابه^(٣).

وفي حاشية السيّد الشّريف الجُرْجانيّ على «الْكَشَافِ» - تعليقًا على قوله: «الحمدُ لله الذي أنزلَ القرآنَ» - قال الشّريف: «قوله: «أنزلَ»، يُروى أنّه وقعَ في أمّ النسخ: «خلقَ»، مكانَ: «أنزلَ»، ثمّ غيرَه المصنّف، فإنّ صحَّ ذلك، فالتغييرُ لفوائد»، ثمّ ذكرَ الشّريفُ سبعَ فوائدٍ منها:

«الفائدةُ الثانيةُ: أنَّ كونَ القرآنِ حادثًا أمرٌ شَنِيعٌ عند الخَصْمِ، فأراد أن يكتُمه أولًا، ثمّ يُظهره بعد سَوَقِ مقدّماتٍ مسلّمةٍ عنده ومستلزمةٍ للحدوثِ في نفسِ الأمرِ؛ فإنّ ذلك أقوى في استدراجِهِ إلى التسليمِ مِنْ حيثُ لا يشعرُ به»^(٤).

قلتُ: وسواءُ ثَبَتَ الخبرُ - في أنَّ الرّمخسريَّ هو الذي تراجعَ عن

(١) «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» (٥/ ١٧٠).

(٢) «العقدُ الثمينُ»، في تاريخِ البلدِ الأمينِ لتقيِّ الدِّينِ الفاسي (٦/ ٣٩).

(٣) «المختصرُ»، في أخبارِ البشّرِ (٣/ ١٦).

(٤) «حاشيةُ الشّريفِ الجُرْجانيّ على الْكَشَافِ» (١/ ٣)، بهامش «الْكَشَافِ».

«خَلَقَ» إِلَى «أَنْزَلَ»؛ اسْتَدْرَاجًا لِلْخَصْمِ - أَمْ لَمْ يَثْبُتْ -: فَقَدْ صَرَّحَ هُوَ نَفْسُهُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ مَرَّتَيْنِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا:

إِحْدَاهُمَا: بِالْقَوْلِ الْجَلِيِّ الصَّرِيحِ.

وَالْأُخْرَى: بِطَرِيقِ الدَّسِّ الْمَاكِرِ.

وَتَقَدَّمَ نَقْلُ كَلَامِهِ؛ فَرَاغَهُ وَتَدَبَّرَهُ.

وَمِنْ أَجْلِ هَذَا الدَّسِّ الْمَاكِرِ وَأَمْثَالِهِ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ، قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: «اسْتَخْرَجْتُ مِنَ «الْكَشَافِ» اعْتِرَازًا بِالْمَنَاقِيشِ؛ مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي تَفْسِيرِ: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، قَالَ: «وَأَيُّ فَوْزٍ أَعْظَمُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ؟!»؛ أَشَارَ بِهِ إِلَى عَدَمِ الرُّوْيَةِ»^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «وَهَذِهِ الْأُصُولُ [أَي: أَصُولُ الْمَعْتَزِلَةِ الْخَمْسَةِ] حَسَا بِهَا [أَي: الزَّمْخَشَرِيُّ] كِتَابَهُ بِعِبَارَةٍ لَا يَهْتَدِي أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَيْهَا، وَلَا لِمَقَاصِدِهِ فِيهَا، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَمِنْ قِلَّةِ النَّقْلِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ»^(٢).



(١) ينظر: «الإِتْقَانُ» (٦/٢٣٤٥)، وَعِبَارَةُ الزَّمْخَشَرِيِّ كَمَا فِي «الْكَشَافِ» (١/٣٣٩): «وَلَا غَايَةَ لِلْفَوْزِ وَرَاءَ النِّجَاحِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ وَالْعَذَابِ السَّزْمَدِ، وَنِيلِ رِضْوَانِ اللَّهِ وَالنَّعِيمِ الْمَخْلُودِ».

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٣/٣٧٨).



استعانة الزمخشري بعلم البلاغة في اعتزالياته

إنَّ من أكبر الوسائل التي استخدمها الزمخشري لتأويل الآي، وتطويعها لخدمة عقيدة المعتزلة: «علم البلاغة»؛ فإنَّ الرجل لا يفتأ يستخدم قواعد هذا العلم في اعتزاله، حتى وإن كانت لا تطاوعه، وثمة أبواب بلاغية استعان بها الزمخشري أكثر من غيرها:

فمن ذلك: ما ذكره بهاء الدين الشبكي: من أنَّ الزمخشري أكثرُ الناس أخذًا بـ«الاختصاص»؛ لخدمة مذهبه^(١).

قلتُ: والزمخشري أكثرهم - أو من أكثرهم - أخذًا بـ«المجاز» لهذا الغرض:

فإنَّه حمَلَ «صفات الله» على المجاز، لا على الحقيقة؛ لتوافق أصل المعتزلة: التوحيد.

كما جعلَ «إضافة فعل الخلق إلى الله» من قبيل المجاز؛ فصَّح في «أساس البلاغة» بأنَّ الله لا يُسمَّى خالقًا، إلا مجازًا^(٢)؛ ليُخرج أفعال

(١) ينظر: «عروس الأفراح» (١/٤٢٤)، (ضمن «شروح التلخيص»). وينظر منه: (٣١/٢).

(٢) ينظر: «أساس البلاغة» (١/٢٨٤)، ومن العَجَب الذي لا ينقضي: أن الزمخشري جعلَ قولهم: «خلق الله الخلق» مجازًا، و«خلق الخراز الأديم»، و«خلق الحيَّاط الثوب» حقيقة! وهذا من طغيانه وانتصاره لمذهبه، ولقد أجاد ابن الوزير في ردِّ قوله هذا؛ فليُنظر في ذلك كتاباه: «العواصم والقواصم» (٧/٩١)، =

العبادِ عن قُدْرَةِ اللَّهِ ومَشِئَتِهِ، مَنْزَهَا اللَّهُ - بَزَعْمِهِ - عن أَنْ يَخْلُقَ المَعْصِيَةَ والْشَّرَّ؛ وهذا معنى نفْيِ الْقَدَرِ، الَّذِي يُعْرَفُ عِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ بِالْعَدْلِ؛ حَيْثُ يَزْعُمُونَ: أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لَهُمْ، وَلَا مَدْخَلَ لِغَيْرِ اخْتِيَارِهِمْ فِيهَا؛ فَلَيْسَتْ أَعْمَالُهُمْ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا وَاقِعَةٌ بِمَشِئَتِهِ سُبْحَانَهُ؛ بَلْ بِمَخْضِ مَشِئَةِ الْعِبَادِ وَقُدْرَتِهِمْ!

وقَدْ وَقَعَ الْمُعْتَزِّلَةُ فِي شَرٍّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ؛ إِذْ أَثْبَتُوا فِي الْكَوْنِ خَالِقِينَ مَعَ اللَّهِ!

وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ أَعْمَالٌ لَهُمْ حَقِيقَةٌ، وَاقِعَةٌ بِقُدْرَتِهِمْ وَمَشِئَتِهِمْ حَقِيقَةٌ، وَاللَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالَقُ مَشِئَتِهِمْ وَقُدْرَتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ، وَلَا مَشِئَةَ لَهُمْ إِلَّا بَعْدَ مَشِئَتِهِ سُبْحَانَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢٩﴾ [التكوير: ٢٩] ^(١).

كَمَا لَجَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي نَصَرَةِ مَذْهَبِهِ إِلَى «التَّخْيِيلِ»، وَقَالَ عَنْهُ: «لَا تَرَى بَابًا فِي عِلْمِ الْبَيَانِ أَدَقَّ وَلَا أَرْقَّ وَلَا أَلْطَفَ مِنْ هَذَا الْبَابِ! وَلَا أَنْفَعَ وَأَعْوَنَ عَلَى تَعَاظِي تَأْوِيلِ الْمُشْتَبِهَاتِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، وَسَائِرِ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ، وَكَلَامِ الْأَنْبِيَاءِ!» ^(٢).

وَحَقِيقَةُ «التَّخْيِيلِ» فِي الْكَلَامِ: هُوَ الْخُطَابُ الَّذِي يَجْعَلُ السَّامِعَ يَتَخَيَّلُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ أُمُورًا حَسِّيَّةً، وَلَيْسَتْ هِيَ كَذَلِكَ؛ فَمَا يَتَخَيَّلُهُ

= و«ترجيحُ أساليبِ القرآن، على أساليبِ اليونان» (ص ١٥١)، وَنَبَّهَ ابْنُ الْوَزِيرِ - أَيْضًا - فِي هَذَا الْكِتَابِ الْآخِرِ (ص ١٢) إِلَى تَنَاقُضِ الزَّمَخْشَرِيِّ وَاضْطِرَابِ مَنْهَجِهِ فِي إِجْرَاءِ الْمَجَازِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) يَنْظُرُ: «الْبَلَاغَةُ فِي ضَوْءِ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الْإِعْتِقَادِ» (ص ٤٢).

(٢) «الْكَشَافُ» (٣/٣٣).

السامع ويتصوره هو خلاف ما الأمر عليه في الواقع؛ وهذا مذهب الفلاسفة في أخبار النبي ﷺ عن الله، وعن المعاد، وعن الجنة والنار.

وعليه: فلا يجوز نسبة التخييل إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ومما جعله الزمخشري من «التخييل»: قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]؛ فإنه قال في معناها: «نبههم على عظمته، وجلالة شأنه على طريقة: «التخييل»، والغرض من هذا الكلام - إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه -: تصوير عظمته، والتوقيف على كنهه جلالة لا غير؛ من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة، أو جهة مجاز»^(١).

وقال مثل ذلك عند قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ قال: «أي: هو جواد؛ من غير تصور يد ولا غل ولا بسط»، وعاب من فسر اليدين بالنعمة، وتأول التثنية: بأنه من التمحل، «ومن ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام»^(٢).

وتابعه على «القول بالتخييل في جميع الصفات»: العلوي صاحب «الطراز»، الذي مر بك خبره آنفاً^(٣)؛ كما تابعه على «القول بالتخييل في بعض صفات الله»: السكاكي^(٤)، وابن عاشور^(٥).

قلت: وجعل نصوص الصفات من قبيل «الاستعارة التخيلية» يقتضي أنها لا حقيقة لظاهرها، وليس لها تأويل يخالف ظاهرها يُراد من

(١) «الكشاف» (٣/٣٣).

(٢) السابق (٢/٢٣٨).

(٣) ينظر: «الطراز» (١/٢٣٣).

(٤) ينظر: «مفتاح العلوم» (ص ٤٩٨).

(٥) ينظر: «تفسير التحرير والتنوير» (٢٦/١٥٧).

المخاطَبِ فَهْمُهُ؛ بل المراد: أن يتخيَّلَ السامعُ والمخاطَبُ ما لا حقيقة له في الخارج، وفي نفس الأمر؛ كما تقدَّم.

وقد سَلَكَ الزَّمَخْشَرِيُّ بقوله هذا في آياتِ الصفاتِ - التي سَمَّاها: «آياتِ التشبيه» - مسَلَكَ أهلِ التخييلِ مِنَ الفلاسفةِ، لا مسَلَكَ أهلِ التأويلِ مِنَ المتكَلِّمِينَ الثِّقَاةِ مِنْ أَصْحَابِهِ المَعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ فَهَؤُلَاءِ - وَإِنْ كَانُوا عَلَى ضَلَالٍ - فَإِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْهُ.

وكما استعان الزَّمَخْشَرِيُّ بفنِّ «التخييل» في تأويلِ الصفاتِ، فقد استعان به - أيضًا - في تأويلِ طائفةٍ مِنْ نصوصِ الغَيْبِ، وَأَحْوَالِ الْمَعَادِ، وَالْمُعْجَزَاتِ، وَالْكَلَامِ الصَادِرِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ:

وذلك كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، قال: «وسؤال جهنم وجوابها من باب التخييل الذي يُقصدُ به تصوير المعنى في القلبِ وتثبيته»^(١).

وقد تعقَّبَهُ ابْنُ المُنِيرِ قائلًا: «قد تقدَّم إنكاري عليه إطلاقِ التخييلِ في غيرِ ما موضع، والنكيرُ هاهنا أشدُّ عليه»، إلى أن قال: «إننا مخاطَبُونَ باجتنابِ الألفاظِ المُوهِمةِ في حقِّ جلالِ الله تعالى، وأيُّ إيهامٍ أشدُّ مِنْ إيهامِ لفظِ التخييلِ؟! ألا ترى كيف استعمله الله فيما أخبرَ أَنَّهُ سَحَرٌ وَباطِلٌ في قوله: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقَوُا فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَهُمْ يُخِلُّ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْعَوْا﴾ [طه: ٦٦]؛ فلا يُشكُّ في وجوبِ اجتنابه»^(٢)، وقال مرةً: «فلا وجهَ لحمله على التخييلِ، إلا الاعتقادُ الضئيلُ»^(٣)، وارتكابُ

(١) «الكشاف» (٣/١٣٣).

(٢) «الانتصاف»، من صاحبِ الكشاف، بهامشِ «الكشاف» (٣/١٣٣).

(٣) في الأصل: «الاعتقاد الوبي»، والصوابُ ما أثبتُّ؛ كما جاء في طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، وكما تُرشِدُ إليه السَّجعة؛ =

الهوى الويل»^(١)، وقال أيضًا: «ولو فُتِحَ بابُ التأويلِ والمجازِ في أحوالِ المعادِ، لتطوَّحَ الذي يسلكُ ذلك إلى وادي الضلالةِ والتحيزِ إلى فرقِ الفلاسفةِ؛ فالحقُّ: أننا متعبدونَ بالظاهرِ ما لم يَمْنَعِ مانعٌ»^(٢).

ولمَّا قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: «فيه أربعةٌ أوجهٍ:

أحدها: أن كُرْسِيَّه لم يَضِقْ عن السمواتِ والأرضِ؛ لبسطِهِ وسَعَتِهِ، وما هو إلا تصويرٌ لعظمَتِهِ، وتخيلٌ فقط! ولا كُرْسِيٌّ ثم، ولا قعودٌ ولا قاعدًا!»^(٣):

قال ابنُ المنيرِ متعقبًا: «قوله في الوجه الأول: «إن ذلك تخيلٌ للعظمة»، سوءُ أدبٍ في الإطلاقِ، وبُعْدٌ في الإصرارِ؛ فإنَّ التخيلَ إنما يُستعملُ في الأباطيلِ، وما ليست له حقيقةٌ صدقٌ، فإنَّ يَكُنْ معنى ما قاله صحيحًا، فقد أخطأ في التعبيرِ عنه بعبارةٍ مُوهمةٍ، لا مدخلَ لها في الأدبِ الشرعيِّ، وسيأتي له أمثالها ممَّا يُوجبُ الأدبُ أن يُجتنَبَ»^(٤).

والذي عليه سلفُ الأمةِ وأهلُ السُّنة: أن الكُرْسِيَّ هو موضعُ قَدَمَيِ اللَّهِ ﷻ؛ وهذا ما صحَّ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما^(٥)؛ ومثلُ هذا لا يُقالُ من قِبَلِ الرأيِ؛ فيُعطى حكمُ المرفوعِ.

= فإن كثيرًا من كلام ابن المنير مسجوع.

(١) «الانتصاف، من صاحب الكشاف»، بهامش «الكشاف» (٣٠٢/١).

(٢) السابق (٢٢٣/٢). (٣) السابق (٢٧٨/١).

(٤) السابق (٢٧٨/١).

(٥) رواه ابن أبي شَيْبَةَ في كتاب «العرش»، وما رُوِيَ فيه» (ص ٧٩) وعبدُ الله ابنُ

الإمام أحمد في كتاب «السُّنة» (٣٠١/١)، والطَّبْرَانِيُّ في «المعجم الكبير»

(٣٩/١٢)، والحاكِمُ في «المستدرِك» (٢٨٢/٢)، وقال: «صحيحٌ على شرط

الشيخين، ولم يخرجاه».

وقد انتقدَ الرازيُّ - على جَهْمِيَّتِهِ - الزَّمَخْشَرِيَّ في حَمْلِهِ كَلَامَ اللَّهِ على التخييل ولم يرتضِ مَسْلَكَهُ، والرازيُّ خيرٌ منه في هذا الباب؛ فقال: «لو فَتَحْنَا هذا البابَ، لَانْفَتَحَتْ تأويلاتُ الباطنيَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ أيضًا يقولون: «المرادُ مِن قولِهِ: ﴿فَأَخْلَعَ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢]: الاستغراقُ في خِدْمَةِ اللَّهِ تعالى؛ مِن غيرِ تصوُّرِ فِعْلٍ»^(١).

وصفوةُ القولِ: أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ سَخَّرَ البلاغةَ لخدمةِ عقيدته؛ ولهذا لم يزلْ يُنْبِي على علمِ البلاغةِ في كتابهِ بعد تأويلاتِهِ العَقْدِيَّةِ، وفي طَيِّ كَلَامِهِ تعريضٌ برسوخِهِ في ذلك العلم؛ كقولِهِ: «وَمَنْ أَحَسَّ بِعِظَمِ مَضَارِّ فَقْدِ هذا العلمِ، عِلِمَ مِقْدَارَ عِظَمِ منافعِهِ»^(٢).

كما أَنَّهُ يرى أَنَّ الجهلَ بالبلاغةِ سَبَبٌ للضلالِ؛ كقولِهِ: «وَمَنْ لم ينظُرْ في علمِ البيانِ، عَمِيَ عن تبصُّرِ مَحَجَّةِ الصوابِ في تأويلِ أمثالِ هذه الآية^(٣)، وَلَمْ يتخلَّصْ مِن يدِ الطاعنِ إِذَا عَبَثَ بِهِ»^(٤).

ثُمَّ هو يتأسَّفُ على الآياتِ التي فُسِّرَتْ على غيرِ وجهِها الصحيح؛ بسببِ الجهلِ بعلمِ البلاغةِ؛ يقولُ: «وكم آيةٍ مِن آياتِ التنزيلِ، وحديثٍ مِن أحاديثِ الرسولِ، قد ضَيِمَ وَسِيَمَ الخَسَفِ بالتأويلاتِ الغثَّةِ، والوجوهِ الرثَّةِ؛ لأنَّ مَنْ تَأَوَّلَ ليس مِن هذا العلمِ في عِيرٍ ولا نَفِيرٍ، ولا يَعْرِفُ قَبِيلًا مِنْهُ مِن دَيبِرٍ»^(٥).

وكلامُهُ هذا فيه حقٌّ وباطلٌ:

فإن أراد: أَنَّ الجهلَ بهذا العلمِ قد يُورِثُ الخطأَ في فهمِ الآياتِ، وفي تفسيرِها، فذلك صحيحٌ.

(١) «مفاتيحُ الغيبِ» (٧/٢٢). (٢) «الكشاف» (٣/٢١١).

(٣) يريدُ: قولُهُ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

(٤) «الكشاف» (١/٤٢٤). (٥) السابق (٣/٣٤).

وإن أراد: أنَّ البلاغةَ تقتضي صحّةَ مذهبه الاعتزاليّ، فذلك باطلٌ.

هذا؛ وإلى جانبِ تأويلاتِ الرّمخشريّ الاعتزاليّةِ، فإنَّ له جانباً سيّئاً آخرَ؛ ألا وهو وقيعتهُ المُرّةُ في أهلِ السُنّةِ؛ بل في كلّ مَنْ يخالفُه في الاعتقاد:

فإنّه سلّقهم بلسانهِ الحادّ، ورماهم بكلِّ نقيصةٍ؛ ولهذا تراه يسمّي أهلَ السُنّةِ: «مَجُوسَ الأُمّةِ»^(١)، و«النوابِ»^(٢)، ويصفّهم بالمكابرةِ^(٣)، وأنهم مفترُونَ^(٤)، ويعكسونَ الحقائقَ^(٥)، ويستدلّونَ بالحديثِ المرقوعِ - بالقافِ - أي: المفترى الموضوع^(٦)، وأنهم يلفّقونَ الأكاذيبَ على الرسولِ والصحابةِ والتابعينَ^(٧)، ووصّفهم بالحميرِ المُوكّفةِ، وأنهم يتسترونَ بـ«البلْكَفةِ»^(٨)، وهي: كلمةٌ منحوتةٌ مِنْ قولِ أهلِ السُنّةِ عند إثباتِ الرؤيةِ: «بلا كَيْفٍ»؛ كالحَوْقَلَةِ، والبَسْمَلَةِ^(٩).

فالرّمخشريّ بعد أن قرّر عقيدةَ المعتزلةِ في رؤيةِ الله - عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرٰنِيْ﴾ [الأعراف: ١٤٣] - قال: «ثمَّ تعجّب من المتسمّينَ بالإسلام، المتسمّينَ بأهلِ السُنّةِ والجماعة؛ كيف اتّخذوا هذه العظيمةَ مذهباً؟! ولا يُعرّنكَ تسترهم بالبلْكَفةِ؛ فإنّه من منصوباتِ أشياخهم»^(١٠)؛ والقولُ ما قال بعضُ العدليّةِ فيهم:

- (١) ينظر: «الكشاف» (٥٧/٣). (٢) ينظر: السابق (٩٤/٢).
 (٣) ينظر: السابق (١٩٣/٢). (٤) ينظر: السابق (٣٢٥/١).
 (٥) ينظر: السابق (١٠٩/٢). (٦) ينظر: السابق (٦٠/٢).
 (٧) ينظر: السابق (٤٨١/١). (٨) ينظر: السابق (٥٠٨/١).
 (٩) النّحْتُ: أن يُختَصَرَ مِنْ كلمتينِ فأكثرَ: كلمةٌ واحدةٌ؛ كقولهم: «البَسْمَلَةُ، والحمدلُةُ، والحَوْقَلَةُ»، في: «باسمِ الله، والحمدُ لله، ولا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله».

(١٠) يريدُ بـ«أشياخهم»: أئمّةَ السلفِ الذين يقولونَ: «إنَّ المؤمنينَ يرونَ ربّهم يومَ =

لَجَمَاعَةٍ سَمَّوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَجَمَاعَةً حُمُرٌ لَعَمْرِي مُوَكَّفَةٌ^(١)
 قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شُنْعَ الْوَرَى فَتَسْتَرُوا بِالْبَلْكَفَةِ^(٢)

وهذان البيتان للزَّمَخْشَرِيِّ، وإن لم ينسبهما إلى نفسه، فقد تقدَّم:
 أَنَّ عَادَتَهُ أَنَّهُ لَا يَنْسُبُ الشُّعْرَ إِلَى نَفْسِهِ.

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا لَهُ: أَنَّ كُلَّ الَّذِينَ عَارَضُوهُ فِي بَيْتَيْهِ يُضِيفُونَ
 هَذَا الشُّعْرَ لَهُ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ؛ فَقَدْ تَصَدَّى لَهُ كَثِيرُونَ، فَرَدُّوا عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ
 الْبَذِيءِ، وَكَشَفُوا خَطَأَهُ، وَأَجَابُوهُ نَثْرًا وَنَظْمًا.

وَكَثِيرٌ مِنَ الرَّادِّينَ عَلَيْهِ أَشَاعِرَةٌ، وَمَعْلُومٌ: أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ يُثَبِّتُونَ
 رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ، لَكِنَّهُمْ أَنْكَرُوا لَازِمَهَا؛ حَيْثُ قَالُوا: «إِنَّهُ تَعَالَى
 يُرَى، لَكِنْ لَا فِي جِهَةٍ»، وَزَعَمُوا أَنَّ الرُّؤْيَا مَكَاشِفَاتٌ أَوْ قُوَّةٌ يَجْعَلُهَا اللَّهُ
 فِي خَلْقِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا عِنْدَهُمْ مَقَابَلَةُ الْمَرْتِي، وَلَا كَوْنُهُ فِي جِهَةٍ مِنَ
 الرَّائِي؛ وَعَلَى هَذَا: فَهَمْ لَا يَرَوْنَ اللَّهَ بِأَعْيُنِهِمْ^(٣).

وَمَعَ هَذَا: فَالْأَشَاعِرَةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ الرُّؤْيَا فِي
 الْجُمْلَةِ؛ كَمَا أَنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ الْكَلَامَ لِلَّهِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ السَّائِرُونَ عَلَى نَهْجِ السَّلَفِ: يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ
 الْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ بِأَبْصَارِهِمْ عَيْنًا مِنْ فَوْقِهِمْ؛ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى

= الْقِيَامَةُ بِأَبْصَارِهِمْ، كَالْإِمَامِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ،
 وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ؛ وَعَلَيْهِ تَذُلُّ الْأَدَلَّةُ؛ كَمَا سَتَرَى.

(١) قَوْلُهُ: «حُمُرٌ»؛ أَي: كَالْحُمُرِ جَمْعَ حِمَارٍ، وَ«مُوكَّفَةٌ»؛ أَي: مُوَضَّعٌ عَلَيْهَا
 الْإِكَافُ، وَهُوَ الْبَرْدَعَةُ، مَبَالِغَةٌ فِي التَّشْبِيهِ.

(٢) «الْكَشَافُ» (١/٥٠٨).

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَوَاقِفُ» لِلْإِسْبَاطِ (٣/١٧٢)، وَ«شَرْحُ الْمَقَاصِدِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ»
 لِلتَّقَنَّاظَانِي (٢/١١٨)، وَ«بَيَانُ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٤/٤٣٣).

الأدلة الصريحة من الكتاب والسنة؛ قال جرير بن عبد الله: «كنا عند النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ؛ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»^(١).

فالأشاعرة يردون قول المعتزلة في أن الرؤية ممتنعة بإثباتها؛ ولهذا أنكروا على الزمخشري كلامه هذا، وقابلوا هجاءه بالهجاء؛ قال المقرئ: «وقد تصدَّى للرد عليه من أهل السنة ﷺ جَمٌّ وافِرٌ، وأبدوا ما يؤيد مذهبهم الظافر، وتركوا المبتدع يحك رأسه بغير أظافر»^(٢).

فممن رد عليه: ابن المنير بقوله: «انتقل الزمخشري في هذا الفصل إلى ما سمعه من هجاء أهل السنة، ولولا الاستئان^(٣) بحسان بن ثابت الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ، وشاعره والمنافح عنه، وروح القدس معه، لقُلْنَا لهؤلاء المتلقين بـ«العدلية»، وبـ«الناجين»: «سَلَامًا»، ولكن كما نافح حسان عن رسول الله ﷺ أعداءه^(٤)، فنحن ننافح عن أصحاب سنة رسول الله ﷺ أعداءهم؛ فنقول:

(١) أخرجه البخاري (٥٢٩)، ومسلم (٦٣٣).

(٢) «أزهار الرياض» (٣/٣٠٣).

(٣) في الأصل: «الاستناد»؛ وهو تحريف؛ والتصويب من «تفسير القاسمي» (٥/١٨١)؛ نقلاً عن ابن المنير؛ فلعل النسخة التي كانت بين يديه ﷺ من «الانصاف»، كانت سليمة محررة.

(٤) يشير ابن المنير إلى ما رواه مسلم (٢٤٩٠)، عن عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «اهْبُجُوا قُرَيْشًا؛ فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنْ رَشْقٍ بِالنَّبْلِ»؛ فأرسل إلى ابن رَوَاحَةَ، فقال: «اهْجُؤْهُمْ»، فهجأهم، فلم يرض، فأرسل إلى كعب بن مالك، ثم أرسل إلى حسان بن ثابت، فلما دخل عليه، قال حسان: «قد آن لكم أن تُرسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذنبيه، ثم أدلج لسانه، فجعل يحركه»، فقال: والذي بعثك بالحق، لأفريتنهم بلساني فري الأديم، فقال رسول الله ﷺ: «لَا تَعْجَلْ؛ فَإِنَّ =

وَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَا رَبِّهِمْ حَقًّا وَوَعْدُ اللَّهِ مَا لَنْ يُخْلِفَهُ
وَتَلَقَّبُوا عَذْلِيَّةً قُلْنَا أَجَلُ عَدَلُوا بِرَبِّهِمْ فَحَسْبُهُمْ سَفَهُ
وَتَلَقَّبُوا النَّاجِينَ كَلَّا إِنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي لَظَى فَعَلَى شَفَه^(١)

وقال سعد الدين التفتازاني - عند إيرادِهِ بَيْتِي الزمخشري -: «ولقد عورض ما أنشدَهُ وأنشأهُ مِنَ الْهَذْيَانِ؛ قال الإمامُ المحققُ محيي السنَّةِ قَامِعُ الْبِدْعَةِ، كمالُ الدِّينِ المظفرُ ردًّا عليهم:

لَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَا رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ حُمُرٌ لَعَمْرِي مُوَكَّفَهُ
هُمْ عَطَّلُوهُ عَنِ الصِّفَاتِ وَعَطَّلُوا عَنْهُ الْفِعَالُ فَيَا لَهَا مِنْ مَنَكَّفَهُ
هُمْ نَازَعُوهُ الْخَلْقَ حَتَّى أَشْرَكُوا بِاللَّهِ زُمَرَةً حَاكِهٍ وَأَسَاكِفَهُ
هُمْ غَلَقُوا أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ الَّتِي هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى الْعُصَاةِ مُوَكَّفَهُ
وَلَهُمْ قَوَاعِدُ فِي الْعَقَائِدِ رَذَلَةٌ وَمَذَاهِبُ مَجْهُولَةٌ مُسْتَنَكَّفَهُ
يَبْكِي كِتَابُ اللَّهِ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ بِدُمُوعِهِ الْمُنْهَلَّةِ الْمُسْتَوَكَّفَهُ!
وَكَذَا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ دُمُوعُهَا مِنْهُمْ عَلَى الْخَدَّيْنِ غَيْرُ مُكْفَكَّفَهُ!
فَاللَّهُ أَمْطَرَ فِي سَحَابِ عَذَابِهِ وَعِقَابِهِ أَبَدًا عَلَيْهِمْ أَوَكَّفَهُ^(٢)

= أبا بكر أعلمُ قُرَيْشٍ بِأَنْسَابِهَا، وَإِنَّ لِي فِيهِمْ نَسَبًا؛ حَتَّى يُلْخِصَ لَكَ نَسَبِي، فَأَنَاهُ حَسَانٌ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ لَخِّصَ لِي نَسَبَكَ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَأَسْلُتَنَّ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِحَسَّانَ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُّوسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ؛ مَا نَافَحْتَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هَجَاهُمْ حَسَّانُ؛ فَشَفَى وَاشْتَفَى».

(١) «الانصاف، من صاحب الكشاف»، بهامش «الكشاف» (١/٥٠٨).

(٢) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (ق/٦٣٠/أ) (مخطوط)، وينظر: «أزهار الرياض» (٣/٣٠١ - ٣٠٢)، وأورد أكثرها الشبكي في «طبقات الشافعية» =

وممن عارض الزمخشري أيضًا: أبو بكر بن أحمد بن خليل السكوني؛ قال:

شَبَّهْتَ جَهْلًا صَدْرَ أُمَّةٍ أَحْمَدٍ وَذَوِي الْبَصَائِرِ بِالْحَمِيرِ الْمُوكَفَةِ
وَزَعَمْتَ أَنَّ قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا فَتَسْتَرُوا بِالْبَلْكَفَةِ
وَرَمَيْتَهُمْ عَنْ نَبْعَةٍ سَوَّيْتَهَا رَمَى الْوَلِيدِ عَدَا يُمَزِّقُ مُصْحَفَهُ
وَجَبَّ الْخَسَارُ عَلَيْكَ فَانْظُرْ مُنْصِفًا فِي آيَةِ الْأَعْرَافِ فَهِيَ الْمُنْصِفَةُ
أَتَرَى الْكَلِيمَ أَتَى بِجَهْلٍ مَا أَتَى وَأَتَى شَيْوْخُكَ مَا أَتَوْا عَنْ مَعْرِفَةِ
وَبِآيَةِ الْأَعْرَافِ وَيَكْ خُذِلْتُمْ فَوَقَفْتُمْ دُونَ الْمَرَاقِي الْمُزْلَفَةِ
لَوْ صَحَّ فِي الْإِسْلَامِ عَقْدُكَ لَمْ تَقُلْ بِالْمَذْهَبِ الْمَهْجُورِ مِنْ نَفْيِ الصِّفَةِ
إِنَّ الْوُجُوهَ إِلَيْهِ نَاطِرَةٌ بِذَا جَاءَ الْكِتَابُ فَقُلْتُمْ هَذَا السِّفَةِ
فَالنَّفْيُ مُخْتَصٌّ بِدَارٍ بَعْدَهَا لَكَ لَا أَبَا لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهُ^(١)

وقد أتم هذه القصيدة أخو الناظم وابن أخيه؛ فليُنظرُ تسميئهما في كتاب «التمييز» للسكوني^(٢)، وفي «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي^(٣).
وممن عارض الزمخشري: قاضي تونس أبو علي عمر بن عبد الرافع (ت ٦٩١هـ)، الذي يقول:

= الكبرى (١٢/٩)، وفيها: «هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى الْمَعَاصِي مُوكَفَةً»، مكان: «هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى الْعُصَاةِ مُوكَفَةً».

(١) ينظر: «التمييز»، لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز لأبي علي السكوني (مخطوط) (ق ٥٥/أ - ب)، والقصيدة أيضًا في «البحر المحيط» (٣٨٦/٤)، وذكر بعضها المقرئ في «أزهار الرياض» (٣/٢٩٩ - ٣٠٠).

(٢) ينظر: «التمييز» (ق ٥٥/أ - ب).

(٣) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/٩ - ١١).

جَوْرِيَّةٌ وَتَلَقَّبَتْ عَدْلِيَّةً وَعَنِ الصَّوَابِ عُذُولُهَا لِلْسَّفْسَفَةِ
نَفَوْا الصِّفَاتِ وَعَظَلُوا وَتَمَجَّسُوا وَيُكَابِرُونَ وَشَأْنُهُمْ جَلْبُ السَّفَةِ^(١)

ومنه: العلامة الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)؛ الذي يقول:

عَجَبًا لِقَوْمِ ظَالِمِينَ تَسْتَرُوا بِالْعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعْمَرِي مَعْرِفَهُ
قَدْ جَاءَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرُونَهُ تَعْطِيلُ ذَاتِ اللَّهِ مَعَ نَفْيِ الصِّفَةِ^(٢)

وعارضها أيضاً: القاضي الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن

مرزوق الحفيد التلمساني (ت ٨٤٢هـ)؛ فقال:

وَجَمَاعَةٌ عُرِفَتْ لَعْمَرِي بِالسَّفَةِ وَتَمَسَّكَتْ بِضَلَالِ أَهْلِ الْفَلْسَفَةِ
عَدَلَتْ عَنِ النَّهْجِ الْقَوِيمِ فَلَقَّبَتْ عَدْلِيَّةً وَعُذُولُهَا عَنْ مَعْرِفَةِ
ضَلَّتْ وَقَالَتْ لَنْ يُرَى رَبُّ الْوَرَى يَوْمَ الْجَزَاءِ فَأَلْزِمَتْ نَفْيِ الصِّفَةِ
هَذَا وَكَمْ مِنْ زَلَّةٍ زَلَّتْ وَكَمْ مِنْ مَذْهَبٍ ذَهَبَ بِهِ فِي مَثَلَفِهِ
وَكَذَاكَ أَسْلَمَتِ الْأُمُورَ لِنَفْسِهَا هَيْهَاتَ تُنْقِذُ نَفْسَهَا مِنْ مُثْلِفِهِ
كَيْفَ السَّبِيلِ لَصَرْفِهِمْ عَنْ غِيهِمْ وَالْعَدْلُ يَمْنَعُ صَرْفَهُمْ وَالْمَعْرِفَةُ^(٣)

وقول الإمام القاضي أبي عبد الله محمد بن علي الأجمي التونسي،

رحمه الله تعالى:

لَهَوَاتِفٍ هَتَفُوا وَظَنُّوا هَتَفَهُمْ عَدْلًا لَقَدْ بَلَّغُوا النَّهَايَةَ فِي السَّفَةِ
زَعَمُوا بِأَنَّ الذَّاتَ قَامَ بِغَيْرِهَا صِفَةً وَفِيهَا أَوْجَبُوا حُكْمَ الصِّفَةِ
خَرَقُوا سِيَاجًا شَادَهُ سَلَفُ الْهُدَى وَتَمَذَّهَبُوا بِمَذَاهِبٍ مُسْتَنَكَفَةٍ

(١) ينظر: «تفسير ابن عرفة» (٣/ ١٥٢)، و«أزهار الرياض» (٣/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: «فتوح الغيب» (٤/ ٥٦٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ٩).

(٣) ينظر: «تفسير ابن عرفة» (٣/ ١٥٢)، و«أزهار الرياض» (٣/ ٣٠١).

وَأَتَى الْأَخِيرُ الْعُمُرُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ يَبْغِي الْحِجَاجَ مُعْرِضًا بِالْبَلْكَفَةِ
أَعْنِي الْخَوَارِزْمِيَّ^(١) ذَا الصَّلَفِ الَّذِي لَمْ يَتَّعِدْ مِنْ جَهْلِهِ بِالمَعْرِفَةِ
بَلْ تَاهَ فِي بَيْدَا الْجَهَالَةِ مُعْرِضًا كَحِمَارٍ وَحْشٍ فِي مَهَامِهِ مُتْلِفَةٍ^(٢)

وقولُ الفقيهِ أبي زكريّا يحيى بن منصورِ الثُّونُسيِّ، قال الشيخُ ابنُ مرزوقٍ رحمَهُ اللهُ: «وفي جوابِهِ تعريضٌ بجوابِ الأَجَمِيِّ فوقَهُ»:

عَجَبًا لِحَبْرِ فِي الْبَلَاغَةِ ذَائِقٍ عِلْمَ الْفَصَاحَةِ فَرْدَهُ وَمُؤَلَّفَهُ
جَمَعَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ مُكَشِّفًا أَسْرَارَ قُرْآنٍ بِأَكْمَلِ مَعْرِفِهِ
وَأَضْلَهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ فَرَاغَ عَنْ سَنَنِ الصَّوَابِ وَحَادَ عَنْهُ وَحَرْفَهُ
فَأَحَقَّ قُدْرَةَ حَادِثٍ وَأَحَالَ رُؤًى يَةً وَاجِبٍ أَوْ أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَهُ
مَا ذَاكَ إِلَّا فِعْلٌ قَهَّارٍ بِهِ قَوْمٌ ذَوُو رَشْدٍ وَقَوْمٌ فِي سَفَهُ
وَاللَّهُ أَسْأَلَ رَحْمَةً لَجَمِيعِنَا وَدُخُولَنَا فَيَمَنْ حَبَاهُ وَشَرَفَهُ
مُتَوَسِّلِينَ بِأَحْمَدٍ خَيْرِ الْوَرَى صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا نَطَقَتْ شَفَهُ^(٣)

وقولُهُ: «متوسِّلِينَ بأحمدٍ»: هذا مِنَ التَّوَسُّلِ الْمُجْمَلِ الَّذِي يَحْتَمِلُ حَقًّا وَباطِلًا:

فإن كان المرادُ: التَّوَسُّلَ بِذَاتِهِ ﷺ، فهو بِدْعَةٌ.

وإن كان المرادُ: التَّوَسُّلَ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَاتِّبَاعِهِ، وَمُحِبَّتِهِ ﷺ، فهو حَقٌّ.

وقولُ الفقيهِ أبي محمَّدٍ عبدِ الواحدِ اليَفرَنِيِّ:

قُلْ لِلَّذِي جَمَعَ النِّظَامَ وَخَلَفَهُ مِنْ بَعْدِهِ لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلَفَهُ

(١) الْخَوَارِزْمِيُّ، هُوَ: الرَّمَحْشَرِيُّ.

(٢) ينظر: «أزهارُ الرِّياضِ» (٣/٣٠٠).

(٣) ينظر: السابق (٣/٣٠٠ - ٣٠١).

أَتَبَّتْ عَدَلَ جَمَاعَةٍ فِي جَوْرِهِمْ وَالْجَوْرَ أَتَبَّتْ لَهُمْ نَفْيُ الصِّفَةِ
سَتَكُونُ مِنْ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ يَوْمَ هُمْ حُمْرُ لِعَيٍّ أَوْ لِكَيٍّ مُوقَفَةٍ^(١)

وأجاب أبو عبد الله محمد بن عرفة المفسر (ت ٨٠٣هـ) بقوله:

لِحُثَالَةٍ سَمَّوْا عَمَاهُمْ مَعْدَلًا وَحُثَالَةُ حُمْرٍ لِكَيٍّ مُوقَفَةٍ
قَدْ شَبَّهُوهُ بِالْمُحَالِ فَعَطَّلُوا وَتَسَتَّرُوا بِالذَّاتِ عَنْ نَفْيِ الصِّفَةِ^(٢)

ويشرح ابن عرفة ما ورد من كلمات في بيته؛ فيذكر: أَنَّ الحُثَالَةَ: ما لا خير فيه، وَأَنَّ عَمَاهُمْ في الدنيا: لمخالفتهم الحق، وفي الآخرة: لأنهم لا يرونه على مذهبهم، وَأَنَّ الحِمَارَ الموقَفَ لِكَيٍّ لا يُنتَفَعُ به، بخلاف الحِمَارِ الموكَّف^(٣).

ويعلق المَقْرِي على بيتي ابن عرفة قائلاً: «قوله: «قد شبَّهوه بالمُحَالِ»؛ أي: لقولهم: «عالم لا بعلم»، ونفي العلم يستلزم أن يكون مُحَالًا؛ هكذا أُلْفِيَ في بعض المقيّدات، والله أعلم^(٤).

وأنا إنما توسّعت - قليلاً - في نقل هذه القصائد؛ لما فيها من بيان حال الزمخشري وطائفته، وما تضمّنته من شرح عقيدتهم، لا سيّما في رؤية الله تعالى، ونقضها، ولأنّ هذه القصائد مفرقة في مصادر مختلفة، فرغبت في أن أجمع أهمّها وأكثرها في مكان واحد؛ تسهياً للاطلاع عليها.

(١) ينظر: «أزهار الرياض» (٣/٣٠١).

(٢) «تفسير ابن عرفة» (٣/١٥٢). وينظر: «درة الحجال»، في أسماء الرّجال» (٢/١٨٥)، و«أزهار الرياض» (٣/٣٠١)، وبعد البيتين في «درة الحجال» بيتان آخران، وهما:

طَلَبَ الْكَلِيمُ لَهَا دَلِيلَ جَوَازِهَا إِذْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ نَفْيُ الْمَعْرِفَةِ
وَرَدَّ الْحَدِيثُ مُصَرِّحًا بِوُجُودِهَا وَبَلَّ لِمَنْ كَذَّبَ بِهِ أَوْ حَرَّفَهُ

(٣) ينظر: «تفسير ابن عرفة» (٣/١٥٢). (٤) «أزهار الرياض» (٣/٣٠١).

هذا؛ والزمخشري لا يعبأ بمخالفه أبًا كان؛ ولهذا لما ساق قول من يرى فناء النار، وأتبعه بحديث يروى من طريق عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وهو لا يصح أصلاً، تكلم في هذا الصحابي الجليل قائلاً: «ما كان لابن عمرو في سيفيه^(١)، ومقاتلته بهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما يشغله عن تسيير هذا الحديث»^(٢).

وفي مقابل ذلك يُشيد الزمخشري بأهل طائفته من إخوانه المعتزلة، ويسمّيهم: «الفرقة الناجية»^(٣)، وأنهم هم «أهل الإسلام»، دون غيرهم^(٤). والرجل - مع تعصبه في نخلته الاعتزالية، وشدته على مخالفه في الاعتقاد - فإنه في الفقه على خلاف ذلك؛ فهو متسامح مع مخالفه، مع تعصبه لأبي حنيفة، كما تقدّم بيانه، ولم يمنعه كونه حنفياً من أن يتقبل مذاهب الآخرين، ورُبّما أدى به الأمر إلى ترجيح آراء مخالفه، على العكس مع مخالفه في العقيدة؛ فقد سلك معهم أسلوب التفرع والتسفيه والتجريح^(٥)؛ كما تقدّم.

وللزمخشري كلام قبيح في حق نبي الله نوح عليه السلام - عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْتُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] - قال: «وجعل سؤال ما لا يعرف كُنْهُهُ جهلاً وعباوةً، ووَعْظُهُ ألا يعود إليه وإلى أمثاله من أفعال الجاهلين»^(٦).

(١) يريد بسيفيه: لسانه وحسامه. «فتوح الغيب» (٨/ ٢٠٥).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٩٤). وقرأ كلام الطيبي في الدفاع عن هذا الصحابي الجليل في «حاشيته على الكشاف» (٨/ ٢٠٥).

(٣) ينظر: «الكشاف» (١/ ١٥). (٤) ينظر: السابق (٢/ ٢٩٧).

(٥) ينظر: «رؤوس المسائل» (ص ٤٠)؛ مقدّمة المحقّق.

(٦) «الكشاف» (٢/ ٨٢).

فهذا كلامٌ سيِّئٌ لا يقالُ عن نبيٍّ، فضلاً عن رسولٍ من أولي العزم.

ثمَّ إنَّ قولَ الزَّمَخْشَرِيِّ: «غَبَاوَةٌ»، زيادةٌ على لفظِ الآيةِ، والجهلُ - سواءٌ أُريدَ به عَدَمُ العلمِ، أو عَدَمُ الطاعةِ - لا يستلزمُ الغباوةَ؛ فالغباوةُ نقصٌ في إدراكِ العقلِ يَنشأُ عنه عَدَمُ الفهمِ، أو سوءُ الفهمِ؛ فاللائقُ الوقوفُ مع النصِّ دونَ زيادةٍ؛ قاله شيخنا الشيخُ عبدُ الرحمنِ البرَّاكُ في تقريراته على «الكشافِ»، أثناءَ قراءتي إيَّاهُ على سَمَاحَتِهِ؛ أعزَّه اللهُ وأبقاه.

وللزَّمَخْشَرِيِّ في بعضِ كلامِهِ جُرْأَةٌ؛ فالظاهرُ: أَنَّهُ يَغِيبُ عنه إدراكُهُ وشُعُوره في بعضِ الأحيان؛ فما يحسُبُ لَمَن أَمَامَهُ حساباً؛ ولهذا صدرتُ منه كلماتٌ بذِيئَةٍ في حقِّ نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ:

كقولِهِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ﴾ [التوبة: ٤٣]: «كنايةٌ عن الجناية؛ لأنَّ العفوَّ رادفٌ لها، ومعناه: أخطأتُ وبئس ما فعلتُ»^(١).

وله كلامٌ قريبٌ من هذا عند قولِهِ تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١].

قال السُّيُوطِيُّ عن هذه الآيةِ: «وَمِنَ الطَّفْهِ ما عَاتَبَ اللهُ به خَيْرَ خلقِهِ بقولِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، ولم يتأدَّبِ الزَّمَخْشَرِيُّ بأدبِ اللهِ في هذه الآيةِ؛ على عادَتِهِ في سوءِ الأدبِ!»^(٢).

وقال ابنُ المنيرِ - معلقاً على كلامِ للزَّمَخْشَرِيِّ تعرَّضَ فيه

(١) «الكشاف» (٣٤/٢).

(٢) «الإنقائ، في علومِ القرآن» (١٧٠٥/٦).

للنبي ﷺ -: «بلغ الزمخشري من سوء الأدب إلى حدٍّ يُوجبُ الحدَّ»^(١)،
وسمّاه مرّةً: الجِلْفَ^(٢).

وقال الألويسي - معلقًا على كلام الزمخشري على آية التوبة -:
«وكم لهذه السقطة في «الكشاف» من نظائر!»^(٣).

ولقد انبرى العلماء للردِّ على الزمخشري، وكشفوا اعتزالياته:

فقد صنّف ابنُ المنير (ت ٦٨٣هـ) كتابه «الانتصاف»، وهو مطبوعٌ،
واستعمل الغلظة معه في بعض المواضع، فقسا عليه؛ مواجهةً للزمخشري
بمثل ما قذف أهل السنة به؛ ولهذا لما اختصر علم الدين الأنصاري
المعروف بابن بنت العراق (ت ٧٠٤هـ) كتاب «الانتصاف» لابن المنير،
في كتاب سمّاه: «الإنصاف، مختصر الانتصاف»، حذف منه سباب
الزمخشري لأهل السنة، وسباب ابن المنير له؛ يقول في مقدمته:
«وحذفت ما وقعت الإطالة به؛ من نقل كلام الزمخشري على وجهه من
غير كلام عليه؛ إعجابًا به، واستحسانًا له؛ فإن النسخ موجودة، وما قابل
به سيئة الزمخشري في سبه أهل السنة بمثلها»^(٤).

وألّف أبو علي السكوني (ت ٧١٧هـ): «التمييز، لما أودعه
الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز»، والكتاب فيه فوائد
وقواعد؛ كقوله: «لفظ «كَي» عند الزمخشري من اعتزالياته؛ فليحذر منه
حيث وقع في كلامه»^(٥).

(١) «الانتصاف، من صاحب الكشاف»، بهامش «الكشاف» (٣/٢٠٧).

(٢) السابق (٣/٢٩٥). (٣) «روح المعاني» (١٠/١٠٩).

(٤) «الإنصاف، مختصر الانتصاف، من الكشاف» (١/٩٤)، وقد طبع الكتاب في
جائزة دبي للقرآن في دبي، عام ١٤٣٨هـ.

(٥) «التمييز» (ق ١٢٢/أ). وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية طبعةً رديئةً جدًا،
لا يؤتق بها؛ لما فيها من التصحيف والتحريف، ولقد أسفّت على اقتنائها!

وصَنَّفَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ السَّكُونِيُّ تَصْنِيفًا سَمَاءً: «حَسَنَاتُ الزَّمْخَشَرِيِّ وَسَيِّئَاتُهُ»، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ: «لَمْ يَسِيقْهُ إِلَيْهِ سَابِقٌ، وَلَا لَحِقَهُ فِيهِ لَاحِقٌ، تَكَلَّمَ فِيهِ عَلَى هَفَوَاتِهِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ»^(١).

وَاخْتَصَرَ الْبَيْضَاوِيُّ (ت ٦٨٥هـ) «الْكَشَّافَ»، فِي تَفْسِيرِهِ: «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ، وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ»، وَكَانَ مِنْ أَجْلِ مَقَاصِدِهِ: تَجْرِيدُهُ مِنَ الْاِعْتِزَالِ، إِضَافَةً إِلَى تَسْهِيلِ عِبَارَاتِهِ، وَإِبْرَازِ فَوَائِدِهِ وَنِكَاتِهِ.

يَقُولُ السُّيُوطِيُّ فِي مَقْدَمَةِ حَاشِيَّتِهِ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ الَّتِي سَمَّاها: «نَوَاهِدُ الْأَبْكَارِ، وَشَوَارِدُ الْأَفْكَارِ»: «سَيِّدُ الْمَخْتَصَرَاتِ مِنْهُ: كِتَابُ «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ، وَأَسْرَارِ التَّأْوِيلِ» لِلْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ، لَخَّصَهُ فَأَجَادَ، وَأَتَى بِكُلِّ مُسْتَجَادٍ، وَمَازَ مِنْهُ أَمَاكِنَ الْاِعْتِزَالِ، وَطَرَحَ مَوَاضِعَ الدِّسَائِسِ وَأَزَالَ، وَحَرَّرَ مُهِمَّاتٍ، وَاسْتَدْرَكَ تَتِمَّاتٍ؛ فَبَرَزَ كَأَنَّهُ سَبِيكَةُ نُضَارٍ، وَاشْتَهَرَ اشْتِهَارَ الشَّمْسِ فِي وَسْطِ النَّهَارِ، وَعَكَفَ عَلَيْهِ الْعَاكِفُونَ، وَلَهَجَ بِذِكْرِ مَحَاسِنِهِ الْوَاصِفُونَ»^(٢)، وَذَاقَ طَعْمَ دَقَائِقِهِ الْعَارِفُونَ، فَأَكَبَّ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ وَالْفَضَلَاءُ تَدْرِيسًا وَمُطَالَعَةً، وَبَادَرُوا إِلَى تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ رَغْبَةً فِيهِ وَمَسَارَعَةً، وَمَرُّوا عَلَى ذَلِكَ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، وَدَرَجُوا عَلَيْهِ مِنْ زَمَنِ مُصَنِّفِهِ إِلَى زَمَنِ شَيْوْخِنَا مَتَّسِقَةً»^(٣).

وَكَانَتْ حِدَّةُ الزَّمْخَشَرِيِّ وَتَعْصُّبُهُ الشَّدِيدُ لِنَحْلَتِهِ سَبَبًا فِي إِغْلَظِ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلَ لَهُ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ كِتَابِهِ؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ

(١) يَنْظُرُ: «تُحْفَةُ الْأَدِيبِ» (٤٠٨/١).

(٢) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «اللَّهْجُ بِالشَّيْءِ: الْوُلُوعُ بِهِ، وَقَدْ لَهَجَ بِهِ - بِالْكَسْرِ - يَلْهَجُ لَهَجًا: إِذَا أُغْرِيَ بِهِ، فَتَابَرَ عَلَيْهِ». «الصَّحَاحُ» (٣٣٩/١)، مَادَّةُ: (ل هـ ج).

(٣) «نَوَاهِدُ الْأَبْكَارِ» (١٣/١).

(ت ٩٩٤هـ): «الزمخشريُّ حاملُ رايةِ المعتزلةِ إلى النارِ»^(١)، وقال أبو حَيَّانَ في أثناءِ استدراكِهِ عليه في بعضِ المواضعِ: «وإنَّما هذا منه تحريفٌ لكلامِ الله تعالى، حتى ينصُرَ مذهبَهُ... وهذا الرجلُ [يريدُ: الزمخشريُّ] - وإن كان أُوتِيَ من علمِ القرآنِ أوفرَ حظٍّ، وجمَعَ بين اختراعِ المعنى وبراعةِ اللفظِ - ففي كتابِهِ في التفسيرِ أشياءٌ متقدِّمةٌ، وكنتُ قريباً من تسطيرِ هذه الأحرفِ قد نظمتُ قصيداً في شغلِ الإنسانِ نفسه بكتابِ الله، واستطردتُ إلى مدحِ كتابِ الزمخشريِّ، فذكرتُ شيئاً من محاسنِهِ، ثمَّ نَبَّهْتُ على ما فيه ممَّا يَجِبُ تجنُّبُهُ، ورأيتُ إثباتَ ذلك هنا؛ لينتفعَ بذلك مَنْ يَقِفُ على كتابي هذا، ويتنبَّهَ على ما تضمَّنَهُ مِنَ القبائحِ؛ فقلتُ - بعد ذكرِ ما مدَّحتُهُ به -:

وَلَكِنَّهُ فِيهِ مَجَالٌ لِنَاقِدٍ	وَزَلَّاتُ سُوءٍ قَدْ أَخَذْنَ الْمَخَانِقَا
فَيُثْبِتُ مَوْضُوعَ الْأَحَادِيثِ جَاهِلًا	وَيَعْزُوزُ إِلَى الْمَعْصُومِ مَا لَيْسَ لَائِقًا
وَيَشْتِمُ أَعْلَامَ الْأَئِمَّةِ ضِلَّةً	وَلَا سِيَّما إِنْ أَوْلَجُوهُ الْمَضَايِقَا
وَيُسْهَبُ فِي الْمَعْنَى الْوَجِيزِ دَلَالَةً	بِتَكْثِيرِ الْأَفَاطِ تُسَمَّى الشَّقَاشِقَا
يُقَوِّلُ فِيهَا اللَّهَ مَا لَيْسَ قَائِلًا	وَكَانَ مُحِبًّا فِي الْخَطَابَةِ وَامِقًا
وَيُخْطِئُ فِي تَرْكِيبِهِ لِكَلَامِهِ	فَلَيْسَ لِمَا قَدْ رَكَّبُوهُ مُوَافِقًا
وَيَنْسُبُ إِبْدَاءَ الْمَعَانِي لِنَفْسِهِ	لِيُوْهِمَ أَغْمَارًا وَإِنْ كَانَ سَارِقًا
وَيُخْطِئُ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ	يُجَوِّزُ إِعْرَابًا أَبَى أَنْ يُطَابِقَا
وَكَمْ بَيْنَ مَنْ يُؤْتَى الْبَيَانَ سَلِيقَةً	وَأَخَرَ عَانَاهُ فَمَا هُوَ لَاحِقًا
وَيَحْتَالُ لِلْأَفَاطِ حَتَّى يُدِيرَهَا	لِمَذْهَبِ سُوءٍ فِيهِ أَصْبَحَ مَارِقًا

(١) «الزواجر، عن اقتراح الكباير» (١/١٠١).

فَيَا خُسْرَهُ شَيْخًا تَخَرَّقَ صَيْتُهُ مَغَارِبَ تَخْرِيقِ الصَّبَا وَمَشَارِقًا
لَيْنٌ لَمْ تَدَارِكْهُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ لَسَوْفَ يُرَى لِلْكَافِرِينَ مُرَافِقًا»^(١)

وَسُقْتُ كَلَامَ أَبِي حَيَّانَ - عَلَى طَوْلِهِ - لِأَهْمِيَّتِهِ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ
الْفَوَائِدِ.

وَالَّذِي أُرِيدُهُ بِالتَّعْقِبِ: هُوَ كَلَامُ الْهَيْتَمِيِّ؛ إِذْ يَقُولُ: «الزَّمْخَشَرِيُّ
حَامِلُ رَايَةِ الْمَعْتَزَلَةِ إِلَى النَّارِ»^(٢)؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْهُ تَجَاوُزٌ فِي الْقَوْلِ،
وَحُكْمٌ قَاطِعٌ بِالْعَذَابِ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّهُمْ لَا
يَشْهَدُونَ لِمَعِينٍ بِجَنَّةٍ أَوْ نَارٍ، إِلَّا مَنْ شَهِدَ لَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ بِذَلِكَ.

وَمِمَّنْ عَرَضَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ، وَ«كَشَّافِهِ»: زَرْوُوقُ الْمَالِكِيِّ (ت ٨٩٩هـ)؛
فَقَدْ قَالَ فِي «النَّصِيحَةِ الْكَافِيَةِ»: «وَيَحْرُمُ الثَّنَاءُ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ؛
كَالزَّمْخَشَرِيِّ وَكِتَابِهِ»^(٣).

وَمِنْهُمْ: ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ شَارَحَ «مَخْتَصَرَ الْبَخَارِيِّ» (ت ٦٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ؛
فَإِنَّهُ جَزَمَ بِتَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي «الْكَشَّافِ» مُطْلَقًا؛ سِوَاءَ أَكَانَ النَّاظِرُ عَالِمًا
بِالْإِعْتِزَالِ، أَمْ غَيْرَ عَالِمٍ، وَعَابَ عَلَى مَنْ يُوصِي بِقِرَاءَةِ «الْكَشَّافِ»؛ بَلْ
أَنْكَرَ تَسْمِيَتَهُ بِهَذَا الْاسْمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَزْكِيَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «النَّازِرُ فِي «الْكَشَّافِ»:

- إِنْ كَانَ عَارِفًا بِدَسَائِسِهِ الْإِعْتِزَالِيَّةِ: فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَأْمَنُ الْغَفْلَةَ؛ فَتَسْبِقُ إِلَيْهِ تِلْكَ الدَّسَائِسُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، أَوْ يَحْمِلُ
الْجُهَّالَ بِنَظَرِهِ فِيهِ عَلَى تَعْظِيمِهِ.

(١) «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٧/ ٨٥).

(٢) «الزَّوْاجِرُ»، عَنْ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ» (١/ ١٠١).

(٣) «النَّصِيحَةُ الْكَافِيَةُ» (ص ٧٤).

وأيضاً: فهو يقدم مرجوحاً على راجح؛ فينبغي للعالم أن يأنف من أن يصير سواً^(١) للمعتزلي؛ وقد قال عليه السلام: «لَا تَقُولُوا لِمَنَافِقٍ: سَيِّدٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْخِطُ اللَّهَ»^(٢).

وإن كان غير عارف بدسائسه: فلا يحلُّ له النظرُ فيه؛ لأنَّ تلك الدسائسَ تسبقُ إليه وهو لا يشعر؛ فيصيرُ معتزلياً مرگباً.

ثمَّ ختمَ كلامه بقوله: «وكذلك: كلُّ من رفع صاحبَ هذا الكتاب، فقد أسخطَ الله في ترفيعه إيَّاه؛ لأجلِ ما هو عليه من الاعتقاد»^(٣).

ومنهم: تقيُّ الدين السُّبكيُّ أحدُ كبارِ الشافعية؛ فقد ذكَّر ابنه تاجُ الدين عبد الوهاب: أنَّ والدَه أقرأ «الكشاف»، ثمَّ أمسك عنه، وصنَّف رسالةً في هذا، ولننقلُ كلامَ تاجِ الدين بحروفه:

يقولُ: «واعلم: أنَّ «الكشاف» كتابٌ عظيمٌ في بابِه، ومصنَّفُه إمامٌ في فنِّه إلا أنَّه رجلٌ مبتدعٌ متجاهرٌ ببدعيِّه، يَضَعُ من قَدْرِ النبوةِ كثيراً، ويُسيءُ أدبه على أهلِ السُّنة والجماعة، والواجبُ: كَشَطُ ما في «الكشاف» من ذلك كله.

ولقد كان الشيخُ الإمامُ يُقرِّئه [يُرِيْدُ والدَه]، فلمَّا انتهى إلى الكلامِ على قوله تعالى في سورة التَّكْوِيْرِ: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيْمٍ﴾^(١٩)، أعرَضَ عنه صَفْحاً، وكتبَ ورقةً حَسَنَةً سَمَّاها: «سَبَبُ الانكشاف»، عن إقراءِ «الكشاف»، وقال فيها:

(١) كذا في الأصل، ولم يبيِّن لي معناها بعد.

(٢) رواه الإمامُ أحمدُ في «المسند» (٢٢٩٣٩)، وأبو داود (٤٩٧٧)، عن بُريْدَةَ، عن أبيه عليه السلام. قال محققو «المسند»: «رجاله ثقاتٌ، رجالُ الشَّيْخين».

(٣) «بَهْجَةُ النفوس» لابنِ أبي جَمْرَةَ (٤٦/١)، وفي النصِّ تحريفٌ وتصحيفٌ استعنتُ عليه بنقلِ ابنِ حَجَرٍ له في «لسانِ المِيزان» (٨/٩)؛ وهو فيه أقومُ من الأصل.

«قد رأيتُ كلامَهُ على قولِهِ تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وكلامَهُ في سورة التحريم في الزَّلَّةِ، وغيرَ ذلك من الأماكن التي أساء أدبُهُ فيها على خيرِ خَلْقِ اللَّهِ تعالى سَيِّدِنَا رسولِ اللَّهِ ﷺ؛ فأعْرَضْتُ عن إقراءِ كتابِهِ؛ حياءً من النبي ﷺ، مع ما في كتابِهِ من الفوائد والنُّكْتِ البديعة»^(١).

قلتُ: وقد وَقَعَ البحثُ مُدَّةً عن هذه الوَرَقَةِ التي كَتَبَهَا تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ، فلم أَظْفَرْ بِهَا، ثُمَّ وَجَدْنَاهَا - بعد ذلك - كاملةً في ترجمة الزَّمَخْشَرِيِّ في كتابِ «تُحْفَةِ الْأَدِيبِ»، في نَحَاةٍ مُعْنِي اللَّيْبِ الذي نُشِرَ بِأَخْرَةٍ^(٢)، وها أنذا أَسُوقُهَا بتمامِهَا لأَهْمِيَّتِهَا؛ وفيها كلماتٌ لم تَبْصُحْ لي، نَبَّهْتُ عَلَيْهَا في حَوَاشِيهَا:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا بَنِيهِ مُحَمَّدًا، وَأَحْسَنَ عَاقِبَتَنَا بِهِ وَأَحْمَدًا، وَشَرَّفَنَا بِاتِّبَاعِهِ وَأَسْعَدًا، وَرَفَعَنَا فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ وَأَصْعَدًا، وَوَقَّفَنَا بِسُنَّتِهِ إِلَى أَقْوَمِ مَقْصَدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَا أَتَاهُمْ رَكْبٌ وَأَنْجَدَ، وَلاَح قُمْرِيٌّ وَغَرَدَ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا لَا يَبِيدُ وَلَا يَنْفَدُ.

وبعدُ: فَإِنَّ «كِتَابَ الزَّمَخْشَرِيِّ»، كُنْتُ قَرَأْتُ مِنْهُ شَيْئًا عَلَى الشَّيْخِ عَلَمِ الدِّينِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيٍّ، أَلَمْشُهورٍ بِالْعِرَاقِيٍّ، فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِ مِئَةٍ، وَكُنْتُ أَحْضَرْتُ قِرَاءَتَهُ عِنْدَ قَاضِي الْقَضَاةِ شَمْسِ الدِّينِ أَحْمَدَ السَّرُوجِيِّ، وَكَانَ لَهُ بِهِ عَنَايَةٌ وَمَعْرِفَةٌ، ثُمَّ لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ دُرُوسَ «الْكَشَافِ»

(١) «مُعِيدُ النَّعْمِ، وَمُبِيدُ النَّعَمِ» لتاج الدِّينِ السُّبْكِيِّ (ص ٨٠).

(٢) الذي أَنْبَهَنِي عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَعَلَى نَصِّ السُّبْكِيِّ فِيهِ: أَخُونَا الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَيْمَانِ، زَادَهُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَجَعَلَهُ مَبَارَكًا أَيْنَمَا كَانَ.

المذكور، وأَبَحَثَ فيه، ولي فيه غَرَامٌ؛ لِمَا اشتمَلَ عليه مِنَ الفوائدِ والفضائلِ التي لم يُسَبِّقْ إِلَيْهَا، والنُّكْتِ البديعةِ والدقائقِ التي بَعُدَ الحصولُ عَلَيْهَا، وأَتَجَنَّبُ ما فيه مِنَ الاعتزالِ، وأَتَحَرَّجُ الكَدَرَ وأَشْرَبُ الصَّفْوَ الزُّلَالَ، وفيه ما لا يُعْجِبُنِي؛ مثلُ كلامِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وطلَبَ مِنِّي مَرَّةً بعضُ أهلِ المدينةِ نُسخةً مِنَ «الكشّافِ»؛ فأشَرْتُ عليه بَأَلَّا يَفْعَلَ؛ حياءً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ يُحْمَلَ إِلَيْهِ كِتَابٌ فِيهِ ذَلِكَ الْكَلَامُ، ثُمَّ صارَ هَذَا الْكِتَابُ يُقْرَأُ عَلَيَّ، وَأَنَا أُسِفِرُ عَنْ فَوَائِدِهِ وَأَعُوْمُ بِهِ^(١)، حَتَّى وَصَلَ إِلَى تَفْسِيرِ سُورَةِ التَّحْرِيمِ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي الزَّلَّةِ؛ فَحَصَلَتْ لِي بِذَلِكَ الْكَلَامِ مَغْصَصٌ^(٢)! ثُمَّ وَصَلْتُ إِلَى كَلَامِهِ فِي سُورَةِ التَّكْوِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩] إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ، وَالنَّاسُ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الرَّسُولِ الْكَرِيمِ؛ مَنْ هُوَ؟

فقال الأكثرون: جبريلُ.

وقال بعضهم: هو مُحَمَّدٌ ﷺ.

فاقتصرَ الرّمحشريّ على القولِ الأوَّلِ، ثُمَّ قال^(٣): «وناهِيكَ بهذا دليلاً على جَلَالَةِ مَكَانِ جَبْرِيلَ وَفَضْلِهِ على الملائكةِ، ومُبَايَنَةِ^(٤) مَنْزِلَتِهِ

(١) كذا في «تُخْفَةُ الْأَدِيبِ»؛ والظاهرُ أَنَّهَا تحريفٌ.

(٢) في «نواهِدِ الْأَبْكَارِ»: «غص».

قال ابنُ دُرَيْدٍ: «وَالْمَغْصَصُ، وَالْمَغْصَصُ: وَجَعٌ يَعْتَرِضُ فِي الْبَطْنِ، بِتَسْكِينِ الْغَيْنِ، وَفَتْحِهَا: مُغْصَصُ الرَّجُلِ، فَهُوَ مَمْغُوصٌ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ؛ حَتَّى قَالُوا: «فَلَانٌ مَغْصَصٌ مِنَ الْمَغْصَصِ»: إِذَا كَانَ ثَقِيلاً بَغِيضًا». «جُمُهرُ اللُّغَةِ» (٢/ ٨٨٩).
وينظر: «المِصْبَاحُ الْمُنِيرُ»، و«تَاجُ الْعُرُوسِ»، مَادَّة: (م غ ص).

(٣) «الكشّاف» (٣/ ٢٥٦).

(٤) في الأصل: «مبانة»؛ والمثبتُ مِنَ «الكشّافِ»، و«نواهِدِ الْأَبْكَارِ».

بِمَنْزِلَةِ أَفْضَلِ الْإِنْسِ^(١) مُحَمَّدٍ ﷺ؛ إِذَا وَازَنْتَ بَيْنَ الذِّكْرَيْنِ حِينَ قَرَنَ بَيْنَهُمَا، وَقَايَسْتَ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ﴿١٦﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١]، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ يَمْلِكُونَ﴾ ﴿٢٢﴾ [التكوير: ٢٢].

فَطَرَحْتُ «الْكَشَافَ» مِنْ يَدَيَّ، وَأَخْرَجْتُهُ مِنْ خَلْدِي، وَنَوَيْتُ أَلَّا أَقْرَأَهُ^(٢)، وَلَا أَنْظُرَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْبَوْنِ مِنْ إِقْرَائِي لِي^(٣) يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ رَابِعَ عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِئَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنِّي أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ وَأُجِلُّهُ بِحَسَبِ مَا أَوْصَى اللَّهُ مِنْ مَحَبَّتِهِ وَإِجْلَالِهِ، وَامْتَنَعْتُ مِنْ هَذِهِ الْمُوَازَنَةِ وَالْمَقَايِسَةِ الَّتِي قَالَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ؛ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْبَشَرِ؛ كَمَا تَقُولُ الْمَعْتَزِلَةُ.

أَمَّا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ يَسْتَحْيِي مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ الْمَقَايِسَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَبْرِيلَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ؟!

وَالَّذِي أَقُولُهُ: إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْمُبِينَ لَا مِرَاءَ فِيهِ، وَفِيهِ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]، ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا الْقُرْآنُ طَافَحَ بِهِ وَبَتَّعَظِيهِ.

وَأَنَا وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، كُلُّ مَا أَنَا فِيهِ مِنْ خَيْرٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِوَسْطَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَبَّدَنِي بِذَلِكَ،

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْأَلَى»، مَكَانٌ: «أَفْضَلُ الْإِنْسِ»؛ وَالْمَثْبُتُ مِنَ «الْكَشَافِ»، وَ«نَوَاهِدُ الْأَبْكَارِ».

(٢) كَذَا، وَفِي «نَوَاهِدِ الْأَبْكَارِ» (٥٠١/٣): «وَنَوَيْتُ أَلَّا أَقْرَأَهُ»؛ وَالْمَثْبُتُ وَاضِحٌ؛ يَعْنِي: أَلَّا أَقْرَأَهُ لِلطَّلَافِ؛ أَيْ: شَارِحًا لَهُ.

(٣) كَذَا فِي «تُخْفَةِ الْأَدِيبِ»؛ وَلَعَلَّهَا: «لَهُ».

وقام جبريل عليه السلام يعلمه^(١) أكثر مِنّا؛ فما لنا والله حَوْلُ في هذا المكان الضيق، ولم يكلفنا الله بذلك؛ فحسب امرئ إذا لم يعترف بفضل الملك على البشر، ولا البشر على الملك: أن يتأدّب، ويَقِفَ عند حدّه، ويعظّم كُلاًّ منهما كما يجب له من التعظيم، ويكفّ لسانه وقلبه^(٢) عن فضول لا يعنيه، ولم يكلف به ولا بعلمه، ويقدر فيه نفسه أن هذين المخلوقين العظيمين حاضران وهو بين أيديهما ضئيل حقير، والله تعالى رابعهم وهو عالم بما تخفي الصدور؛ نسأل الله العِصمة والسلامة بمنه^(٣) وكرمه.

وجمهور أهل السنة: على أن الإنسان أفضل من الملائكة^(٤)، وعلى أن محمداً صلى الله عليه وآله أفضل الخلق؛ وبذلك قال صاحب «التنبيه»: «وصلّى الله على سيّدنا محمد خير خلقه»^(٥)، وجمهور المعتزلة: على أن الملائكة أفضل.

وهذه المسألة ممّا لم يكلف الله العباد معرفتها؛ حتى لو أن إنساناً لم تخطر هذه المسألة بباليه طول عمره، ومات، لم يسأله الله عنها؛ فالسكوت عنها أسلم.

والقول بأن محمداً صلى الله عليه وآله سيّد الخلق ينسرح الصدر له، وهو الذي نعتقده بأدلة وفقنا الله لها، ولا نقول: «إنه يجب على كل أحد أن يعتقد ذلك»؛ لأنّ علمه قد يقصّر عنه، وإنما على أن يكفّ لسانه وقلبه عن خلافه، وكما لا يغنيه^(٦)، فضلاً عمّا يجرّه إلى شيء آخر؛ نسأل الله العافية^(٧).

(١) كذا قرأتها.

(٢) في الأصل: «وحلقه»؛ والمثبت من «نواهد الأبحار»؛ وهو الصحيح.

(٣) في الأصل: «منه».

(٤) كذا؛ وفيه مناقشة.

(٥) «التنبيه في الفقه الشافعي» لأبي إسحاق الشيرازي (ص ١١).

(٦) السابق (١/٤٠٠).

(٧) كذا في «تحفة الأديب».

انْتَهَتْ وَرَقَةُ السُّبُكِيِّ، وَهِيَ حَسَنَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، خَلَا أَنَّهُ اقْتَصَرَ مِنَ الْمَآخِذِ عَلَى مَا أَخْطَأَ فِيهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي حَقِّ نَبِيِّنَا ﷺ، دُونَ مَا سِوَاهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ حَيْدَرُ الْخَوَافِيِّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَّافِ»^(١): «وَبَعْدُ: فَإِنَّ كِتَابَ «الْكَشَّافِ»، كِتَابٌ عَلِيُّ الْقَدْرِ رَفِيعُ الشَّانِ، وَلَمْ يُرَ مِثْلُهُ فِي تَصَانِيفِ الْأَوَّلِينَ، وَلَمْ يُرَوْ شَبِيهُهُ فِي تَأْلِيفِ الْآخِرِينَ، اتَّفَقَ عَلَى مَتَانَةِ تَرَكَيبِهِ الرِّشِيقَةِ كَلِمَةُ الْمَهَرَةِ الْمُتَقِنِينَ، وَاجْتَمَعَتْ عَلَى رِصَانَةِ أَسَالِيْبِهِ الْأَنِيقَةِ أَلْسِنَةُ الْكَمَلَةِ الْمُفْلِقِينَ، مَا قَصَّرَ فِي تَنْقِيحِ قَوَانِينِ التَّفْسِيرِ، وَتَهْذِيبِ بَرَاهِينِهِ، وَتَمْهِيدِ قَوَاعِدِهِ، وَتَشْيِيدِ مَعَاقِدِهِ، وَكُلُّ كِتَابٍ بَعْدَهُ فِي التَّفْسِيرِ - وَلَوْ فُرضَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنِ النَّقِيرِ وَالْقِطْمِيرِ - إِذَا قِيسَ بِهِ لَا تَكُونُ لَهُ تِلْكَ الطَّلَاوَةُ، وَلَا تَجِدُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْحَلَاوَةِ.

عَلَى أَنَّ مُؤَلَّفَهُ يَقْتَفِي أَثَرَهُ، وَيَسْأَلُ خَبَرَهُ، وَقَلَمًا غَيْرَ تَرْكِيبِيٍّ مِنْ تَرَكَيبِهِ إِلَّا وَقَعَ فِي الْخَطِّ وَالْخَطْلِ، وَسَقَطَ فِي مَزَالِقِ الْخَبْطِ وَالزَّلَلِ.

وَمَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ: إِذَا فَتَّشْتَ عَنْ حَقِيقَةِ الْخَبَرِ، فَلَا عَيْنَ مِنْهُ وَلَا أَثَرَ؛ وَلِذَلِكَ قَدْ تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي النُّظَارِ؛ فَاشْتَهَرَ فِي الْأَقْطَارِ؛ كَالشَّمْسِ فِي وَسْطِ النَّهَارِ، إِلَّا أَنَّهُ لِإِخْطَائِهِ سُلُوكَ طَرِيقِ الْأَدَبِ، وَإِعْغَالِهِ لِلْإِجْمَالِ فِي الطَّلَبِ، أَدْرَكَتْهُ حِرْفَةُ الْأَدَبِ، وَلَفَرَطُ تَصْلُبِهِ فِي بَاطِلِ الْإِعْتِرَالِ، وَإِخْلَالِهِ بِإِجْلَالِ أَرْبَابِ الْكِمَالِ، أَصَابَتْهُ عَيْنُ الْكِمَالِ، فَالْتَزَمَ فِي كِتَابِهِ أُمُورًا أَدْهَشَتْ رَوْنَقَهُ وَمَاءَهُ، وَأَبْطَلَتْ مَنْظَرَهُ وَرُوءَاءَهُ؛ فَتَكَدَّرَتْ مَشَارِعُهُ الصَّافِيَةُ، وَتَضَيَّقَتْ مَوَارِدُهُ الضَّافِيَةُ، وَتَنَزَّلَتْ رُبَّتُهُ الْعَالِيَةُ:

مِنْهَا: كُلَّمَا شَرَعَ فِي تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنَ الْآيِ الْقُرْآنِيَّةِ، مَضْمُونُهَا لَا يَسَاعِدُ هَوَاهُ، وَمَدْلُولُهَا لَا يَطَاوِعُ مُشْتَهَاهُ، صَرَفَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، بِتَكْلُفَاتٍ

(١) كَمَا فِي «كَشَفِ الطُّنُونِ» (١٤٨٣/٢)، وَهَذِهِ الْحَاشِيَةُ لَمْ تُطَبَّعْ، وَانْظُرْ وَصْفَهَا فِي «الشَّقَائِقِ النُّعْمَانِيَّةِ» (ص ٣٧).

بارده، وتعشفات جامده، وصرف الآية بلا نُكتة عن غير ضرورة عن الظاهر تحريف لكلام الله سبحانه وتعالى.

وليتهُ يكتفي بقدر الضرورة؛ بل يبالغ في الإطناب والتكثير؛ لئلا يُوصم بالعجز والتقصير؛ فتراهُ مشحوناً بالاعتزالات الظاهرة التي تتبادر إلى الأفهام، والخفية التي لا تُسارع إليها الأوهام؛ بل لا يهتدي إلى حباله إلا واردة بعد واردة من الأذكياء الحذاق، ولا يتنبه لمكايدِهِ إلا واحد من فضلاء الآفاق، وهذه آفة عظيمة، ومُصيبة جسيمة.

ومنها: أنه يطعن في أولياء الله المرتضين من عباده، ويغفل عن هذا الصنيع لفرط عناده.

ونعم ما قال الرازي - في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] -: «خاض صاحبُ «الكشاف» في هذا المقام في الطعن في أولياء الله تعالى وكتب هاهنا ما لا يليق بالعقل أن يكتب مثله في كتب الفحش، فهب أنه اجتراً على الطعن في أولياء الله تعالى؛ فكيف اجتراً على كتبه مثل ذلك الكلام الفاحش في تفسير كلام الله تعالى؟!». وقفت هنا.

ومنها: أنه كشفه بإظهار الفضائل والكمالات، قائداً زمامه وسائس الأوهام والخيالات، وأن يعرف طبقات الآفاق: أنه - مع تبخره في جميع العلوم على الإطلاق - موصوف بلطائف المحاوره، ونفائس المحاضرة، أورد فيها أبياتاً كثيرة، وأمثالاً غزيرة، بُنيت على الهزل والفكاهة أساسهما، وأوقدت على المزاح البارد نبراسهما؛ وهذا أمر من الشرع والعقل بعيد، سيما عند أهل العدل والتوحيد.

ومنها: أنه يذكر أهل السنة والجماعة - وهم: الفرقة الناجية - بعبارات فاحشة:

فتارةً: يعبرُ عنهم بالمُجبرة.

وتارةً: ينسُبهم على سبيل التعريضِ إلى الكفرِ والإلحاد.

وهذه وظيفةُ السُّفهاءِ الشُّطَّارِ، لا طريقةُ العُلَماءِ الأبرارِ». اهـ.

قلتُ: ومِمَّا أُخِذَ على الزَّمَخْشَرِيِّ أيضًا: إيرادُهُ الأحاديثِ الضعيفةَ والموضوعةَ، وبخاصَّةٍ ما أوردَهُ في فضائلِ السُّورِ؛ فَإِنَّهُ عندَ نهايةِ كُلِّ سورةٍ يذكُرُ ما جاءَ في فَضْلِهَا، ناقلًا ذلكَ مِنَ الحديثِ المَرْوِيِّ عن أبيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه، وهو حديثٌ لا يثبتُ؛ كما سيأتي.

ولقد تعرَّضَ الزَّمَخْشَرِيُّ لنقدِ الأئمةِ والمحدثينَ بسببِ ضَعْفِهِ في الحديثِ، وجعلَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ مثالًا للمفسِّرينَ الذين ليسَ لديهمَ تحقيقٌ في الحديثِ، فقال: «وكالزَّمَخْشَرِيِّ وغيرِهِ مِنَ المفسِّرينَ الذين يذكُرُونَ مِنَ الأحاديثِ ما يَعْلَمُ أَهْلُ الحديثِ: أَنَّهُ موضوعٌ»^(١)، وقالَ أيضًا: «ومثلُ هذا لا يرويه إلا أَحَدُ رَجُلَيْنِ؛ رَجُلٌ لا يميِّزُ بينَ الصحيحِ والضعيفِ، والعَثِّ والسَّمِينِ، وهم جمهورُ مصنِّفي السِّيَرِ والأخبارِ وقصصِ الأنبياءِ؛ كالشَّعَالِبِيِّ، والواحِدِيِّ، والمَهْدَوِيِّ، والزَّمَخْشَرِيِّ... وأمثالِهِم مِنَ المصنِّفِينَ في التفسيرِ؛ فهؤلاءِ لا يَعْرِفُونَ الصحيحَ مِنَ السَّقِيمِ، ولا لَهُم خِبْرَةٌ بِالْمَرْوِيِّ المنقولِ، ولا لَهُم خِبْرَةٌ بِالرُّوَاةِ النَّقْلَةِ؛ بل يَجْمَعُونَ فيما يَرَوُونَ بينَ الصحيحِ والضعيفِ، ولا يميِّزُونَ بينهما»^(٢).

ومِمَّن انتقدَ الزَّمَخْشَرِيُّ أيضًا: الحافظُ السَّخَاوِيُّ؛ فَإِنَّهُ - لَمَّا ذَكَرَ أسماءَ جماعةٍ مِنَ المفسِّرينَ الذين لا يفرِّقُونَ بينَ الصحيحِ والضعيفِ مِنَ الأحاديثِ النبويَّةِ، ومن ذلكَ: أَنَّهُم يُشْتَبُونَ الحديثَ الطويلَ الموضوعَ في

(٢) «الرَّدُّ على البُكْرِيِّ» (١/٧٣).

(١) «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» (٧/٩١).

فضائل السور، ويجزؤون برفعه إلى النبي ﷺ - قال:

«الصواب: تجنب إيراد الموضوع إلا مقروناً ببيانهِ؛ كما تقدّم، والزمخشري أشدهم خطأ؛ حيث أوردّه بصيغة الجزم، غير مُبرِزٍ لسنده، وتبعه البيضاوي، بخلاف الآخرين؛ فإنهم ساقوا إسناده»^(١).

ولما سُئلَ إمامُ اليمَن في عصره العلامةُ محمدُ بنُ عليّ الشُّوكاني عن جملة مسائل؛ منها: حديث فضائل السور: قال: «أمّا أحاديث فضائل القرآن سورةً سورةً، فلا خلاف بين من يعرف الحديث: أنّها موضوعةٌ مكذوبةٌ، وقد أقرّ واضعُها - أخزاهُ الله - بأنّه الواضعُ لها، وليس بعد الإقرار شيءٌ، ولا اغترارَ لمثلِ ذِكْرِ الزمخشريّ ﷺ لها في آخرِ كلِّ سورةٍ؛ فإنّه - وإن كان إمامُ اللغة والآلات على اختلافِ أنواعِها - فلا يفرّق في الحديث بين أصحِّ الصحيح، وأكذبِ الكذب، ولا يقدّح ذلك في علمه الذي بلغ فيه غايةَ التحقيق، ولكلِّ علمٍ رجالٌ، وقد ورّع الله سبحانه الفضائلَ بين عباده.

والزمخشريّ نقلَ هذه الأحاديثَ من «تفسير الثعلبيّ»، وهو مثله في عدم المعرفة بعلم السنّة، وقد أوضحتُ الكلامَ على هذا في مؤلّفي الذي سمّيته: «الفوائد المجموعة»، في الأحاديثِ الموضوعّة.

وما ذكره السائلُ من أنّ للزمخشريّ مؤلفاً في غريب الحديث، فليس ذلك بمنافٍ لما ذكرناه من عدم علمه بغنّ الحديث؛ لأنّ المعرفة بغنّ الحديث هي: تمييزُ الحديثِ الصحيح، من الحسن، من الضعيف، من الموضوع، وقد صنّف في علم غريب الحديث جماعةٌ من أهل العلم؛ من أولّهم: الإمامُ أبو عبيد القاسمِ بنُ سلام، وهو إمامٌ كبيرٌ في

(١) «فتح المغني» (٣٢٢/١).

عِلْمُ السُّنَّةِ مِنْ أَقْرَانِ ابْنِ مَعِينٍ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَهَكَذَا صَنَّفَ جَمَاعَةٌ مِمَّنْ بَعْدَهُ فِي ذَلِكَ.

وَالزَّمْخَشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ إِمَامُ اللُّغَةِ الَّذِي لَا يُجَارَى وَلَا يُبَارَى؛ فَتَصْنِيفُهُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَاقِعٌ مِنَ الْخَيْرِ بِهِ؛ فَقَدْ يَشْتَمِلُ تَصْنِيفُهُ فِي هَذَا عَلَى مَا لَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَصَانِيفُ مَنْ تَقَدَّمَ، وَلَا سِيَّما وَهُوَ مِمَّنْ تَكَلَّمَ فِي تَمْيِيزِ حَقَائِقِ اللُّغَةِ مِنْ مَجَازَاتِهَا، وَجَعَلَ فِي ذَلِكَ مَصْنَفًا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ»^(١).

فَالشُّوكَانِيُّ - وَإِنْ كَانَ يَرَى ضَعْفَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْحَدِيثِ - فَإِنَّهُ يَعْتَرِفُ لَهُ بِالْإِمَامَةِ فِي اللُّغَةِ؛ وَهَذَا مِنْ إِنْصَافِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَبُو شَهْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ - مَعَ كَوْنِهِ إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ - لَا يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِهِ؛ إِذْ هُوَ لَيْسَ مِنْ رِجَالِ الْحَدِيثِ الْعَارِفِينَ لِعِلَلِهِ، الْمُبْصِرِينَ بِرِجَالِهِ؛ وَكَمْ ذَكَرَ فِي «كَشَّافِهِ» مِنْ مَوْضُوعَاتٍ فِي قَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِ الْقَصَصِ!»^(٢).

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءَ يَأْخُذُونَ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ ضَعْفَهُ الشَّدِيدَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَيَحْذَرُونَ مِمَّا أوردَهُ فِي «الْكَشَّافِ» مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ، لَا سِيَّما مَا يَذْكُرُهُ فِي نَهَايَةِ كُلِّ سُورَةٍ مِنَ الْفُضَائِلِ؛ فَقَدْ ذَكَرَتْ هَذِهِ الْفُضَائِلُ فِي حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ بِلَا شَكٍّ؛ كَمَا يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣).

وَحَكَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ اتِّفَاقَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ^(٤)،

(١) «الْفَتْحُ الرَّبَّانِي، مِنْ فِتَاوَى الشُّوكَانِيِّ» (٤/١٨٩٤).

(٢) «دِفَاعٌ عَنِ السُّنَّةِ، وَرَدُّ شُبُهَةِ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَالْكَتَّابِ الْمَعَاصِرِينَ» (ص ١٠٠).

(٣) ينظر: «المَوْضُوعَاتُ» (١/٢٤٠). (٤) ينظر: «مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» (٧/٣١١).

وهو حديث طويل؛ فيه: «مَنْ قرأ كذا، فله كذا...»، وقد أخذَه الزَّمَخْشَرِيُّ، وفرَّقه في نهاية تفسيره لكلِّ سورة، وتابعه على ذلك جماعة؛ منهم: البُيْضَاوِيُّ، وأبو السُّعُودِ، فإن كان للزَّمَخْشَرِيِّ عذرٌ، فلائنه ليس له خِبرَةٌ بالحديث، ولا بنقلته ورجاله.

وممَّا أُخِذَ على الزَّمَخْشَرِيِّ أيضًا: استخفافُه بالقُرَّاءِ وجُرْأَتُهُ في توهيمهم^(١)، وتخيلُه أنَّ قراءتهم إنما هي مَحْضُ اجتهادٍ منهم، دون الأخذِ عن إمام؛ وهذه آيَةٌ عظيمةٌ أُخِذَتْ عليه.

وللعلماءِ رَحِمَهُمُ اللهُ كلامٌ شديدٌ فيمن يطعنُ في القراءاتِ أو يردُّها، لا سيَّما المتواترة، حتى صرَّحَ أبو حَيَّانَ بأنَّ الطعنَ في القراءاتِ أو إنكارها يقربُ مِنَ الرَّدَّةِ، والعياذُ بالله^(٢).

وذكرَ أحدُ الباحِثِينَ: أنَّ القراءاتِ المتواترة التي انتقدَها الزَّمَخْشَرِيُّ خمسٌ وعشرون قراءةً^(٣)، والله أعلم.

وَمِنَ الْقَرَاءَاتِ الَّتِي هَاجَمَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ وَطَعَنَ فِيهَا:

قراءة ابنِ عامرٍ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]؛ ببناء «زَيْن» لما لم يسم فاعله «زَيْن»، ورفع «القتل»، ونصب «الأولاد»، وخفض «الشركاء»؛ على إضافة «القتل» - وهو نائبُ فاعلٍ - إلى «الشركاء»؛ مِن إضافة المصدرِ إلى فاعله، و«أَوْلَادُهُمْ»: مفعولُهُ، وهو الفاصلُ بين المتضايقيْن، وهي قراءة سَبْعِيَّةٌ متواترة، فلم تُعْجِبْ هذه القراءةُ الزَّمَخْشَرِيَّ؛ لمخالفَتِها القواعدَ

(١) ينظر: «تفسيرُ التحرير والتنوير» (١٨٣/١٩).

(٢) ينظر: «البحرُ المحيط» (٣٧/٧).

(٣) ينظر: «الزَّمَخْشَرِيُّ ومنهجهُ في توظيفِ القراءاتِ القرآنيَّة» (ص ٢٢٤ - ٢٤٠).

بَزْعِمِهِ؛ إِذْ فُصِّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ؛ وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا فِي نَادِرِ ضَرُورَاتِ الشُّعْرِ.

وَكَلَامُ الْبَصَرِيِّينَ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَخَالَفَهُمْ فِيهِ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ؛ مِنْهُمْ: ابْنُ مَالِكٍ، وَلَهُمْ شَوَاهِدٌ عَلَى قَوْلِهِمْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ بَلْ يَكْفِي وَرُودُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ شَاهِدًا عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ، وَقَوَاعِدُ الْعَرَبِيَّةِ تُؤْخَذُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ حَاكِمٌ عَلَى اللُّغَةِ؛ فَإِذَا صَحَّتِ الْقِرَاءَةُ، وَجَبَ اتِّبَاعُهَا، وَالْأَخْذُ بِهَا، وَلَا تُعْرَضُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الَّتِي صَنَعَهَا أَهْلُ النُّحُو:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَثَمَةُ الْقِرَاءَةِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنَ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ، وَالْأَقْسَى فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ، وَالْأَصَحِّ فِي النُّقْلِ، وَالرَّوَايَةُ إِذَا ثَبَّتَتْ، لَا يَرُدُّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ، وَلَا فُسُوخُ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ؛ يَلْزَمُ قَبُولُهَا، وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا»^(١).

وَيَذْكُرُ ابْنُ عَاشُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ تَخْطِئَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ لِلْقُرْآنِ: أَنَّهُ حَصَرَ كَلَامَ الْعَرَبِ فِيمَا نَقَلَهُ نَحَاةَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ؛ وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ^(٢)، وَقَالَ ابْنُ عَاشُورٍ أَيْضًا: «أَفَرَطَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَوْهِينِ بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ؛ لِمَخَالَفَتِهَا لِمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ النُّحَاةُ؛ وَذَلِكَ مِنْ إِعْرَاضِهِ عَنِ مَعْرِفَةِ الْأَسَانِيدِ»^(٣).

لَقَدْ نَظَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ لِلآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَحَاكَمَهَا إِلَى مَا قَالَهُ الْبَصَرِيُّونَ، فَوَجَدَهَا مُخَالَفَةً لِكَلَامِهِمْ، ثُمَّ رَدَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ

(١) «جامع البيان، في القراءات السبع» للداني (٦٨/٢).

(٢) ينظر: «تفسير التحرير والتنوير» (٦١/١).

(٣) السابق (٥٣/١).

بكلام غير حسن، وادّعى أن ابن عامر هو الذي قرأ بهذه القراءة من قبل نفسه، ولم يروها عن الأئمة.

فقال: «وأما قراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]؛ برفع «القتل»، ونصب «الأولاد»، وجر «الشركاء»؛ على إضافة «القتل» إلى «الشركاء»، والفصل بينهما بغير الظرف -: فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً؛ كما سمج، وردّ: رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فكيف به في الكلام المنشور؟! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟!

والذي حمّله على ذلك: أن رأى في بعض المصاحف: «شُرَكَائِهِمْ» مكتوباً بالياء...»^(١).

وقد دافع العلماء عن قراءة ابن عامر، وصوبوها، وردّوا على الزمخشري مقالته:

قال الصّبّان: «لَمَّا تَبَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ مَذْهَبَهُم - أي: البصريين - ردّ قراءة ابن عامر، ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر»^(٢).

وقال ابن مالك في «الكافية الشافية»:

وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ^(٣)

وأما ابن المنير، فقد أطلق لقلبه العنان، في هذا المكان، وقال: «لقد ركب المصنّف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ»

(١) «الكشاف» (١/٤٧٢).

(٢) «حاشية الصّبّان على شرح الأشموني» (٢/٤١٧).

(٣) «الكافية الشافية» مع شرحها، لابن مالك (١/٤١).

إِلَى اللَّهِ وَأَبْرَأُ حَمَلَةَ كِتَابِهِ وَحَفَظَةَ كَلَامِهِ مِمَّا رَمَاهُمْ بِهِ؛ فَإِنَّهُ تَخَيَّلَ أَنَّ الْقُرَّاءَ أئِمَّةَ الوجوه السبعة اختارَ كُلُّ مِنْهُمْ حَرْفًا قَرَأَ بِهِ اجْتِهَادًا، لَا نَقْلًا وسماعًا؛ فلذلك غَلَطَ ابْنُ عامرٍ في قراءته هذه، وأَخَذَ يَبِينُ: أَنَّ وَجْهَ غَلَطِهِ: رُؤْيُ الْيَاءِ ثَابِتَةً فِي «شُرَكَائِهِمْ»؛ فَاسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَجْرُورٌ، وَتَعَيَّنَ عِنْدَهُ نَصَبُ «أَوْلَادِهِمْ» بِالْقِيَاسِ؛ إِذْ لَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى أَمْرَيْنِ مَعًا، فَقَرَأَهُ مَنْصُوبًا.

قال المصنّف^(١): وكانت له مَنْدُوحَةٌ عَنْ نَصْبِهِ إِلَى جَرِّهِ بِالْإِضَافَةِ، وَابْدَالِ الشُّرَكَاءِ مِنْهُ، وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى مِمَّا ارْتَكَبَهُ - يَعْنِي: ابْنَ عامرٍ - مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي يَسْمُجُ فِي الشَّعْرِ، فَضْلًا عَنِ النَّشْرِ، فَضْلًا عَنِ الْمُعْجِزِ.

فهذا كله - كما ترى - ظَنٌّ مِنَ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّ ابْنَ عامرٍ قَرَأَ قِراءَتَهُ هَذِهِ رَأْيًا مِنْهُ، وَكَانَ الصَّوَابُ خِلَافَهُ، وَالْفَصِيحُ سِوَاهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَنَّ هَذِهِ الْقِراءَةَ بِنَصْبِ الْأَوْلَادِ، وَالْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، بِهَا يُعْلَمُ ضَرُورَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَهَا عَلَى جِبْرِيلَ كَمَا أَنْزَلَهَا عَلَيْهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَلَاهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَلَمْ يَزَلْ عَدَدُ التَّوَاتُرِ يَتَنَاقَلُونَهَا وَيَقْرَأُونَهَا بِهَا خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ، إِلَى أَنْ انْتَهَتْ إِلَى ابْنِ عامرٍ، فَقَرَأَهَا أَيْضًا كَمَا سَمِعَهَا؛ فَهَذَا مَعْتَقِدُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ السَّبْعَةِ: أَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا، عَنْ أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ ﷻ.

فَإِذَا عَلِمْتَ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ، فَلَا مَبَالَاةَ بَعْدَهَا بِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَلَا بِقَوْلِ أَمْثَالِهِ مِمَّنْ لَحَّنَ ابْنَ عامرٍ؛ فَإِنَّ الْمُنْكَرَ عَلَيْهِ إِنَّمَا أَنْكَرَ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ بَرَاءٌ مِنْهُ قَطْعًا وَضَرُورَةً، وَلَوْلَا عُذْرُ: أَنَّ الْمُنْكَرَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ

(١) أي: الزمخشري.

السَّائِنِ، أعني: عِلْمَ القراءة، وَعِلْمَ الأصول، ولا يُعَدُّ مِنْ ذَوِي الْفَنَيْنِ المذكورَيْنِ، لَخِيفَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْ رِبْقَةِ الدِّينِ، وإِنَّهُ عَلَى هَذَا الْعَدْرِ لَفِي عُهُدَةٍ خَطَرُهُ، وَزَلَّةٍ مُنْكَرُهُ، تَزِيدُ عَلَى زَلَّةٍ مَنْ ظَنَّ أَنَّ تَفَاصِيلَ الْوُجُوهِ السَّبْعَةِ فِيهَا مَا لَيْسَ مُتَوَاتِرًا؛ فَإِنَّ هَذَا الْقَائِلَ لَمْ يُشَبِّهْهَا بِغَيْرِ النِّقْلِ، وَغَايَتُهُ: أَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ نَقْلَهَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّوَاتُرُ، وَأَمَّا الزَّمْخَشَرِيُّ، فَظَنَّ أَنَّهَا تَبَيَّنَتْ بِالرَّأْيِ غَيْرَ مَوْقُوفَةٍ عَلَى النِّقْلِ؛ وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وما حَمَلَهُ عَلَى هَذَا الْخِيَالِ إِلَّا التَّغَالِي فِي اعْتِقَادِ أَطْرَادِ الْأَقْيَسَةِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَظَنَّهَا قَطْعِيَّةً؛ حَتَّى يَرُدَّ مَا خَالَفَهَا، ثُمَّ إِذَا تَنَزَّلَ مَعَهُ عَلَى أَطْرَادِ الْقِيَاسِ الَّذِي ادَّعَاهُ مَطَرِدًا، فَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ هَذِهِ لَا تَخَالِفُهُ.

ثُمَّ خَرَجَ ابْنُ الْمُنِيرِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَكَرَ شَوَاهِدَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «فَهَذِهِ كُلُّهَا نُكْتُ مُؤَيَّدَةً، بِقَوَاعِدَ مَنْظَرَةٍ، بِشَوَاهِدَ مِنْ أَقْيَسَةِ الْعَرَبِيَّةِ، تَجْمَعُ شَمْلَ الْقَوَانِينِ النَّحْوِيَّةِ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَلَيْسَ غَرَضُنَا تَصْحِيحُ الْقِرَاءَةِ بِقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ؛ بَلْ تَصْحِيحُ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقِرَاءَةِ؛ وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ»^(١).

وَقَالَ سَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَّازَانِيُّ - مَعْلَقًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمُنِيرِ الْآنِفِ: «قَوْلُهُ: «وَالَّذِي حَمَلَهُ...»: - «هَذَا عَذْرٌ أَشَدُّ مِنَ الْجُرْمِ؛ حَيْثُ طَعَنَ فِي إِسْنَادِ الْفُرَّاءِ السَّبْعَةِ وَرَوَايَتِهِمْ، وَزَعَمَ أَنَّهُمْ يَقْرَأُونَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَهَذِهِ عَادَةُ الْمَصْنُفِ؛ يَطْعُنُ فِي تَوَاتُرِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَيَنْسُبُ الْخَطَأَ:

تَارَةً: إِلَيْهِمْ؛ كَمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَتَارَةً: إِلَى الرُّوَاةِ عَنْهُمْ.

(١) «الانتصاف، مِنْ صَاحِبِ الْكَشَافِ»، بِهَامِشِ «الْكَشَافِ» (١/٤٧١).

وكلاهما خطأ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ مُتَوَاتِرَةٌ، وَكَذَا الْمَرْوِيَّاتُ^(١) عَنْهُمْ؛ وَهِيَ مَا يُسْتَشْهَدُ بِهَا، لَا لَهَا^(٢).

وَمِنْ هَجُومِ الزَّمْخَشَرِيِّ عَلَى الْقِرَاءَاتِ الْقِرَآئِيَّةِ، وَقَلَّةِ تَأْدُّبِهِ مَعَ الْقُرَّاءِ:

قَوْلُهُ عَلَى قِرَاءَةِ تَنْوِينٍ: «سَلَسِلَ»؛ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [الْإِنْسَانُ: ٤]؛ وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ، وَهَشَامٌ، وَشُعْبَةُ وَالْكَسَائِيُّ؛ مِنَ السَّبْعَةِ، وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنَ الْعَشْرَةِ بِالتَّنْوِينِ وَصَلًا، وَيَبْدِلُهُ أَلْفًا وَقَفًّا، وَدُونَكَ كَلَامَ الزَّمْخَشَرِيِّ:

قَالَ: «قُرِئَ: ﴿سَلَسِلًا﴾؛ غَيْرَ مَنْوُونٍ، وَ«سَلَسِلًا»؛ بِالتَّنْوِينِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النُّونُ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ، وَيُجْرَى الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْقِرَاءَةِ بِهِ مَمَّنْ ضَرِيَّ بِرَوَايَةِ الشُّعْرِ^(٣)، وَمَرَنَ لِسَانَهُ عَلَى صَرْفٍ غَيْرِ الْمَنْصَرِفِ^(٤).

قَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ - تَعْلِيْقًا عَلَى كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ -: «وَفِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ فُظَاظَةٌ وَغِلْظَةٌ، لَا سِيَّمَا عَلَى مَشِيخَةِ الْإِسْلَامِ، وَأُثْمَةِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ!»^(٥).

(١) فِي الْأَصْلِ: «الرَّوَايَاتُ»؛ وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(٢) «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْكَشَافِ» (٢/٣٥٤). (رِسَالَةُ دَكْتَوْرَاهِ، الْجِزْءُ الَّذِي حَقَّقَهُ أَسَاتِدُنَا الدَّكْتَوْرُ فَوْزِي السَّيْدُ عَبْدَ رَبِّهِ عَيْدٍ).

(٣) ضَرِيٌّ بِالشَّيْءِ يَضْرِيَّ ضَرًى، مِنْ بَابِ تَعَبٍ، وَضَرَاوَةٌ: اعْتَادَةٌ، فَهُوَ ضَارٍ. «الْمُضْبَاحُ الْمُئِيرُ»، مَادَّةٌ: (ض ر ي).

(٤) «الْكَشَافُ» (٣/٢٣٨). (٥) «الدَّرُّ الْمَصُونُ» (١٠/٥٢٨).

وقال ابن المنير متعقبًا: «معتقدُه: أنَّ القراءةَ المستفيضةَ غيرُ موقوفةٍ على النقلِ المتواترِ عن النبي ﷺ في تفاصيلها، وأنها موكولةٌ إلى اجتهدِ القراءِ واختيارهم بمقتضى نظرهم؛ كما مرَّ له، وطَمَّ على ذلك هاهنا؛ فجعلَ تنوينَ «سلاسلَ» من قبيلِ الغلطِ الذي يسبقُ إليه اللسانُ في غيرِ موضعه؛ لتمرُّنه عليه في موضعه، والحقُّ: أنَّ جميعَ الوجوهِ المستفيضةَ منقولةٌ تواترًا عنه ﷺ، وتنوينُ هذا: على لغةٍ مَنْ يصرفُ في نثرِ الكلامِ جميعَ ما لا ينصرفُ إلا «أفعلَ»، والقراءاتُ مشتملةٌ على اللغاتِ المختلفةِ»^(١).

فهذا دأبُ الزمخشري وسيله في الحملِ على القراءاتِ؛ إذا خالفَتِ القواعدُ؛ فهو لا يتوانى في ردِّها والغضُّ منها، ويقعُ في القراءِ بلا تبصُّر، وكفى بالزمخشري سوءًا أن يكونَ مضربَ المثلِ في هذا المهيعِ الكريه، وتأملُ كلامَ أبي حيانَ حينَ ردَّ على ابنِ عطيةَ تخطئته لأحدِ القراءِ السبعة؛ قال أبو حيانَ: «وجسارتهُ هذه لا تليقُ إلا بالمُعترِلة؛ كالزمخشري؛ فإنه كثيرًا ما يطعنُ في نقلِ القراءِ وقراءتهم»^(٢).

هذه نماذجٌ من كلامِ العلماءِ الجُملي، في جارِ الله الزمخشري، ومنهجِهِ في «كشافِهِ»، وبيانِ أخطائِهِ بيانًا على وجهِ العمومِ.

فأما ردودُهم المفصلةُ على زلاتِهِ المتفرقةِ في كتابِهِ - لا سيَّما اعتزالِيَّاتُهُ - فهي كثيرةٌ ومبثوثةٌ في كتبِ التفسيرِ خاصَّةً، وليتِ هاتِهِ الردودُ

(١) «الانتصافُ، من صاحبِ الكشافِ»، بهامشِ «الكشافِ» (٢٣٨/٤)، وينظر - أيضًا - تعليقُ ابنِ المنيرِ في «الانتصافِ» (٢٠٥/١) على كلامِ الزمخشريِّ على قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِزُّ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

(٢) «البحرُ المحيطُ» (١٥٩/٣).

تُجْمَعُ وَتُطْبَعُ فِي حَوَاشِي «الْكَشَافِ»، وَلَوْ كَبُرَ حَجْمُ الْكِتَابِ، وَحَسْبِي أَنْ
أُنْقَلَ مِنْهَا نَصًّا وَاحِدًا لِلْعَلَّامَةِ الْمَفْسِّرِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ كَثِيرٍ - مَعْلَقًا عَلَى
تَفْسِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى
أَبْصَارِهِمْ غَشَوَتْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] - :

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قُلْتُ: وَقَدْ أَطْنَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَقْرِيرِ مَا رَدَّهُ
ابْنُ جَرِيرٍ هَاهُنَا، وَتَأَوَّلَ الْآيَةَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ جِدًّا، وَمَا
جَرَّاهُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا اعْتِزَالُهُ؛ لِأَنَّ الْخَتَمَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَمَنْعَهَا مِنْ وَصُولِ
الْحَقِّ إِلَيْهَا قَبِيحٌ عِنْدَهُ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ - فِي اعْتِقَادِهِ، وَلَوْ فَهِمَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ
كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا خَتَمَ عَلَى
قُلُوبِهِمْ، وَحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْهُدَى، جَزَاءً وَفَاقًا عَلَى تَمَادِيهِمْ فِي الْبَاطِلِ،
وَتَرْكِهِمُ الْحَقَّ؛ وَهَذَا عَدْلٌ مِنْ تَعَالَى حَسَنٌ، وَلَيْسَ بِقَبِيحٍ، فَلَوْ أَحَاطَ
عِلْمًا بِهِذَا، لَمَا قَالَ مَا قَالَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

وَتَمَّ أخطاءٌ عِلْمِيَّةٌ وَهَفَوَاتٌ لِلزَّمَخْشَرِيِّ لَيْسَ مَنَشُؤُهَا اجْتِهَادُهُ، أَوْ
اخْتِيَارُهُ لِرَأْيٍ مَرْجُوحٍ، وَلَكِنَّهَا أخطاءٌ صِرْفَةٌ، وَلَا عَجَبَ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ بَشَرٌ
كَغَيْرِهِ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَلَيْسَ بِمَعْصُومٍ.

وَمِنْ تِلْكَ الْأخطاءِ وَالْأوهَامِ: مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:
«وَعِدَّةُ الْمُبَشِّرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَشْرَةٌ، لَمْ يُضَمَّ إِلَيْهِمْ حَادِي عَشَرَ»^(٢).

وَهَذَا الْكَلَامُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ شَهِدَ
بِالْجَنَّةِ لِعِشْرَةِ الْعَشْرَةِ:

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٢٧٠). (٢) «الكَشَاف» (٣/ ٢٠٥).

فَمِنْ أَوْلَئِكَ: عُكَاشَةُ بْنُ مُحْصَنٍ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَّا ذَكَرَ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِلَا حِسَابٍ، قَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مُحْصَنٍ، فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^(١).

ومنها: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ رضي الله عنه؛ فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ لِحَيٍّ يَمْشِي: «إِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ»، إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ^(٢).

وَمِنْ أَوْهَامِهِ: قَوْلُهُ: إِنَّ أُمَّ مَكْتُومٍ هِيَ جَدَّةُ الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا أُمُّهُ، وَاسْمُهَا: عَاتِكَةُ؛ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ^(٣).

ومنها: قَوْلُهُ - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ﴾ - إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ [المؤمنون: ٥، ٦] - : «فَإِنْ قُلْتَ: «هَلْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتْعَةِ؟»:

قُلْتُ: لَا؛ لِأَنَّ الْمُنْكَوْحَةَ نِكَاحَ الْمُتْعَةِ مِنْ جَمَلَةِ الْأَزْوَاجِ؛ إِذَا صَحَّ النِّكَاحُ»^(٤).

قال الشيخ محمد أبو زهرة، متعقبًا له: «وَأَخْطَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ؛ إِذْ عَدَّهَا [أَي: الْمُتْعَةَ] زَوَاجًا، وَمَا هِيَ بِزَوَاجٍ، وَمَا سَمَّاها أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ زَوَاجًا»^(٥).

فهذا مما استدركه العلماء على الزمخشري، مما لم يصب فيه، وفوق كل ذي علم عليم.

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٠)، ومسلم (٣٦٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٨٣).

(٣) ينظر: حاشيته على البيضاوي: «عناية القاضي، وكفاية الرازي» (٨/٣٢٠).

(٤) «الكشاف» (٢/٢٨٧). (٥) «زهره التفاسير» (١٠/٥٠٤٨).



مَعَالِمُ الْقِرَاءَةِ

بَيَّنْتُ - فيما مضى - أَهَمَّ مَا لِلزَّمَخْشَرِيِّ، وَأَهَمَّ مَا أَخَذَ عَلَيْهِ، وَسُقْتُ مَا تيسَّرَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مَعْلَقًا عَلَيْهِ؛ لِيَكُونَ الْقَارِئُ مَطَّلِعًا عَلَيْهِ وَعَالِمًا بِهِ، وَالَّذِي يَهْمُنِي الْآنَ بَيَانُهُ لِقَارِئِ «الْكَشَافِ» أُمُورٌ:

○ **الأوَّلُ:** أَنَّ «الْكَشَافَ» بِحَاجَةٍ إِلَى تَحْقِيقِ عِلْمِيٍّ صَحِيحٍ، بَعْدَ جَمْعِ نُسَخِهِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَاخْتِيَارِ أَفْضَلِهَا وَأَصَحِّهَا، بَدْءًا مِنْ نُسْخَةِ الْمُؤَلِّفِ إِنْ وُجِدَتْ، أَوْ مِنْ نُسْخَةٍ قُرِئَتْ عَلَيْهِ، أَوْ صُحِّحَتْ عَلَى نُسْخَتِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ نُسَخِ «الْكَشَافِ» الْمَطْبُوعَةِ الَّتِي أَطْلَعْتُ عَلَيْهَا فِيهَا تَحْرِيفٌ وَتَصْحِيفٌ، وَأَخْطَاءٌ طِبَاعِيَّةٌ كَثِيرَةٌ^(١)، وَلَا أَسْتَعِيدُ السَّقَطَ، وَأَذْكَرُ نَمُودَجًا وَاحِدًا الْآنَ:

فَفِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «الْكَشَافِ» فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ نُسْخَةً، بَدْءًا مِنْ طَبْعَةِ كَلْكُتَا - الَّتِي كَانَتْ عَامَ ١٢٧٦هـ، وَهِيَ أَوَّلُ طَبْعَةٍ لِلْكِتَابِ فِيمَا أُظُنُّ - إِلَى طَبْعَةِ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ - كَانَتْ عَامَ ٢٠١٢م، بِتَحْقِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَانِيِّ - أَقُولُ: فِي جَمِيعِ النُّسخِ حَاشَا

(١) أَلَّفَ الشَّيْخُ عِثْمَانُ بْنُ مَنْصُورٍ التُّونُسِيُّ رِسَالَةً عَنْوَانُهَا: «قَمْعُ الْإِسْرَافِ»، فِي تَحْرِيفِ تَفْسِيرِ «الْكَشَافِ»، طُبِعَتْ بِمَطْبَعَةِ الْمَنَارِ بِتُونُسَ، تَتَّبَعَ فِيهَا الْأَخْطَاءَ الطَّبَاعِيَّةَ لِنُسْخَةِ «الْكَشَافِ» الصَّادِرَةِ عَنِ الْمَطْبَعَةِ التَّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِمِصْرَ عَامَ ١٣٥٤هـ، وَقَدْ نَافَ عَدَدُ الْأَخْطَاءِ عَلَى الْأَلْفِ؛ أَفَادَ ذَلِكَ مُحَقِّقُ «الْبِشْرِ»، فِي نَقْدِ الْمَقْدَّمَاتِ الْعَشْرِ» لِعِثْمَانَ بْنِ مَنْصُورٍ (ص ١٤).

طَبَعَتِي بُولَاقَ الْمِصْرِيَّةِ^(١)، وهما نادرَتان، تَقْرَأُ فِي جَمِيعِ تِلْكَ النُّسخِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي حَدِيثِ الْمُؤَلِّفِ عَنْ فَوَائِدِ تَفْصِيلِ الْقُرْآنِ وَتَقْطِيعِهِ سُورًا، قَالَ: «وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ الْجِنْسَ إِذَا انْطَوَتْ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ، وَاشْتَمَلَ عَلَى أَصْنَافٍ، كَانَ أَحْسَنَ وَأَنْبَلَ وَأَفْخَمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيِّنًا وَاحِدًا»^(٢).

كَذَا جَاءَ: «بَيِّنًا وَاحِدًا»؛ بَيَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، بَعْدَهَا يَاءٌ مَثْنَاءٌ، ثُمَّ أَلْفٌ، بَعْدَهَا نُونٌ، وَالصَّوَابُ: «بَيِّنًا»؛ بِمُوحَّدَتَيْنِ ثَانِيَتُهُمَا مُشَدَّدَةٌ، وَ«الْبَيِّنَانُ»: هُوَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ^(٣).

وَالْعَجِيبُ: أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الْمَصْحَفَةَ جَاءَتْ عَلَى التَّصْحِيفِ أَيْضًا فِي مَصَادِرَ أُخْرَى، نَقَلْتُ نَصَّ «الْكَشَافِ»؛ كـ «تَفْسِيرِ النَّسْفِيِّ»^(٤)، وَ«التَّفْسِيرِ الْمُنِيرِ» لِلزُّحَلِيِّ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ^(٥).

أَقُولُ: وَفِي أَثْنَاءِ كِتَابَةِ الْبَحْثِ، وَصَلْتُ إِلَيْ - بِفَضْلِ اللَّهِ - «حَاشِيَةُ الطَّبِيبِيِّ عَلَى الْكَشَافِ» الْمَطْبُوعَةُ فِي دُبَيِّ^(٦)، وَرَأَيْتُهُمْ وَضَعُوا مَتْنَ

(١) صَدَرَتْ أَوَّلَاهُمَا: عَامَ ١٢٨١ هـ، فِي مَجْلَدَيْنِ بِتَصْحِيحِ الشَّيْخَيْنِ: مُحَمَّدَ قَطَّةَ الْعَدَوِيِّ، وَمُحَمَّدَ الصَّبَّاحِ، وَالثَّانِيَةُ صَدَرَتْ: عَامَ ١٣١٨ هـ، بِتَصْحِيحِ الشَّيْخِ طه بنِ مُحَمَّدٍ فِي ثَلَاثَةِ مَجْلَدَاتٍ، وَهِيَ الَّتِي اعْتَمَدْتُهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ.

(٢) وَهُوَ فِي نَسْخَةِ بُولَاقَ الَّتِي اعْتَمَدْتُهَا فِي: (١/١٨٦).

(٣) يُقَالُ: «هَمْ بَيِّنٌ وَاحِدٌ، وَعَلَى بَيِّنٍ وَاحِدٍ» - وَيُخَفَّفُ - أَي: عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» «ب ب ب»، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ بِسَنَدِهِ، فِي كِتَابِ الْمَغَازِي، بَابِ غَزْوَةِ حَبِيبٍ، (٣٩٩٤، ٣٩٩٥)، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ أَتْرَكَ آخِرَ النَّاسِ بَيِّنًا لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ، مَا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْبَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ حَبِيبٌ، وَلَكِنِّي أَتْرَكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَفْتَسِمُونَهَا»، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «بَيِّنًا؛ أَي: شَيْئًا وَاحِدًا». يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» (٧/٥٦٠).

(٤) يَنْظُرُ: «تَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ» (١/٣٠). (٥) يَنْظُرُ: «التَّفْسِيرُ الْمُنِيرُ» (١/١٧).

(٦) صَدَرَ عَنْ جَائِزَةِ دُبَيِّ الدَّوْلِيَّةِ لِلْقُرْآنِ، بِتَحْقِيقِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ؛ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ =

«الكشاف» في أعلى الصفائف، وهو مضبوط بالشكل، بحرفٍ بديع، وذكرَ المحققون في المقدمة: أَنَّهُمْ قَابَلُوا مَتْنَ «الكشاف» على نسخةٍ خطيَّةٍ، أحدُ مجلديها مقابلٌ على نسخة المصنّف؛ كما نصَّ عليه ناسخُها في المقدمة، وبذلك أسدّوا خدمةً للعلمِ جليَّةً، وأفادوا أَنَّ في المطبوعِ من «الكشاف» تحريفاتٍ وأخطاءً.

ومع اعترافي بفضلِهِم، فقد تصفّحتُ أربعة مجلّداتٍ من الحاشية، فلم أجدهم ذكرُوا فروقًا في نسخِ متنِ «الكشاف»؛ بل لم يذكروا تعليقاتٍ على متنِ «الكشاف» إلا تعليقًا واحدًا في المجلّد الثالث (ص ٨٥)، وهو تنبيهٌ على خطأٍ في آية.

وبنظرةٍ عَجَلَى في متنِ «الكشاف» في المجلّد الأولِ من هذه الطبعة، وجدتُ في صحيفة (٦٩٥) سَقَطًا بِمِقْدَارِ ثَمَانِي كَلِمَاتٍ، هي التي تراها فوق الخطِّ؛ قال الزَّمَخْشَرِيُّ:

«فإِنْ قُلْتُ: «مِنْ حَقِّ حُرُوفِ الْمَعَانِي الَّتِي جَاءَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ: أَنْ تُبْنَى عَلَى الْفَتْحَةِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ السُّكُونِ؛ نَحْوُ: كَافِ التَّشْبِيهِ، وَلامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَوَاوِ الْعَطْفِ، وَفَائِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَمَا بَالُ لَامِ الْإِضَافَةِ وَبَائِهَا بُنِيَتْ عَلَى الْكُسْرِ؟»:

قُلْتُ: أَمَّا اللَّامُ، فَلِلْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَأَمَّا الْبَاءُ، فَلِكُونِهَا لَازِمَةً لِلْحَرْفِيَّةِ، وَالْجَرِّ».

فما فوق الخطِّ كلُّه ساقطٌ من «الكشاف» المطبوع في دُبَيٍّ بأعلى «حاشية الطَّبِيّ»^(١)، وأرجو أَنَّ هذا السَّقَطُ غَيْرُ مُتَكَرِّرٍ مِثْلُهُ فِي الْكِتَابِ!

= مجلّدًا، والسابع عشر: في الفهارس العلميّة.

(١) وهو موجودٌ في «الكشاف»، طبعة بُولَاقِ التي اعتمدتُها في هذا الكتاب: (١/٢٧).

○ الثاني: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَطَالِعَ «الْكَشَافُ» إِلَّا مَنْ كَانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَنْ لَهُ تَمْيِيزٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَبِخَاصَّةٍ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا الْمَعْتَزِلَةُ أَصُولَهُمْ، وَخَالَفُوا بِهَا أَهْلَ السُّنَّةِ.

وَعَلَى ذَلِكَ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُوصَى بِقِرَاءَةِ «الْكَشَافِ» لِعَوَامِّ النَّاسِ، وَلَا الْمُتَقَفِّينَ؛ بَلْ وَلَا عَلَى طُلَّابِ الْجَامِعَةِ، فَضْلًا عَمَّنْ دُونَهُمْ، وَلَا أَنْ يُكَلِّفُوا الرَّجُوعَ إِلَى «الْكَشَافِ»، وَلَا بِالنَّقْلِ عَنْهُ؛ بَلْ يَقْرَؤُهُ طُلَّابُ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا، وَبِإِشْرَافِ أَسَاتِذَتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا قَرَأَهُ إِنْسَانٌ مُتَوَسِّطُ الثَّقَافَةِ أَوْ التَّعْلِيمِ، وَاطَّلَعَ عَلَى بَدْعَتِهِ، فَاسْتَقَرَّتْ فِي قَلْبِهِ؛ كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ، وَسَبَقَ بَعْضُ كَلَامِهِمْ.

وَأُضِيفَ هُنَا: مَا قَالَه التَّاجُ السُّبْكِيُّ: «وَالْقَوْلُ عِنْدَنَا فِيهِ: أَنَّهُ لَا يُسَمَحُ بِالنَّظَرِ فِيهِ إِلَّا لِمَنْ صَارَ عَلَى مِنْهَاجِ السُّنَّةِ، لَا تُرَحِّزُحُهُ شُبُهَاتُ الْقَدَرِيَّةِ»^(١).

وَقَالَ الشَّيْطُوطِيُّ: «وَمَنْ لَا يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ: الْمَبْتَدِعُ؛ خُصُوصًا الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «كَشَافِهِ»؛ فَقَدْ أَكْثَرَ فِيهِ مِنْ إِخْرَاجِ الْآيَاتِ عَنْ وَجْهِهَا إِلَى مَعْتَقَدِهِ الْفَاسِدِ؛ بِحَيْثُ يَسْرِقُ الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، وَأَسَاءَ فِيهِ الْأَدَبُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ، فَضْلًا عَنِ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَدْ أَحْسَنَ الذَّهَبِيُّ؛ إِذْ ذَكَرَهُ فِي «الْمِيزَانِ»، وَقَالَ: «كُنْ حَذِرًا مِنْ كَشَافِهِ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ - مَعْقِبًا عَلَى كَلِمَةِ ابْنِ أَبِي جَمْرَةَ السَّابِقَةِ -: «وَأَمَّا التَّفْسِيرُ، فَقَدْ أُولِعَ النَّاسُ بِهِ، وَنَقَّبُوا عَلَيْهِ، وَبَيَّنُّوا دَسَائِسَهُ، وَأَفْرَدُوهَا

(١) «مُعِيدُ النَّعْمِ، وَمُبِيدُ النَّقَمِ» (ص ٨٠).

(٢) «التَّحْبِيرُ، فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ» (ص ٣٣٠). وَيَنْظُرُ كَلَامُ الذَّهَبِيِّ فِي: «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (٣٠٣/٤).

بالتصنيف، وَمَنْ رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِي السُّنَّةِ، وَشَدَا طَرَفًا مِنْ اخْتِلَافِ
المَقَالَاتِ، انْتَفَعَ بِتَفْسِيرِهِ، وَلَمْ يَضُرَّهُ مَا يُخْشَى مِنْ دَسَائِسِهِ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ خَلْدُونَ - فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ التَّفْسِيرِ وَمَصَنَّفَاتِهِ -: «وَمِنْ
أَحْسَنِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْفَنُّ مِنَ التَّفْسِيرِ: كِتَابُ «الْكَشَافِ»
لِلزَّمَخْشَرِيِّ، مِنْ أَهْلِ خُوَارَزْمِ الْعِرَاقِ، إِلَّا أَنَّ مُؤَلِّفَهُ مِنْ أَهْلِ الْإِعْتِزَالِ فِي
الْعَقَائِدِ؛ فَيَأْتِي بِالْحِجَاجِ عَلَى مَذَاهِبِهِمُ الْفَاسِدَةِ؛ حَيْثُ تَعَرَّضَ لَهُ فِي آيِ
الْقُرْآنِ مِنْ طُرُقِ الْبَلَاغَةِ؛ فَصَارَ بِذَلِكَ لِلْمَحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ انْحِرَافٌ
عَنْهُ، وَتَحْذِيرٌ لِلْجُمْهُورِ مِنْ مَكَامِنِهِ، مَعَ إِقْرَارِهِمْ بِرُسُوخِ قَدَمِهِ فِي مَا يَتَعَلَّقُ
بِاللِّسَانِ وَالْبَلَاغَةِ، وَإِذَا كَانَ النَّاظِرُ فِيهِ وَاقِفًا مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْمَذَاهِبِ
السُّنِّيَّةِ، مُحْسِنًا لِلْحِجَاجِ عَنْهَا، فَلَا جَرَمَ أَنَّهُ مَأْمُونٌ مِنْ غَوَائِلِهِ؛ فَلْيَعْتَزِمِ
مُطَالَعَتَهُ؛ لِغَرَابَةِ فَنُونِهِ فِي اللِّسَانِ»^(٢).

وَقَالَ الصَّفَدِيُّ: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: «مَنْ نَظَرَ فِي «الْكَشَافِ»، وَلَمْ يَكُنْ
عَارِفًا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَأَصُولِ الدِّينِ، صَارَ مَعْتَزِلِيًّا»^(٣).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا؛ وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَأَضَافَ ابْنُ عَرَفَةَ (ت ٨٠٣هـ) مَفْسَّرُ ثَوْنَسَ فِي عَصْرِهِ، وَشَيْخُ
الْإِسْلَامِ فِي الْمَغْرِبِ^(٤): أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ يُخْطِئُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي تَقْرِيرِ
عَقَائِدِهِمْ، وَذَكَرَ أَنَّهُ «ضَعِيفٌ فِي أَصُولِ الدِّينِ»^(٥)، ثُمَّ قَالَ: «الزَّمَخْشَرِيُّ
لَمْ تَزَلِ النَّاسُ يَقُولُونَ: «إِنَّهُ ضَعِيفٌ فِي أَصُولِ الدِّينِ»؛ وَلَأَجْلِ هَذَا لَا
نَجِدُهُ يَخَالِفُ وَلَا يَأْتِي إِلَّا بِالْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ عَنْهُمْ، وَأَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي

(١) «لِسَانُ الْمِيزَانِ» (٤/٦).

(٢) «مَقْدَمَةُ ابْنِ خَلْدُونَ» (ص ٣٤٩).

(٣) «نُصْرَةُ الثَّائِرِ، عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ» (ص ٢٨٢).

(٤) لَقَّبَهُ بِذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ؛ كَمَا فِي «الضُّوءِ الْلامِعِ» لِتَلْمِيزِهِ السَّخَاوِيَّ (٩/٢٤١).

(٥) «تَفْسِيرُ ابْنِ عَرَفَةَ» (١/٣٧٨)، وَيُنْظَرُ مِنْهُ: (٣/١٧٥).

قواعدها خفية تفتقر إلى مقدمات ودلائل، فلا يقدر عليها، ولا يذكرها، وإنما علمه النحو واللغة والبيان^(١).

فهذه مشكلة أخرى لدى الزمخشري؛ فهو معتزلي وضعيف في أصول دينه!

○ الثالث: أن «الكشاف» بحاجة إلى من يرُدُّ عليه اعتزاله، ويُبطِّله، ويبين فساد هذا المذهب، ردًّا على وفق منهج أهل السنة والجماعة؛ إذ لا يوجد ردُّ على هذا المنهج القويم والصراط المستقيم فيما أعلم.

والموجود المطبوع من الردود على «الكشاف»: ردُّ ابن المنير، الموسوم بـ: «الانتصاف، من صاحب الكشاف»، وردُّ أبي علي السكوني، المسمّى: «التمييز، لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز»؛ وهما أشعريان - أعني: ابن المنير، والسكوني - فلا يمثلان أهل السنة والجماعة^(٢).

نعم؛ يستفاد من ردهما في بيان أخطائه في التفسير، وفي مسائل الكلام؛ كالقدر، وإنفاذ الوعيد، والتخييل الذي يحلُّ عليه الزمخشري بعض آيات الصفات، ومسائل الآخرة، وفي وقيعته في أهل السنة.

فابن المنير، والسكوني: يرُدَّان على الزمخشري فيما خالف فيه الأشعرية المعتزلة، ويسكتان عما اتَّفَقتا فيه.

(١) «تفسير ابن عرفة» (٩١٢/٤).

(٢) ذكر أبو العباس السبلي في كتابه: «نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد» (٦٦٩/٣): أن «عادة الشيوخ [أي: الذين تعقبوا الزمخشري في اعتزالياته]: أنهم لا يحملون على الاعتزال إلا ما هو صريح فيه، وأمَّا المحتمل الذي يوجهه السني [يريد: الأشعري] على مذهبه، والمعتزلي على مذهبه، فلا»؛ ذكر السبلي ذلك عند أحد المواضع المحتملة للاعتزال في «الكشاف».

وَمِنَ الْمُتَقَرَّرِ الْمَعْلُومِ: أَنَّ ثَمَّةَ اتِّفَاقًا بَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ، فِي قَضَايَا عَقْدِيَّةٍ فَاصِلَةٍ، وَفِي أَصُولِ الْاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا، وَهِيَ مَسَائِلُ التَّقْتُّ فِيهَا الطَّائِفَتَانِ، وَتَوَافَقَتْ عَلَيْهَا الْفِرْقَتَانِ؛ لَفْظًا وَمَعْنًى؛ وَإِلَيْكَ أَهَمُّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ:

أَوَّلًا: فِي أَصُولِ الْاسْتِدْلَالِ:

١ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُعْرَفُ وَجُودُهُ إِلَّا بِالنَّظَرِ؛ فَلَا يُعْرَفُ بِالْفِطْرَةِ وَضَرُورَةِ الْعَقْلِ؛ وَعَلَى ذَلِكَ: فَأَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمَكَلِّفِينَ عِنْدَ الطَّائِفَتَيْنِ: هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِالنَّظَرِ وَالْاسْتِدْلَالِ عَلَى وَجُودِهِ، لَا مَعْرِفَتُهُ بِالْفِطْرَةِ وَضَرُورَةِ الْعَقْلِ؛ مِمَّا يَقْتَضِي الْإِيمَانَ بِهِ وَتَوْحِيدَهُ.

٢ - النَّظَرُ وَالْاسْتِدْلَالُ عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ سَبْحَانَهُ بِدَلِيلٍ بِدْعِيٍّ؛ وَهُوَ حَدُوثُ الْأَجْسَامِ بِحُلُولِ الْأَعْرَاضِ فِيهَا؛ فِي سِلْسَلَةٍ طَوِيلَةٍ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ الدَّقِيقِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْجَلِيلَةِ، الْحَاصِلَةِ بِالْفِطْرَةِ، وَبَدِيهِهِ الْعَقْلِ.

٣ - تَقْدِيمُ دَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى النُّقْلِ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

٤ - ظَنِّيَّةُ أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَعَدَمُ الْإِحْتِجَاجِ بِهَا فِي أَصُولِ الْعُقَائِدِ.

ثَانِيًا: فِي أَصُولِ الْعَقِيدَةِ وَالتَّوْحِيدِ:

١ - عَدَمُ ذِكْرِ تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ فِي أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ الَّتِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ ﷺ.

٢ - إِثْبَاتُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا أَعْلَامٌ مَحْضَةٌ لَا تَتَضَمَّنُ وَصْفًا قَائِمًا بِهِ سَبْحَانَهُ؛ مَا عدا الْأَسْمَاءَ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الصِّفَاتِ السَّبْعِ الذَّاتِيَّةِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ.

٣ - نَفْيُ قِيَامِ الصِّفَاتِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ سِوَاءِ كَانَتْ فَعْلِيَّةً، أَوْ فَعْلِيَّةً ذَاتِيَّةً.

٤ - نفْيُ تسلسلِ المخلوقاتِ ؛ فهم ينفونَ دوامَ فاعليَّةِ الربِّ تعالى ،
وخالقيَّته .

٥ - نفْيُ الجهةِّ عن الله تعالى ؛ حَذَرُ التجسيمِ والتركيبِ ؛ ممَّا
دعاهم إلى أمورٍ ، منها :

أ - نفْيُ علُوِّ الله على خلقه العُلُوُّ الذاتيُّ اللائقُ بكماله وجلاله ،
وعظمته وظهوره .

ب - نفْيُ النزولِ الإلهيِّ اللائقِ بكماله وجلاله ، ودُنُوِّه وقُرْبِه ، وقد
يقالُ : «إِنَّ هَذِهِ دَاخِلَةٌ فِي نَفْيِ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ» ؛ وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُهَا
لأَهَمِّيَّتِهَا .

وَلَزِمَ مِنْ اشْتِرَاكِ الطَّائِفَتَيْنِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ - كَمَا تَقَدَّمَ - اتِّفَاقُهُمَا
فِي مَسَائِلَ مِنْ جِهَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَعْنَى ، وَإِنْ اِخْتَلَفْنَا فِيهَا اخْتِلَافًا لَفْظِيًّا ؛
مِنْهَا :

١ - القولُ بخلقِ القرآنِ ؛ فقولُ متأخري الأشاعرةِ في معنى قولِ
المعتزلةِ ؛ إِذْ وافقُوهم على أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - الَّذِي هُوَ الْقُرْآنُ - الْمَتَلَوُّ
وَالْمَسْمُوعُ ، وَالْمَحْفُوظُ وَالْمَكْتُوبُ : مَخْلُوقٌ ؛ فَلَيْسَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ بَيْنَنَا
كَلَامٌ ؛ بَلْ مَا فِي صُدُورِ الْحُقَاطِ ، وَاللِّسَنِ الْقُرَّاءِ ، وَمَصَاحِفِ الْكُتُبِ ، إِنَّمَا
هُوَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ ، وَصُنْعٌ مِنْ صُنْعِهِ ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمَا عُلُوًّا كَبِيرًا .

وقد صرَّحَ بالاتِّفَاقِ بَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : الْفَخْرُ الرَّازِيُّ
فِي كِتَابِهِ : «نَهَايَةُ الْعُقُولِ»^(١) ، وَهُوَ مِنْ أُمَّةِ الْأَشَاعِرَةِ ، كَمَا صرَّحَ
عَضُدُ الدِّينِ الْإِيضِيُّ (ت ٧٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ «الْمَوَاقِفِ» - وَهُوَ مِنْ أُمَّةِ

(١) قَالَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ : «نَهَايَةُ الْعُقُولِ» ، وَهُوَ مَخْطُوطٌ ، وَقَدْ نَقَلَ نَصَّ كَلَامِهِ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «التَّسْعِينِيَّةِ» (٢/ ٥٩٦ - ٦١٨) ، وَوَثَّقَهُ الْمُحَقِّقُ مِنْ كِتَابِ
الرَّازِيِّ .

الأشاعرة أيضًا - أنهم - أي: الأشاعرة - لا يُنْكِرُونَ قولَ المعتزلة؛ أي: في كَوْنِ القرآنِ مخلوقًا^(١).

٢ - القولُ بنفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة من جهة العلو؛ فهو عند المعتزلة: لا يُرى مطلقًا، وعند الأشاعرة: يُرى لكن لا من جهة العلو، ولا من أي جهة؛ فكأنهم نفوا صفة الرؤية بردها إلى صفة العلم؛ فوافقوا المعتزلة في المعنى.

إذن: فأهل السنة بحاجةٍ إلى ردٍّ على «الكشاف»؛ وأقترح هنا لذلك اقتراحين اثنين:

* أولهما: أن يقومَ أحدُ علماءِ السنة المعاصرين بالردِّ على «الكشاف»، أو أن يُقسَمَ «الكشاف» بين ثلثةٍ من طلبة الدراسات العليا النابهيَن للردِّ عليه، في جامعات أهل السنة، ويكون للطلاب مشرفان؛ أحدهما: شرعي، والآخر: نحوي بلاغي؛ لأن المؤلف دسَّ كثيرًا من اعتزاله من طريق البلاغة، وهي الجهة نفسها التي أُعجبَ الناسُ من أجلها بـ«الكشاف»، ولا بُدَّ أن يُفِيدَ هؤلاء ممَّن عُنِيَ بالردِّ على الزَّمَخْشَرِيِّ؛ كابن المنير (ت ٦٨٣هـ)، والسَّكُونِيُّ (ت ٧١٧هـ)، والطَّيْبِيُّ (ت ٧٤٣هـ)، وأبي حَيَّان (ت ٧٤٥هـ)، وغيرهم^(٢).

فإن لم يتيسَّرَ تنفيذُ ذلك، فإلى الاقتراح:

* الثاني: وهو أن يتولَّى أحدُ علماءِ السنة اختصارَ «الكشاف»،

(١) ينظر: «المواقف في علم الكلام» (ص ٢٩٤).

(٢) قُدِّمَتْ رسالته ماجستير في كلية أصول الدين بجامعة الإمام، بعنوان: «المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف، في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير، عرض ونقد» لصالح بن غُرم الله الغامدي، والباحث لم يتناول من اعتزاليات الزَّمَخْشَرِيِّ إلا ما تعرَّضَ له ابنُ المنير، وسكتَ عمَّا عداه! وهو كثير، والرسالة طُبِعَتْ في مجلدين بدار الأندلس بحائل، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

وتنقيته من الاعتزال، والاختصار أحد فنون التأليف السبعة التي لا يؤلف عاقل عالم إلا في واحد منها؛ كما يقول ابن حزم^(١).

ومن العجب: أنني - على ما قرأت عن مختصرات «الكشاف» - لم أجد أحداً من أهل السنة اختصر «الكشاف»؛ على كثرة ما اختصروا من الكتب الأخرى، لا سيما الكتب المعدودة في الأصول.

نعم؛ وجدت في ترجمة محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح، قطب الدين الفالي (بالفاء)، المعروف بالشقار السيرافي (توفي بعد ٧١٢هـ)^(٢): أنه اختصر «الكشاف» في مصنف سماه: «تقريب التفسير»، ولم أر أحداً من المفسرين أشار إليه أو ذكره إلا ابن عاشور رحمته الله؛ فإنه نقل عنه مرتين^(٣)، وأنا لم أقف على هذا المختصر، وما نقله عنه ابن عاشور هو في مسائل التفسير؛ فلا ينبئ عن عقيدة صاحبه.

فتبقى الحاجة ماسة إلى من يختصر «الكشاف» من علماء أهل السنة ممن يعتقد عقيدة السلف، ويستل منه اللطائف التفسيرية، والتحقيقات اللغوية، والأوجه البيانية، والمُلح الأدبية؛ لتكون قطفاً دانياً للمجتنبين، ومنهلاً عذباً للواردين، ويَطْرَح ما عدا ذلك من بدع المؤلف وأخطائه.

○ الرابع: أن علم البلاغة - وهو الأساس الذي بنى عليه الزمخشري تفسيره، ونقد من خلاله لتأييد اعتزاله - هذا العلم: بريء كل البراءة من البدعة والاعتزال براءة الذئب من دم ابن يعقوب، وبراءة الشمس من اللمس؛ وما أكثر ما ضيم هذا العلم! كما يقول

(١) ينظر: «فصل الأندلس» (١٨٦/٢)، (ضمن «مجموع رسائل ابن حزم»).

(٢) ينظر: «الأعلام» للزركلي (٩٦/٧).

(٣) ينظر: «تفسير التحرير والتنوير» (٣٠/١٨)، (٣٢٦/٢٣).

عبدُ القاهر^(١)؛ فَإِنَّ الْبَلَاغَةَ مِنْ عِلْمِ الْآلَةِ الَّتِي وُضِعَتْ لخدمَةِ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ، لَا لَهْدْمِهَا؛ فَالْبَلَاغَةُ كَعِلْمِ النَحْوِ، وَعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَمَصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَالزَّمْخَشَرِيِّ - وَإِنْ اسْتَغْلَّ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، مَعَ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْجِدَالِ، وَحُسْنِ الْخِلَابَةِ -: فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِكُلِّ مَا اسْتَنْصَرَ بِهِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ فِي بَاطِلٍ؛ بَلِ الَّذِي أَجْزَمُ بِهِ - وَيَجْزِمُ بِهِ كُلُّ مَنْ دَرَسَ هَذَا الْعِلْمَ: الْبَلَاغَةَ -: أَنَّهُ عِلْمٌ يُؤَيِّدُ الْحَقَّ، وَيَنْصُرُ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَبْوَابِ الْإِعْتِقَادِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَلَاغَةَ - مِنْ حَيْثُ هِيَ وَصْفٌ لِلْكَلامِ - إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْآيَاتِ عَلَى مَا يَرَاهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، لَا مَا يَرَاهُ الْمُعْتَزِلَةُ.

وَالزَّمْخَشَرِيُّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - لِنَعَصْبِهِ الشَّدِيدِ لِنَحْلَتِهِ، لَا يُبَالِي فِي أَنْ يَرُدَّ الْحَقَّ، وَأَنْ يَتَعَامَى عَنِ الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ، وَمَا تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ الْبَلَاغَةِ الْوَاضِحَةِ، وَمُسَلِّمَاتُهَا الْمَعْرُوفَةِ؛ وَلِهَذَا تَجِدُهُ يَرَاوِغُ عِنْدَ النُّصُوصِ الَّتِي تُبْطِلُ مَذْهَبَهُ، وَيَسْتَعْمِلُ أَسْلُوبَ اللَّفِّ وَالذَّوْرَانِ - كَمَا يَقَالُ - لِيُضِلَّ الْقَارِئَ:

وَمِنْ أَوْضَحِ الشَّوَاهِدِ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ قَالَ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] -: ﴿هُمُ﴾^(٢) بِمَنْزِلَتِهِ فِي قَوْلِهِ:

هُمُ يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ^(٣)

(١) ينظر: «دلائل الإعجاز» (ص ٦). (٢) يريد: ضمير الفصل في الآية. (٣) البيت للمعذل بن عبد الله اللثمي؛ كما في «ديوان الحماسة - مع شرح التبريزي» - (٣٥٩/٢).

والبيت بتمامه:

هُمُ يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبْذُ الْمُغَالِيَا
قال الطيبي: «يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ»: بضم الياء رواية المَرْزُوقِي؛ أي: يَجْعَلُونَ اللَّبَدَ
فَرَاشًا لظَهْرِ كُلِّ طِمْرَةٍ؛ أي: رَمَكَةٍ وَثَابَةٍ، وَكُلِّ فَحْلٍ كَرِيمٍ سَبَّاحٍ فِي عَدْوِهِ، =

فِي دَلَالَتِهِ عَلَى قُوَّةِ أَمْرِهِمْ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِمْ، لَا عَلَى
الِاخْتِصَاصِ^(١).

فَالزَّمْخَشَرِيُّ يَجْعَلُ مَجِيءَ الضَّمِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ: «هُمْ»، الْمَسْبُوقِ
بِالنَّفْيِ: «مَا»، وَالْمَخْبَرِ عَنْهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ: «بَخَارِجِينَ»: يَجْعَلُ غَرَضَهُ
التَّقْوِيَّةَ، لَا الْإِخْتِصَاصَ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْبَلَاغِيُّونَ بِاتِّفَاقٍ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ يُفِيدُ
الِاخْتِصَاصَ^(٢)؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: هَؤُلَاءِ الْكُفَّارُ غَيْرُ خَارِجِينَ مِنَ النَّارِ؛
فَيَلْزَمُ مِنْهُ خُرُوجُ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ، وَهُوَ غَيْرُ كَافِرٍ.

وَهَذَا خِلَافٌ مَعْتَقَدُ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ: أَنَّ أَصْحَابَ الْكِبَائِرِ لَا
يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ؛ وَلِهَذَا لَجَأَ الزَّمْخَشَرِيُّ - كَمَا تَرَى - إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ
تَقْدِيمَ الضَّمِيرِ هُنَا لَيْسَ لِلِاخْتِصَاصِ، وَإِنَّمَا هُوَ - عِنْدَهُ - لِلتَّقْوِيَّةِ وَالتَّأَكِيدِ.

وَهَذَا تَرَاجُعٌ مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْبَلَاغِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي

= غَلَّابٌ لِمُبَارِيهِ، سَبَّاقٌ فِي الرَّهَانِ، يَحُوزُ قَصَبَ التَّقْدِمِ.

«يَبْدُ الْمُغَالِيَا»: إِنْ ضَمَمْتَ الْمِيمَ، جَازَ أَنْ يُرَادَ بِهِ: السَّهْمُ نَفْسُهُ، أَوْ فَرَسٌ
يُغَالِيهِ، وَجَازَ أَنْ يُرَادَ بِهِ: الرَّافِعُ يَدَهُ بِالسَّهْمِ؛ يُرِيدُ بِهِ أَقْصَى الْغَايَةِ؛ يُقَالُ:
«بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَلْوَةُ سَهْمٍ»؛ كَمَا يُقَالُ: «قَيْدَ رُمَحٍ»، وَ«قَابَ قَوْسٍ»، وَإِنْ فَتَحْتَ
الْمِيمَ، يَكُونُ جَمْعًا لِلْمَغَالَاةِ، وَهِيَ السَّهْمُ يُتَّخَذُ لِلْمَغَالَاةِ، وَالْمَعْنَى: يَسْبِقُ
السَّهْمُ فِي غَلْوَتِهِ، وَالْمُرَادُ: أَنْ سَعِيهِمْ مَقْصُورٌ عَلَى تَعَهُدِ الْخَيْلِ وَخِدْمَتِهَا،
وَالْتَفَرُّسِ عَلَى ظَهْرِهَا.

وَرَوَايَةُ الْكِتَابِ [يَعْنِي: «الْكَشَافُ»]: «يَفْرِشُونَ» بِفَتْحِ الْيَاءِ؛ أَيِ: يَفْرِشُ اللَّبَدَ
عَلَى كُلِّ طِمْرَةٍ؛ فَحَذَفَ الْجَارَ؛ يُقَالُ: فَرَشْتُ سَاحَتِي الْأَجَرَ وَالْأَجَرَ. «فَتْوحُ
الْعَيْبِ» (١٨٦/٣).

(١) «الْكَشَافُ» (٢٤٣/١).

(٢) حَكَى الْإِتِّفَاقُ الطَّبِيبِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَافِ» (١٨٧/٣).

قَرَّرَهَا هُوَ نَفْسُهُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ «تَفْسِيرِهِ»؛ كَقَوْلِهِ - عِنْدَ آيَةِ الْبَقَرَةِ فِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] -: «إِنَّ تَقْدِيمَ «هُمْ» تَعْرِضٌ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَنْهُمْ لَا يُوقِنُونَ بِالْآخِرَةِ»^(١).

وَلِهَذَا قَالَ الْبَهَاءُ السُّبْكِيُّ - عَقَبَ إِيرَادِهِ كَلَامَ الزَّمْخَشَرِيِّ هَذَا -: «وَهِيَ دَسِيسَةٌ اعْتَرَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَعَلَهَا^(٢) هُنَا لِلَاخْتِصَاصِ، لَزِمَهُ تَخْصِصٌ عَدَمُ خُرُوجِ الْكَفَّارِ؛ فَيَلْزَمُ خُرُوجُ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ أَكْثَرُ النَّاسِ أَخْذًا بِالَاخْتِصَاصِ فِي مِثْلِ هَذَا وَغَيْرِهِ مِنْ قَوَاعِدِ الْبَيَانِيِّينَ، فَإِذَا عَارَضَهُ الْاعْتَرَالُ، فَرَعَ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ إِلَيْهِ»^(٣).

وَلَقَدْ أَجَادَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الرَّدِّ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَلْزَمَهُ بِمَا قَالَهُ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِمَّا يَخَالِفُ قَوْلَهُ هُنَا، مَعَ اتِّفَاقِ التَّرْكِيبِ: اسْتَمِعْ إِلَيْهِ يَقُولُ - بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ كَلَامَ الزَّمْخَشَرِيِّ -:

«قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هُمْ» هَاهُنَا بِمَنْزِلَتِهِ فِي قَوْلِهِ: هُمْ يَقْرِشُونَ...»، إلخ:

قَالَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَشَدُّ مَا أَخْفَى فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مَعْتَقَدًا، وَرَبِّ صَدْرِهِ كَلِمَاتُ^(٤) فَهُوَ يَنْفُسُ عَنْ نَفْسِهِ خِنَاقَ الْكِتْمَانِ، بِمَا يَنْفُثُهُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَكَشَفُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا اسْتَشَعَرَ دَلَالََةَ الْآيَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ إِلَّا الْكَافِرُ، وَأَمَّا الْعَاصِي - وَإِنْ أَصَرَ عَلَى الْكِبَائِرِ - فَتَوْحِيدُهُ يُخْرِجُهُ مِنْهَا - وَلَا بُدَّ - وَفَاءً بِالْوَعْدِ.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهَا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ صَدَّرَ الْجُمْلَةَ بِضَمِيرٍ مُبْتَدَأٍ، وَمِثْلُ

(١) «الْكَشَافُ» (١/١٠٥).

(٢) الضَّمِيرُ فِي «جَعَلَهَا» يَعُودُ عَلَى فَائِدَةِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.

(٣) «عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ» (١/٤٢٤)، (ضَمَنَ «شُرُوحَ التَّلْخِصِ»).

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ؛ وَلَعَلَّ وَجْهَهَا: «وَرُبَّمَا صَدَرَتْ عَنْهُ كَلِمَاتٌ».

هذا النظم يقتضي الاختصاصَ والحصرَ لغةً، وستمُرُ للزَمَخْشَرِيِّ مواضعٌ يستدلُّ فيها على الحصرِ بذلك:

فقد قال - في قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا إِلَهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُشْرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١] -: إِنَّ معناه: لَا يُنْشَرُ إِلَّا هُمْ، وَإِنَّ الْمُنْكَرَ عليهم مَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ حَصْرِ الْأُلُوهِيَّةِ فِيهِمْ.

وكذلك يقولُ في أمثالِ قوله: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٣]: إِنَّ معناه الحصرُ؛ أَنَّهُ لَا يُوقِنُ بِالْآخِرَةِ إِلَّا هُمْ.

فإذا ابتنى الأمرُ على ذلك، لَزِمَ حصرُ نفيِ الخروجِ مِنَ النَّارِ في هؤلاءِ الْكُفَّارِ، دونِ غيرِهِم مِنَ الْمُوَحِّدِينَ.

لَكِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ يَأْبَى ذَلِكَ؛ فَيُعْمِلُ الْحَالَ مِنْ مَعَارِضِهِ هَذِهِ الْفَائِدَةُ بِفَائِدَةٍ تَتِمُّ لَهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ؛ فَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ الْمَذْكُورَ يُفِيدُ تَأْكِيدَ نَسْبَةِ الْخُلُودِ إِلَيْهِمْ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِمْ، وَهُمْ عِنْدَهُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ؛ لِأَنَّ الْعُصَاةَ وَإِنْ خُلِدُوا عَلَى زَعْمِهِ، إِلَّا أَنَّ الْكُفَّارَ أَحَقُّ بِالْخُلُودِ، وَأَدْخُلَ فِي اسْتِحْقَاقِهِ مِنْهُمْ.

فَسَبْحَانَ مَنْ امْتَحَنَهُ بِهَذِهِ الْمِحْنَةِ عَلَى حِذْقِهِ وَفِطْنَتِهِ! وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ^(١).

وشاهدٌ آخَرُ - أَيْضًا - عَلَى مَخَالَفَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ صِرَاحَةً لِقَوَاعِدِ الْبَلَاغَةِ؛ إِذَا كَانَتْ تَنْقُضُ مَذْهَبَهُ، وَتُفْسِدُ عَلَيْهِ عَقِيدَتَهُ؛ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْبَهَاءُ السُّبْكِيُّ حِينَ تَحَدَّثَ عَنْ إِفَادَةِ الْأِسْمِ لِلثَّبُوتِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «لَيْتَ شِعْرِي! مَاذَا يَصْنَعُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي أَنَّهُ لَا يَزَالُ يَصْرِّحُ بِدَلَالَةِ الْأِسْمِ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ - وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرَادَ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ: ثَبُوتُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْهُ الْأِسْمُ - ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ مُشْتَقَّاتٌ لَا

(١) «الانتصاف، مِنْ صَاحِبِ الْكَشَافِ»، بِهَامِشِ «الْكَشَافِ» (١/٢٤٣).

تستلزمُ صدقَ أصلها؟!؛ فأَيُّ ثبوتٍ عنده في نحو: «عليم»، و«سميع»؛ إذا كان يُنكِرُ أصلَ العلم، والسمع؟! ولكنَّه لا يزالُ يستعملُ القواعدَ البيانيَّةَ ما لم تغطَّ^(١) عليه للبدعة الاعتزاليَّة، فيعدلُ عنها^(٢).

وحاصلُ اعتراضِ السُّبكيِّ على الزَّمَخْشَرِيِّ في تصرُّيحه أنَّ الاسمَ يدلُّ على الثبوتِ والاستمرارِ: أنَّ قولَ الزَّمَخْشَرِيِّ هذا لا يستقيمُ مع مذهبه في نفي الوصفِ المشتقِّ منه الاسمُ؛ فإنَّه لا معنى لدلالة الاسمِ على الثبوتِ إلا ثبوتُ ما دلَّ عليه من المعنى؛ فلا معنى لدلالة «عليم» على الثبوتِ إلا ثبوتُ العلمِ للمسمَّى.

ونقولُ: لَمَّا استشعرَ الزَّمَخْشَرِيُّ مناقضةَ تقريره: أنَّ الاسمَ يدلُّ على الثبوتِ لمذهبه في نفي الوصفِ، قال: «إنَّ أسماءَ الله مشتقاتٌ لا تستلزمُ صدقَ الأصل»؛ فلا يلزمُ بزعمه - مثلاً - اشتقاقُ «عليم» من العلم: ثبوتُ العلم؛ وهذه دعوى لم يُسندْها الزَّمَخْشَرِيُّ إلى قائلٍ، ولم يُقمِ عليها دليلاً، والجوابُ عنها بالمنع، فنقولُ: بل الاشتقاقُ يدلُّ على صدقِ الأصلِ إمَّا مطلقاً، وإمَّا في محلِّ النزاع؛ على أقلِّ تقدير.

فالزَّمَخْشَرِيُّ - كما ترى - يتعسفُ في مخالفةِ القواعدِ؛ لخدمةِ مذهبه؛ بل قد يخالفُ الجماهيرَ:

وممَّا يُذكرُ له في ذلك: اختيارُهُ في «الكشاف»: أنَّ «لَنْ» تُفيدُ تأييدَ النفي؛ لتدلَّ على امتناعِ رؤيةِ الله المذكورِ في قوله تعالى لموسى: ﴿قَالَ لَنْ تَرَنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فإنَّه قال - عند هذه الآية -:

«فإن قلت: «ما معنى «لَنْ»؟»:

قلت: تأكيدُ النفي الذي تُعطيهِ «لا»؛ وذلك أنَّ «لا» تنفي

(١) كذا في الأصل؛ ولعلَّ وجهها: «ما لم تعكُرْ».

(٢) «عُرُوسُ الأفراح» (٢/ ٣١)، (ضمنَ «شروح التلخيص»).

المستقبل، تقول: «لا أفعلُ غداً»، فإذا أَكَّدْتَ نَفْيَهَا، قلت: «لن أفعلُ غداً»^(١).

ثم كان من الزَّمْخَشَرِيِّ - كما يقول شيخُ مشايخنا، العلامةُ محمدُ عبد الخالقِ عُصَيْمَة^(٢) -: أن فسّر التوكيدَ بما يُفيدُ معنى التأييدِ، وأنَّ مَنْفِيَّ «لن» مستحيلُ الوقوعِ عقلاً؛ فقال - عند قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْذَّيْبُ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣] - قال: «و«لن» أختُ «لا»؛ في نفي المستقبل، إلا أن «لن» تنفيه نفيًا مؤكِّدًا، تأكيدُهُ هاهنا: الدَّلَالَةُ على أنَّ خَلَقَ الذُّبَابِ منهم مستحيلٌ منافٍ لأحوالهم، كأنَّه قال: «مُحَالٌ أَنْ يَخْلُقُوا»^(٣)، قال أبو حَيَّانَ معلقًا على ذلك: «وهذا القولُ الذي قاله في «لن» هو المنقولُ عنه أنَّ «لن» للنفي على التأييد»^(٤).

قلت: وسائرُ النحاةِ على خلافِ ذلك؛ ف«لن» عندهم لتأكيدِ النفي، لا لتأييده، ولو كانت للتأييد، لم تَجِئِ التَّغْيِيَةُ بـ«حتى» بعدها في مثلِ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، ولم يُقَيَّدْ منفيُّها باليومِ في قوله تعالى: ﴿فَلَن أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ ولهذا قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ في «الكافية الشافية»:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ«لَنْ» مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ ارْدُدْ، وَخِلَافُهُ اعْضُدْ^(٥)

وأشار ابنُ مالكٍ في «شرحِه»: إلى أنه يعني الزَّمْخَشَرِيُّ.

(١) «الكشاف» (٥٠٧/١).

(٢) «دراساتُ لأسلوبِ القرآن»، القسمُ الأوَّل، المجلدُ الأوَّل (ص ٦٣٣).

(٣) «الكشاف» (٢٨٥/٢). وينظر أيضًا: (٧٩/٢، ٢١٢).

(٤) «البحرُ المحيط» (٣٩٠/٦).

(٥) «الكافية الشافية»، مع شرحها للناظم (١٥١٥/٣). وينظر أيضًا: «شرحُ

التسهيل» له (١٤/٤).

فهذا ما يذكُرُهُ الْكَثِيرُ عَنْ اخْتِيَارِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي إِفَادَةِ «لن» لِلتَّأْيِيدِ.

وَالْحَقِيقَةُ: أَنَّهُ لَيْسَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ؛ بَلْ صَرَّحَ بِهِ قَبْلَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزَلِيُّ (ت ٤١٥هـ) فِي «شرح الأصول الخمسة»^(١)، كَمَا نَسَبَهُ فِي كِتَابِهِ «مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ» إِلَى شُيُوخِهِمْ؛ أَيِ: الْمُعْتَزَلَةِ^(٢).

كَمَا وَجَدْتُ أَيْضًا عَالِمًا قَبْلَ الزَّمْخَشَرِيِّ جَزَمَ بِأَنَّ «لن» لِلتَّأْيِيدِ، وَهُوَ مُعَاصِرُ لَعَبْدِ الْجَبَّارِ، ذَلِكَ هُوَ أَبُو مَنْصُورِ ابْنِ الْجَبَّانِ (كَانَ حَيًّا سَنَةَ ٤١٦هـ)، وَحَدِيثُهُ عَنْ «لن» فِي كِتَابِهِ «شرح الفصيح في اللغة»^(٣)، وَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ مُعْتَزَلِيًّا^(٤)، وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُهُ الْمَذْكُورُ سَنَةَ ١٩٩١م فِي الْعِرَاقِ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا التَّفْصِيلِ: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ مُسَبِّقٌ بِهَذَا الْقَوْلِ فِي «لن»، وَأَنَّ الَّذِينَ سَبَقُوهُ إِلَيْهِ هُمْ أَسْلَافُهُ الْمُعْتَزَلَةُ.

○ الْخَامِسُ: وَمِمَّا أَنْبَأَ عَلَيْهِ أَيْضًا - وَهُوَ تَتْمِيمٌ لِمَا ذَكَرْتُهُ آنفًا -: أَنَّ عِبَارَاتِ الزَّمْخَشَرِيِّ - عَلَى سَلَاسَتِهَا وَقُوَّتِهَا - سَهْلَةٌ مَأْنُوسَةٌ فِي مُجْمَلِهَا، وَاضِحَةٌ فِي مُرَادِهَا، يَفْهَمُهَا الْقَارِئُ الْمُتَوَسِّطُ؛ هَذَا فِي الْغَالِبِ.

وَقَدْ يَعْزِضُ فِي كَلَامِهِ لِمُصْطَلَحَاتِ بَلَاغِيَّةٍ، وَقَدْ يُجَمِّلُ الْقَوْلَ وَيُوجِزُ فِي بَعْضِ تَحْلِيلَاتِهِ الْبَيَانِيَّةِ؛ فَيَصْعُبُ فَهْمُ مُرَادِهِ؛ لِيَتْرَكَ لِلْقَارِئِ فُرْصَةً كَيْ يَتَأَمَّلَ وَيَعَاوِدَ الْقِرَاءَةَ؛ وَهَذَا يَعْرِفُهُ قَرَّاءُهُ؛ وَحِينَئِذٍ يَرَاجِعُ الْبَاحِثُ الْحَوَاشِيَّ الَّتِي وُضِعَتْ عَلَيْهِ، وَلَا سِيَّما حَاشِيَةَ الطَّبِيِّ الْمَوْسُومَةَ بـ«فَتْوح الْعَيْبِ»، وَقَدْ طُبِعَتْ أَخِيرًا، وَطَبَعُهَا غَنِيمَةٌ؛ فَإِنَّهَا أَجَلُّ حَوَاشِي «الْكَشَافِ» عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا فِيهَا مَا يَشْفِي، فَأَوْصِي بِمَرَاجَعَةِ الْمَفْسِّرِينَ مِنْ

(١) ينظر: «شرح الأصول الخمسة» (ص ٢٦٤).

(٢) ينظر: «متشابه القرآن» (١/٢٩٦).

(٣) ينظر: «شرح الفصيح في اللغة» (ص ١١٠).

(٤) ينظر: مقدمة المحقق (ص ٢٥).

أَتَبَاعِ مَدْرَسَةِ «الْكَشَافِ» الَّذِينَ سَلَكَوا طَرِيقَتَهُ، وَعُنُوا بِالْبَلَاغَةِ الْقِرَائِيَّةِ؛ فَإِنَّ لَهُمُ اهْتِمَامًا بَيَانِ مُبْهَمَاتِهِ، وَتَوْضِيحِ إِشَارَاتِهِ، وَبَسْطِ مُوجَزَاتِهِ، وَلَا سِيَّمَا أَصْحَابُ حَوَاشِي الْبَيْضَاوِيِّ؛ كَابِنِ التَّمْجِيدِ (ت نحو ٨٨٠هـ)، وَالشَّيْخُ زَادَةُ (ت ٩٥١هـ)، وَالشُّهَابُ الْخَفَاجِيُّ (ت ١٠٦٩هـ)، وَالْقُنُونِيُّ (ت ١١٩٥هـ)؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَعَالِجُونَ عِبَارَاتِ «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ» لِلْبَيْضَاوِيِّ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ «الْكَشَافِ»:

فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الزَّمَحْشَرِيَّ قَالَ - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْتَ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١] -: «وَلَا تَرَى تَرْغِيًّا فِي الْجِهَادِ أَحْسَنَ وَلَا أُبْلَغَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ»^(١).

ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ الشُّهَابُ الْخَفَاجِيُّ، وَسَاقَ عِبَارَةَ «الْكَشَافِ»، وَأَرَدَ فِيهَا بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ أَبْرَزَهُ فِي صُورَةِ عَقْدٍ، عَاقِدُهُ رَبُّ الْعِزَّةِ، وَثَمَنُهُ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ كَوْنَهُمْ مَقْتُولِينَ فَقَطْ؛ بَلْ إِذَا كَانُوا قَاتِلِينَ أَيْضًا؛ لِإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ، وَنَصْرِ دِينِهِ، وَجَعَلَهُ مَسْجَلًا فِي الْكُتُبِ السَّمَاءِيَّةِ، وَنَاهِيكَ بِهِ مِنْ صَكِّ، وَجَعَلَ وَعْدَهُ حَقًّا، وَلَا أَحَدٌ أَوْفَى مِنْ وَاعِدِهِ، فَنَسِيتُهُ أَقْوَى مِنْ نَقْدِ غَيْرِهِ، وَأَشَارَ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ الرَّبْحِ وَالْفَوْزِ الْعَظِيمِ، وَهُوَ اسْتِعَارَةُ تَمَثُّلِيَّةٌ؛ صُورَ جِهَادِ الْمُؤْمِنِينَ، وَبَذَلَ أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ فِيهِ، وَإِثَابَةَ اللَّهِ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْجَنَّةَ: بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَأَتَى بِقَوْلِهِ: ﴿يُقْتَلُونَ﴾، إِيخًا، بَيَانًا لِمَكَانِ التَّسْلِيمِ، وَهُوَ الْمَعْرَكَةُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»^(٢)، ثُمَّ أَمْضَاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [غافر: ٩]^(٣).

(١) «الْكَشَافُ» (٢/٢١٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨١٨)، وَمُسْلِمٌ (١٧٤٢)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «حَاشِيَةُ الشُّهَابِ عَلَى الْبَيْضَاوِيِّ»، الْمُسَمَّاةُ: «عَنَايَةُ الْقَاضِي، وَكَفَايَةُ الرَّاضِي» (٤/٣٦).

وبعد؛ فهذه كلماتٌ كاشفةٌ عن «كشافِ الزَّمَخْشَرِيِّ»، وكم كنّا نودُّ لو أنّ مؤلّفَهُ قصَّره على بلاغةِ القرآن، ولم يتعرَّض فيه لغير ذلك من انتصاره لِنَحْلَةٍ الاعتزالِ ممّا شان كتابه.

وهذه أُمْنِيَّةٌ قديمةٌ تمنّاها قبلي ابنُ المنيرِ في «الانتصافِ»؛ يقولُ معلقًا على بعضِ كلامٍ للزَّمَخْشَرِيِّ: «فَلَيْتَ الزَّمَخْشَرِيُّ لَمْ يَتَحَدَّثْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ عِلْمُ الْبَيَانِ؛ فَإِنَّهُ فِيهِ أَفْرَسُ الْفُرْسَانِ، لَا يُجَارَى فِي مِيدَانِهِ، وَلَا يُمَارَى فِي بَيَانِهِ»^(١).

هذا؛ وحيثُ غنيَّ العلماءُ بتفسيرِ «الكشافِ»، وأشادوا بصاحبه، ووصّفوه بأنّه: «أكبرُ دارسٍ لبلاغةِ القرآن»، فإنّ هذا لا يعنينا أنّه أتى على جميع ما فيه من وجوه البلاغة، وأسبابِ الفصاحة؛ فهذا لا يتأتّى لأحد، ولا يزعمُهُ زاعم، وكتابُ الله معطاءٌ؛ لا تنقضي عجائبه، ولا تنفدُ أسرارُه.

وكم أعجَبَنِي قولُ السَّكَّاكِيِّ، حينَ أفاضَ وأبدَعَ في ذِكرِ الخصائصِ البلاغيّةِ في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَتَّزِجْ أَلْبَنِي مَاءَكِ وَيَسْمَأَكِ أَلْبَنِي﴾ [هود: ٤٤]!

قال بعد ذلك - في مَبَحَثِ الفصاحةِ والبلاغةِ -: «وللهِ دُرٌّ شأنِ التنزيلِ! لا يتأمَّلُ العالمُ آيةً من آياته إلا أدركَ لطائفَ لا تسعُ الحصرَ، ولا تظنُّنَّ الآيةَ مقصورةً على ما ذكرْتُ؛ فلعلَّ ما تركْتُ أكثرُ ممّا ذكرْتُ؛ لأنَّ المقصودَ لم يكن إلا مجردَ الإرشادِ لكيفيّةِ اجتناءِ ثمراتِ علمي المعاني والبيان»^(٢).

(١) «الانتصاف»، من صاحبِ الكشاف، بهامشِ «الكشاف» (١/٦٢٨).

(٢) «مفتاحُ العلوم» (ص ٤٢١).



الخاتمة

ثَمَّةُ أُمُورٍ أَذْكَرُ بِهَا هُنَا، مَذِيلًا بِهَا هَذَا الْكِتَابُ، وَمَذْكَرًا بِأَهَمِّ مَا فِيهِ:

١ - أَنَّ لَتَفْسِيرِ «الْكَشَّافِ» مَنْزِلَةً لَا تُدْفَعُ بَيْنَ كِتَابِ التَّفْسِيرِ.

٢ - أَنَّ أَهَمَّ مَا تَمَيَّزَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ: عَنَانُهُ بِبَلَاغَةِ الْقُرْآنِ الْبَالِغَةِ حَدِّ الإعجاز.

٣ - أَنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْأَسْبَابِ فِي إِجَادَتِهِ فِي التَّفْسِيرِ الْبَلَاغِيَّ: سَعَةُ أَطْلَاعِهِ عَلَى تَرَاثِ الْعَرَبِ؛ شِعْرِهِ وَنَثْرِهِ، وَتَمَكُّنُهُ مِنْ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ؛ النَحْوِ، وَالبَلَاغَةِ، وَالْأَدَبِ، وَمَا أُوتِيَهُ مِنَ الْحَسِّ الْأَدَبِيِّ، وَالْقَرِيحَةِ الصَّافِيَةِ، وَحُسْنِ الْإِبَانَةِ عَمَّا يَرِيدُ مِنَ الْمَعَانِي.

٤ - أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِهَجْرِ «الْكَشَّافِ»، وَتَرْكِ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ؛ فَهَذَا مِنَ الْإِسْرَافِ فِي الْحُكْمِ، وَلَوْ قُلْنَا بِذَلِكَ، فَلَنْ يَسْلَمَ لَنَا مِنْ مُصَنَّفَاتِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الْقَلِيلُ:

مَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ طُ وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطُّ؟^(١)

(١) هَذَا بَيْتٌ لِلْحَرِيرِيِّ مِنْ أَيْيَاتٍ لَهُ جَيَادٌ ذَكَرَهَا فِي «الْمَقَامَةِ الشُّعْرِيَّةِ»؛ أَوَّلُهَا:
 سَامِخْ أَخَاكَ إِذَا خَلَطَ مِنْهُ الْإِصَابَةَ بِالْغَلَطِ
 وَتَجَافَ عَنْ تَغْنِيفِهِ إِنْ زَاغَ يَوْمًا أَوْ قَسَطَ
 وَاحْفَظْ صَنِيعَكَ عِنْدَهُ شَكَرَ الصَّنِيعَةَ أَمْ غَمَطَ
 «مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ» (ص ٢٢٩ - ٢٣٠).

٥ - أَنَّ مُؤَلَّفَهُ وَظَفَ كِتَابَهُ لَخِدْمَةِ مَذْهَبِهِ الْاِعْتِزَالِيِّ، مُسْتَعِينًا بِعُلُومِ
الْآلَةِ وَغَيْرِهَا.

٦ - أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الرَّدِّ عَلَى اِعْتِزَالِيَّاتِهِ رَدًّا عَلَى وَفْقِ مَنْهَجِ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَوْ اِخْتِصَارِ الْكِتَابِ وَتَنْقِيَّتِهِ مِنَ الْمَخَالَفَاتِ الْاِعْتِزَالِيَّةِ
وَغَيْرِهَا؛ حَتَّى يُتَنَفَّعَ بِهِ.

وَهُنَاكَ مَسَائِلُ وَفَوَائِدُ جَرَى التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا فِي طَيَّاتِ الصِّحَافِ،
نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعْفُوَ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَيَتَجَاوَزَ عَنَّا وَعَنْهُ بِمَنِّهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَمَنِ اتَّبَعَ

الفهارس

- فهرس الآيات والقراءات.
- فهرس القراءات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأرجاز.
- فهرس الفوائد ورؤوس المسائل.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾	٤	١٩٠
﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	٧	١٧٦
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رِجَتْ يَعْتَرِثُهُمْ﴾	١٦	٨٥
﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾	١٩	٨٤
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْضُهُ فَمَا فَوْقَهَا﴾	٢٦	١٧٥ ، ٩٧
﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾	١٢٤	١١٥
﴿وَلِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾	١٢٤	١٠٣
﴿صِبْغَةً اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾	١٣٨	٤٩
﴿وَمَا جَعَلْنَا الْفَيْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾	١٤٣	١٠٤
﴿وَلِنَبْلُوَكُمْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْخَوَافِ وَالْجُوعِ﴾	١٥٥	١٠٣
﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾	١٦٧	١٨٨
﴿وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَقِّ﴾	١٩٧	٢٩
﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾	٢٥٥	١٤٣

سورة آل عمران

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُكُمُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾	٧	١١٢
﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَالِمًا بِالْقِسْطِ﴾	١٨	١٠٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ الْآيَاتِ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾	١٩	٩
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	٣١	٧٩
﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾	٣١	١٦٢
﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ الْكَارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾	١٨٥	١٣٨

سورة النساء

﴿ذَلِكَ أَتَى أَلا تَقُولُوا﴾	٣	١١١
﴿وَالَّذِي تَخَاوَفْتُمْ نُفُوزَهُمْ فَعُطُواهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِمِ﴾	٣٤	٧٦
﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	٥٩	١١٤
﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٩٢	٨٩
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٧٥
﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	١٧٠	١٦٢

سورة المائدة

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾	٢	١٢٨
﴿مُكَلِّينَ تَعْلَمُونَهُنَّ بِمَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾	٤	٨٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	٨	١٢٨
﴿وَإِنَّا لَنَدْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾	٢٢	١٩٣
﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْأَنْبِيَاءِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾	٤٧	١٠٥
﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾	٥٤	٨٠
﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾	٥٤	١٦٥
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	٦٤	١٤٤، ١٤١
﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾	١٠٠	١٠١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام		
﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾	٢٩	٥١
﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾	٩١	٩٤
﴿لَا تَذَرِكُ إِلَّا بَصَرُكَ﴾	١٠٣	١١٢
﴿وَنَقْلُبُ أَمْسَلَهُمْ وَابْصُرْهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١١٠	١٧٦
﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾	١٥٢	١٢٨ ، ١٠٦
﴿يَسْبُلُوكُمْ فِي مَا مَاءُ بَنَاتِكُمْ﴾	١٦٥	١٠٤
سورة الأعراف		
﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾	٢٨	١١٣ ، ١١٢
﴿وَيُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٤٣	١٢٥
﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمُغْرِبَهَا﴾	١٣٧	٩٠
﴿قَالَ رَبِّ ارْنِىْ أُنْظِرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرْنِيْ﴾	١٤٣	١٤٥
﴿قَالَ لَنْ نَرْنِيْ﴾	١٤٣	١٩٢
سورة التوبة		
﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾	٤٣	١٥٤
﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ﴾	٤٣	١٥٤
﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾	٤٣	١٦٠ ، ١٦١
﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمْ الْجَنَّةُ يُعْمَلُونَ﴾	١١١	١٩٥
سورة هود		
﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَنَسَمَاءَهُ أَقْلِي﴾	٤٤	١٩٦ ، ٨٨
﴿قَالَ يَنْفُخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتَلَوْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطَكُم مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾	٤٦	١٥٣
﴿قَالُوا يَسْعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا وَمَا نَقُولُ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِيْنَا ضَعِيفًا﴾	٩١	٩٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾	٢٦	٧٧
﴿وَمَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ﴾	٦٧	١٢٦
﴿وَأَنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ﴾	٦٨	١٢٦
﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	١١١	١٢١
سورة الرعد		
﴿أَمَنَ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	٣٣	١٣٦
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾	٣٨	٢٢
سورة إبراهيم		
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَتُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾	١٣	٩٠
﴿وَلَتَسْكُنَنَّ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾	١٤	٩٠
﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾	٢٢	١٠١
سورة الإسراء		
﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾	١٦	١١٢
﴿وَلِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾	١٦	١١٣
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِنَاءَهُ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَنَّا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُنِي وَلَا نَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾	٢٣	٨٥
سورة الكهف		
﴿بَلِّغْ نَفْسَكَ﴾	٦	٥٢
سورة مريم		
﴿فَلَن أَكَلِمَ الْيَوْمَ لِنِسِيَاتِكَ﴾	٢٦	١٩٣
﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٠	٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ إِلَهِي يَتَّبِعُهُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾	٤٦	١٢٣
سورة طه		
﴿فَأَنفَلَعْنَا نَعْلَيْكَ﴾	١٢	١٤٤
﴿فَيُسْحِرْكَ يَعْذَابُ﴾	٦١	٨٨
﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا جِئَانَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يَخِزُّ لَهُمْ مِنَ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾	٦٦	١٤٢
﴿فَأَلْفَى السَّحَرَةَ سَجَدًا﴾	٧٠	٨٣
سورة الأنبياء		
﴿أَمِ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُبْشِرُونَ﴾	٢١	١٩١
﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾	٣٢	٨٢
سورة الحج		
﴿إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ﴾	٧٣	١٩٣
سورة المؤمنون		
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾	٥	١٧٧
﴿إِلَّا عَلَى أَفْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَا تَنفَعُ غَيْرَ مَلُومِينَ﴾	٦	١٧٧
سورة النور		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ﴾	٢٣	٩١
﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾	٢٤	٧٧
﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾	٢٥	٧٧
﴿يَوْمَذِ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾	٢٥	٧٧
﴿وَأَن تَطْلِعُوهُ تَهْتَدُوا﴾	٥٤	١٦٢
سورة الفرقان		
﴿قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٦	٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشعراء		
﴿لَعَلَّكَ بَئِيعَ نَفْسِكَ إِلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾	٣	٧٤
﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ إِلَّا يَمُوتُونَ﴾	١١ ، ١٠	٨٣
سورة النمل		
﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾	٣	١٩١
سورة العنكبوت		
﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾	٥٦	٩٠ ، ٢٨
سورة الأحزاب		
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	٢١	١٦٢
﴿وَأَوْزَكْتُمْ أَرْضَهُمْ وَيَدْرَهُمْ﴾	٢٧	٩٠
سورة الصافات		
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	٩٦	١٠٠
سورة الزمر		
﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾	٥٦	١٠٥
﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	٦٧	١٤١
سورة فصلت		
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾	٣٣	١٠٩
سورة الشورى		
﴿أَمْ يَقُولُونَ افْعَلْ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُخَيِّقُ الْحَقَّ يَكَلِمَنِيهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾	٢٤	٨٦
سورة الزخرف		
﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾	٥	١٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة ق		
﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾	٣٠	١٤٢
سورة الرحمن		
﴿وَيَسَّيْ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	١١٧
سورة الصف		
﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾	٥	١٧٦
سورة الجمعة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تُوذِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾	٩	١١٤
سورة التغابن		
﴿فَقَالُوا أَبَشِّرْ يَهُودَنَا﴾	٦	٨٣
سورة التحريم		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾	١	١٥٤
سورة الملك		
﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾	٢	١٠٣
سورة نوح		
﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾	١	١٠٥
سورة القيامة		
﴿وَهُوَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرٌ﴾	٢٢	١١٧
﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	٢٣	١١٧ ، ١١٢
سورة التكويد		
﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	١٩	١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢
﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾	٢٠	١٦٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مُطْلَعٌ نَّمَّ أَمِينٌ﴾	٢١	١٦٢
﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ يَمْلِكُونَ﴾	٢٢	١٦٢
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٢٩	١٤٠
سورة الفجر		
﴿إِرمَ ذَاتَ الْعِمَادِ﴾	٧	١٢١
﴿إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ﴾	١٤	١٠٩ ، ١١٠ ، ١٣٣
سورة الشرح		
﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾	٧	٨٢
سورة الناس		
﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾	٢	٤٥

الآية	رقمها
-------	-------

الآية	رقمها	القارئ	الصفحة
سورة الإنسان			
﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾	٤	نافع، وهشام، وشُعبة والكسائي	١٧٤

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي/ القائل	طرف الحديث أو الأثر
١٤٧	جرير بن عبد الله	إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر
١٧٧	عامر بن سعد	إنه في الجنة
١٤٧	عائشة	اهجوا قريشاً؛ فإنه أشد عليها من رشق بالنبل
٢٢	أنس بن مالك	تزوجوا الودود الولود؛ إني مكاثركم الأنبياء يوم القيامة
١٩٥	عبد الله بن أبي أوفى	الجنة تحت ظلال السيوف
		ذنب لا يتركه الله؛ وهو مظالم العباد، وذنب لا
		يعبأ الله به؛ وهو ما بين العبد وخالفه، وذنب لا
١٣٢	عائشة	يغفره الله؛ وهو الشرك به
		كان رسول الله ﷺ يأمر بالباءة، وينهى عن التبتل نهياً
٢٢	أنس بن مالك	شديداً
١٥٩	بريدة	لا تقولوا لمنافق: سيد؛ فإن ذلك يسخط الله
		من أذنب ذنباً، ثم تاب منه، قبلت توبته، إلا من
٧٧	ابن عباس	خاض في أمر عائشة
٩٠	-	من آذى جاره، ورثه الله داره
		من استطاع الباءة، فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر، وأحصن
٢٢	-	للفرج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء
١٧٧	عكاشة بن محصن	نعم [جواباً لسؤال: أمنهم أنا يا رسول الله؟]
		يا زيد الخيل، كل رجل وصف لي وجدته دون الصفة
١٦	زيد الخيل	إلا أنت
		يا زيد الخيل، كل رجل وصف لي وجدته دون الصفة
١٦	-	إلا أنت؛ فإنك فوق ما وصفت

فهرس الأعلام

- إبراهيم بن سهل: ١٣٤
 إبراهيم بن عبد الله بن الحسن: ١١٥
 إبراهيم النخعي: ٧٥
 ابن الأثير: ٤١، ٥٩، ٧٤
 ابن أبي الإصبع المصري: ٥٧
 ابن الأنباري: ١٥
 ابن باز = عبد العزيز بن عبد الله بن باز
 ابن التمجيد: ١٩٥
 ابن تيمية: ٤٣، ٧٠، ٧٩، ١٠١
 ١١٩، ١٣٥، ١٦٦، ١٦٨
 ابن جرير: ٣٦، ٤٣، ٧٤
 ابن أبي جمرة: ١٥٨، ١٨٢
 ابن جني: ٤٤
 ابن الجوزي: ١٦٨
 ابن الحاجب: ٥١، ٧٠
 ابن حجر: ٣٢، ٩٢، ١٣٠، ١٨١
 ابن حجر الهيتمي: ١٢٨، ١٣١، ١٥٦، ١٥٨
 ابن خلدون: ٣١، ٤٠، ١٨٢
 ابن خلكان: ١٥، ١٠٨، ١٣٦
 ابن الطيب الفاسي: ٦٩
 ابن عاشور: ٢٥، ٢٩، ٣٣، ٤٠، ٤٨، ٧٢، ٩٨، ١٠٥، ١٢٣، ١٢٤
 ١٣٣، ١٤١، ١٧٠، ١٨٧
 ابن عامر: ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣
 ابن عباس: ٧٧، ١٤٣
 ابن عرفة: ١٠٤، ١٥٢، ١٨٢
 ابن عطية: ٦٧، ٦٨، ١٠٤
 ابن عينة: ١١٥
 ابن قتيبة: ٣٦
 ابن القرية: ٣٤
 ابن القيم: ٤٣
 ابن كثير: ٢٤، ٧٠، ١٧٦
 ابن مالك: ١١، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥١، ١٧٠، ١٧١، ١٩٣
 ابن مرزوق الحفيد التلمساني: ١٥٠
 ابن المعتز: ٥٨
 ابن معين: ١٦٨
 ابن منظور: ٧٤
 ابن المنير: ٩٣، ١١٨، ١٢٠، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥
 ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٦
 ابن مهدي: ١٦٨
 ابن هشام: ٥١، ٦٩
 ابن الوزير: ٥٢، ٦٣
 ابن يعيش: ٧٠

البيضاوي: ٨، ٣١، ٥٢، ١٥٦، ١٦٧،
 ١٦٩، ١٩٥
 تاج الدين عبد الوهاب: ١٩٥
 التاج السبكي: ١٨١
 تقي الدين السبكي: ١٢، ١٥٩، ١٦٠
 الثعالبي: ١٦٦
 الثعلبي: ١٦٧
 الجاحظ: ٨٤، ١٢٥، ١٢٦
 الجاربردي: ١٥٠
 جرير بن عبد الله: ١٤٧
 جميل العظم: ١٤
 الجنداري: ٣٨
 الجندي: ٧٠
 أبو حاتم: ٢٠
 الحاج خليفة: ٩، ٣٢، ٦٩
 الحاكم الجشمي: ٣٧، ٣٨
 الحجاج: ١٣١
 الحجوي: ٢٥
 الحريري: ٩٣
 حسان بن ثابت الأنصاري: ١٤٧
 الحسن البصري: ٣٤، ٧٩
 أبو الحسن علي بن سمعة الأندلسي:
 ١٣٤
 حمزة: ٨٢
 أبو حنيفة: ١١٠، ١١١، ١١٥
 أبو حيان: ٢٤، ٣٨، ٤٣، ٤٨، ٥٠،
 ٥١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٩٣،
 ٩٤، ١٠٤، ١١٦، ١٢٣، ١٥٧،
 ١٥٨، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٦، ١٩٣
 حيدر الخوافي: ١٣٥، ١٦٤

ابن بنت العراقي: ١٥٥
 أبي بن كعب: ١٦٦، ١٦٨
 أحمد (الإمام): ٢٢، ١٢٩
 أحمد = ابن المنير
 أحمد الحوفي: ٦٢
 أحمد السروجي: ١٦٠
 أحمد بن محمد بن أحمد السلفي
 الأصبهاني: ١٧
 أحمد مطلوب: ٥٧
 أبو إسحاق الشاطبي: ٧٤
 إسعاف النشاشيبي: ٦٢
 إسماعيل بن كثير: ١٧٦
 أم مكتوم: ١٧٧
 الأمين الشنقيطي: ٧٢
 أنس بن مالك: ٢٢
 البخاري: ٩٥، ٩٦
 بدر الدين ابن مالك: ٥٨
 البديع: ٩٣
 البراك = عبد الرحمن بن ناصر البراك
 البرهان البخاري: ١٧
 البقاعي: ٣٨، ٣٩
 أبو بكر بن أحمد بن خليل السكوني:
 ١٤٩، ١٥٥، ١٥٦
 أبو بكر الصديق: ٧٨
 أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد
 الأندلسي: ٤٨
 البلقيني: ١٣٨
 بندار: ٢٠
 بهاء الدين السبكي: ١٣٩، ١٩٠

السيوطي: ١٥، ٦١، ٦٥، ٦٦، ١٣٣،

١٥٤، ١٥٦، ١٨١

الشافعي: ١١١

شداد بن عاد: ١٢١

شديد بن عاد: ١٢١

الشراف ابن الشجري: ١٥، ١٦

الشقار السيرافي: ١٨٧

شمس الدين الأصفهاني: ٣٨

الشهاب الخفاجي: ٥٢، ١٧٧، ١٩٥

الشهرستاني: ٦٣

الشوكاني: ١٦٨

صالح المقبل: ٦٣

الصبان: ١٧١

صدر الأفاضل الخوارزمي: ٧٠

الصفدي: ٢٠، ٢١، ٦٤، ١٠١، ١٠٣،

١٨٢

صلاح الدين الصفدي = الصفدي

طاش كبري زاده: ٩٢

أبو طالب: ٨٢

الطاهر ابن عاشور: ١٢٢، ١٢٣

أبو طاهر السلفي: ١٦، ١٧، ٩٧

الطبي: ٣٢، ٣٨، ٨٧، ١٨٦

عاتكة: ١٧٧

عاد: ١٢١

عائشة: ٧٦، ٧٧، ١٣٢

العباس: ٨٢

عبد الجبار: ٦٣، ١٩٤

عبد الجبار الهمذاني: ١١٢

عبد الحق الهاشمي: ٩٥

الخطابي: ٢٧

الخطيب القزويني: ٤١، ٥٩

درويش الجندي: ٦٢

الدماميني: ١٠٥

الدوانيقي: ١١٥، ١١٦

الذكي النحوي = محمد بن الفرغ أبو

عبد الله المالكي

الذهبي: ١٤، ١٠٨، ١٢٧، ١٨١

الرازي: ٦٥، ٨١، ١٤٤، ١٦٥

الراعي: ١٣٤

زاده: ١٩٥

الزبيدي: ٧٥

الزجاج: ٣٨، ٣٩

زروق المالكي: ١٥٨

زكريا القزويني: ٩٢

زيد الخيل: ١٦

زيد بن علي: ١١٦

الزيلي: ٣٢

السبكي: ٦١، ١٤٩

السخاوي: ١٦٦

السعد التفتازاني: ٧٠، ٧٢

سعد الدين التفتازاني: ٩٩، ١٤٨، ١٧٣

أبو السعود: ٣١، ١٦٩

السكاكي: ٣٥، ٣٦، ٤١، ٥٨، ٥٩،

١٤١، ١٩٦

السلسلي المصري: ٤٨

السمعاني: ١٥

السمين الحلبي: ٥٢، ١٧٤

سيبويه: ٣٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٤٩، ٥٠

السيد الشريف الجرجاني: ١٣٧

- عبد الرحمن بن ناصر البراك: ١٢، ٨٠، ١٢٨، ١٣١، ١٥٤
عبد العزيز بن عبد الله بن باز: ١٢٧
عبد الفتاح أبو غدة: ٣٦
عبد القاهر الجرجاني: ٤٢، ٥٤، ٥٥، ١٨٨، ٥٨
عبد الله بن أم مكتوم: ١٧٧
عبد الله الأمين بن محمد الأمين الشنقيطي: ٢٤، ٧٢
عبد الله بن أبي أوفى: ١٩٥
عبد الله بن سلام: ١٧٧
أبو عبد الله الصغير الإفرائي: ١٣٤
عبد الله بن عمر: ٤٧، ١٥٣
عبد الله بن المبارك: ١١٩
أبو عبد الله محمد بن علي الأجمي: ١٥٠
عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: ٤٦
أبو عبيد القاسم بن سلام: ١٦٧
العراقي: ١٦٠
عز الدين: ١٣٢
عضد الدين الإيجي: ٦٠، ١٨٥
عكاشة بن محصن: ١٧٧
علم الدين الأنصاري: ١٥٥
علم الدين عبد الكريم بن علي: ١٦٠
العلوي: ٤١، ٥٩، ٧٠، ١٤١
علي بن حمزة بن وهاس الحسني: ٢٨
علي بن خلف: ٥٨
أبو علي السكوني: ١٤٩، ١٥٥، ١٨٣، ١٨٦
علي بن أبي طالب: ١٥٣
- أبو علي عمر بن عبد الرافع: ١٤٩
أبو علي الفارسي: ٢٠، ٤٤
علي بن المديني: ١٦٨
عمر بن الخطاب: ١١١
أبو عمرو الداني: ١٧٠
عمرو بن عبيد: ١١٠، ١٣٣
عياض: ١٦، ٤٦، ١٣٤
الفاضل اليميني: ٦٣
فخر الدين: ٤٢، ٦٤
الفخر الرازي: ٦٤، ١٨٥
الفرزدق: ٨٨
الفيروزآبادي: ٨، ٣٢
القاضي عياض = عياض
قطب الدين الفالي: ١٨٧
القنوي: ١٩٥
كمال الدين المظفر: ١٤٨
محب الدين أفندي: ٩٧، ٩٨
محمد بن إبراهيم آل الشيخ: ٦٣
أبو محمد ابن عطية: ٣٤
محمد بن إدريس = الشافعي
محمد الأمين الشنقيطي: ٢٤، ٧٢
محمد الباقر بن علي: ١١٦
محمد أبو زهرة: ١٧٧
محمد أبو شهبة: ١٦٨
محمد بن صالح العثيمين: ٢٥، ٤٤
أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية: ٦٧
محمد عبد الخالق عزيمة: ٦٦، ١٩٣
محمد بن عبد الله بن الحسن: ١١٥
أبو محمد عبد الواحد اليفرنى: ١٥١

ناصر الدين البيضاوي = البيضاوي

السنفي: ٣١

النوي: ٤٦

هشام الشرقاوي: ٥٩

هشام بن عبد الملك: ١١٦

الواحدي: ٢٧، ٣٦، ١٦٦

الالوسي: ٤٧، ٦٥، ١٥٥

الونشريسي: ١٣١، ١٣٢

ياقوت الحموي: ١٤، ١٠٦

يحيى بن حمزة = العلوي

يحيى بن القاسم اليميني: ٣٢

يحيى بن منصور التونسي: ١٥١

يحيى بن وثاب: ٧٥

يحيى بن يحيى التميمي: ٤٦

يعقوب بن شرين الجندي: ١٧

محمد بن عرفة: ١٥٢

محمد بن علي الشوكاني: ١٦٧

محمد بن الفرّج أبو عبد الله المالكي؛

الذكي النحوي: ١٨

محمد بن مسعود بن محمود: ١٨٧

محمد أبو موسى: ٥١، ٥٤، ٥٩، ٦٢،

٩٥، ٦٤

محمد الناشد الحلبي: ٣٦

محمود بن جرير الضبي: ١٤، ١٠٦

مسلم بن الحجاج: ٤٦

المطرزي: ٧٤

المعذل الليثي: ١٨٨

المقري: ١٦، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٢

المنصور: ١١٥، ١١٦

أبو منصور ابن الجبان: ١٩٤

أبو منصور الأزهري: ٢٧

المهدوي: ١٦٦

موسى عليه السلام: ٧٥

فهرس الأشعار

البيت	البحر	القائل	الصفحة
	□ الهمزة □		
	يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطَّوَالِ وَتَارَةً	وَحْيِ الْمَلَا حِظْ خَيْفَةَ الرُّقَبَاءِ	٨٤
	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	-
	□ الباء □		
	فَإِنِّي مِنْهُمْ آمِنٌ وَعَلَيْهِمْ	وَأَعْقَابُهُمْ أَرْجُوهُمْ لِلْعَوَاقِبِ	٢٢
	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	-
	وَحَسْبِي تَصَانِيفِي وَحَسْبِي رُؤَاثَهَا	بَنِينَ بِهِمْ سَبَقَتْ إِلَيَّ مَطَالِبِي	٢٢
	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	-
	إِذَا الْأَبُ لَمْ يَأْمَنْ مِنْ ابْنٍ عُقُوقُهُ	وَلَا أَنْ يَعُقَّ الْإِبْنُ بَعْضَ النَّوَائِبِ	٢٢
	الطويل	الزَّمَخْشَرِيُّ	-
	□ الخاء □		
	خَلَوْتُ بِهِ وَالْكُونُ كَاللَّيْلِ مُظْلِمٌ	وَلَكِنَّهُ لَيْلٌ عَنِ النُّورِ يُسْلَخُ	١٠
	الطويل	-	-
	□ الدال □		
	زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ	١٧١
	الطويل	-	-
	إِنَّ الْعَرَانِينَ تَلَقَّاهَا مُحَسَّدَةً	وَلَا تَرَى لِلِئَامِ النَّاسِ حُسَادَا	١٠٩
	الطويل	-	-

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَلَوْلَا ابْنُ وَهَّاسٍ وَسَابِغُ فَضْلِهِ رَعِيْتُ هَشِيمًا وَاسْتَقْنَيْتُ مُصَرَّدًا	الطويل	الرَّمَحْشَرِيُّ	٢٨
□ الراء □			
وَلَقَدْ لَهَوْتُ بِطُفْلَةٍ مَيَّالَةٍ بَلْهَاءٍ تُظْلِعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا	الطويل	الكامل	٩١
كَانَتْ مُسَاءَلَةُ الرُّكْبَانِ تُخْبِرُنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ دُوَادٍ أَطْيَبَ الْخَبَرِ	الطويل	البسيط	١٥
حَتَّى التَّقَيْنَا فَلَا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ أَذْنِي بِأَحْسَنَ مِمَّا قَدْ رَأَى بَصْرِي	الطويل	البسيط	١٥
قَدْ عَرَفْنَاكَ بِاخْتِيَارِكَ إِذْ كَا نَ دَلِيلًا عَلَى اللَّيْبِ اخْتِيَارُهُ	الطويل	الخفيف	٩٣
وَأَسْتَكْثِرُ الْأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ فَلَمَّا التَّقَيْنَا صَغَرَ الْخَبَرُ الْخُبْرُ	الطويل	الطويل	١٥
وَأَبْرَزُ كَرِيمَاتِ الْقَوَافِي وَغَيْرَهَا فَمِنْهُ اسْتَفَدْنَا الْعِلْمَ وَالنَّظْمَ وَالنُّثْرَا	الطويل	الرَّمَحْشَرِيُّ	١٠٧
فَقُلْتُ لِطَبْعِي هَاتِ كُلَّ ذَخِيرَةٍ فَمِنْ أَجْلِهِ مَا زِلْتُ أَدْخِرُ الذُّخْرَا	الطويل	الرَّمَحْشَرِيُّ	١٠٧
□ الطاء □			
مَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطْ ط وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطْ	الطويل	الكامل	١٩٧
□ الفاء □			
إِنَّ التَّفَاسِيرَ فِي الدُّنْيَا بِلَا عَدَدٍ وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلُ كَشَافِي	الطويل	البسيط	٢٩

البيت	البحر	القائل	الصفحة
إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الْهُدَى فَالْزَمْ قِرَاءَتَهُ	البسيط	الرَّمَحْشَرِيُّ	٢٩
وَرَمَيْتَهُمْ عَنْ نَبْعَةٍ سَوَّيْتَهَا	الكمال	السَّكُونِيُّ	١٤٩
وَأَضَلَّهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ فَرَاغَ عَنْ	الكمال	يَحْيَى بْنِ مَنْصُورٍ التُّونِسِيِّ	١٥١
وَاللَّهُ أَسْأَلَ رَحْمَةً لِّجَمِيعِنَا	الكمال	يَحْيَى بْنِ مَنْصُورٍ التُّونِسِيِّ	١٥١
كَيْفَ السَّبِيلُ لِيَصْرِفَهُمْ عَنْ غِيَّهِمْ	الكمال	ابن مرزوق الحفِيدُ	١٥٠
جَمَعَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ مُكْشَفًا	الكمال	يَحْيَى بْنِ مَنْصُورٍ التُّونِسِيِّ	١٥١
عَدَلْتُ عَنِ النَّهْجِ الْقَوِيمِ فَلَقَّبْتُ	الكمال	ابن مرزوق الحفِيدُ	١٥٠
أَتَرَى الْكَلِيمَ أَتَى بِجَهْلٍ مَا أَتَى	الكمال	السَّكُونِيُّ	١٤٩
عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسْتَرُوا	الكمال	الجَارِبَرْدِيُّ	١٥٠
أَعْنِي الْخَوَارِزْمِيَّ ذَا الصَّلَفِ الَّذِي	الكمال	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَجَمِّي	١٥١
وَتَلَقَّبُوا عَذْلِيَّةً قُلْنَا أَجَلْ	الكمال	ابن المنير	١٤٨

البيت	البحر	القائل	الصفحة
مَا ذَاكَ إِلَّا فِعْلٌ قَهَّارٍ بِهِ قَوْمٌ ذُوو رَشْدٍ وَقَوْمٌ فِي سَفَهٍ	الكامل	يحيى بن منصور التُّونِسِيّ	١٥١
جَوْرِيَّةٌ وَتَلَقَّبَتْ عَذْلِيَّةٌ وَعَنِ الصَّوَابِ عُذُولُهَا لِلْسَّفَفَةِ	الكامل	عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّفِيعِ	١٥٠
إِنَّ الْوُجُوهَ إِلَيْهِ نَاطِرَةٌ بِذَا جَاءَ الْكِتَابُ فَقُلْتُمْ هَذَا السَّفَهُ	الكامل	السَّكُونِيّ	١٤٩
نَفَوْا الصِّفَاتِ وَعَظَلُوا وَتَمَجَّسُوا وَيُكَابِرُونَ وَشَانَهُمْ جَلْبُ السَّفَهَةِ	الكامل	عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّفِيعِ	١٥٠
لَهَوَاتِفٌ هَتَفُوا وَظَنُّوا هَتَفَهُمْ عَذْلًا لَقَدْ بَلَّغُوا النَّهْيَةَ فِي السَّفَهَةِ	الكامل	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَجَمِّيّ	١٥٠
وَجَمَاعَةٌ عُرِفَتْ لَعَمْرِي بِالسَّفَفَةِ وَتَمَسَّكَتْ بِضَلَالِ أَهْلِ الْفَلَسَفَةِ	الكامل	ابن مرزوق الحَفِيدُ	١٥٠
وَتَلَقَّيْتُ النَّاجِينَ كَلًّا إِنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي لَظَى فَعَلَى شَفَهَةٍ	الكامل	ابن المنبَرِّ	١٤٨
مُتَوَسِّلِينَ بِأَحْمَدٍ خَيْرِ الْوَرَى صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا نَطَقَتْ شَفَهَةٌ	الكامل	يحيى بن منصور التُّونِسِيّ	١٥١
فَأَحَقُّ قُذْرَةً حَادِثٍ وَأَحَالَ رُؤْيَا وَاجِبٍ أَوْ أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَةٌ	الكامل	يحيى بن منصور التُّونِسِيّ	١٥١
زَعَمُوا بِأَنَّ الدَّاتَ قَامَ بِغَيْرِهَا صِفَةٌ وَفِيهَا أَوْجَبُوا حُكْمَ الصَّفَةِ	الكامل	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَجَمِّيّ	١٥٠
ضَلَلْتُ وَقَالَتْ لَنْ يُرَى رَبُّ الْوَرَى يَوْمَ الْجَزَاءِ فَأُلْزِمَتْ نَفْيُ الصَّفَةِ	الكامل	ابن مرزوق الحَفِيدُ	١٥٠

البيت	البحر	القائل	الصفحة
قَدْ جَاءَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَذُرُونَهُ	تَعْطِيلُ ذَاتِ اللَّهِ مَعَ نَفْيِ الصِّفَةِ	الكامل	١٥٠
أَثَبَتْ عَدَلَ جَمَاعَةٍ فِي جَوْرِهِمْ	وَالْجَوْرُ أَثَبَتْهُ لَهُمْ نَفْيُ الصِّفَةِ	أبو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْيَفْرَنِّي	١٥٢
قَدْ شَبَّهَوْهُ بِالْمُحَالِ فَعَظَلُوا	وَتَسْتَرُّوا بِالذَّاتِ عَنْ نَفْيِ الصِّفَةِ	مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ	١٥٢
لَوْ صَحَّ فِي الْإِسْلَامِ عَقْدُكَ لَمْ تَقُلْ	بِالْمَذْهَبِ الْمَهْجُورِ مِنْ نَفْيِ الصِّفَةِ	السَّكُونِيُّ	١٤٩
وَجَبَّ الْخَسَارُ عَلَيْكَ فَاَنْظُرْ مُنْصِيفًا	فِي آيَةِ الْأَعْرَافِ فَهِيَ الْمُنْصِيفَةُ	السَّكُونِيُّ	١٤٩
لِحُثَالَةٍ سَمَّوْا عَمَاهُمْ مَعْدَلًا	وَحُثَالَةُ حُمُرٍ لِكَيِّ مُوقِفَةٍ	مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ	١٥٢
سَتَكُونُ مِنْ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ يَوْمَ هُمْ	حُمُرٌ لِكَيِّ أَوْ لِكَيِّ مُوقِفَةٍ	أبو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْيَفْرَنِّي	١٥٢
هُمْ نَارُ عَوْهُ الْخَلْقِ حَتَّى أَشْرَكُوا	بِاللَّهِ زُمْرَةً حَاكَةً وَأَسَاكِفَهُ	كَمَالُ الدِّينِ الْمُظَفَّرُ	١٤٨
وَكَذَا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ دُمُوعُهَا	مِنْهُمْ عَلَى الْخَدَّيْنِ غَيْرُ مُكَفِّفَةٍ	كَمَالُ الدِّينِ الْمُظَفَّرُ	١٤٨
وَأَتَى الْأَخِيرُ الْعُمُرُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ	يَبْغِي الْحِجَاجَ مُعَرِّضًا بِالْبَلْكَفَةِ	أبو عَبْدِ اللَّهِ الْأَجَمِّي	١٥١
قَدْ شَبَّهَوْهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا	شُنَعَ الْوَرَى فَتَسْتَرُّوا بِالْبَلْكَفَةِ	الزَّمْخَشَرِيُّ	١٤٦، ٩٨

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَزَعَمْتَ أَنْ قَدْ شَبَّهُوَ بِخَلْقِهِ	الکامل	السَّكُونِيُّ	١٤٩
وَتَحَوُّفُوا فَتَسْتَرُوا بِالْبَلْكَفَةِ			
حَرَقُوا سِيَّاجًا شَادَهُ سَلَفُ الْهُدَى	الکامل	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَجَمِيُّ	١٥٠
وَتَمَذَّهَبُوا بِمَذَاهِبٍ مُسْتَنَكَفَةٍ			
وَلَهُمْ قَوَاعِدُ فِي الْعَقَائِدِ رَذُلَةٌ	الکامل	کَمَالُ الدِّينِ الْمُظْفَرُ	١٤٨
وَمَذَاهِبُ مَجْهُولَةٌ مُسْتَنَكَفَةٌ			
هُمْ عَطَّلُوهُ عَنِ الصِّفَاتِ وَعَظَّلُوا	الکامل	کَمَالُ الدِّينِ الْمُظْفَرُ	١٤٨
عَنْهُ الْفِعَالُ فَيَا لَهَا مِنْ مَنَكَفَةٍ			
فَاللَّهُ أَمْطَرَ فِي سَحَابٍ عَذَابِهِ	الکامل	کَمَالُ الدِّينِ الْمُظْفَرُ	١٤٨
وَعِقَابِهِ أَبَدًا عَلَيْهِمْ أَوْكَفَةٌ			
يَبْكِي كِتَابُ اللَّهِ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ	الکامل	کَمَالُ الدِّينِ الْمُظْفَرُ	١٤٨
بِدُمُوعِهِ الْمُنْهَلَةِ الْمُسْتَوَكِفَةِ			
هُمْ غَلَقُوا أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ الَّتِي	الکامل	کَمَالُ الدِّينِ الْمُظْفَرُ	١٤٨
هِيَ لَا تَزَالُ عَلَى الْعُصَاةِ مُوَكَّفَةٌ			
لَجَمَاعَةٍ سَمَّوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً	الکامل	الرَّمْخَسَرِيُّ	١٤٦، ٩٨
وَجَمَاعَةٌ حُمِرُ لَعْمَرِي مُوَكَّفَةٌ			
لَجَمَاعَةٍ كَفَرُوا بِرُؤْيَا رَبِّهِمْ	الکامل	کَمَالُ الدِّينِ الْمُظْفَرُ	١٤٨
وَلِقَائِهِ حُمِرُ لَعْمَرِي مُوَكَّفَةٌ			
شَبَّهَتْ جَهْلًا صَدْرَ أُمَّةٍ أَحْمَدٍ	الکامل	السَّكُونِيُّ	١٤٩
وَدَوِي الْبَصَائِرِ بِالْحَمِيرِ الْمُوَكَّفَةِ			
وَكَذَاكَ أَسْلَمَتِ الْأُمُورَ لِنَفْسِهَا	الکامل	ابن مرزوق الحفید	١٥٠
هِيَ هَاتِ تَنْقِذُ نَفْسَهَا مِنْ مُثْلِفَةٍ			

البيت	البحر	القائل	الصفحة
بَلْ تَاهَ فِي بَيْدَا الْجَهَالَةِ مُغْرِضًا	الكامل	أبو عبد الله الأجمي	١٥١
هَذَا وَكَمْ مِنْ زَلَّةٍ زَلَّتْ وَكَمْ مِنْ مَذْهَبٍ ذَهَبَتْ بِهِ فِي مَثَلْفَةٍ	الكامل	ابن مرزوق الحفيد	١٥٠
إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا	الطويل	الفرزدق	٨٩
وَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَا رَبِّهِمْ حَقًّا وَوَعْدُ اللَّهِ مَا لَنْ يُخْلِفَهُ	الكامل	ابن المنير	١٤٨
فَالنَّفِي مُخْتَصٌّ بِدَارٍ بَعْدَهَا لَكَ لَا أَبَا لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلِفَهُ	الكامل	السكوني	١٤٩
قُلْ لِلَّذِي جَمَعَ النُّظَامَ وَخَلَفَهُ مِنْ بَعْدِهِ لَكَ مَوْعِدٌ لَنْ تُخْلِفَهُ	الكامل	أبو محمد عبد الواحد البفرني	١٥٢
وَبَيَاةِ الْأَعْرَافِ وَنِكَ خُذِلْتُمْ فَوَقَفْتُمْ دُونَ الْمَرَاقِي الْمُزْلَفَةِ	الكامل	السكوني	١٤٩
عَجَبًا لِحَبْرٍ فِي الْبَلَاغَةِ ذَائِقِي عِلْمِ الْفَصَاحَةِ فَرْدُهُ وَمُؤَلَّفُهُ	الكامل	يحيى بن منصور التونسي	١٥١
حَنِيفِيَّةٌ أَذْيَانُهُمْ حَنِيفِيَّةٌ مَذَاهِبُهُمْ لَا يَبْتَغُونَ الزَّعَانِفَا	الطويل	الزمخشري	١١١
وَأُسْنِدُ دِينِي وَاعْتِقَادِي وَمَذْهَبِي إِلَى حُنْفَا أَخْتَارُهُمْ وَحَنَائِفَا	الطويل	الزمخشري	١١١

□ القاف □

وَأَلْذُّ مِنْ نَقْرِ الْفَتَاةِ لِدُفِّهَا	الكامل	الزمخشري	٢١
نَقْرِي لِأَلْقِي الرَّمْلَ عَنْ أَوْرَاقِي			

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وَتَمَائِلِي طَرَبًا لِحَلِّ عَوِيصَةٍ أَشْهَى وَأَخْلَى مِنْ مُدَامَةِ سَاقِي	الكامل	الرَّمْخَشَرِيُّ	٢١
وَصَرِيرُ أَقْلَامِي عَلَى صَفَحَاتِهَا أَخْلَى مِنَ الدَّوْكَاءِ وَالْعُشَّاقِ	الكامل	الرَّمْخَشَرِيُّ	٢١
سَهْرِي لِتَنْقِيحِ الْعُلُومِ أَلْذُّ لِي مِنْ وَضَلِ غَانِيَةٍ وَطِيبِ عِنَاقِ	الكامل	الرَّمْخَشَرِيُّ	٢١
حَثْتُ مِنْ أَقْصَى الْمَغْرِبِينَ رَكَائِبِي لِأُبْصِرَ مَنْ فِي كَفِّهِ شُعْلَةُ الْحَقِّ	الطويل	الدَّكِّي	١٨
فَمَا زِلْتُ فِي عَشْوَاءٍ أَخْبِطُ لَا أَرَى يَقِينًا وَلَا دِينًا يُزَيِّنُ بِالصَّدْقِ	الطويل	الدَّكِّي	١٨
إِلَى أَنْ بَدَأَ عَلَامَةُ الدَّهْرِ مُشْرِقًا فَلَا غَرَوْ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ مِنْ شَرْقِ	الطويل	الدَّكِّي	١٨
لَقَدْ رُزِقْتُ مِنْهُ الْمَعَارِبَةُ الْهَوَى مَوَدَّةَ شَبِخٍ وَاحِدِ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ	الطويل	الرَّمْخَشَرِيُّ	١٨
فَدَيْتُ الْإِمَامَ الْمَغْرِبِيَّ الَّذِي لَهُ فَضَائِلُ شَتَّى مَا تَفَرَّقْنَ فِي خَلْقِ	الطويل	الرَّمْخَشَرِيُّ	١٨
وَيُخْطِئُ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ يُجَوِّزُ إِغْرَابًا أَبَى أَنْ يُطَابِقَا	الكامل	أَبُو حَيَّانَ	١٥٧
وَكَمْ بَيْنَ مَنْ يُؤْتَى الْبَيَانَ سَلِيقَةً وَآخَرَ عَانَاهُ فَمَا هُوَ لَاحِقًا	الكامل	أَبُو حَيَّانَ	١٥٧
وَيَنْسُبُ إِبْدَاءَ الْمَعَانِي لِنَفْسِهِ لِيُوْهِمَ أَغْمَارًا وَإِنْ كَانَ سَارِقًا	الكامل	أَبُو حَيَّانَ	١٥٧

البيت	البحر	القائل	الصفحة
فَيَا خُسْرَهُ شَيْخًا تَحَرَّقَ صَبِيئُهُ	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٨
وَيَحْتَالُ لِلْأَلْفَافِ حَتَّى يُدِيرَهَا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
لَهُ أَدَبٌ جَزَلٌ وَعِلْمٌ مُرَقَّقٌ	الطويل	الرَّمْخَسَرِيُّ	١٨
وَيُسْهَبُ فِي الْمَعْنَى الْوَجِيزِ دَلَالَةً	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
لَيْسَ لَمْ تَدَارِكُهُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٨
وَيُخْطِئُ فِي تَرْكِيبِهِ لِكَلَامِهِ	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
يَقُولُ فِيهَا اللَّهُ مَا لَيْسَ قَائِلًا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
وَلَكِنَّهُ فِيهِ مَجَالٌ لِنَاقِدٍ	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
وَيَشْتِمُ أَغْلَامَ الْأَيْمَةِ ضِلَّةً	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧
فَيُنْبِثُ مَوْضُوعَ الْأَحَادِيثِ جَاهِلًا	الكامل	أبو حَيَّانَ	١٥٧

□ اللام □

وَيَرَى عُرُوقَ نِبَاطِهَا فِي نَحْرِهَا وَالْمُخَّ فِي تِلْكَ الْعِظَامِ النُّحْلِ

البيت	البحر	القائل	الصفحة
فَمَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطُّ وَمَنْ لَهُ الْـ	الطويل	مَحَاسِينُ قَدْ تَمَّتْ سِوَى خَيْرِ مُرْسَلِ	١٢
فَلَا بُدَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنْ تَجِدْنَهُ	الطويل	فَسَامِحْ وَكُنْ بِالسَّتْرِ أَعْظَمَ مُفْضِلِ	١٢
إِغْفِرْ لِعَبْدٍ تَابَ مِنْ فَرْطَاتِهِ	الكامل	مَا كَانَ مِنْهُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ	٩٧
يَا مَنْ يَرَى مَدَّ الْبَعُوضِ جَنَاحَهَا	الكامل	فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ الْأَلِيلِ	٩٧
لَنَا مِنْ بَنَاتِ الْفِكْرِ نَسْلٌ بِهَا نَسْلُو	الطويل	-	٢١
وَأَنْتَ الشَّهِيرُ بِخَفْضِ الْجَنَاحِ	المتقارب	فَلَا تَكُ فِي رَفْعَةٍ أَجْدَلَا	٩٨
□ الميم □			
خَلَوْتُ بِهِ وَبَاطِنُهُ سَلِيمٌ	الوافر	بِلَا دَنْسٍ وَظَاهِرُهُ كَلِيمٌ	١٠
□ الياء □			
هُمْ يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ	الطويل	وَأَجْرَدَ سَبَاحٍ يَبْذُ الْمُغَالِيَا	١٨٨
المعذل الليثي			

فهرس الأرجاز

<u>البيت</u>	<u>القائل</u>	<u>الصفحة</u>
وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ لَنْ مُؤَبَّدَا	فَقَوْلَهُ اِزْدُدْ، وَخِلَافَهُ اَعْضُدَا	
	ابن مالك	١٩٣
وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ	وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ	
	ابن مالك	١٧١

فهرس الفوائد ورؤوس المسائل

الصفحة

الفائدة ورأس المسألة

- الأزهري:
- من جهل لسان العرب وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها، جهل جمل
علم الكتاب ٢٧
- الأشاعرة:
- أهم المسائل والقضايا التي اتفقوا عليها مع المعتزلة، واتفقوا في أصول
الاستدلال عليها ١٨٤
- خير من المعتزلة؛ لأنهم يثبتون الرؤية في الجملة ويثبتون الكلام لله في
الجملة ١٤٦
- عندهم تناقض في بعض المسائل ١٠٢
- لزم اشتراكهم مع المعتزلة في نفي الصفات، اتفاهما في مسائل من جهة
الحقيقة والمعنى ١٨٥
- يثبتون رؤية الله تعالى في الجنة ١٤٦
- أهل السنة:
- إذا رأوا ظلم الحاكم وشدة سطوته، صبروا على ظلمه، ولم يخرجوا
عليه؛ لما في الخروج من المفاسد الكبيرة ١١٧
- أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهي أفعال لهم حقيقة، واقعة بقدرتهم
ومشيئتهم حقيقة ١٤٠
- جمهورهم على أن الإنسان أفضل من الملائكة ١٦٣
- لا يقابلون طوائف المبتدعة بالظلم والعدوان، كما يفعل أولئك مع أهل
السنة ١٢٨
- مذهبهم ترك الصلاة على المبتدع؛ فلا يصلي عليه الإمام والأعيان ١٢٧
- مذهبهم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها ١٢٥

- يذهبون إلى أن المؤمنين في الجنة يرون ربهم بأبصارهم عياناً من فوقهم؛
كما هو مقتضى الأدلة الصريحة من الكتاب والسنة
١٤٦
- ابن باز (العلامة عبدالعزيز بن عبد الله بن باز):
- لا ينبغي الترحم على الزمخشري
١٢٧
- البراك (العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك):
- أهل السنة لا يقابلون طوائف المبتدعة بالظلم والعدوان، كما يفعل
أولئك مع أهل السنة
١٢٨
- الزمخشري ليس من أهل الفجور؛ كبعض المعتزلة، بل هو ناسك؛ لذلك
آثر الجوار عند البيت سنين
١٣٠
- الزمخشري ليس من غلاة القدرية الذين كفرهم الأئمة
١٣٠
- طائفة المعتزلة ورثة الجهمية حملوا عنهم بدعة التعطيل لصفات الله
١٢٨
- لا بأس بالرجوع إلى تفسير الكشاف، والإفادة منه فيما أجاد فيه، ولا
ينادى بهجره وإطراحه؛ فذلك غير مقبول، بل هو من الظلم الفاضح،
والتحيز الواضح
١٣٠
- لتفسير الكشاف وجهان؛ أحدهما مشرق، والآخر مظلم
١٢٩
- يجوز الترحم على الزمخشري؛ ما لم يظن في ذلك تعظيم له؛ لأن من
الدعاء ما ينم عن التعظيم، ولعل الدعاء بالعفو أبعد عن إفهام تعظيم
الرجل
١٣١
- البلقيني:
- استخرجت من الكشاف اعتزالاً بالمناقش
١٣٨
- البيضاوي:
- أعظم مصنف في التفسير دارت عليه أكبر حركة علمية هو: تفسير
البيضاوي؛ الذي هو مختصر من الكشاف
٨
- التحرير والتنوير:
- ورد فيه اسم الزمخشري وكتابه الكشاف في أكثر من (١٠٠٠) مرة
٧٢
- ابن تيمية (شيخ الإسلام):
- أصول فقه المعتزلة خير من أصول فقه الأشاعرة وأصول دين الأشاعرة
خير من أصول دين المعتزلة
١٠١

الصفحة

الفائدة ورأس المسألة

- الكشف محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة... بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها، ولا لمقاصده فيها
١٢٠ ، ١١٩
- ابن جني:
- تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه؛ وهو ما أسماه: تجاذب المعاني والإعراب
٤٤
- حاجي خليفة - الحاج خليفة:
- ينبغي في اسمه أن يقال: الحاج خليفة (حاشية)
٩
- ابن حجر الهيثمي:
- الزمخشري حامل راية المعتزلة إلى النار. كذا قال وهو خطأ منه ١٢٨ ، ١٣١
- أبو حيان الأندلسي:
- تعقب ابن مالك في اتهامه الزمخشري بعدم معرفة سيبويه وكتابه ٥٠
- كتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري أخص وأغوص. مقارنة بين المحرر والكشاف ٦٨
- ممن انتفع بالزمخشري، وقسا عليه ٦٥
- نقل عن الكشاف في البحر المحيط أكثر من (٣٠٠٠) مرة، أكثرها منقول للفائدة منه، والتكثر به ٦٨
- حيدر الخوافي:
- لا يهتدي إلى حبال الزمخشري إلا وارد بعد وارد من الأذكياء الحذاق ١٣٥
- ابن خلدون:
- أكثر تفاسير المتقدمين غفل من البلاغة، حتى ظهر الزمخشري ٤٠
- المشاركة على فن البلاغة أقوم من المغاربة ٤٠
- المفسرون أحوج الناس إلى فن البلاغة ٤٠
- الذهبي:
- وصف الزمخشري بأنه كبير المعتزلة ١٠٨
- الرازي:
- تراه إذا تكلم في سائر العلوم غير مقلد لأحد، فإذا جاء المعاني والبيان، قلد الزمخشري؛ قاله الصفدي ٦٤

- على انتقاده للزمخشري، ورد اسم الكشاف ومؤلفه في مفاتيح الغيب أكثر من (٩٠٠) مرة ٦٤
- ما عنده من البلاغة في تفسيره، منقول من الزمخشري؛ قاله العلامة أبو موسى ٦٤
- الزمخشري:
- قد يتظافر بأدبياته ومحفوظاته ٩١
- إجادته في تفسيره راجعة إلى تبحره في علوم العربية، وتمكنه منها؛ وترسمه خطأ الإمام عبد القاهر الجرجاني ٥٤، ٤٢، ٤١
- أخذ من الزجاج وانتفع باختياراته، وقد صرح باسمه في قرابة خمسين موضعًا من الكشاف ٣٩
- إذا وجدنا الشعر في الكشاف غير منسوب، ولم نعرف صاحبه - مع كثرة البحث - فإننا نغلب الظن بأنه من نظمه ٩٨
- أسرار التنزيل ورموزه في كل باب بالغة من اللطف والخفاء حدًا يثق عن تفتن العالم، ويزل عن تبصره ٨٣
- اعترف له كثير من العلماء بالفضيلة في بلاغة القرآن، وكانوا يلقبونه بالعلامة وقالوا: إن تصانيفه كلها غرر، واعتمدوا تفسيره مرجعًا في ذلك ٤١
- أفاد أيما إفادة من علم عبد القاهر ٥٥
- أوّل كل ما خالف مذهبه من الآيات، وصرح في الكشاف أن الدين الحق هو الاعتزال فحسب ٩
- أول من استعمل مصطلح الإلهاب والتهيج ٥٧
- بنى تفسيره على علم البلاغة ٣١
- تضلعه من النحو أعانه على فهم أسرار التراكيب وبلاغة الأساليب ٤٧
- تعرض لنقد الأئمة والمحدثين بسبب ضعفه في الحديث ١٦٦
- تفرد بذكر «البخاع» وتبعه جماعة من اللغويين؛ لثقته وإطلاعه في اللغة ٧٤
- تفسيره الكشاف من أعظم الكتب المصنفة في بلاغة القرآن ٨
- جعل الآيات المؤيد ظاهرها للمذهب الاعتزالي محكمة، وتلك التي تخالفها متشابهة ١١٢
- حدته وتعصبه الشديد لنحلته سببًا في إغلاظ العلماء القول له، والتحذير من كتابه ١٥٦

الصفحة

الفائدة ورأس المسألة

- حين أراد تعزيز مذهب إعرابي في آية؛ قال: وهو قول نحوي سيبوي؛
يعني: أنه قول قوي ٤٩
- ردود العلماء المفصلة على زلاته المتفرقة في كتابه، كثيرة ومبثوثة في
كتب التفسير خاصة، وليتها تجمع وتطبع في حواشي الكشف ١٧٦، ١٧٥
- السبب في إعراضه عن الزواج إقباله على العلم ٢١
- سخر البلاغة لخدمة عقيدته ١٤٤
- سلك في المفصل الطريقة القاعدية التقريرية، وفي تفسير القرآن، وجد
نفسه في مواضع يخالف ما قرره سابقًا في مفصله ٤٣
- صرح بخلق القرآن مرتين ١٣٧، ١٣٦
- صنف الكشف في سنتين وأربعة أشهر، أشار إليها بمدة خلافة أبي بكر
الصديق عليه السلام ٢٩
- صنف الكشف وهو مجاور بمكة ٢٨
- علم البلاغة عنده هو أكبر الوسائل إلى إدراك الإعجاز ٣٤
- علم النحو والإعراب هو المراقبة المنصوبة إلى علم البيان ٤٧
- ألف كتابه الكشف بأخرة من حياته، أي: فيما بين السنتين والسبعين من
عمره ٢٧
- ألف الكشف لجماعته المعتزلة العدلية ٢٤
- قال عنه الحجوي: اندثرت آثار المعتزلة إلا تفسيره الكشف ٢٥
- قد يقول: قال بعض العدلية، أي: المعتزلة، ويقصد بذلك نفسه ٩٧
- كان إمام عصره من غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه ١٥
- كان له في الكشف هدفان؛ الكشف عن بلاغة القرآن، والاستدلال
للاعتزال، والدعوة إليه ١٠٨
- كان معتزًا بكونه من علماء العربية ٤٦
- كان يرى أن في ترك الزواج أمانًا من عقوق الأولاد، وهي دعوى لا
تسلم له ٢٢، ٢٣
- كتابه الكشف أحد أشهر كتب التفسير بالرأي ٢٤
- كتابه المفصل من أشهر كتب النحو بعد سيبويه؛ لما فيه من الترتيب
والتبويب، ومزج النحو بالصرف ٤٣

- كثير من الأسرار البلاغية، والنكات البيانية المتداولة في كتب المفسرين بعده، هي - في الحقيقة - مأخوذة عنه ٩٤
- كثيرًا ما يرغم معاني القرآن على مسaire مذهب، فتنزو عصبية، وتنزوي عبقرية؛ قاله ابن عاشور ١٢٢
- الكشف هو أشهر مصنفاته على الإطلاق ١٤
- كل من بعده عيال عليه في البلاغة واللغة يأخذون من كلامه ٢٥
- كم من المصطلحات البلاغية واللطائف البيانية التي نسبت إلى رجال، والزمخشري أبو عذرتها، وممتطي صهوتها ٥٧
- لا يرفض أصل تحريف التكليم؛ لأن مذهبه نفي الكلام عن الله ٧٥
- لا يعبأ بمخالفه أيًا كان ١٥٣
- لتعصبه الشديد لنحلته، لا يبالي في أن يرد الحق، وأن يتعامى عن الأصول الصحيحة، وما تقتضيه قواعد البلاغة الواضحة، ومسلماتها المعروفة ١٨٨
- لجأ في نصرته مذهبه إلى التخيل ١٤٠
- لم يدع سورة من سور القرآن إلا دس فيها من معتقده ١١٨
- لم يذكر عبد القاهر إلا مرة واحدة، على كثرة ما أفاد من علمه ٥٥
- لما أتم تفسير الكشف، وضعه في الكعبة في مدة الحج بقصد أن يطالعه العلماء الذين يحضرون الموسم ٢٩
- لما كان عارفاً بالنحو، تيسر له في تفسيره ما لا يتيسر لغيره ٤٢
- له أمالٍ أملاها على بعض الآيات سارت بها الركبان، ولعلها التي تسمى في بعض المصادر بـ الكشف القديم ٣٠
- له قدرة على التحليل وتلمس البلاغات، في الصيغ ومألوف الاستعمالات ٨٧
- له كلام قبيح في حق نبي الله نوح ﷺ وفي حق النبي ﷺ ١٥٤، ١٥٣
- له معجم فارسي عربي ١٩
- له مقامات أدبية حاكي فيها البديع والحريري، وتشهد بفصاحته ٩٣
- لو فليت القرآن كله، وفتشت عما أوعده به من العصاة، لم تر الله تعالى قد غلظ في شيء تغليظه في إفك عائشة رضوان الله عليها ٧٦

الصفحة

الفائدة ورأس المسألة

- ٥٢ - ليس مقلدًا للمعتزلة في مسألة الإعجاز؛ إذ يرى أنه معجز بنظمه، وما فيه من الإخبار بالغيوب
- ٥٧ - ما زال يعالج البلاغة في تفسيره؛ حتى أتى بإضافات مهمة تحسب له في تاريخ هذا العلم
- ١٥٣ - متسامح مع مخالفيه في الفقه، مع تعصبه لأبي حنيفة
- ١٠٨ - مجاهرته بالاعتزال ظاهرة في الكتاب من أولى صفحاته
- ١٠٦ - معتزلي جلد، وقد رسخ الاعتزال في قلبه
- ١١١ - معجب بإمامه أبي حنيفة ويوقر أئمة المذاهب الفقهية الأخرى
- ٤٩ - معروف بشدة متابعته لسيبويه؛ قاله ابن عاشور
- ٨٢ - مما يذكر له تعظيمه لآيات الله الكونية، وذمه الغفلة عنها
- ٧٨ - مما يذكر له تعظيمه للشريعة، والأمر والنهي، والوعد والوعد
- ٨١ - مما يذكر له ردوده على الرافضة، ونقض استدلالاتهم بالقرآن
- ٧٩ - مما يذكر له مصاولته لغلاة الصوفية بالرد عليهم، وتكذيب دعاواهم
- ٤٩ - من إجلاله لسيبويه وتمجيده له قوله في ترجيح اختياره: وهو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حذام
- ٨٤ - من استنباطاته اللافتة . . .
- ٨٤ - من إشاراته البلاغية المستملحة . . .
- ١٩ - من أقواله: العرب نبع صلب المعاجم، والغرب مثل للأعاجم
- ١٩ - من أقواله: فرق بين الرطب والعجم، هو الفرق بين العرب والعجم
- ٨٩ - من أقواله: لا طريق إلى تحفظ العلوم إلا ترديد ما يراد تحفظه منها، وكلما زاد ترديده، كان أمكن له في القلب، وأرسخ في الفهم، وأثبت للذكر، وأبعد من النسيان
- ١٩ - من أقواله: لغة العرب أفصح اللغات، وبلاغتها أتم البلاغات
- ٩٠ - من أقواله: لم نجد فيما درنا وداروا، أعون على قهر النفس، وعصيان الشهوة، وأجمع للقلب المتلفت، وأضمر للهم المنتشر، وأحث على القناعة، وأطرد للشيطان، وأبعد من كثير من الفتن، وأضبط للأمر الديني في الجملة - من سكنى حرم الله، وجوار بيت الله
- ٨٩ - من أقواله: من لم يتدبر، فهو كالأعمى الذي سواء عليه جنح الليل الدامس، وضحوه النهار الشامس

- من تعصبه لمذهبه وجهه به أنه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب ١٠٨
- من تعظيمه لسيبويه وتوقيره له: أنه حين ذكر وجهًا نحويًا ضعيفًا - من اختيارات سيبويه - لم يسمه باسمه ٤٩
- من جهوده في العربية: أنه صنف معجمًا لغويًا، أجاد فيه وأبدع ٤٥
- من حق مفسر كتاب الله الباهر، وكلامه المعجز: أن يتعاهد في مذهب بقاء النظم على حسنه، والبلاغة على كمالها، وما وقع به التحدي سليمان من القادح ٤٧
- من دلائل البلاغة لديه حسن اختياره لأقوال البلغاء وشعر الشعراء، وانتقائه لأطياب الحكم وروائع المثل ٩٢
- من عاداته في الكشف ٩٦
- من العجب أنه حين يخلي بين نفسه وما فطرت عليه، فإنه يكون مع الحق، ويرجع إليه ١٢٤
- من قوته في العربية، وتعظيمه لها: أنه ليس بمقلد لأصحابه المعتزلة فيما يتعلق بمسائل العربية؛ قاله الشهاب في حاشيته على البيضاوي ٥٢
- من مكانته أنه كان كلما حل في بلد، اجتمع عليه علماءها وكبرائها ١٤
- من يتناول التفسير ولا يد له في علم العربية: أنه قد يلحد في آيات الله وهو لا يشعر ٤٧
- المؤمن إذا لم يتسهل له العبادة في بلد هو فيه، ولم يتمش له أمر دينه كما يحب، فليهاجر عنه إلى بلد يقدر أنه فيه أسلم قلبًا ٢٨
- ناقض مذهب الاعتزالي في نفي القدر، في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ﴾ ١٢٦
- نظم القرآن هو أم الإعجاز والقانون الذي وقع عليه التحدي ٣٣
- نقل أفكار الشيخ عبد القاهر من النظر إلى التطبيق ٥٤
- هل تاب عن الاعتزال؟ ١٣٢
- هو أحد العلماء العزاب ٢١
- هو أكبر دارس لبلاغة القرآن من المفسرين ٣١
- هو الذي أدخل على خوارزم مذهب المعتزلة ١٠٧

الفائدة ورأس المسألة

الصفحة

- هو الذي قسم البلاغة التقسيم الثلاثي المعروف: المعاني، والبيان،
والبديع ٥٨
- هو الرائد في باب البلاغة القرآنية وحامل لوائها، ومشيد بنائها ٢٥
- هو في أصله أعجمي ولكنه أحب العرب ولغتهم ١٨
- هو مخترع مصطلح التهكم ٥٧
- وضع كتاب ربيع الأبرار جمامًا واستراحة لقارئ الكشف ٦١
- ولقد جربنا وجرب أولونا، فلم نجد - فيما درنا وداروا -: أعون على
قهر النفس، وعصيان الشهوة، وأجمع للقلب المتلفت، وأضمر للهم
المنتشر، وأحث على القناعة، وأطرد للشيطان، وأبعد من كثير من
الفتن، وأضبط للأمر الديني في الجملة -: من سكنى حرم الله، وجوار
بيت الله ٢٨
- يتعسف في مخالفة القواعد؛ لخدمة مذهبه ١٩٢
- يجل الصحابة عليهم السلام ويرد على الروافض، ويبطل شبههم التي يثيرونها في
الطن على الصحابة ٧٦
- يحمد له استشهاده بالحديث النبوي؛ وهو من أوائل المستشهدين
بالحديث في النحو ٤٥
- يراعي المعاني في إعراب القرآن، فقد يختار رأيًا إعرابيًا كان ذهب إلى
خلافه سابقًا؛ لأن المعنى يأبى خلافه ٤٤، ٤٥
- يرى أن الجهل بالبلاغة سبب للضلال ١٤٤
- يسمي المعتزلة الفرقة الناجية وأنهم هم أهل الإسلام، دون غيرهم ١٥٣
- يطعن في القراءات القرآنية، إذا خالفت القواعد النحوية، حتى قيل: إن
القراءات المتواترة التي انتقدها الزمخشري: خمس وعشرون قراءة ٩٩، ١٧٤
- يغلب على شعره أنه من شعر العلماء ١٨
- يغلف الاعتزال بدعاء، ويخلع عليه خلعة الفصاحة ليروج على العلماء ١٣٥
- يقدم العقل على النص الشرعي، ويسمي العقل السلطان ١٢١
- أكثر من عبارة: ألا ترى؟! ليطلعك على إعجاز القرآن الباهر، وجمال
أسلوبه العجيب ٥٦
- أكثر في الكشف من قول: فإن قلت، قلت ٥٦
- ينبغي أن يعد - بعد عبد القاهر - في صدر الواضعين لعلم البيان ٥٨

- يورد في الكشف أبياتًا من نظمه ومقطعات، ولكنه لا ينسبها لنفسه ولا لمعين غيره
٩٧
- الزيدية:
- عمدتها الوحيد هو كشف الزمخشري
٦٣
- من عنايتهم بالكشف أن لهم فيه إسنادًا متصلًا بالقراءة إلى مصنفه حتى اليوم
٦٤
- هم معتزلة في كل الموارد إلا في شيء من مسائل الإمامة؛ قاله العلامة صالح المقبلي
٦٣
- يرون في الأصول رأي المعتزلة؛ حذو القذة بالقذة
٦٣
- سيبويه:
- بعض العرب يقول: م الله لأفعلن؛ يريد: ايم الله
٤٩
- السيوطي:
- سيد مختصرات الكشف كتاب أنوار التنزيل، وأسرار التأويل للقاضي ناصر الدين البضاوي
١٥٦
- الشنقيطي:
- كان كثير الرجوع إلى الكشف
٧٢
- كان يأنس بترجيحات الزمخشري واختياراته
٢٥
- ورد اسم الزمخشري وكتابه في أضواء البيان (٢٤٠) مرة،
٧٢
- ابن عاشور:
- ألف التحرير والتنوير على منهج الزمخشري، وقد ترسم فيه خطاه
٤٠
- موقفه من الزمخشري؛ يجله، ويعظمه، ويعتذر له حيث يجب الاعتذار
١٢٢
- عبد القاهر الجرجاني:
- لو لم يوجد عبد القاهر، لما كان الكشف على هذا الوجه الذي نراه؛
٥٤
- ذكره العلامة أبو موسى
- العرب:
- جنس العرب أفضل من جنس العجم
١٨
- ابن عرفة:
- الزمخشري يخطئ على المعتزلة في تقرير عقائدهم، ولم تزل الناس يقولون: إنه ضعيف في أصول الدين
١٨٢

الصفحة

الفائدة ورأس المسألة

- علي بن سمعة أبو الحسن الأندلسي :
 - شيثان لا يصحان: إسلام إبراهيم بن سهل وتوبة الزمخشري من الاعتزال؟ ١٣٤
- أبو علي السكوني :
 - ألف التمييز، لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، والكتاب فيه فوائد وقواعد ١٥٥
 - لفظ كي عند الزمخشري من اعتراضاته؛ فليحذر منه حيث وقع في كلامه ١٥٥
- القرآن الكريم :
 - القرآن استوعب جميع شعب البلاغة التي يحتملها اللسان العربي ٣٣
 - القرآن حاكم على النحو ٤٥
- الكشف :
 - أجل حواشي الكشف وأكبرها وأغزرها فائدة: حاشية الطيبي ٣٢
 - أحد المصادر الكبرى التي استقى منها السكاكي في المفتاح والخطيب القزويني في الإيضاح ٥٨ ، ٥٩
 - أهل السنة بحاجة إلى الرد عليه ١٨٦
 - أول تفسير يصل إلينا، هدفه الكشف عن بلاغة القرآن ٣٧
 - بحاجة إلى تحقيق علمي صحيح ١٧٨
 - الحاجة ماسة إلى من يختصره من علماء أهل السنة ممن يعتقد عقيدة السلف، ويستل منه اللطائف التفسيرية، والتحقيقات اللغوية، والأوجه البيانية، والملح الأدبية ١٨٧
 - دراسات عنه ٦٢
 - صرح كثير من أفاضل أهل السنة بمرجعية الكشف في فنونه ٢٥
 - ألفه الزمخشري بعد تأليفه المفصل ٤٣
 - فيه أمر جلل أذهب بهجته، وأفسد حسنته، أعظمه ما دسه فيه من أصول المعتزلة ١٠٦
 - كان دافعاً للعلوي إلى تأليف كتاب الطراز الذي يعد أحد أهم المصادر البلاغية ٦٠ ، ٥٩
 - كان من العلماء من يقرئه في المساجد والمدارس ٦٢

- لم أر كتابًا صنّفه صاحب مذهب بدعي لإخوانه في مذهبه، ثم استفاد منه غيرهم من مخالفيهم، وطار صيته في الأقطار شرقًا وغربًا، كما رأيت في كشف الزمخشري ٢٦
- له عدة مزايا ٧٣، ٧٥، ٧٦
- له مدخل هو كتاب الطراز للعلوي، وله استراحة واستجمام هو كتاب ربيع الأبرار للزمخشري ٦٢
- ما يزال المفسرون منذ ألفه الزمخشري حتى يومنا هذا، يرجعون إليه، على اختلاف مذاهبهم ٦٤
- مملوء من عقائد الجهمية من أوله إلى آخره ١١٩
- من نظر فيه ولم يكن عارفًا بالعربية، وأصول الدين، صار معتزليًا ١٨٢
- نقل ابن الأثير كثيرًا عنه في الجامع الكبير ٥٩
- هو وكر المعتزلة ١٠٧
- يصدق عليه أن يسمى: بيت المعتزلة، ومكتبة المعتزلة، وقاموس المعتزلة ١١٨
- يعد كتاب الطراز للعلوي مدخلًا ومراقبة لفهم الكشف ٦٠
- اللغة العربية:
- هي أفضل اللغات وأوسعها وأكملها ١٩
- ابن مالك:
- اتهم الزمخشري بعدم معرفة سيبويه وكتابه، وانتصر أبو حيان للزمخشري ٥٠
- إذا كانت العلوم منحة إلهية، ومواهب اختصاصيه، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ١٢
- على فضله، وحسن أدبه - كان مغرمًا بنقد الزمخشري، والاستدراك عليه، ويعتبره نحويًا صغيرًا ٥٠
- مسلم [صاحب الصحيح]:
- النكتة في إيراده مقولة يحيى بن أبي كثير: لا يستطيع العلم براحة الجسم ٤٦
- المعتزلة:
- «جعل» عندهم بمعنى «خلق» ١٣٧
- أهم المسائل والقضايا التي اتفقوا عليها مع الأشاعرة، واتفقوا في أصول الاستدلال عليها ١٨٤

الصفحة

الفائدة ورأس المسألة

- ١٦٣ - جمهورهم على أن الملائكة أفضل من الإنسان
- ١٨٥ - لزم اشتراكهم مع الأشاعرة في نفي الصفات، اتفاهما في مسائل من جهة الحقيقة والمعنى
- المغني للقاضي عبد الجبار:
- ٦٣ - أكثر مجلداته الخطية في اليمن
- من غريب اللغة:
- ٣٦ - الكوسج: هو القليل شعر اللحية، وقيل: هو الخفيف اللحية من العارضين
- ابن المنير:
- ١٣٥ - اعتزال الزمخشري خفي أدق من ديبب النمل؛ يكاد الاطلاع عليه أن يكون كشفًا
- ١٥٥ - بلغ الزمخشري من سوء الأدب إلى حد يوجب الحد، وسماه مرة: الجلف
- ١٥٥ - صنف كتابه الانتصاف للرد على الزمخشري، وكشف اعتزالياته، واستعمل الغلظة معه في بعض المواضع، فقسا عليه؛ مواجهة للزمخشري بمثل ما قذف أهل السنة به
- ١٩٦ - ليت الزمخشري لم يتحدث في تفسير القرآن إلا من حيث علم البيان؛ فإنه فيه أفرس الفرسان، لا يجارى في ميدانه، ولا يمارى في بيانه
- ابن الوزير:
- ٥٢ - الاحتراز من الخطأ النادر لا يجب، والتبحر في العلم لا يعصم منه
- ٥٢ - لم يزل علماء العربية يخطئ بعضهم بعضًا، بل قد يغلط العربي في عربيته
- الونشريسي:
- ١٣١ - قارن بين الحجاج والزمخشري في عظم المعصية!
- يحيى بن أبي كثير:
- ٤٦ - لا يستطيع العلم براحة الجسم
- فوائد متفرقة:
- ٥٦ - أحسن الجواب وأوقعه: ما كان مشتقًا من السؤال، ومترعًا منه
- ١٨٧ - الاختصار أحد فنون التأليف السبعة

- إرادة الله الكونية عامة لكل موجود من محبوب ومسحوظ، وإرادته الشرعية تختص بما يحبه الله من فعل وترك ١١٣
- التخيل في الكلام هو الخطاب الذي يجعل السامع يتخيل من الأمور المعنوية أمورًا حسية، وليست هي كذلك ١٤٠
- التفسير أصل علوم الإسلام ورأسها ١١٨
- السكوت عن مسألة المفاضلة بين الملائكة والبشر، أسلم؛ لأنها مما لم يكلف الله العباد معرفته ١٦٣
- صار النحو في يد جار الله الزمخشري مصباحًا يستضيء به؛ ليكشف عن أسرار الجمال في اللغة ٥٤
- علم البلاغة بريء كل البراءة من البدعة والاعتزال ١٨٧
- لا أعلم أن أحدًا صنف في عادات سيبويه، ولا ابن جرير؛ وهما حريان بذلك ٩٦
- لا محذور من قول الزمخشري بأن الله تعالى يختبر الخلق؛ لأن المراد اختبار حقائقهم؛ لتظهر للوجود ١٠٤
- لا يجوز نسبة التخيل إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ ١٤١
- لم أجد أحدًا من أهل السنة اختصر الكشف ١٨٧
- لم أر من كتب عن عادات الزمخشري في كتابه ٩٦
- ما غاص أحد في الكشف غوصةً، إلا أخرج درة؛ قاله النشاشيبي ٦٢

ثبت المصادر والمراجع^(١)

- ١ - الإلتقان، في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، المدينة، ١٤٢٦هـ.
- ٢ - أساس البلاغة: جار الله الزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
- ٣ - الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٤ - إعجاز سورة الكوثر: جار الله الزمخشري، تحقيق حامد الخفاف، دار البلاغة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٥ - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٦هـ.
- ٦ - الانتصاف، من صاحب الكشاف: ناصر الدين ابن المنير، بهامش الكشاف.
- ٧ - البحر المحيط في التفسير: أبو حيان النحوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٩هـ.
- ٨ - بديع القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق حفي محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.
- ٩ - البرهان، في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- ١٠ - بغية الوعاه، في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١١ - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

(١) ما كان دون تاريخ، فهو هكذا في الأصل، ولْيُعْلَمَ أَنَّ هذا الثَبْتَ خاصٌّ بهذا البحث في طبعه الأولى، ولم تُثَبِّتْ فيه ما رَجَعْتُ إليه بعد ذلك من المصادر والمراجع لكثرتها.

- ١٢ - البلاغة، تطور وتاريخ: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر.
- ١٣ - البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد: أ.د. عبد المحسن العسكر، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- ١٤ - بهجة النفوس وتحليها، بمعرفة ما لها وما عليها = شرح مختصر صحيح البخاري: أبو محمد بن أبي جمرة الأندلسي، مطبعة الصدق الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.
- ١٥ - البيان والتبيين: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١٦ - التحبير، في علم التفسير: جلال الدين السيوطي، د. فتحي فريد، دار المنار، القاهرة، ١٤٠٦هـ.
- ١٧ - تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- ١٨ - تحفة الأديب، في نحاة مغني اللبيب: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. حسن الملوخ، ود. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- ١٩ - التسعينية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٠ - تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- ٢١ - التفسير المنير: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٢٢ - تفسير القرآن العظيم: عماد الدين ابن كثير، تحقيق د. حكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ.
- ٢٣ - تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- ٢٤ - التفسير والمفسرون: د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ.
- ٢٥ - التمييز، لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز: أبو علي السكوني، مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (٤٩٠٢).

- ٢٦ - تنزيل الآيات، على الشواهد من الآيات، شرح شواهد الكشاف: محب الدين أفندي، مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨١هـ.
- ٢٧ - جمهرة مقالات ورسائل محمد الطاهر ابن عاشور: جمعها محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
- ٢٨ - حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف: الجزء الذي حققه فوزي السيد عبد ربه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٩هـ.
- ٢٩ - حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف: مخطوط في الخزانة العامة بالرباط برقم (٦١٣)، ولدي مصورة منها.
- ٣٠ - حاشية الشهاب الخفاجي، على تفسير البيضاوي: مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨٣هـ.
- ٣١ - الحاكم الجسمي، ومنهجه في التفسير: عدنان محمد زرزور، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٣٢ - حسن الصنيع، في علم المعاني والبيان والبديع: محمد البسيوني البيباني، المكتبة المحمودية، مصر، ١٣٥٦هـ.
- ٣٣ - الخصائص: أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٣٤ - خطوات التفسير البيباني للقرآن الكريم: الدكتور محمد رجب البيومي، مجمع البحوث الإسلامية، مصر، ١٣٩١هـ.
- ٣٥ - الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣٦ - دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٣٧ - ديوان الزمخشري: شرح فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٣٨ - ربيع الأبرار، ونصوص الأبرار: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣٩ - الرد على البكري: شيخ الإسلام ابن تيمية، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٤٠ - الزمخشري ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية: عبد الرحيم مرزوق، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، مرقومة على الآلة الكاتبة، ١٤١٠هـ.

- ٤١ - الزواجر، عن اقتراف الكبائر: أحمد بن حجر الهيتمي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ.
- ٤٢ - السنة: أبو بكر الخلال، تحقيق د. عطية الهلالي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٤٣ - سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
- ٤٤ - شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.
- ٤٥ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٤٦ - شرح الفصيح في اللغة: أبو منصور الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- ٤٧ - شرح المفصل، الموسوم بـ التخمير: صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- ٤٨ - شرح صحيح مسلم: أبو زكريا النووي، دار الريان، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٤٩ - شفاء العليل، في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي، تحقيق الدكتور عبد الله بن علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة، ١٤٠٦هـ.
- ٥٠ - صحيح البخاري: ضبطه د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الإمامة للطباعة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.
- ٥١ - صحيح مسلم: وقف على طبعه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- ٥٢ - طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي وزميله، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٥٣ - الطراز، المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ.
- ٥٤ - عروس الأفراح، في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، ضمن شروح التلخيص، مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٧هـ.

- ٥٥ - العلماء العزاب: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.
- ٥٦ - العواصم والقواصم، في الذب عن سنة أبي القاسم: محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٥٧ - فتح الباري، شرح صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ٥٨ - فتوح الغيب، في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الطيبي، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، طبع جائزة دبي الدولية للقرآن، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
- ٥٩ - فضل الأندلس: أبو محمد بن حزم، ضمن مجموع رسائل ابن حزم، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٦٠ - فيض نشر الانشراح، من روض طي الاقتراح: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات والإسلامية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٦١ - الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، مطبعة بولاق، مصر، الطبعة الثانية، ١٣١٨هـ.
- ٦٢ - لسان الميزان: الحافظ ابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٦٣ - متشابه القرآن: القاضي عبد الجبار، تحقيق د. عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.
- ٦٤ - المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- ٦٥ - المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٦٦ - معجم الأدباء: ياقوت الحموي، طبعة دار المأمون، مصر، الطبعة الأخيرة.
- ٦٧ - معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ.
- ٦٨ - معيد النعم، ومبيد النقم: تاج الدين السبكي، طبع ليدن، ١٩٠٨م.
- ٦٩ - مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.

- ٧٠ - مفاتيح الغيب = تفسير الرازي: فخر الدين الرازي، المطبعة البهية المصرية، مصر، ١٣٥٧هـ.
- ٧١ - المفصل في علم العربية: جار الله الزمخشري، دار نشر الكتب الإسلامية، باكستان.
- ٧٢ - مقدمة ابن خلدون، تصوير دار الفكر، بيروت.
- ٧٣ - مناهل العرفان، في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٧٤ - منهاج السنة النبويه، في نقض كلام الشيعة القدرية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
- ٧٥ - المواقف في علم الكلام: عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت.
- ٧٦ - الموضوعات: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٧هـ.
- ٧٧ - ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق علي بن محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.
- ٧٨ - النصبحة الكافية: شهاب الدين الفاسي زروق، ضبط نصه قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، مكتبة الظلال، الأحساء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٧٩ - النظم القرآني، في كشف الزمخشري: د. درويش الجندي، دار نهضة، مصر، ١٩٦٩م.
- ٨٠ - نفح الطيب، من غصن الأندلس الرطيب: أحمد المقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ٨١ - نواهد الأبقار، وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي، على تفسير البيضاوي: تحقيق أحمد حاج محمد عثمان، ومحمد كمال علي، وأحمد بن عبد الله بن علي الدروبي؛ (ثلاث رسائل دكتوراه غير منشورة) جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.
- ٨٢ - وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن خلكان، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٧
مداخل سيرته.....	١٣
اسمه ونسبه.....	١٣
طلبه للعلم.....	١٣
مصنفاته.....	١٤
اعتزاله.....	١٤
مكانته في العلم.....	١٤
شعره.....	١٨
حبه للعرب والعربية.....	١٨
عزوبته.....	٢١
منزلة الكشف، وسبب تأليفه.....	٢٤
إبداع الزمخشري.....	٤١
عادات الزمخشري في الكشف.....	٩٥
نقد الكشف.....	١٠٦
استعانة الزمخشري بعلم البلاغة في اعتزالياته.....	١٣٩
معالم القراءة.....	١٧٨
الخاتمة.....	١٩٧
الفهارس.....	١٩٩
- فهرس الآيات.....	٢٠١
- فهرس القراءات.....	٢٠٩

- ٢١٠ - فهرس الأحاديث والآثار
- ٢١١ - فهرس الأعلام
- ٢١٦ - فهرس الأشعار
- ٢٢٦ - فهرس الأرجاز
- ٢٢٧ - فهرس الفوائد ورؤوس المسائل
- ٢٤١ - ثبت المصادر والمراجع
- ٢٤٧ - فهرس الموضوعات